جامعة قسنطينة03

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الشعبة: علوم سياسية /الفرع: علاقات دولية التخصص: أنظمة سياسية مقارنة والحكم الراشد

إشكالية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا في ظل التجاذبات القبلية :

– دراسة حالة ليبيا –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالب

بعيو لعلى

السنة الجامعية 2023/2022

جامعة قسنطينة03

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الرقم التسلسلي: /2022

الرمز: ع س/د.أ.

الشعبة: علوم سياسية /الفرع: علاقات دولية التخصص: أنظمة سياسية مقارنة والحكم الراشد

إشكالية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا في ظل التجاذبات القبلية :

– دراسة حالة ليبيا –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالب

بعيو لعلى

إشراف

أ.د كيبش عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الجامعة	الرتبة	الوظيفة
عبد اللطيف بوروبي	جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عبد الكريم كيبش	جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
مليكة فريمش	جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا
طروب بحري	جامعة الحاج لخضر باتنة	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا
هشام بوحوش	جامعة منتوري قسنطينة 1	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا
رياض بوزرب	جامعة جيجل	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

أنا الممضي أدناه،

السيد: بعيو لعلى، طالب دكتوراه الطور الثالث

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 106641720 والصادرة بتاريخ: 2017/11/15

المسجل بكلية/معهد: العلوم السياسية قسم : العلاقات الدولية

والمكلف بإنجاز أعمال بحث دكتوراه عنوانها: إشكالية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا في ظل التجاذبات القبلية: – دراسة حالة ليبيا –.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية والنزاهة الأكادمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:

إمضاء المعني

أسمى عبارات الشكر و التقدير إلى السيد المشرف الأستاذ الدكتور

عبد الكريم كيبش *على صبره*

وسعة صدره وتعليماته وتوجيهاته المفيدة التي قدمها لي طيلة مدة إنجاز الأطروحة.

الشكر موصول إلى أعضاء ***اللجنة المناقشة*** *على تفضلهم بقراءة ومناقشة رسالتي وتقييمها.*

كذلك خالص الشكر لكل ***أساتذة العلوم السياسية*** *بجامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3.*

الشكر موصول أيضا إلى ***مدققة اللغة*** *وإلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد.*

أهـــــــدي هـــــذا العمـل المتواضـع

إلـــــــــى العائلـــــــة الكريمـــــــــــة

إلـــــــــى كـــــــــــل الأصدقـــــــــاء

إلـى زملائـي فـــي الدراســـــة وزملائـــي في العمـــــل

بـعيـــــــــو لعـــــــلى

ملخص الأطروحة:

أزمة بناء الدولة الوطنية الحديثة في قارة إفريقيا إحدى المشكلات الأمنية المستعصية التي تعانيها دول أفريقيا، وذلك انطلاقا من شكل الرواسب التاريخية التي أنتجتها الحدود الجغرافية المتوارثة عن الاستعمار الطويل، بعد نيل هذه الدول لإستقلالها لم يوضع في الحسبان التنوع القبلي وخصوصية المجتمعات في دول إفريقيا أثناء سعيها لبناء الدول الوطنية الحديثة، بالإضافة إلى حالة التبعية المعمقة للدول الاستعمارية السابقة وسياساتها الهادفة أساسا إلى المحافظة على مناطق النفوذ في القارة، تكمن أهمية موضوع الدراسة في كون عملية إعادة بناء الدولة الوطنية في إفريقيا عموما وليبيا خصوصا تشغل حيزا واسعا في الأجندة البحثية، حيث أن هناك إهتمام متزايد من طرف مختلف المراكز البحثية في مجال الدراسات الأفريقية، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن خصوصيات المجتمعات الإفريقية التي تتّسم بالتنوّع القبلي وتأثير ذلك على مشاريع بناء دولة وطنية حديثة، على أسس متينة بعيدا عن التعصب القبلي في دول أفريقيا عموما وليبيا خصوصا، ولتحقيق ذلك وجب الاعتماد على آلية تكاملية وشاملة لتقاسم السلطة، من خلال اعتماد نظام انتخابي فعال يراعي الخصوصيات الأفريقية ويضمن العدالة لكل الطوائف والقبائل ويكون الرئيس فيها منتخب ديمقراطيا، مع مراعاة متطلبات التوزيع الإقليمي على أساس غير قبلي من أجل الوصول إلى الاستقرار والتعايش السلمي، وضع البرامج التنموية التي تساعد في تفعيل الموارد النادرة، مع إستغلالها وتوزيعها على مختلف مكونات المجتمع بطريقة عادلة العمل الجاد من أجل الإستيعاب التدريجي للفوارق الثقافية واللغوية والدينية من أجل تكوين هوية قومية وطنية موحدة بعيدا عن التعصب القبلي، إعتماد سياسات تنموية فعالة للحد من الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين القبائل لتحقيق الاستقرار السياسي وزيادة الشعور بالرضا للسكان ومنه بناء الدولة الوطنية الحديثة المنشودة بعيدا عن الصراع القبلي.

الكلمات المفتاحية: التعدد القبلي، بناء الدولة، الصراع المسلح،

Thesis summary:

The building of a modern national state is one of the most security critical problems that African countries are facing because of the inherited geographical borders created by the long colonial. After getting their independency, these countries have not taken on consideration the tribal diversity and the characteristics of African communities while seeking the building of modern national state as well as the deep dependency to the ancient colonials, and their aimed policies to keep dependent the most sensitive and powerful areas of the continent.

The importance of the study lies in the rebuilding of the national state in Africa generally and in Libya especially; since it takes up a wide space in the research agenda. Thus, different research centers have shown their noticed interest on the field of African studies. In fact, this study is aiming to find out the characteristics of the African communities known by their tribal diversity and the effects of building of a modern national state based on strong basis far away from tribal fanaticism in Africa generally and in Libya especially. And, to achieve that, it was obliged to rely on an integral and global mechanism to share authority by adopting an efficient electoral system that takes into consideration the African privacies, and guarantee justice to all sects and tribes; where the president is democratically elected. Besides, it is necessary to put in mind the territorial distribution on non-tribal principle to reach the true stability and the peaceful coexistence, and the setting of developmental programs that help to reactivate the rare resources; its use and fair distribution to all the society components. Moreover, to work hard to absorb gradually the religious, linguistic, and cultural differences and build up a unified nationalism identity away from tribal fanaticism. Also, to adopt efficient developmental policies to limit social and economic differences between tribes to realize the political stability and to increase people satisfaction's feeling

As a result, the building of the desired modern national state can be realized far away from tribal conflicts.

Key words: The tribal plurality, building state, armed conflict

-فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	**4**
فهرس الأشكال والجداول	**7**
مقدمة	**8**
الدراسات السابقة	**13**
الإشكالية	14
تساؤلات البحث	14
الخلفية النظرية للبحث	15
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة	**21**
1.1.عملية بناء الدولة بين المفهوم والركائز	22
2.1. أبعاد عمليّة بناء الدّولة	40
3.1.هيكلة النظام السياسي في ليبيا وآليات صنع القرار بعد ثورة2011	57
الفصل الثاني: هيكلة الدّولة في إفريقيا في ظلّ التعدّد القبلي	**75**
1.2. تشكّل الدّولة في أفريقيا في مرحلة مابعد الاستعمار	76
2.2. القبيلة في إفريقيا: المفهوم والأدوار السياسية	92
3.2. التعدد القبلي في ليبيا والمعضلة الأمنية	102
الفصل الثالث: إدارة الصراع في ليبيا مابعد سقوط نظام القذافي 2011م- 2019	**120**
1.3 أزمة ليبيا: بين جهود إحلال التسوية وتحديات تزايد الصراع	121
2.3 إعادة بناء الاقتصاد الليبي كآلية لنجاح المرحلة الانتقالية	141
3.3 إعادة هيكلة القوى السوسيولوجية كآلية لإدارة المرحلة الانتقالية في ليبيا	154
الفصل الرابع: رهـــان بنـــاء الدّولة في ليبيـــا مابعـــد سقوط القذافـــي في ظلّ التحدّيـــات الدّاخلية والخارجيـــة	**170**
1.4 التعدّد القبلي وخطر التقسيم	171
2.4 آليات إدماج الفصائل المسلحة لبناء جيش ليبي موحد	184
3.4 السيناريوهات الإستشرافية لمستقبل الدّولة في ليبيا	199
خاتمة	**215**

عرض النتائج	217
مناقشة النتائج	218
القائمة العامة للمراجع	**222**
الملاحـــــــق	**234**
المقال المجاز للمناقشة	**235**
الاتفاق السياسي الليبي الموقع في 17/ديسمبر/ 2015	**254**

-فهرس الأشكال:

-فهرس الأشكال البيانية:

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
01	شكل بياني يوضح فهم بناء الدولة	**38**

-فهرس الخرائط:

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	خريطة توضح أهم الحقول النفطية وتوزيع الشركات المستغلة لها في ليبيا	**144**
02	خريطة توضح الهلال النفطي وأنابيب نقل البترول والغاز في ليبيا	**153**
03	خريطة توضح الأقاليم الليبية قبل الإستقلال(1951)	**176**
04	خريطة توضح إنتشار الميليشيات المسلحة في ليبيا	**192**

-فهرس الرسوم البيانية:

الرقم	عنوان الرسم البياني	الصفحة
01	رسم بياني يوضح احصائيات إنتاج النفط من سنة 1998إلى 2014 في ليبيا	**148**

-فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يوضح موقف القبائل الليبية من النظام الحاكم والثورة الليبية	**157**

-قائمة المختصرات:

د.س: دون سنة، **د.ص:** دون صفحة، **ص:** الصفحة.

ASJP: Algerian Scientific Journal Platform / **P**:Page

مـــقـــدمـــــــــــــــــة

مقدمة

يعرف على إفريقيا أنها قارة متعددة الثقافات والأعراف، ونظرا لاختلاف نظرة الأنظمة السياسية الحديثة لهذا التعدّد والتنوّع من حيث قبولها للظرف وإعطائه الشرعية وإقراره أو رفضه وعدم الاعتراف به كحقيقة مفروضة يتميز بها المجتمع في إفريقيا، وفي محاولة الدّول تجاوز هذا الواقع، وبسط سلطتها المركزية، جعلها أمام انقسامات متعدّدة أثّرت بشكل واضح على الأوضاع السائدة، فالواقع الإفريقي الحالي المراد تجاوزه يدلي بالعديد من الهياكل والتّنوّعات السوسيولوجية والثقافية والدينية والتاريخية التي تقف حاجزا أمام الأنظمة الحاكمة التي تسوق لاستراتيجيات حثيثة من أجل البقاء في السلطة من خلال إستعمال المعطى القبلي، ظاهرة الانقسامات السوسيولوجية سمّة في هذه القارة إذ تسبّبت في العديد من الأزمات منها ما تعلّق بالهويّة والاندماج في ظل التنوّع القبلي والذي أدى إلى تضارب الرؤى والمصالح حول قضايا أساسية خاصة العامل السياسي، فإذا تواجدت مجموعة من مواطني قبيلة ما داخل إقليم الدّولة تحت طائلة الحرمان والتهميش في المشاركة السياسية وإدارة الشأن العام، وهم بذلك يعتبرون ويحسون بأنّهم مواطنين من الدّرجة الثانية، وهذا الإحساس بالإقصاء المجتمعي يرفع لديهم الرغبة في المساواة، والمشاركة في إدارة الشأن السياسي لبلادهم مع باقي مواطني الدّولة، لذا يعبّرون عن آراءهم وفق منظور تشاركي غير تقليدي (الانتفاضات، الاحتجاجات، الثورات، الحروب) وهو ما ينعكس سلبا على حالة الاستقرار السياسي وبنية الدّولة ككل، فإذا أخذنا علي سبيل المثال لا الحصر عامل اللّغة وإشكالية القبيلة في القارة الإفريقية فإنّه هناك عدّة فروق واضحة بين شعوب المنطقة العربية وإفريقيا وجنوب الصحراء وحتى في نطاق الدّول غير العربية، فإنّه هناك تمايزات بين مجموعة الدّول الناطقة بالإنجليزية والدّول الفرنكفونية الناطقة بالفرنسية، والدّول اللوزفونية الناطقة بالبرتغالية، كما تمتلك إفريقيا عدّة لهجات رغم أنّ سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة (10%) من جملة سكان العالم، وتتواجد بإفريقيا كذلك أغلب الأديان على غرار الإسلام، والمسيحية، واليهودية، وباستثناءات صغيرة فإنّ هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة، أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة مابعد الاستقلال، فقد أدت في كثير من الحالات إلى حروب أهلية، كما هو الحال بالنسبة لأزمة ليبيا سنة 2011 أزمة نيجيريا عام 1967، والحرب الأهلية في جنوب السودان والتي أدت إلى الانقسام وأعمال التمرد والعصيان التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية الأخرى مثل رواندا وبوروندي وأنجولا

وموزمبيق ناهيك عن ذلك فإن للعوامل الجغرافية والاقتصادية والتاريخية والبيئية والأمنية هي الأخرى دورا باتجاه تأجيج الصراع القبلي.

تمثل المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وبروز الإيديولوجيات الغربية منفردة، نقطة تحول نحو بروز الأقليات والجماعات العرقية على الساحة الدولية كقوى جديدة فعالة لها وزنها داخل أغلب دول العالم، مطالبة بحقوقها الاقتصادية والسياسية، والثقافية واللغوية والدينية، وباعتبار قارة إفريقيا ليست بمعزل عن هذه الديناميكية العالمية الجديدة، وإن كانت القارة قد شهدت قبل غيرها من القارات بوقت طويل صراعات بين مختلف الأقليات والعرقيات، كالنزاع في جنوب إفريقيا بين الأقليات البيضاء والزنوج في فترة التمييز العنصري، فقد عرفت إفريقيا العديد من الحروب الأهلية بدوافع قبلية، هزت أكثر من أربعة عشر دولة إفريقية، وهذا بحد ذاته يشكل خصوصية إفريقية بامتياز تستدعي الدّراسة والوقوف على مسببات ومجريات الأحداث ومآلات الدولة الإفريقية في ظل الصراع على المصالح.

تعاني الكثير من دول القارة الافريقية من أزمة بناء الدولة الوطنية كإحدى المشكلات الأمنية الكبرى، وذلك انطلاقا من شكل الرواسب التاريخية التي أنتجتها الحدود الجغرافية المتوارثة عن الاستعمار، والتي لم تضع في الحسبان التنوع القبلي وخصوصية المجتمعات في دول إفريقيا، بالإضافة إلى حالة التبعية المعمقّة للدول الاستعمارية السابقة وسياساتها الهادفة أساسا إلى المحافظة على مناطق النفوذ في القارة.

تحظى الدولة الوطنية الناشئة في إفريقيا باهتمام من قبل الباحثين ومناقشات واسعة في مختلف الأدبيات لاسيما منها الإفريقية، نظرا لأهميتها على العديد من الأصعدة (تشكل الدّولة ما بعد الاستعمار)، فمحاكاة النموذج الغربي للدولة وإسقاطه على الدولة الإفريقية لم ينجح في التوطين نظرا للتركيبة السياسية والاجتماعية والثقافية الإفريقية التي مرت بمراحل عديدة.

تلعب العوامل السوسيو– ثقافية دورا مهما في توجيه أو تحديد التفاعلات والسلوكيات السياسية داخل أي مجتمع، فهناك الاختلاف والتباين المجتمعي، وأغلبه مفروض من عوامل طبيعية مثل الدين أو اللغة أو العرق، وهو تمايز يختلف من دولة إلى أخرى، وفي إفريقيا هذا التمايز خاضع للأسس القبلية بدرجة كبيرة، حيث تلعب التركيبة المجتمعية والعلاقة بين الجماعات والطوائف داخل الدولة دورا في التحكم في مسار التفاعلات السياسية وهو ما يعكس التمايز والهوة والانقسام السوسيولوجي بين هذه التركيبات المتباينة في شكل صراع سياسي على السلطة وخدمة قبيلة على حساب الأخرى، ما يؤدي إلى نوع من التصارع بين مختلف القبائل في إفريقيا.

تعاني دولة ليبيا من هذا الواقع، فقد شهدت فترة حكم معمر القذافي ذات الطبيعة والخصائص لأكثر من أربعة عقود (2011/1969)، ومن هذا المنطلق يسعى البحث إلى تحديد طبيعة الدولة في ليبيا وخصائص النظام الذي أسسه "معمر القذافي" حيث عمل على توظيف المتغير القبلي لضمان إستمرار الولاء له دون باقي مؤسسات الدولة التي من مهامها ضبط السياسة العامة للدولة، ومنه فإن الدولة الليبية ومنذ نيلها للإستقلال لم تشهد أي تجاوزات للواقع القبلي في العملية السياسية ولا ارتكازا على المؤسسات، مما أدى إلى كبح عملية التجديد والتطوير الداخلي، حيث أدخل البلاد في صراعات دائمة داخليا وخارجيا.

بعد ثورة 2011 ورغم سقوط نظام "معمر القذافي" وإلغاء نظام حكمه بعد ثورة داخلية وتدخل أجنبي، واجهت إعادة بناء الدولة عدة عراقيل داخلية وخارجية بعد 2011م، حيث تتسم هذه الفترة بصعوبة إدارة المرحلة الانتقالية بسلاسة ما أدى إلى حالة من التوتر والصراع المتواصل.

1.الأهمية العلمية للدراسة:

تكمن الأهمية العلمية لموضوع الدراسة في كون عملية إعادة بناء الدولة في إفريقيا عموما وليبيا خصوصا تشغل حيزا واسعا في الأجندة البحثية، حيث أنه هناك إهتمام من طرف المراكز البحثية في مجال دراسة دول إفريقيا، وتكمن أهمية الدراسة كذلك من خلال الجمع بين الجانب النظري والعملي، أين تبرز الأهمية العملية من خلال الكشف عن خصوصيات المجتمعات الإفريقية التي تتّسم بالتنوّع القبلي، وهي خطوة مهمّة نحو تأسيس معرفة علمية تساعد على تفسير العوامل السلبية التي تواجه القارة الإفريقية عموما وليبيا خصوصا.

2. أهداف الدراسة:

– إثراء الدراسات المهتمة بإفريقيا من خلال تسليط الضوء على الطبيعة البنيوية لهذه الدول خصوصا أنها تحمل نفس الخصائص التي تتميز بالتعقيد.

– إكتساب المعارف من خلال توظيف مختلف المقاربات المفسرة لعملية بناء الدّولة، وأهم الفواعل المساهمة في هذا البناء، ناهيك عن التعرّض لمختلف العوامل المفسرة لإشكالية بناء الدّولة في إفريقيا عموما وليبيا خصوصا.

– اختبار المناهج والنظريات في الدراسة ما يسمح بتدارك مواطن النقص مع إمكانية التقدم وفتح المجال أمام منهجيات جديدة .

– إثراء المعرفة في مجال الدراسات الإفريقية، خاصة وأن الجزائر جزء من بيئة مجال الدراسة، في القارة الإفريقية التي تحتاج إلى مزيد من الجهود العلمية والأكاديمية لتحديد مشاكل القارة.

– إستعراض ثمرة البحث إلى المهتمين والدارسين بغرض كشف جوهر مجريات الأحداث وفق تصور علمي موضوعي من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة في إفريقيا عموما وليبيا خصوصا والاستفادة من هذه التجربة.

3.أسباب إختيار الموضوع:

هناك عدّة أسباب وراء اختيار الموضوع منها الأسباب الموضوعية والذاتية والعلمية منها:

1.3. الأسباب الموضوعية:

– إثراء المعرفة العلمية في مجال الدّراسات الإفريقية عموما وليبيا خصوصا، حيث لم يحضى الموضوع بالقدر الكافي من الدراسة على المستوى الأكاديمي في الجزائر.

– التعرّف على أهم الاتّجاهات النظرية التي تطرّقت إلى بناء الدّولة كموضوع دراسة يحتل مكانة كبيرة بين الدّارسين للعلوم السياسية والمراكز البحثية المتخصصة، والتي تلعب دورا مهما في تدعيم الدّراسات التي تهتم بإعادة بناء الدّولة في إفريقيا.

– التعرّف على خصوصيات المجتمعات الإفريقية عموما وليبيا خصوصا وتأثير ذلك على التنمية المحلية في مختلف المجالات، مع الوقوف على الدوافع الإيجابية لتشخيص ظاهرة كثرة الصّراعات القبلية في إفريقيا التي تؤدّي إلى انهيار الدّول، ومن ثم العمل على إعادة البناء وجعل منطقة إفريقيا خصبة للبحث والدّراسة في هذا الموضوع.

– الرغبة في البحث عن الاستراتيجيات العملية الفعالة، حتى تكون كمداخل منهجية لإعادة بناء الدّولة في إفريقيا عموما وليبيا خصوصا مع ما يتماشى من خصوصيات هذه الدّول.

2.3.الأسباب الذاتية:

نابعة من الإهتمام الذاتي بالمواضيع ذات الصلة بالدّراسات الإفريقية والتي تخدم البيئة الإفريقية سياسيا، اقتصاديا، واجتماعيا، مع العمل على سد الفراغ في المكتبات لمثل هذه المواضيع في الدّراسات السياسية، حيث لا توجد الكثير من الدّراسات في موضوع الإشكالية المطروحة.

4. الأدبيات السابقة:

هناك عدّة دراسات علمية وأكادمية تطرقت لهذا الموضوع على شكل مقالات علمية نشرت في مجالات متخصصة مثل:

1.4..مقال تحت عنوان " **أزمة بناء الدولة في إفريقيا : الواقع والرهانات، المنشور في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية من طرف الباحثة** " لنسرين سالم، العدد:03، سنة: 2020، حيث تطرّقت إلى الأوضاع العامة في الدول الأفريقية المعاصرة، مع تقييم مختلف النماذج التي بادرت إلى السعي في بناء الدولة الحديثة، لتحقيق التحول الديمقراطي السلمي ومنه الوصول إلى دولة القانون والعدل والمساواة، مع الأخذ بعين الإعتبار الفروقات القبلية التي تساهم في إضعاف الدولة وتقف عقبة أمام التحول الديمقراطي لتحقيق السلام والتنمية في هذه الدول.

2.4. مقال تحت عنوان "**متطلبات إعادة بناء الدولة في إفريقيا: نقاشات نظرية**"، في مجلة الناقد للدراسات السياسية، مقدم من طرف الباحثين هشام دراجي وأمينة مرزاق، العدد: 02، سنة:2018 المقال محاولة جادة للوقوف على الإنقسام والصراع التي تعيشها أغلب دول أفريقيا، نتيجة الإرث الإستعماري الطويل الذي خلفته الدول الأستعمارية، حيث ورثت معظم الدول الأفريقية مشاكل إجتماعية وسياسية بقيت آثارها جلية في الفترة الحديثة، على غرار الصراع على الموارد النادرة، الصراعات المسلحة ذات البعد القبلي، ما أدى إلى تفشي حالة من عدم الإستقرار، مع زيادة التدخلات الخارجية، كل ذلك ساهم في إضعاف مشاريع بناء الدولة الوطنية الحديثة.

3.4.مقال تحت عنوان " **النزاعات الإثنية وإشكالية بناء الدّولة في إفريقيا : دراسة حالة نيجيريا**"، في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، للباحثين: كريم رقولي وأحلام وغليسي، العدد: 03، سنة: 2020، حيث عالجت الدّراسة موضوع النزاعات الإثنية وإشكالية بناء الدولة في إفريقيا، وتطرق المقال إلى إشكالية بناء الدولة في إفريقيا عموما ونيجيريا خصوصا، إذ يعتبر المعطى القبلي من

معوقات بناء الدولة الوطنية الحديثة، حيث سعى الباحث إلى إعطاء حلول واقعية لتجاوز الصراع ذات البعد القبلي الذي تشهده نيجيريا من أجل تحقيق إستقرار وسلام دائم يكفل بناء دولة حديثة وديمقراطية.

5. إشكالية البحث:

وعليه سيتم التعرّض في هذه البحث إلى تبيان واقع الانقسامات القبلية والصّراع على السلطة في إفريقيا عامة لننتقل لاحقا إلى دراسة التعقيدات القبلية وإشكالية بناء الدّولة في ليبيا كنموذج يشهد حالة شديدة من الانقسامات القبلية حيث شهدت دولة ليبيا بداية من 2011م أحداث عنف أدت إلى سقوط نظام "معمر القذافي" الذي كان يرتكز على المعطى القبلي، وبمجرد ذلك دخلت دولة ليبيا في حالة من الصّراع والعنف أدى إلى إنتشار واسع لقطع السلاح الخفيف والثقيل غذّته حالة عدم الاستقرار الذي تشهده دول الجوار الليبي، حيث صعّب من عملية إعادة بناء الدولة، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

– كيف ساهم العامل القبلي في تقويض التماسك المجتمعي وبناء الدّولة الوطنيّة الحديثة في ظل التدخلات الأجنبية على إفريقيا عموما وليبيا خصوصا ؟

1.5.تتفرع من هذه المشكلة البحثية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

– ماهي أسس بناء الدّولة المعاصرة ومرتكزاتها؟

– ماهو تأثير البعد القبلي في العملية السياسية في إفريقيا عموما وليبيا خصوصا؟

– ماهي أسباب فشل الدّولة الوطنية في استيعاب الأقليات القبليّة في ليبيا؟

– كيف يمكن خلق إنسجام بين القبائل الليبية المتصارعة من أجل إعادة بناء الدّولة ؟

2.5..للإجابة على المشكلة البحثية نطرح الفرضيات التاليّة:

- الانقسامات القبلية في المجتمعات الإفريقية أحد المداخل الرئيسية في عرقلة بناء الدّولة الوطنية الحديثة.
- كلما تم جمع السلطة داخل الدّولة في شخص الحاكم كلما تم الابتعاد عن الاستقرار السياسي ما يؤدي إلى العنف.
- كلّما تعددّت التدخلاّت الأجنبية التي تدعم القبائل اللّيبية بالسلاح لحسابات مصلحية كلّما ساهم ذلك في عرقلة بناء السلم.

- كلما كان هناك توافق بين الأطراف الليبية المتصارعة على إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد 2011م بطريقة ديمقراطية تشاركية كلما تجاوزت الدّولة الليبية التحدّيات الأمنية.

6.مجالات الدراسة:

1.6. الحيز المكاني:

الحيز المكاني للدّراسة هو القارة الإفريقية، التي تتكوّن من 54 دولة، غير أنّ الدّراسة ستركز بالأساس على دولة ليبيا للوقوف على دلالات الاختلاف والتشابه بينها وبين مختلف الدّول الأخرى التي تتميّز بكثرة القبائل، وجاءت أسباب اختيار النموذج، نظرا لكون دولة ليبيا تتميز منذ القدم بكثرة القبائل ومساهمتها الفعّالة في الحياة السياسية كما كان لها تأثير بالغ في أعمال العنف سنة 2011م التي أطاحت بنظام "معمر القذافي".

2.6.الحيز الزماني:

أمّا الحيز الزّماني للدّراسة فيركز خاصّة على المرحلة التي أعقبت موجة التحوّلات الديمقراطية في القارة الإفريقية منذ 1989، حيث قامت أغلب النظم السياسية بإعادة هندسة دساتيرها ومؤسّساتها على المقاسات الدّيمقراطية الغربية، بالقدر الذي جعلها أمام تحدّي التطبيق الفعلي للقيم المعلن عنها في الدساتير والنصوص القانونية، أما النموذج الليبي فتمتد الدّراسة منذ ثورة 2011 م التي أطاحت بنظام "معمر القذافي" إلى يومنا الحالي.

7.الإطار المنهجي للدراسة:

نظرا لكون مجال الدّراسة متعدّد الأبعاد والمستويات فقد حتّم ذلك التطرّق إلى مجموعة من المناهج والإقتراحات وهي:

1.7. المنهج الوصفي:

تم توظيفه من أجل وصف المظاهر التي تتّسم بالتعقيد لإبراز خصائص مجتمع أو جماعة ما بهدف تحليل المعطيات المتعلّقة بموضوع الدّراسة، ويرتكز المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، حيث يصفها وصفا دقيقا ويوضح خصائصها، ويعمل على تقديم التفسير الكمي لها، وهذا ما يجعل الباحث يصف ظاهرة علمية وهي إعادة بناء الدّولة في إفريقيا عموما وليبيا خصوصا وتحليلها وتفسيرها من أجل الحصول على تعميمات مقبولة.

2.7. المنهج التحليلي:

يعنى هذا المنهج بتفتيت الأجزاء ثم تعديلها للوصول إلى فرضيات صحيحة، ومنه إستنتاج نتائج علمية صحيحة، حيث أنّ في حقل العلوم الإنسانية ومنها العلوم السياسية يجب تفتيت كل الأجزاء الممكنة، ومن تم إستخدام هذا المنهج من أجل تحليل الواقع الإفريقي في ليبيا التي تمثل جزء من الكل وهي قارة إفريقيا، من أجل الفهم الصحيح لمتطلّبات بناء الدّولة في إفريقيا.

3.7. المنهج التاريخي:

يعرف بكثرة استخدامه في أوساط الدّارسين للعلوم السياسية، حيث يساعد على فهم الأحداث الماضية والحاضر ويساعد على التنبؤ بالمستقبل، كما يساهم في التعرّف على خصائص كل ظاهرة وأهم مميزاتها، وبذلك فهم الخصائص البنيوية لعملية بناء الدّولة في إفريقيا لا يمكن فهمه ووضع تصور له دون الرجوع إلى الماضي من أجل التعرّف على واقع هذه الدّول في مرحلة ما بعد الاستعمار.

4.7. منهج دراسة الحالة:

يهدف إلى دراسة حالة معينة، بغرض جمع معلومات معمقّة، تم توظيفه لدراسة حالة ليبيا التي تعدّ من أحسن النماذج في قارة أفريقيا لتعدد القبائل وتصارعها الذي يعرقل بناء الدولة، كما أن تسارع الأحداث يحتّم توظيف هذا المنهج للإلمام بمختلف الأحداث وتسليط الضوء على التطورات والمستجدات المتسارعة وفهم سيرورتها والنتائج المتوقعة من ذلك.

5.7. منهج تحليل النظم:

تحليل النظم عملية منهجية لتفكيك نظام سياسي لدولة ما بغرض فهم الأجزاء ومكوّنات النظام السياسي والدّولة وفهم سيرورة عملها وأدوارها باعتبار أنّ النظام السياسي مجموعة من الأجزاء المترابطة وظيفيا وأنّ أي اختلال في أحد الأجزاء يؤدّي إلى اختلال النظام ككل، أين تمّ استعمال هذا المنهج لتفكيك عناصر الدّولة في إفريقيا، مع دراسة دور كل جزء في عملية بناء الدّولة للوصول إلى فهم هذه العملية.

8. كما تم الاستعانة بمجموعة من الإقترابات التّي تخدم البحث منها:

1.8.اقتراب علاقة الدّولة بالمجتمع:

يعنى بدراسة الفواعل الرّسمية وغير الرسمية داخل الدّولة التي تتولى تسيير المجتمع لتمكين الأفراد من ممارسة سلوكاتهم سواء داخل الأسرة، النقابات، الأحزاب، حيث وظّف هذا المقترب لفهم

العلاقة بين الدّولة وباقي الفواعل غير الّرسمية خاصة القبيلة نظرا لأنّ الدّولة تتوّلى ممارسة مهمّة الضبط الاجتماعي.

2.8.نظرية فشل الدّولة:

استقلت معظم الدّول الإفريقية منذ عقود من الزمن حيث ساد اعتقاد لدى الباحثين والدّارسين بأنّ الدّولة في إفريقيا فشلت في أداء وظائفها وذلك راجع إلى عدّة أسباب منها: شخصنة السلطة (حصر كلّ السلطات في يد الحاكم مع الاستعانة بالقبيلة للبقاء في السلطة)، عجز السلطة المركزية عن التّحكم في أقاليم البلد، عدم احترام الدّساتير، ضعف الأحزاب، الضعف الهيكلي لمؤسّسات الدّولة، والإعلام الموجّه.

3.8. النظرية الديمقراطية:

يكمن فحواها أنّه لا يمكن تطبيق الدّيمقراطية في الدّول السائرة في طرق النمو نظرا لحداثة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أنّ عملية التحوّل الدّيمقراطي عملية معقدة وشاقة وترتبط بحالة الاستقار السياسي لا يمكن تحقيقها في مجتمعات ذات نظم سياسية ضعيفة.

4.8.نظريّة التعددية الثقافية:

من رواد هذه النظرية سيدني فيربا (Sidney Verba)، الذي وضع نماذج للثقافة السياسية، الثقافة الخاضعة، الثقافة التشاركية والأدوار التي تلعبها وتؤدّيها الهوية الثقافية (لغة – إثنية – دين) في التعامل داخل النسيج السوسيو–ثقافي، وفي التوزيع العادل للموارد النادرة، بل وفي مجازر التطهير العرقي التي تفاقمت في تسعينيات القرن الماضي في إفريقيا ولا تزال مستمرة على غرار (روندا 1994 – أفريقيا الوسطى 2014/2013)، إذ يعود السبب إلى الترابط والتفاعلات العرقية التي ترتكز على ولاءات فرعية متشعّبة، ممّا يضعف الولاء للدّولة الوطنية الأم التي تنتمي إليها.

9.هيكلة البحث:

إنطلاقا من تحديدنا لهذا الموضوع، إرتأينا أن نضع البناء الهيكلي للدّراسة كما يلي :

1.9.الفصل الأول تم فيه تحديد الإطار المفاهيمي والنّظري للدّراسة حيث اشتمل ثلاث مباحث المبحث الأول تم التطرق فيه إلى مفهوم عملية بناء الدّولة من خلال استعراض مجموعة التحوّلات الابستمولوجية التي رافقت التكيف المنهجي في دراسة بناء الدّولة، حيث إن هذه العملية تعتبر مقاربة معرفية شاملة حظيت باهتمام الباحثين والدّارسين باعتبارها الآلية التي توصل إليها الفكر السياسي للتكيف مع الأوضاع، يناقش المطلب الأول مفهوم عملية بناء الدّولة باعتبار وجود عدّة مفاهيم للمفكرين

والأكاديميين، حيث تختلف باختلاف توجّهات كل باحث، وفي المطلب الثاني قمنا بالتعريج على المفاهيم المرتبطة بعملية بناء الدّولة نظرا لوجود عدّة مفاهيم مكملة ومتداخلة مع عملية بناء الدّولة قصد إزالة اللّبس عن المصطلحات والمفاهيم المتداولة، ويقدم المطلب الثالث أسس بناء الدّولة الوطنية الحديثة حيث أنّ نجاح بناء الدّولة الحديثة في إفريقيا يعاني من مشاكل مرتبطة بتعدّد القبائل، لذلك لابد من تفعيل الأسس الحديثة لبناء الدّولة الحديثة، ويبين المبحث الثاني أبعاد بناء الدّولة باعتبارها عملية مركبة تسعى لتحقيق الأهداف على جميع المستويات والأبنية: الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية، حيث انصرف المطلب الأول لمناقشة البعد السياسي_ الأمني في عملية بناء الدولة، والمطلب الثاني تم فيه استعراض البعد الاقتصادي لعملية بناء الدّولة، فيما تم التطرّق في المطلب الثالث إلى البعد السوسيو_ثقافي في عملية بناء الدّولة، ثم المبحث الثالث تم فيه الإشارة المستفيضة إلى هيكلة النظام السياسي في ليبيا وآليات صنع القرار بعد ثورة 2011م من حيث المؤسسات المشاركة في صنع القرار داخل النظام السياسي الليبي بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي إذ يتم في المطلب الأول تبيان السلطة التنفيذية في ليبيا بعد ثورة 2011م، والمطلب الثاني يدرس السلطة التشريعية في ليبيا، ويفصل المطلب الثالث في التحدّيات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية في ليبيا، حيث أنّ التعامل المفرط مع المعطى الأمني أدّى إلى ثقل في إيجاد الميكانيزمات الفعالة لتسيير الأزمة السياسية حيث شكلت التحدّيات الأمنية عائقا أم الحل السياسي للأزمة في البلاد.

2.9.الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى هيكلة الدّولة في إفريقيا في ظل التعدد القبلي، حيث تم إستعراض دور القبيلة في تشكيل ملامح الدّولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا، المبحث الأول تم فيه تحليل منطلقات تشكّل الدّولة في إفريقيا ما بعد الإستعمار، المطلب الأول تم فيه تبيان ميلاد الدّولة الوطنية الحديثة في إفريقيا بعد صراع طويل ضد الإستعمار، المطلب الثاني تم فيه التفصيل في واقع الدّولة الوطنية في إفريقيا ما بعد الفترة الاستعمارية أين أصبحت الدّولة في إفريقيا تشهد صراعا داخليا بفعل التعدد القبلي، ويحدد المطلب الثالث الخصائص السوسيولوجية للدّولة في إفريقيا أين يتميز المجتمع في إفريقيا بتعدد القبائل وتمايزها عن بعضها البعض، وهذا ما أثّر سلبا على وحدة الدّولة المبحث الثاني تم التطرّق فيه إلى الأدوار السياسية للقبيلة في إفريقيا، المطلب الأول تم فيه طرح إشكالية التعدّد القبلي في إفريقيا ودوره في بروز التعقيدات الأمنية، المطلب الثاني تم التدقيق في دور النعرات القبلية في بروز حالة عدم الاستقرار وفي الصّراعات التي تشهدها القارة الإفريقية، والمطلب الثالث تم التطرّق فيه إلى العلاقة بين القبيلة وأزمة الهوية في إفريقيا، ويناقش المبحث الثالث دور

القبيلة في زيادة محصّلة التعقيدات الأمنية في ليبيا، حيث يحلل المطلب الأول دور التعدّد القبلي في تشكيل المشهد السياسي في ليبيا، ويركز المطلب الثاني على مخرجات تغييب المصلحة الوطنية لحساب المصلحة القبلية في ليبيا، ويوضح المطلب الثالث تعقد الصّراع في ليبيا في ظلّ التعدّد القبلي.

3.9. يتناول **الفصل الثالث** إدارة الصّراع في ليبيا ما بعد سقوط نظام القذافي 2011م–2019م أين شهدت البلاد تحدّيات كبرى في عملية إعادة بناء الدّولة بعد حالة العنف التي شهدتها البلاد حيث درسنا في المبحث الأول جهود التسوية في ظل تزايد الصّراع، والمطلب الأول ظروف إندلاع العنف في ليبيا بعد 2011م وأسبابه، وحددنا في المطلب الثاني أطراف الصّراع في ليبيا بين قوات حكومية وقوّات المعارضة والمرتزقة الأجانب، وتم التطرق في المطلب الثالث إلى التدخّلات الأجنبية ذات النوايا المختلفة وانعكاساتها على الوضع ميدانيا، كما يوضح المبحث الثاني آليات بناء الاقتصاد الليبي كآلية مهمّة لنجاح المرحلة الانتقالية، حيث يناقش المطلب الأول دور الموارد النفطية في تطوير الاقتصاد الليبي، ويحدد المطلب الثاني انعكاسات الصّراع المسلّح على إنتاج النفط في ليبيا، ويبين المطلب الثالث سبل إدارة الموارد الطاقوية لتكون فعّالة في بناء اقتصاد قوي، ثم يدرس المبحث الثالث أهمية هيكلة القوى الإجتماعية من أجل تحقيق نجاح في إدارة المرحلة الإنتقالية، حيث يبين المطلب الأول الدور السياسي للقبيلة في ليبيا قبل ثورة 2011م، والمطلب الثاني الدور السياسي للقبيلة أثناء المرحلة الإنتقالية، والمطلب الثالث تحدّيات تجاوز المعطى القبلي لصالح دولة المؤسسات لبناء دولة حديثة.

4.9. **الفصل الرّابع** تم التطرّق فيه إلى رهان بناء الدّولة في ليبيا ما بعد سقوط نظام "معمر القذافي" في ظلّ التحدّيات الدّاخلية والخارجية، حيث أنّه رغم تعاقب المبادرات الخارجية لحل الأزمة لم تثمر على أرض الواقع، إذ أنّ الأوضاع الأمنية هشّة والمعضلة الأمنية تتفاقم، لذلك أمام السلطات الليبية تحدّي بناء الدّولة بعيدا عن التدخلات الأجنبية، يتناول المبحث الأول التعدد القبلي في ليبيا وخطر التقسيم كنتيجة لتشكل أذرع مسلّحة للقبائل المختلفة وتناحرها المستمر للوصول إلى السلطة، إذ يدرس المطلب الأول دور التعدّد القبلي في استمرار السّلاح المسلح، وفي المطلب الثاني حددنا عوامل التحكم في ديناميكية القبلية لجعلها عامل بناء بدلا من سبب في الصّراع، ويعالج المطلب الثالث دور القبلية في ضبط الصّراع المسلّح في ليبيا، كما يحلل المبحث الثاني آليات إدماج الفصائل المسلّحة لبناء جيش ليبي موحّد، حيث يحدد المطلب الأول مفهوم الميليشيا وأبعادها الأمنية، ويتناول المطلب الثاني جهود دمج الميليشيات المسلّحة في جيش وطني موحّد، والمطلب الثالث جهود إصلاح

القطاع الأمني والسياسي في ليبيا، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى السيناريوهات الإستشرافية لمستقبل الدّولة في ليبيا، حيث يبين المطلب الأول المشهد العام في ليبيا، والمطلب الثاني سيناريو الاستمرار الخطي التصاعدي للصّراع، والمطلب الثالث سيناريو التوصّل إلى حل سلمي، المطلب الرابع سيناريو عسكرة الدّولة.

الفصـــــــــــل الأول

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

يعتبر بناء الدّولة الوطنيّة إحدى المشاكل المستعصيّة التّي تعاني منها دول القارّة الإفريقيّة نتاج التراكمات التاريخيّة التّي مرّت بها والتّي أنتجت مشاكل بالجملة من النّاحية الجغرافيـة "الحدود الإقليمية"، في حين لم يأخذ التّنوع القبلي وطبيعة المجتمع الإفريقي بالإضافة إلى الارتباطات السياسيّة المعقدّة بالأنظمة السياسيّة للدول المستعمرة.

عرفت مسألة بناء الدّولة في إفريقيا نقاشات واسعة في الأدبيات الإفريقيّة بسبب أهميتها البالغة ولخصوصية تشكل الدّولة الحديثة في إفريقيا، وللخوض في تفاصيل تسلسل الأحداث المتراكمة في بناء الدّولة الوطنية في إفريقيا نستعرض الإطار النظري لبناء الدولة.

1.1 عملية بناء الدولة بين المفهوم والركائز.

الدولة الحديثة نتاج تطور طبيعي للمجتمع الغربي الذي اقتنع بضرورة وضع نظام سياسي وفق ما تقتضيه الضروريات الاقتصادية والاجتماعية، حيث عرف مجموعة من التحوّلات الإبستمولوجية والتي حتمت مرافقة هذا التكيف منهجيا، حيث قام فقهاء السياسة بإرساء قواعد الحقل المعرفية في نهاية القرن التاسع عشر، باعتباره علما يتمحور حول الدولة وأبنيتها، حيث أنّ عملية بناء الدّولة مقاربة معرفية شاملة حظيت باهتمام الباحثين والدارسين كونها تشكل الآلية التي توصل إليها الفكر السياسي للتكيف مع الأوضاع.

1.1.1 مفهوم عملية بناء الدولة.

قبل الخوض في مفهوم بناء الدولة، لا بد بداية من تحديد مفهوم الدولة وأركانها:

-مفهوم الدولة وأركانها:

-مفهوم الدولة لغة:

يعود أصل كلمة دولة "**State**" إلى الأصل الآتيني "**status**" الذي يعني موقف، وضع أو ظرف، وكلمة "**status**" تنطبق على شيء ما قد تم تأسيسه، ويدرك على أنه ثابت ودائم في وضعية معينة، وهذا ما تعبر عليه الكلمة الإنجليزية "**SATIC**" والتي تعني جامد وثابت أو الكلمة الفرنسية، "STABLE" والتي تعني مستقر، أما حاليا فإن كلمة دولة في اللغة الإنجليزية تعني "**State**" وفي اللغة الفرنسية "**Etat**" (أندرو، 2001، صفحة 34)، ظهر هذا المصطلح في المجموعة الدولية بداية من سنة 1990 مع صعود برامج إعادة الهيكلة، وتحت تأثير أفكار ضرورة تقليص وجود الدولة

والنزعة التدخلية لها، ففي تحليل فترة الاحتلال لكينيا، اعتبر المفكر "لوونسدال lonsdal" أن بناء الدولة هو مجهود مبرمج من أجل خلق وسيلة تكوين الدولة.(brahimi, 2007, p. 02)، تجدر الاشارة أن الدولة لغة – في لسان العرب– هي العبور والإنتقال من حالة إلى حالة أخرى معينة أي من وصف إلى وصف آخر مخالف للحالة الأولى.

– مفهوم الدولة اصطلاحا:

–مفهوم الدولة كحقيقة سياسية:

يعد تعريف المفكر الألماني **ماكس فيبر Max Weber** الأكثر شيوعاً حيث عرَّف الدولة الدولة كيان ذات طابع سياسي تحكمه حكومة ذات طابع مركزي تنفرد عن باقي الهيئات بقدرتها على إستعمال وسائل الزجر القانونية.)الموسوعة السياسية, 2020(

هذا التعريف يستند على القوة كمعيار لتحديد صاحب السلطة حيث تنفرد الدولة، بشرعية امتلاكها وسائل الردع وتلزم بقية الأفراد على الانصياع لمختلف القوانين والتشريعات وإنفاذها، للحفاظ على النظام العام والسير العادي لمختلف المؤسسات.

وبذلك فوجود الدولة ليس الغرض منه القضاء على وسائل العنف، وإنما حصر هذه الوسائل في يد سلطة واحدة مركزية، هي الدولة في مقابل تلتزم الدولة بحماية أفرادها وضمان أمنهم وسلامتهم. عرّفها أيضا الفرنسي "**بارتلي Bartheley**" على أنها منظمات وكيانات ذات طابع سياسي يندمج معها السكان من خلال تشريعات معقدة. (نعيم، 2010، صفحة 45).

حيث يرى أن الدولة هي مجموعة من المؤسسات ذات شرعية وسيادة يربطها قوانين وتشريعات مع الأفراد، وبذلك لم يتضمن الطابع الإلزامي لانصياع الأفراد لذات المؤسسات، سواء من خلال الولاء أو الإكراه.

كما عرَّفت موسوعة **لاروس (Larousse)**، الفرنسية الدولة بأنها:"مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على أرض محددة ويخضعون لسلطة معينة". (الموسوعة السياسية، 2020)

حيث ربط التعريف بين الأفراد والمساحة الجغرافية، التي لابد أن تتوفر لقيام الدولة حيث يستحيل قيام دولة في ظل عدم وجود حيز جغرافي يظم الأفراد، بالإضافة إلى السلطة السياسية التي تضبط وتنظم نشاطات السكان في إقليم الدولة.

رغم بساطة التعريفات التي تتناول تعريف الدولة، إلى أن تحديد أصل وأساس وجود السلطة والصفوة يخلق الكثير من الإشكاليات، فالدولة القومية حقيقة سياسية، فالساحة الدولية تتألف من

وحدات سياسية تسمى كل واحدة منها "دولة"، إلى جانب المفهوم السياسي تبرز الحالة القانونية كحتمية ملائمة لتنظيم العلاقات بين وحدات سياسية غير متجانسة وغير متكافئة في القدرات والقوة لتحقيق قدر من العدالة.

يشير مصطلح الدولة القومية في البادئ لفصل الدول الحديثة من الأشكال الأقدم للمنظمة السياسية التي تغطي مساحة صغير مثل القبائل أو دولة المدينة، و يربط هذا المصطلح ما بين مفهوم الأمة الذي يعني مجموعة من السكان الذين لديهم إحساس مشترك بالهوية و وحدة المصير والأرض ومفهوم الدولة الذي يشير إلى مفهوم قانوني، يصف مجموعة سوسيولوجية تسكن إقليم محدد وتنظمها مؤسسات سياسية مشتركة وسلطة فاعلة، ويشار إلى أن الدولة القومية قد أصبحت الوحدة السياسية الرئيسية في النظام الدولي منذ القرن السابع عشر ميلادي بالضبط منذ معاهدة واستفاليا.(ويكيبيديا، 2020)

-الدولة كمفهوم قانوني:

لا يكفي أن تتوفر وحدة سياسية ما بالمقومات الثلاث اللازمة لقيام الدول المتمثلة في (الأرض، الشعب، السلطة)؛ لكي يصبح بوسعها أن تقوم نشاطاتها بصفة طبيعية، سواء على المستوى المحلي والدولي، فاعتراف المجتمع الدولي بالدولة الحديثة، يعد أمراً أساسيا وضروريا لتمكينها من القيام بوظائفها اللازمة.

يعرف المجتمع الدولي بأنه النطاق الذي تتفاعل داخله الوحدات الدولية على كافة مستوياتها وتباين مراكزها في بنائه ... وهذا المجتمع في ديناميكية وتطور، يؤثر تأثيرا عميقا على ملامح الشخصية الدولية للدولة وأبعادها وأطوارها مثلما يؤثر على نشاطها واتجاهاتها.(لجي، 2017، صفحة 85).

الاعتراف عملية يتم بموجبها إضفاء الشخصية القانونية على إحدى الدول، والاعتراف بحقها في الانضمام إلى المجتمع الدولي كدولة جديدة لها ما للدول الأخرى من حقوق وعليها ما على هذه الدول من واجبات، وتمتع الدولة بالشخصية القانونية يعني أن تتحمل الالتزامات مثل الأفراد العاديين وتتصرف باسم كل الأفراد، ولها ذمة مالية خاصة بها، ويتم التصرف فيها باسم الدولة ولحسابها وأن سلطانها منفصل عن الحكام.)مدونة العلوم القانونية, 2020(

-مفهوم الدولة كفكرة فلسفية مجردة:

إذا كان من الممكن تتبع النشأة الأولى لبعض الدول، وخصوصاً تلك التي ظهرت حديثاً، إما بفعل لاتحاد إمارات أو تكوينات سياسية جزئية أو كنتيجة لزوال إمبراطوريات عظيمة، إلا أن معرفة كيفية ظهور المجتمع المنظم إلى حيّز الوجود لأول مرة، ليست معروفـة بدقـة أو موثقة تاريخيًّاً إذ ظهرت نظريات كثيرة تحاول تفسير وتحديد نشأة الدولة.

من بينها نظرية "النشأة المقدسة" في مضمونها أن الله هو الذي أوجد الدولة، وأنه هو الذي يعين الملوك، ويمنحهم السلطة حين يرضى عنهم، ويحرمهم منها إذا غضب منهم، وهذه النظرية هي أساس نظرية الحق الإلهي، التي كانت سائدة في الفترة التاريخية التي جمع فيها الحاكم بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية.

بالإضافة إلى نظريات أخرى منها نظرية "القوة"، حسب تفسيرها أن الدولة نشأت وتطورت نتيجة الصراع الدائم والمتواصل، وعلاقات القوة التي تفضي دائماً إلى خضوع الضعيف للقوي، أما النظرية "التاريخية"، ترى أن نشأة الدولة تعود إلى ما قبل التاريخ، وأنها تطورتً تطورا تاريخيًّاً وطبيعيًّاً، بمساعدة عوامل ثلاثة هي: علاقة الدم، والدين، والوعي السياسي.)الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتجية, 2020(

تعد نظرية "العقد الاجتماعي" أكثر النظريات الفلسفية تأثيراً في الفكر السياسي على مدى الزمن، حيث اتفق "روسو" مع كل من"هوبز" و"لوك" بأن انتقال الأفراد من حياة الأسرة والبداوة إلى حياة الجماعة تم بفعل عقد اجتماعي، ويُشير مصطلح العقد الاجتماعي بالإنجليزية(Social Contract)إلى ذلك العقد المبرم بشكل فعلي أو افتراضي بين طرفين؛ كالحكومة والشعب، أو القائد والرعية، بحيث يحدّد بموجبه الحقوق الخاصة بكل شريحة والواجبات الملزمة لها، حيث ظهر ذلك منذ القدم عندما بدأت الحياة البشرية بشكل من العشوائية والفوضى، فوضع البشر اتفاقاً وعقداً لتنظيمها على هيئة مجتمع وحكومة لسيطرة على حالة الفوضى والصراع التي تسود البشر نتيجة غياب سلطة ضابطة لهم. أنظر: www.britannica.com Retrieved2018، فحالة الأفراد في حياة الفطرة الأولى رأى "روسو" أن الإنسان يتمتع بحرية كاملة غير منقوصة واستقلال تام، وأنه كان سعيداً في حياته، وأن السبب الذي اضطر الأفراد إلى التخلي عن حالتهم الفطرية هو تعدد المصالح الفردية وتشعبها، وتعارضها مع حاجات الأفراد الآخرين.

هذه الحالة خلقت نوع من المنافسة، ففسدت المساواة الطبيعية التي كانوا يتمتعون بها في حياتهم الفطرية الأولى، وصعبت حياتهم نتيجة قيام التنافس والتضاد بينهم، ولهذا تعاقد الأفراد على إنشاء وتكوين مجتمع سياسي جديد يخضع لسلطة أعلى تضبط الجميع.(Theory، 2020)

وبذلك ظهرت الدولة مستندة إلى العقد الاجتماعي الذي أبرمه اتفاق الأفراد بينهم، ولكي يكون العقد الاجتماعي الذي ينقل الأفراد من حياة الأسرة إلى حياة الجماعة صحيحا ومشروعا، لابد أن يكون صادرا على إجماع الإرادات الجماعية الحرة، والواعية للأفراد المكونين لهذه الجماعة.

2.1.1.1.أركان الدولة:

أولا–الشعب:

يتكون الشعب من مجموعة معتبرة من الناس تجمعهم رابطة الرغبة في العيش المشترك والموحد، ولا يمكن تحديد حد أدنى أو أقصى لعدد أفراد الشعب بدقة، ففي سنة 1980 ربع دول الأمم المتحدة يضمّ أقل من مليون نسمة، وأكثر من نصفها يضم أقل من خمس ملايين نسمة.(سعيد، 2010، صفحة 113)

يلاحظ أن كثرة عدد أفراد الشعب، تكون عاملاً في زيادة قوة وقدرة الدول ونماء معدل إنتاجيتها وثروتها وبسط نفوذها، كما أن الدول في العصر الحديث إن قل عدد سكانها إلى حد كبير، فإنها لا تمثل الثقل السياسي الذي تمثله الدولة رغم توافر عناصرها القانونية.(محمود، 1988، صفحة 14)

وقد يتطابق أو يتداخل تعريف الشعب مع الأمة، وقد يختلف عنها، فشعب الدولة قد يتكون من أمة واحدة، كالشعب الياباني، وقد يكون جزءا منها كالشعب الجزائري فهو جزء من الأمة العربية، وقد يكون شعب الدولة مركب من عدة أمم كشعب دولة الإتحاد السوفيتي سابقا.

فالشعب مجموعة من الأفراد تسكن قطعة من أرض معينة، أما الأمة فهي إلى جانب الصفة الأولى تتميز باشتراك أفرادها في جزء أو عدة أجزاء، كاللغة، الدين والأصل، أو الإحساس النفسي الداخلي بالمصير المشترك للجميع، أما بالنسبة للأمة والدولة فالاختلاف بينهما هو أن الأمة هي مجموعة من الأشخاص تجمعهم روابط موضوعية وإحساس بالمصير المشترك ورغبة في العيش معا.

أما الدولة فهي وحدة سياسية قانونية، وإذا كانت الدولة والأمة تشتركان في خصائص الشعب والإقليم، فإن الدولة تختلف عن الأمة بالسلطة السياسية التي تعد ركنا من أركان الدولة (محمد، 2009، صفحة 20)الشائع أن يسود بين أفراد الشعب، التفاهم والانسجام المعنوي على أساس

الجنس، اللغة، الدين، العادات والتقاليد... ، ولكن ذلك لا يعتبر شرطاً أساسياً، لأن الدولة يمكن أن تضم فئات لا تنسجم مع باقي المجموعة في الأصل أو اللغة أو الدين أو التقاليد، الأمر الذي يثير الآن مشكلة الأقليات.

حسب الأمم المتحدة فإن الجماعات العرقية تعبر عن مجموعات من الأشخاص يعيشون في دوائر سكنية، تجمع بينهم روابط الدين واللغة والعقيدة والهوية المشتركة، يتضامنون مع بعضهم البعض للحفاظ على عاداتهم التي وريثوها ويعملون على تلقينها لأبنائهم للحفاظ على بقائها وديمومتها للأجيال المتلاحقة. (Capatori, 1991)".

ثانيا- الإقليم:

يستقر الشعب على قطعة، أرض محددة سواء كانت هذه القطعة ذات حيز كبير أو صغير وتعد الأرض كعنصر من عناصر الدولة الثلاث، تسمى بالإقليم الذي لا يشمل اليابسة فقط وإنما كذلك، المسطحات المائية والواجهات البحرية، والفضاء الذي يعلو الأرض، والبحار الخاضعة للدولة طبقا للقانون الدولي.

ويعتبر حق الدولة على حدودها الإقليمية، حق عيني يتجلى مظهره في ممارسة السيادة بما يصاحبه من إجراءات متابعة وإدارة للشؤون الخاصة و العامة، لذلك القبائل التي تنتقل من حيز جغرافي لآخر لا تعتبر دولة.(Georges, 1984, p. 120)

- اليابسة:

مساحة فوق الأرض يطلق عليها الإقليم الأرضي، وللحدود البرية أهمية كبيرة، من الناحية القانونية(المطلب، 1981، صفحة 141)، حيث تعتبر الفضاء والحيز الذي تمارس فيه الدولة سيادتها.

فالدولة لا تمارس سيادتها إلا على إقليمها، ولا يشترط في الإقليم الأرضي(الحيز البري) أن يكون متصلا بين أجزاءه، بل يمكن أن يكون متقطعا.

- الإقليم المائي:

يقصد بها الواجهة البحرية الملاصقة، لحدود الدولة، ويطلق عليه مصطلح البحر الإقليمي، زيادة على ذلك ما يوجد داخل الدولة من مسطحات، مائية من أنهار وبحيرات داخل اليابسة، رغم أن القانون الدولي استقر على اعتبار أن البحر الإقليمي خاضع لسيادة الدولة، حيث تتمكن من الدفاع عن شواطئها، إلا أن الخلاف هو تحدي مساحة البحر.(الخطيب، 2001، صفحة 23)

- الإقليم الجوي:

يقصد به الفضاء الجوي، الذي يعلو الإقليم الأرضي والبحري، وتمتلك الدولة حق ممارسة السيادة عليه دون تحديد الارتفاع بمسافة معينة، ولقد زادت أهمية الفضاء الجوي، نتيجة التنافس الحاصل بين الدول خاصة في مجال استخدام الطائرات، وغزو الفضاء والاتصالات، لذلك تم تنظيم هذا المجال من خلال عديد الاتفاقيات بين الدول، لتسهيل الملاحة الجوية، واستعمال الفضاء لأغراض مدنية وسلمية. (مرجع سابق، صفحة 26)

ثالثا- السلطة السياسية:

تعتبر السلطة السياسية شرطا أساسيا لقيام أي دولة، حيث ربط بعض فقهاء السياسة الدولة وعرّفها بالسلطة، الدولة تنظيم لسلطة القهر وهي عنوان السلطة المطلقة.

إن خضوع الأفراد للسلطة الحاكمة وقبولهم بوجود الدولة، لا يكفي لقيامها بل يجب أن تحصل السلطة، على اعتراف الأفراد وبذلك السلطة الحاكمة يجب أن تستند إلى إدراة الجماعة التي تحكمها حتى تكون سلطة حقيقية، وبذلك قيام الدولة وتأسيس السلطة الحاكمة مرتبط برضا الأفراد.(بدوي، 1964، صفحة 12)

إن انتفاء قبول السلطة من طرف الأفراد، يجعل منها موجودة لكن تصبح غير شرعية مهما فرضت السلطة من وقيود وقهر لإخضاع الأفراد، فالشرعية هي صفة تستند إليها السلطة في أعمالها شرط أن تطابق مع الدستور، والقوانين التي وافقت عليها مؤسسات الدولة، بطريقة ديمقراطية.

3.1.1.1. مفهوم بناء الدولة:

يعتبر بناء الدولة من الحركيات التي لاقت اهتمام واسع في الحقل الفلسفي السياسي، خاصة وأنها ظاهرة متحركة أفرزتها العولمة، ومضامينها التي تروج لمركزية الثقافة الغربية، حيث يشهد الفكر العالمي تغير على مستوى مفهوم الدولة والذي يسير في اتجاهين متعاكسين، حيث تعمل دول المركز على الاندماج في كيانات أكبر وأوسع على شاكلة منطق الدولة الإمبراطورية التي شهدها التاريخ قبل ظهور الدولة الوطنية الحديثة، وعلى العكس من ذلك تتجه دول الهامش إلى حالة من التشتت من خلال كيانات ذات أسس عرقية، دينية، وتاريخية.

تعد عملية بناء الدولة(State-building)عملية سياسية ممتدة وديناميكية، محورها بناء مؤسسات الدولة وإعطائها الشرعية، وقدرتها على تحقيق الاحتياجات الإنسانية الأساسية للمواطن كالأمن، العدالة، سيادة القانون، التعليم، الصحة، والرفاهية ... إلخ.

إرتكز مفهوم بناء الدولة الذي ساد بعد الحرب الباردة، على بناء الدول الفاشلة التي باتت مصدرا لتهديد الأمن والسلم والاستقرار الإقليمي والدولي حيث أن هذه الدول تعاني من غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان المبنية على تكافئ الفرص والمساواة بين الأفراد، وهذا ما صاحبه انهيار الكثير من الدول في مناطق متعددة من العالم.

أصدر صندوق السلام العالمي في العام2005، بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy، أوّل مؤشّر سنوي حول الدول الفاشلة، ضمَّ 76 دولة بينها 13 دولة عربية، وفي العام 2006، صدر المؤشّر الثاني ليضمّ 146 دولة، بينها 16 دولة عربية، وفي العام 2007, صدر المؤشّر الثالث ليشمل 177 دولة، من بينها 20 بلدًا عربيًا.

أمّا الهدف المعلن من إصدار المؤشّرات، فهو إثارة النقاش حول تطوير الأفكار المساعدة للاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق السلام الدولي، يمكن تمييز الدولة الفاشلة بناء على حالة التصاعد غير المتحكم فيها من العنف داخل حدودها مع عجز السلطات عن توفير السلع و الخدمات الأساسية لإشباع رغبات السكان، حيث يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة في النظام الحاكم، مايساهم في تراجع شرعية الصفوة الحاكمة، وهذا ما يحتم على الأمم المتحدة التدخل لمساعدة هذه الدول على تجاوز هذه الحالة في سبيل تحقيق بناء الدولة.

يعرف "**فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama**"بناء الدولة بأنه: "تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة، وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، مما يعني أن بناء الدولة النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها"(فوكوياما، 2007، صفحة 34/11)(Pouligny, 2005, p. 69/119)

يستعرض هذا التعريف العملية الدينامكية، والمتواصلة دون نهاية لعملية بناء الدولة، وضرورة قدرة الدولة على تحصين وجودها مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية من خلال مسايرة الواقع المتغير، وحتمية التكيف لتحقيق دولة فعالة متماسكة مؤسساتيا وقادرة داخليا.

حسب مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن بناء الدولة ديناميكية ذاتية لتقوية مؤسسات الدولة ومنحها الشرعية الكافية، من خلال الروابط المتينة مع السكان، كذلك من خلال إشراك العنصر النسوي في الإدماج السوسيولوجي لتحقيق بناء الدولة خاصة في فترة مابعد الصراع المسلح. (womenstatehoodarabic.pdf/، 2020)

من خـلال التعريف فإن الأساس الحقيقي لبناء الدولة هو الانطلاق من الرغبة الذاتية في التغييـر، التي تكمن لدى مختلف الفاعليـن الوطنيين الرسميين وغير الرسميين، لتقوية مؤسسـاتها وفي نفس الوقت تقوية علاقة هذه المؤسسات بالمجتمع المدني ومختلف الفواعل خارجيا.

حسب **تشارلز تيلي(Charles Tilly)**، فإن بناء الدولة عملية إنشاء مؤسسات دولتية ذات طابع مركزي متمايزة عن غيرها من المؤسسات، يتم منحها صلاحيات للتحكم في حدودها الجغرافية ويتم منحها صلاحيات واسعة للسيطرة والتحكم في المؤسسات شبه مستقلة في نطاقها. (العوفي، 2016)

أيضا هي عملية بناء مشروعية مؤسسات الدولة الرسمية، وقدرتها على توفير الخدمات الأساسية والضرورية لمواطنيها من: الأمن، العدالة، وسيادة القانون، وكذا التعليم والصحة، التي تعتبر من متطلبات المواطنين، (التقرير الأروبي حول التنمية، 2009، صفحة 90)، تعتبر هذه القدرة نسبية وغير مطلقة، وتختلف من دولة إلى أخرى، وتتفاوت في الدولة نفسها من حقبة زمنية إلى أخرى، وهذا ما يبرز في تباين مستويات قدرات الدول على حفظ الأمن والاستقرار داخل النسق السوسيولوجي وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتمثيل المواطنين.(زرنوقة، 2007، صفحة 57)

تشير كذلك عملية بناء الدولة، إلى الإجراءات التي تتبناها الأطراف والفواعل الدولية حسب أغلب فقهاء العلاقات الدولية، ويقصد بالفواعل الدولية: الدول، المنظمـات الدوليـة، المنظمـات الإقليمية، الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، حركات التحرر، أنظر: (سلمان، 2009)، والوطنية الفاعلة لإنشاء وإصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة المختلفة.

كذلك هو مصطلح مرتبط ومقترن بالعملية السياسية الفعالة والناجحة للتفاوض حول المطالب المتبادلة، بين السلطة والمواطنين من جهة، وطبيعة العلاقة التي تجمع بين الدولة والمجتمع من جهة أخرى :(State-building for peace: navigating an arena of contradictions: Donors need to understand the links between peace-building and state building, 2009, p. 02)

من ناحية الاتجاه التاريخي التجريبي لعملية بناء الدولة فقد تبنى هذا الاتجاه أن هذه العملية هي نتاج للجهود التاريخية لمجابهة سلسلة من المشاكل الحاسمة مثل: الدفاع ضد التهديدات الخارجية، والحفاظ على الأمن الداخلي، وتوفير الأمن الغذائي.

حيث أدت الطريقة التي تمت بها معالجة هذه المشاكل على تفسير التباينات بين المؤسسات السياسية بين الدول وأثبتت أن عملية بناء الدولة تميل لأن تكون عملية عامة، تتطلب تجنيد القدرات الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية في الدولة، الأمر الذي يتطلب وجود سلطة قهرية لاستخراج الموارد

وتنظيم السلوك(الخزرجي، 2004، صفحة 134)، مما يؤثر بالإيجاب على الاستقرار السياسي، وعليه يتضح من خلال المفاهيم السابقة أن عملية بناء الدولة، تتميز بمجموعة من الخصائص هي:

- بناء الدولة هي عملية متناسقة: عملية بناء الدولة ليست مرحلة واحدة، وإنما هي مجموعة مراحل مستمرة ومتفاعلة ومتناسقة، التي تعني مجموعة من التطورات والتغيرات التي تحدث في مستويات ووظائف الأبنية السياسية.

- عملية بناء الدولة مفهوم ذو استمرارية: بحكم أنها لا تعرف نقطة تنتهي عندها، بل يفترض وجود استمرارية وحركية دائمة وغير منتهية، من طرف مختلف الفواعل داخل الهياكل والأبنية السياسية، قصد الوصول إلى تطوير النظام السياسي لكي يتكيف ويتعايش مع التغيرات المتواصلة الجديدة.

– عملية بناء الدولة مفهوم نسبي: كونها تكتسب مفاهيم متباينة، بسبب البيئات الثقافية والحضارية والسياسية ونسق القيم السائدة، كما أن بناء الدولة كعملية دينامكية لا تتم في فراغ، ولكنها تحدث داخل إطار تاريخي وحضاري و ثقافي.

– عملية بناء الدولة مفهوم محايد من حيث دلالته السياسية والأخلاقية الذي يتخذه.

– عملية بناء الدولة مفهوم شامل عالمي، حيث أن هذه العملية تحدث على نطاق كوني، وفي كل المجتمعات والأنظمة السياسية، وبتفاصيل مختلفة، وليست حكرا على دول معينة، أو منطقة بعينها دون غيرها من المناطق من جهة، ومن جهة أخرى فصفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة، باعتبار أن عملية البناء تختلف من حيث وتيرة التسارع، ودرجة الإنجاز، من الدول النامية إلى الدول المتطورة.

2.1.1. المفاهيم المرتبطة بعملية بناء الدولة:

هناك الكثير من المفاهيم المكمّلة والمتداخلة مع عمليّة بناء الدولة قصد إزالة اللّبس عن المصطلح وتعدّ مفاهيم: بناء المؤسسات، بناء القدرات، التنمية السياسية، وبناء المركز، من المفاهيم الشّائعة والمتداخلة مع مفهوم بناء الدولة.

أولا– التنمية السياسية:

يعدّ حقل التّنمية السّياسيّة من الحقول التي عرفت اهتماما واسعا من الباحثين خاصة بعد ارتباطها بحالة التخلّف وسبل تجاوز هذه الحالة، التي تتخبط فيها البلدان التي كانت تحت المظلّة الاستعماريّة حيث برز الاهتمام بقضايا التّنمية، في فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانيّة.

بعد موجة الاستقلال التي شهدتها الكثير من الدول وما واجه هذه الدول من تحدّيات بناء الدولة، للخروج من دائرة الضّعف والهشاشة في المجالات(المومن، 2001، صفحة 21)الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة بسبب تلك الوضعيّة التي كانت عليها الدول التي وقعت تحت القبضة الاستعماريّة، حيث اطلق عليها تسميات مختلفة مثل دول "العالم الثالث"،"الدول الناميّة"، و"الدول المتخلفة"، أين كانت مشاكل ومعوّقات التقدم لهذه الدول موضوع دراسات التنمية التي ترتكز بصورة عامّة حول مواضيع "النّمو" و"التحديث" و"التقدم". (مرجع سابق، صفحة 21)

يقّسم بعض الباحثين والكتّاب مثل "علي غربي"، "ناجي شراب" النّظريات التّي تعدّ مرجعيّة ومنطلق لدراسة التنميّة السياسيّة إلى ثلاث نظريّات رئيسيّة هي: نظرية التحديث ومداخلها ومنهاجها المتنوعة، والتي تستمد أفكار ماركس ولينين وإسقاطاتها في الدول الاشتراكية ونظرية التّبعيّة التّي وضع أسسها مفكرين من العالم، الثالث ردا على فشل نظريات التنمية في هذه الدول خاصة مفكري دول أمريكا الجنوبية.(صادق، 2001، صفحة 64)

يصنفها الأستاذ نصر محمد معارف على أنها نظريات ذات أصل أوربي للتنمية السياسيّة وهي : النموذج الليبرالي والنظرية السلوكيّة، والنموذج الاشتراكي ونظريّة التبعية (الماركسية الجديدة) الماركسية الجديدة Neo–Marxism هي مصطلح واسع، لجملة إتجاهات تطور الماركسية والنظرية الماركسية في القرن العشرين، تتضمن عناصر من تقاليد فكرية أخرى، على غرار النظرية النقدية، التحليل النفسي أو الوجودية، وتأتي الماركسية الجديدة ضمن الإطار الأشمل، المسمى اليسار الجديد، فمن الناحية الاجتماعية، فإن الماركسية الجديدة، تضيف مفهوم ماكس فيبر الأشمل للتفاوت الاجتماعي مثل الوضع والسلطة، إلى الفلسفة الماركسية، أما اتجاهات الماركسية الجديدة تتضمن :النظرية النقدية، الماركسية التحليلية والماركسية البنيوية الفرنسية، وقد نشأ المفهوم للإجابة على الأسئلة التي لم تجب عليها أعمال "كارل ماركس، وهناك العديد من الفروع المختلفة للماركسية الجديدة، كثيراً لا تتفق الفروع أو نظرياتها مع بعضهم **البعض.أنظر:((Marshell، 1998)**" حيث يعتبر أن مدرسة التبعية لا تنفرد في مضمونها عن أفكار لينين.(محمد ع.، 1992، صفحة 65/64)

أما ريتشارد هيجو يصنف النظريات الى نظريتين أساسيتين، نظرية التجديد الغربية، والنظرية الراديكالية التي تحتوي على نظرية التبعية الماركسية الجديدة، وشكلت هذه النظريات الإطار الفكري لعدد من المناهج والأساليب والاتجاهات الدراسية الفرعية في دراسة التنمية السياسية.

ثانيا–نظرية التحديث:

أثناء الحرب العالمية الثانية تزايد الاهتمام بحالة الدول التي استقلت حديثا، إذ كانت تتخبط في حالة من التخلف، أين اعتبر فقهاء السياسة الغربيين أن المجتمع الصناعي في الدول المتقدمة يعد نموذجا ناجحا بالنسبة للبلدان النامية التي يجب أن تتبع خطاه في طريق التنمية.

وتم تعريفها على أنها عملية انتقال إلى الطرق الاجتماعية والسياسية التي تطورت في أمريكا وأوروبا ثم انتقلت إلى باقي القارات.(المومن، 2001، صفحة 44)

في العلوم السوسيولوجية تعتبر عملية التحول من النموذج الغربي من خلال أطروحة وجود ثناية: عتيق – معاصر مع الأخذ بعين الاعتبار أن الديمقراطية بمفهومها الموسع من أحد أهم ركائز المجتمعات المعاصرة في حقل العلوم السياسية. (غربي، 2003، صفحة 72/71)

كذلك التحديث السياسي يشير إلى سلسلة من التحديثات والتطورات السياسية التي ظهرت في القارة الأوربية إبان حقبة النهضة، ويقصد بها التغيير كخاصية لدينامكية التحديث السياسي، إذ يرتكز على الكثير من المساواة، مع العمل على إتاحة فرص المشاركة السياسية لجميع الأفراد في صنع السياسات العامة، كذلك مرتبط بقدرة النظام السياسي على رسم السياسات ومراعاة الوظائف الإدارية وكذلك من خلال فصل الانشطة السياسية على التأثيرات الدينية (سه، 1987، صفحة 18)، تعود جذور نظرية التحديث إلى نظرية التطور التي تهتم بشرح كيفية تطور المجتمع الصناعي إلى المجتمعات الصناعية، بدلا من المجتمعات الزراعية، أي تبين أهم الخصائص لكل مرحلة لتثبت أن التحديث عملية خطية من غير الصناعي إلى الصناعي (المطلب، دراسة في التنمية السياسية ، 1981، صفحة 16)

نظرية التحديث تعنى بدراسة المجتمعات مع تبيان العوامل التي تؤدي إلى تطوره، وبذلك هي مرجع سياسي لنظريات التنمية السياسية التي إستعارت منها الأدوات البحثية والأهداف، حيث تشمل النظرية على ركائز منها أن التطور والتقدم الإجتماعي يسير في إتجاه خطي بعدة مراحل، يمر عليها كل مجتمع دون أستثناء. (محمد ع.، 1992، صفحة 170/169/163)

إستقرت مساهمات التنمية السياسية في حقل العلوم السياسية في تبيان المدخل الثاني الذي إرتكز على كتابات فقهاء نظرية التطور في بداية القرن التاسع عشر، أين تم مقارنة النمط المثالي اللصيق بالحداثة.

إستفادة علم السياسية من هذه الإتجاهات الثنائية حسب الفقيه "جبراييل ألموند"، حيث يرى أن النظرية تؤسس لوضع النظرية والتنمية بشكل ثنائي وبسيط بعيدا عن التعقيدات، من خلال الإستفادة من إسهامات كل من الفقهاء "ماكس فيبير" و" فيردينان توليز" و"تالكون بارسونز"، والكثير من فقهاء العلوم السوسيولوجية المحدثين، اللذين عملوا على وضع نماذج للمجتمعات البشرية والنظم القديمة والمعاصرة. (المومن، 2001، صفحة 45)

الشيء البارز أن التنمية السياسية بالمفهوم النظري تتقاطع مع عملية بناء الدولة في الأهداف حيث تبرز على صعيدين واللذين يعتبران أساس الحركات الإجتماعية وغايتها الأسمى، يمكن تحديدها من خلال الأبعاد السوسيلوجية الأخرى في الشق السياسي، تساهم التنمية السياسية في الوصول إلى درجة عالية من الديمقراطية التشاركية المفتوحة أمام الجميع، وتهيئ الأجواء السياسية الملائمة، كما تساهم في إبعاد القيم الراسخة الخاطئة التي ترسخت لفترات زمنية طويلة.

يعتبر الإندماج الوطني أحد المقومات الأساسية في مشاريع بناء الدولة الوطنية، حيث يلقى قبول واسع لدى الأفراد والسكان على تمايزهم وإختلاف توجهاتهم، إذ هناك إقتناع تام بالمكتسبات التي يمكن تحقيقها من المواطنة كفكرة مضمونة دستوريا ومجسّدة على الواقع إجتماعيا وإقتصاديا.

كما أن الإندماج الوطني آلية فعالة في يد الدولة تستعملها في دمج القوى غير الدولتية في قالب وطني موحّد للحد من مشكلة الولاءات المتعددة، للوصول إلى تحقيق الولاء الكامل للدولة الوطنية دون غيرها من القوى الأخرى الخارجة عن نطاق الدولة، كما يراعي هذا المدخل المخاوف التي يحملها بعض الأفراد من المجتمع، حيث هناك من يتخوف من مسألة الإندماج الذي يمحو الخصوصيات أين بات جليا و ضرورة على الدولة مراعاة خصوصيات المجتمعات حتى لا تكون معوق لعملية الأندماج، من خلال تحقيق تكافئ الفرص لجميع مواطنيها دون إستثناء، مع إستبعاد التمايز والتفاضل بين السكان، على الأقل أن يشعر الأفراد بمجهودات الدولة لإزالة الفوارق بين أفراد المجتمع لتحقيق الغاية المرجوة، أنظر: (فؤاد ن.، 2020)، مع استبعاد التعامل مع الأفراد على أسس القبلية والجهوية والعصبية لتحقيق المساواة وترسيخ المواطنة وفسح المجال أكثر للكفاءات(محمد ع.، 1992، صفحة 264/263)، أما في الشّق الاقتصادي فمن خلاله يمكن قياس نسبة تقدم مجتمع ما، وبالنظر إلى المعايير التي تستخدمها نظرية التنمية نجد أنّها ترتكز حول توفير الحاجات الأساسية للإنسان.

ثالثا–عملية بناء المركز:

حسب الأستاذ "برتراند بادي" يسعى المركز كعملية للحفاظ على هيمنته على الأطراف، وتؤدي هذه العملية إلى تكوين مؤسسات وترسيخ قيم تساهم في الحفاظ على النظام العام في الدولة، محصورة في قطعة جغرافية معلومة في حالة ما إذا كان المجتمع يعيش حالة من تدهور السلطة(ريحان، 2002، صفحة 334)، وضعف الانسجام بين مكوناته المختلفة.

وحسب الأستاذ "إدوارد شيلس" فان بناء المركز بصيرورة ملازمة لكل مجتمع، تجاوز وجودهم الفعلي، هذا كله في خانة تعريف عملية التحديث السياسي انطلاقا من معيار عملية بناء المركز (حبيبة، 2009، صفحة 2/1) بالاضافة إلى إسهامات "ستين روكان" الذي يرى أن ظهور الدولة القومية جاء وليد تداخل المتغيرات الاقتصادية والثقافية والإقليمية.(جيدنز، 2003، صفحة 40)

رابعا–بناء المؤسسات:

حسب الأستاذ أنطوني جيدنز فإنّ الحاجة إلى إعادة بناء مؤسسات قوية في الفترة المعاصرة أمر ضروري (جيدنز، 2003، صفحة 40)، هذا الأمر يحيلنا إلى وجوب بناء الدولة وتعزيز مؤسساتها الحيوية، تقوية الهرم البيروقراطي وجعله على درجة عالية من التنظيم والفاعلية، وعليه فإنّ الإشارة إلى مفهوم بناء المؤسسات التي تعني عمليّة المأسسة والتي من خلالها تكتسب المؤسسات والمنظمات قيمة واستقرار في الأداء حيث يمكن قياس مستوى أي مؤسسة، أي بناء المؤسسات السياسية وفق أبرز الخصائص أهمها: التكيف، الاستقلال الذاتي، والترابط.

3.1.1.أسس بناء الدولة الوطنية الحديثة:

يعتمد إنجاح بناء الدولة الحديثة خاصة التي تعاني من تعدد الإثنيات والنزاعات القبلية من خلال تعزيز قدرات الدولة وشرعية مؤسساتها الحيوية وتفعيل علاقاتها المتينة بالمجتمع، ولا يمرّ ذلك إلاّ عبر تحقيق عدة متطلبات أساسية تتمثل في:

أولا–زيادة قدرات التنظيم والإنجاز Capacity Buildin :

زيادة قدرات وفاعلية الدّولة من خلال تفعيل القدرة الذاتية للدولة على التسيير والإنجاز بأكثر دقة مما يسمح بتحسين أداء الدولة لواجباتها بشكل أكثر فعالية، من خلال إعادة توزيع وتفعيل الأدوار وإعادة بناء المؤسسات وإصلاحها لتصبح أكثر فاعلية وكفاءة.

تفعيل لجان المحاسبة والمسائلة التي تمس جميع المؤسسات وذلك من أجل خلق علاقات مرنة وإيجابية متبادلة ومبنية على الثقة بين الدولة والمجتمع، حيث تضطلع الدولة من خلال هذه العلاقات بإشباع مختلف رغبات شعبها، توفير الأمن والأمان، العدالة، تحسين الظروف المعيشية للسّكان وتقديم الخدمات العمومية النوعية، كالتعليم والصحة والثقافة.

في المقابل فإنّ للأفراد واجبات تجاه الدولة من خلال تقديم الولاء كدفع الضرائب والقبول باحتكار الدولة لقوة الإكراه المشروعة، القيود على الحرية في إطار القوانين والتنظيمات.(مدوني، 2013، صفحة 13)

ومنه فإن عملية بناء الدولة تتطلب إعادة بناء وهيكلة مؤسساتها وتعزيزها بصورة جذرية من خلال عملية المأسسة ويمكن التعّرف على مستوى هذه الأخيرة من خلال أبرز خصائصها، التكيف، الاستقلال الذاتي، الترابط، ومن المؤسسات الفاعلة والتي من الواجب إصلاحها وإعادة بنائها وهيكلتها في هذا الصدد بشكل مستعجل، الجهاز البيروقراطي، باعتباره الجهاز التنفيذي الذي يمنح للسياسة العامة في الدولة مضمونا واقعيا قابلا للتنفيذ.

حيث يرى الفقيه " **ماكس فيبر** "أن البيروقراطية هي ظاهرة سوسيولوجية صاحبت ظهور الدولة الوطنية الحديثة، لأنّه لا يمكن واقعيا بناء الدولة دون وجود الحد الأدنى من التنظيم والقدرة الإدارية(عمار، 2008، صفحة 222)، يشير " ماكس فيبر" للتنظيم بأنه: "اكتساب نمط معين من السلوك الذي يحقق بناء السلطة"، وبالتالي فالتنظيم –حسبه– يضم مجموعة علاقات اجتماعية، وتفاعلات بين الأعضاء المشكلين له، بحيث يكون ذلك وفق الأسس والقواعد التي تحكم سلوكهم، ويتم ذلك على أساس نظام التسلسل الإداري، تقسيم العمل، وتحقيق الهدف". أما التنظيم البيروقراطي فيعرفه "فيبر" بأنه: نموذج من الهيمنة الشرعية – العقلانية تبنى فيها السلطة على أساس قانوني يحدد بشكل مجرد وموضوعي وعلمي أساليب ممارستها بطريقة تلغي الولاءات الشخصية ويجعل السلطة ممارسة لصلاحية مثبتة قانونا، والطاعة وتنفيذ الأوامر لا تعود إلى شخص الرئيس الإداري إنما تعود إلى اللوائح القانونية التي تستند إليها سلطاته ."كما عرفه بأنه: "ذلك التنظيم العقلاني للجهاز الإداري في المنظمة وتأثيره على سلوك وأداءالعاملين، وهي عبارة عن سلطة المكتب التي تستمد من مجموع القوانين والتعليمات التي يحتوي عليها التنظيم الرسمي القائم على مجموعة من المبادئ كتقسيم العمل، والتخصص الوظيفي، وذلك بعيد عن كل ما هو ذاتي." أنظر إلى: (رشوان، 2004، صفحة 09)

ثانيا–تعزيز التنمية السياسية:

من أساسيات بناء الدولة ضرورة تعزيز وتفعيل التنمية السياسية الشّاملة التّي تتركز حول تجديد وتطوير قدرات مؤسسات الدولة وجعلها قادرة على التعامل مع بيئتها الداخليّة والخارجيّة، من أجل الوصول إلى المزيد من الديمقراطية التشاركيّة والتنمية.

فالتنميّة السياسية تمّكن الدولة من تحقيق قدر كبير من الديمقراطية والمشاركة السياسيّة التّي تلقى قبول الأفراد وتعزّز الحوار الوطني، وتهيئ الظروف المناسبة والفاعلة للتنمية التي تساعد في توفير القيم الماديّة والمعنويّة الأساسيّة للمجتمع بصفة عامّة، وتساهم في تغيير وتكييف المعتقدات من أجل الوصول إلى المجتمع الحديث القائم على أسس المساواة والعدالة الاجتماعية والمواطنة من أجل تحقيق الإندماج الوطني**Integration National** ، ويساهم في استبعاد مظاهر القبليّة والجهويّة والعصبيّة. (عارف، 1993، صفحة 264)

ثالثا–تعزيز الثّقة لدعم الشّرعيّة وتحقيق الاستقرار السّياسي:

ترتكز الدولة الديمقراطيّة حول الثّقة الشّعبيّة التّي يمنحها ويبديها الأفراد لمواصلة وتحقيق عملية البنـاء في الدولة، حيث أن الحكام السّياسيين يمكن أن يعملوا بسيرورة أفضل، إذا كانت هناك قناعة وقبول شعبي بأنّهم يسعون لخدمة المصلحة العامّة للمجتمع وليس لخدمة مصالح ضيقة أو فئة محددة أو اثنية معيّنة أو عشيرة معلومة في الدّولة على حساب متطلّباتهم المختلفة، وبذلك فإنّ الثّقة ترتبط بدرجة كبيرة أساسا بشرعيّة النّظام السّياسي، وبتأييده وقبوله من قبل المواطنين.

فكلما زادت ثقة الأفراد فيه كلما ارتفعت شرعيته وكلمـا انعدمت أو نقصت الثقة الشّعبيّة فيه فقد شرعيته ممّا يؤدّي في كثير من الأحيان إلى زعزعة أركان الدّولة وفقدان الاستقرار السّياسي وبالتالي تعثر بناء الدّولة.

كما يؤدّي انعدام الثّقة في النّظام السّياسي إلى انخفاض الثّقة بين سكان الدّولة والصّفوة الحاكمة، أي نقص ثقة الأفراد بين بعضهم البعض، ممّا يؤدّي إلى عزوفهم وابتعادهم عن المشاركة السّياسيّة في الحياة العامّة وتحولهم إلى مواطنين سلبيين، وهذا ما يخلق دولة هشّة غير قادرة على تعبئة واستغلال الموارد الوطنيّة أو وضع وتحديد خطّة شاملة وكاملة للتّنمية الوطنيّة، بسبب فقدان الثّقة المتبادلة بين مختلف مكونات المجتمع، سلطة وفاعلين.

ويرجع نقص الثّقة داخل مكوّنات النّظام السّياسي إلى عدة أسباب منها:

–الأوضاع الاقتصادية للبلد تحدّد مستوى الثّقة بدرجة معتبرة، فضعف الأداء الاقتصادي يفرض انخفاض الثّقة السّياسيّة داخل النسق الاجتماعي ما يخلق حالة من عدم الاستقرار السّياسي والعكس صحيح.

– أداء القادة السّياسيين، وتوقّعات أداء الحكومة، وتقييم مستوى فاعلية مؤسّسات الدّولة من العوامل الأساسيّة المحدّدة لمدى الثّقة داخل الدّولة.(فوكوياما، 2007، صفحة 34/11)

– تزايد معدّلات والتّفاوت في توزيع المداخيل بين الجماعات والمواطنين يؤدّي إلى فقدان الثّقة في الدّولة من طرف الأفراد.

– انتشار الفضائح السياسيّة من طرف الصّفوة الحاكمة، ناهيك عن تفشّي مختلف مظاهر الفساد في المجتمع.

– وجود هوة بين تطلّعات وتوقّعات المواطنين لأداء الحكومة وبين الأداء الفعلي الكائن لها يؤدّي إلى فقدان الثّقة فيها.

الشكل رقم (1.1): فهم بناء الدولة

المرجع: مستلهم من (Whaites, 2008, p. 09)

تلعب التّسوية السياسيّة دورا مهما في الفهم المشترك للنخب، من خلال توسيعه ليشمل المجتمع المدني كجزء مهم في عمليّة بناء الدّولة، حيث يمكن أن تكون التسوية رسميّة من خلال الانتخابات، ووضع دستور توافقي.

الحوار والتواصل بهدف تعديل طبيعة السّلطة وهياكل وأبنية الدّولة الرسميّة، تكون التسوية أكثر فعاليّة في الأنظمة الديمقراطيّة حيث تخضع إلى المساءلة والاستجابة.

وهي بمثابة آلية فعّالة للتعبير عن التوقعات ومساءلة الحكومة بغرض حماية حقوق الإنسان أمّا في الدّول الفاشلة يكون نوع الأنظمة السياسيّة والديمقراطيّة هشّة، حتىّ وإن كان الالتزام مقنع فإنّ القدرة على تلبية التوقّعات ضعيفة.

رابعا-الاستمرارية والمرونة:

تلعب القدرة التنظيميّة والمؤسّساتية للصّفوة الحاكمة دورا مهما في شرعيّة النّظام السّياسي القائم في الدولة، ودعم السياسة العامّة لتسيير التوقّعات والآمال الشّعبية، كلها أمور في غاية الأهمية لتطوير مرونـــة وقدرات الدولـة على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء.

لكي توفّق الدّولة في تنفيذ وظائفها المختلفة والحيوية التي تتلاءم مع توقعات الغالبيّة المجتمعيّة، من الضروري أن تكون الدّولة مرنة في التعامل مع مختلف المطالب الشّعبية ومع ردود الفعل المسجّلة، أي أن تكون لها القدرة اللاّزمة على مسايرة عمليّة التّغيير وكذا التأقلم أمام مختلف التحدّيات الدّاخلية والصعوبات الخارجيّة، والمطالبة بصفة مستمرة بوجوب التغيير وهذا دون اللّجوء إلى العنف، مما يخلق الاستمرارية التي هي شرط من الشروط الأساسية لإنجاح عمليّة بناء الدّولة(مدوني، 2013، صفحة 300)، حسب"ماكس فيبر Max Weber "في تحليله لمفهوم الشرعية يذهب إلى أن الحاكم يكتسب شرعيته من شعور الأفراد بأحقيته واستحقاقه في الحكم، وأنه من دون الشرعية يصعب على أي نظام سياسي أن يمتلك القدرة على إدارة شؤون الدولة طويلا، حسب الأستاذ سعد الدين إبراهيم السبب الرئيسي لقبول الرعية حكم رؤسائهم هي المعطى الديني الذي يمنع الخروج عن الحاكم، أو من خلال التقاليد العتيقة التي نشأ عليها الأفراد وورثوها عبر تعاقب الأجيال، أو بسبب الكاريزما التي يظهرها الحاكم حيث تخلف إعجاب من طرف المحكومين و يتأثرون بهم فيرونهم القدوة يجب إحترامهم والإنصياع لهم، أو من خلال إقتناع الأفراد بأن هؤلاء الحكام يوفرون لهم القدر الكافي من الأمن والسلام ليعيشو فيه. (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتجية، 2020)

خامسا-تقوية المركز:

حسب الفقيه"**إدوارد شيمس**" إنّ تقوية بناء المركز ضرورة أساسيّة لكلّ الدول، خاصة إذا كانت الدّولة متعددة الاثنيات، هذا ما يحتّم ضرورة التركيز على تقوية وتفعيل الجهاز البيروقراطي المركزي

للدولة ومختلف فروعه الوطنيّة الذي يعزّز إنشاء حكومات قويّة ومتماسكة سوسيولجيا، تستطيع التحكم في مختلف الفروع والأقاليم الجغرافيّة والمجموعات الإثنية، هذا ما يؤدي إلى تكوين دولة فاعلة وقويّة.

أمّا الأستاذ (**برتارند بادي Bertrand Badie**) يرى أنّ عمليّة تعزيز المركز ضروريّة وأساسيّة تنتج عنها بناء مؤسّسات فاعلة ومتماسكة تساهم في الحفاظ على السّير الحسن للحياة اليوميّة للمجتمع الذي يعيش حالة من تعدد مراكز القرار السياسي**Atomisation du pouvoir**، وضعف التواصل بين مكوّناته المختلفة(Collins, 1 997, p. 603/663)، والقرار السياسي هو ذلك القرار الذي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من عناصر مختلفة أهمها أن يكون صادرا عن فرد يحمل صفة سياسية محددة ومعلومة أو من خلال أحد أجهزة الصفوة السياسية المخولة لها هذه المهام، أو منصبا يتعلق بالسياسة العامة للبلد، ولا بد أن تتوافر مجموعة من الصفات في القرار السياسي أيا كان هدفه ونوعه، استراتيجيا أو عاما، من بين هذه الشروط، الشرعية: أي صادر عن السلطة القانونية المخولة لها إصدار القرار والإلزام: يعني وجود قوة القهر المشروعة التي تملك سلطة إنفاذ القرار، العمومية: ويعني أنه يهتم بالشؤون العامة للرعية والاحتياجات الرئيسية والأساسية لأفراد المجتمع في صلب تطلعاتهم، كما يجب على هذه السلطة أن تلتزم الشفافية في شرحها ذلك للأفراد وأن تلتزم به. (جريدة الأنباء، 2020)

2.1 .أبعاد عمليّة بناء الدّولة:

تتميز عمليّة بناء الدّولة بأنّها عمليّة مركبة وتسعى لتحقيق أهداف على جميع المستويات والأبنية: الاجتماعيّة، الاقتصاديّة، الثّقافيّة، السّياسيّة، حيث يرى الأستاذ "فيريل هايدي"، أنّ هناك جملة من الغايات التي تسعى عملية بناء الدّولة إلى الوصول إليها وهي تحقيق: الشّرعيــة الاستقرار، الديمقراطيّة، المشاركة، التّعبئة، المساواة، التّوزيع، والتكامل، ومن بين هذه الأبعاد سيتم دراسة ثلاث أبعاد أساسيّة في هذا المبحث بحيث تندرج كلّ الغايات المذكورة سابقا تحته.

2.1 .1.البعد السياسي _ الأمني:

يعدّ البعد السياسي البنية الأساسيّة لتحقيق عمليّة بناء الدّولة من خلال تحقيق الثّقة بين الحاكم والمحكومين، وإعطاء قدر من الشرعية للنظام الحاكم والمحكومين، وإعطاء قدر من الشّرعية للنّظام الحاكم، خاصة إذا كان هذا البعد مرتبط بالمتغيّر الأمني المتمثّل في عدم الاستقرار في الدولة، حيث يعتبر الاستقرار شرط أساسي للبدء في تنمية المشاريع الأخرى التي يحتاجها ويعتمد عليها المجتمع.

من أجل هذا سنقوم بتأصيل نظري للثّقة والاستقرار والشرعيّة في مسار بناء الدّولة وتحديد المتغير الضابط إما باتجاه البناء أو السقوط في الدعائم السياسيّة والأمنيّة لكيان الدّولة والمجتمع.

2.1 .1.1.تعريف الشّرعيّة السّياسيّة:

يعدّ مفهوم الشّرعيّة في علم السّياسة شرطا أساسيا في دراسة العديد من القضايا ذات العلاقة الوثيقة ببناء الدّولة المعاصرة، كالتطوّر السّياسي والاقتصادي والاجتماعي، قضايا الديمقراطيّة والمساواة وحقوق الإنسان، ودعائم ممارسة السّلطة، حيث يوجود اتفاق نسبي بين المفكّرين على تحديد تعريف لشرعية السلطة، إلا أنّ هناك ثمة تباين في تحديد مصادر الشّرعية(ابراهيم، 1984، صفحة 94)،اختلف الفقهاء في حقل السياسة المقارنة في الضبط الدقيق لمصادر بناء الشّرعية ومن ثم تعدد النّظريات في هذا الصدد:

أولا-النموذج المثالي:

حيث وضع " ماكس فيبير" ثلاث نماذج مثالية لمصادر الشّرعيّة في الدّولة وهي:

-الشّرعية التقليديّة (Traditional Legitimac):

حيث تعتمد وترتكز على قوّة العادات والتقاليد، والأعراف المتوارثة في المجتمع، والتّي تحدّد أحقيّة الحاكم في الحكم، ويكون فيه ولاء الأفراد بارزا وواضحا من خلال قبولهم للمكانة التقليدية للحاكم، إما بحكم الوراثة أو بفعل الأوامر الدينيّة.

-الشّرعية القانونيّة (Legal Legitimacy):

يركز هذا المصدر على قواعد مقنّنة موضوعيّة غير ذاتية تبرّر واجبات وحقوق الشّخص الحاكم وطبقة المحكومين، وأساليب وطرق الوصول إلى السّلطة، وطرق تداول السلطة وهذا يعتمد أساسا على قناعة المحكومين بأنّ هناك هيئات سياسيّة تقوم بوضع وإعداد إجراءات وقواعد تتناسب وتحظى بقبول الحكام والمحكومين (مرجع سابق، صفحة 94)

-الزعامة الكارزما(charisma):

هي القيادة الناجحة التّاريخيّة التي تمتلك القدرة على التأثير في المجتمع وكيان الدولة، وشرعيّة هذا النّوع من القادة يرتبط بشخصيّة الحاكم، حيث يعتبر هو مصدر الهام المحكومين بخصائصه وصفاته وأعماله وقيمه العليا، ويرتبط هذا النموذج من الشّرعية بالزعيم الكاريزما وهذا ما يجعل الشّرعيّة آنيّة وتضمحل بتواري القائد عن الساحة السياسية، يُشير مُصطلح الكاريزما بالإنجليزيّة(charisma)إلى قدرة بعض الأشخاص على جذب انتباه واهتمام الآخرين إليهم وإثارة إعجابهم بحيث يُصبح هذا الفرد بمركز القوّة والسيطرة بالنّسبة لهم، كما يتمتّع بالقدرة على القيادة والسيطرة وإقناع الآخرين والتّأثير عليهم بشكل كبير.(dictionary.cambridge، 2020)

ثانيا–النموذج النظمي: حسب "دفيد استون" تتمثّل مصادر الشّرعيّة في العناصر التّاليّة:

– الشرعية الشخصية:

لشخصية القائد الدّور الأساسي في تحقيق شرعية النّظام الحاكم بالاستناد إلى قوّة شخصيّة وفاعليّة الأداء، وتعتبر أكثر قوة وأكثر سيطرة من الشخصية الكاريزما.

–الشرعية الإيديولوجية:

هي الشّرعية التّي يتحصّل عليها الحاكم من خلال أفكاره العقائديّة، من خلال اعتماد المنهج التعبوي ومن خلال تعبئة الجماهير لذلك فإنّ الرّكيزة الأساسيّة في إعطاء الشّرعية فاعليّة النّظام السّياسي يكمن في عمليّة جسر الهوة بين الإيديولوجية التي يروّج لها النّظام السّياسي وبين قناعات الطبقة المحكومة.

–الشرعية البنائية:

يقصد بها الشّرعية التّي يتحصّل عليها النّظام السّياسي من خلال تفعيل هياكل المؤسّسات السّياسيّة للدّولة، وذلك من أجل تأكيد الدّور الفعّال للمؤسّسات وأهميتها في تجسيد شرعيّة النّظام السّياسي، فإنّ الشّرعيّة المؤسّساتيّة (البنيوية_الدستورية) تقوم على ثلاث أسس(الخزرجي ث.، 2000، صفحة 113) :

– الأساس الدستوري: وفقه فإنّ شرعية النّظام تتحقق وفقا للمبادئ الدستورية والشّرعية للدّولة.

– الأساس التّمثيلي: حسبه ترتكز شرعية النّظام على إقناع المحكومين بأنّ الذّين هم في السّلطة يمثّلونهم ولم يعتل سدّة السّلطة إلاّ من خلال الوسائل المشروعة.

– أساس الانجاز: حيث تتحقق الشّرعية للنّظام السّياسي من خلال الانجازات التي تتمّ في المجتمع وللمصلحة العامّة.

وفي مقابل الشّرعيّة هناك أزمة الشّرعيّة وتقترن بعدم رضا وقبول الأفراد للنّظام السّياسي أو الصّفوة الحاكمة باعتباره غير شرعي حسبهم، أي لا يتمتّع بسند أو أساس يعطيه الحكم وسلطة اتخاذ القرارات ممّا ينم على عدم وجود ثقة بين الحاكم والمحكومين، " يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية، توقف مفاجئ للأحداث المتسلسلة والمنظمة، والتي كانت متوقعة، واضطراب غير عادي في العادات مما يستلزم التغيير السريع والآني لإعادة التوازن ولتكوين علاقات جديدة.(علیوة، 2002، ص 13)"

2.1.2.1. في مفهوم بناء الثقة وأشكالها:

هناك إجماع واسع بين فقهّاء العلوم السياسية على أن الثقة عنصر مهم في الأدبيات السياسية المعاصرة، فحسب الأمم المتحدة في تقريرها حول المؤتمر المنعقد بالعاصمة النمساوية فيينا، أوائل عام 2066م فإن الثقة السياسية تعنى بتحقيق إجماع مختلف آراء الأفراد داخل الدولة، حول القيم الوطنية الراسخة، مع ضبط الأولويات وتجاوز الإختلافات الظاهرة والخفية، مع العمل على تجاوزها كما تعتبر الثقة أحد أهم مكونات رأس المال السوسيولوجي.(داود، 2020).

يرتكز إستقرار وديمومة أي نظام سياسي ذو توجه ديمقراطي على مدى تقبّل الأفراد لشرعية الحكام في السلطة الحاكمة، ومدى فتح المجال لهم للمساهمة في الحياة السياسية، كذلك مدى مرونة القوانين والتنظيمات التي تحكم العلاقات داخل النظام السياسي، من خلال ضبط القوى السياسية ورسم حدود صلاحياتها وآليات الرقابة عليها، إذ أن السلطة الديمقراطية ترتكز أساسا على الثقة الشعبية من أجل تحقيق ديمومتها.

جدير بالذكر أن مفهوم الأزمة يشير من الناحية السوسيولوجية إلى حدوث إضطراب مفاجئ في ديناميكية الأحداث المنتظمة والتي كانت مبرمجة مسبقا، مايحدث حالة من عدم التحكم في النتائج وعليه من الضروري العمل على إحداث تغييرات أنية لإعادة التوازن والتحكم في الأوضاع. (عليوة، 2002، ص 13)

عندما يكون هناك قبول من طرف الشعب لأعمال النظام السياسي تكون هناك قناعة بأن الحكام يقدمون ما في وسعهم من أجل الصالح العام، هنا يكون أداء الحكام جيد، أمّا في حالة العكس، يكون هناك كبح لقدرات السلطة مايؤدي إلى فقدان الثقة، وبذلك فإن أداء الحكام مرتبط أساسا بثقة الشعب ومدى قبوله لآدائهم.

هناك إرتباط وثيق بين الثقة والشرعية، فكلما كانت ثقة الأفراد بالسلطة الحاكمة مرتفعة كلما ساهم ذلك في زيادة شرعية النظام الحاكم، فعندما يكون المجتمع يثق بالسلطة الحاكمة تزداد المشاركة السياسية الفعالة، ما يتيح للسلطة الحاكمة تعبئة الموارد القومية بسهولة وبفعالية ويمكّنها ذلك من وضع خطة شاملة للتنمية الوطنية، كذلك يمكّنها ذلك من إشراك جميع الطاقات الوطنية.

تلعب الثقة دورا فاعلا في زيادة المشاركة السياسية نظرا لمساهمتها في تقوية العلاقة بينهم وبين السلطة الحاكمة، حيث تشجع الأفراد على التعبير عن إنشغالاتهم بكل شفافية وحرية من خلال المشاركة السياسية الواسعة، إذ أن إستجابة الحكومة لإنشغالات الأفراد يزيد من الثقة. (محمود، 2005، ص 4).

رغم ذلك لا يجب أن تكون الثقة عمياء في النظام الحاكم، لكن لا بد أن يبقى هناك قدر من الشك في السلطة الحاكمة، من خلال عدم ثقة مطلقة بدهاء، وهو ضرورة من أجل بناء حكم رشيد، حيث يلعب المجتمع المدني دورا رقابيا مهما على أعمال السلطة الحاكمة لمنع أي إستغلال في غير محله أو أعمال غير قانونية من خلال تفعيل المساءلة، إذ أنّ الثّقة تسهّل من قبول المواطنين للقيم والمبادئ الديمقراطيّة وتجعلهم أكثر رفضا للبدائل غير الديمقراطيّة للحكم.

هناك فرق شاسع وواسع بين الثّقة السياسيّة(Political Trust) التي يتخذها الأفراد في السلطة والأحزاب السياسيّة الناشطة في الميدان، وبين الّثقة المؤسّسية(Institutional Trust) التي توضع في مؤسسات الدولة الرسمية على غرار أجهزة الأمن المختلفة وجميع المستويات الإدارية.

وعليه فإنّ الثّقة السّياسيّة مرتبطة بمدى قدرة الدولة على تحويل مطالب الأفراد إلى قرارات أستجابة تشبع رغباتهم وتطلعاتهم، خاصة الرغبات المتعلقة بالأمن والرّفاه، على أن يتمّ ذلك في إطار الالتزام بالأخلاقيات والمبادئ العامّة، مع مراعاة القدرات العامة للبلاد.

الثّقة السياسية ترتبط إرتباط وثيق بقدرة النظام السياسي الحاكم على التسيير وأستخراج وتعبئة الموارد ومدى القدرة على التوزيع العادل للموارد النادرة على أفراد السكان، فنجاحه في ذلك ينعكس بدرجة كبيرة على إستقرار الحكومة ومنه إستمرارها، يشير بعض الفقهاء إلى بعض العوامل الرئيسية المؤدّية إلى نقص الثّقة السياسية التي يضعها الأفراد في السلطة الحاكمة(داود، 2020، صفحة 04) فانخفاض معدّلات الثّقة يمكن حصره في الأسباب التالية:

– تدني المستوى المعيشي وإنخفاض مستوى دخل الأفراد، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الدّولة من شأنه الحد من الثّقة بين الحكومة والمحكومين.

– السلوكات السلبية للقادة السّياسيين التي تخرج للعلن مثل الفضائح المالية والأخلاقية، بالإضافة إلى توقّعات أداء الحكومة وتقييم أداء مؤسّساتها من العوامل المحدّدة للّثقة سواء بالزيادة أو النقصان.

– الهوة الواسعة بين توقعات الأفراد لأداء الحكومة التي وضعو فيها الثقة وبين الأداء الواقعي المعاش من شأنه أن يؤدي انخفاض مستوى الثّقة.

3.1.2.1. مفهوم الاستقرار السياسي:

هناك تباين و إختلاف بين رواد علم السياسية حول وضع تعريف جامع شامل وموحد للاستقرار السياسي، حيث اختلفت المداخل والمناهج والنظريات التّي تناولت هذه الظّاهرة بالدراسة والتحليل من

فقيه لآخر، بحسب النتائج المتوصل إليها، وبناءا على ذلك يمكن التّمييز في التّحليل السياسي المعاصر بين ثلاث مدراس فكريّة أساسيّة في دراسة الاستقرار السياسي وهي: (سفيان، 2008، صفحة 13/12)

أولا–المدرسة السلوكيّة:

يرجع الفضل ظهور المدرسة السلوكية Behaviorist School إلى العشرينات من القرن العشرين من خلال إسهامات الفقيه الأمريكي "واطسن"، حيث من مسلماتها الأساسية رفض وأستبعاد أفكار مدرسة التأمل التي كانت سائدة أنذاك، سعت المدرسة السلوكية في منتصف القرن العشرين إلى إحداث ثورة معرفية في ترشيد العملية السياسية، حيث وفقا للفقيه " تشارلز ماريام" الذي يعتبر من أهم فقهاء المدرسة السلوكية في علم السياسية أنه من الواجب والضروري استبعاد كل من ليس له دور يعود بالفائدة على العمل السياسي، مع إطلاق كافة الإمكانات السياسية والطبيعية الإنسانية لتحقيق ذلك، ورغم ذلك فإن رواد المدرسة السلوكية، أصبحوا في الفترة اللآحقة محافظين من حيث الالتزام السياسي، خاصة الفقهاء اللذين تمكنوا من إعتلاء مناصب سياسية وقيادية في الحكم و مراكز اتخاذ القرار، حيث أنه بمقارنة آراء فقهاء علم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية قبل الثورة السلوكية بتلك التي سادت بعدها، يبرز بوضوح أن من نتائج الثورة السلوكية أنها جعلت من المقبول ومن الأفضل بناء نماذج نظرية تحليلية توجه البحوث الإمبريقية(سالم، صفحة 03)، فحسب المدرسة السلوكية فإنّ الاستقرار السّياسي مقترن أساسا بغياب العنف السّياسي أو النجاح في التحكم فيه حتى لا يتطور ويهدد الدولة والنّظام السّياسي، إذ لابد من درجة عالية من الإستقرار ليكون الوضع هادئ يسمح بأن يسود المن والولاء للقانون فقط دون غيره، وتحدث فيه التّغيرات السوسيولوجية والاجتماعية وتتمّ عمليّة اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسيّة وليس لرغبات الأشخاص وليس كذلك نتيجة لممارسات العنف و التهديد بإستعماله بغية تحقيق أهداف سياسية معينة .

ثانيا–المدرسة النظمية النّسقية:

حسب هذه المدرسة فإن مسألة الاستقرار ترتبط بمدى قدرة مؤسسات الدولة الرسمية على تحقيق الديمومة والأستمرارية في ظل الظروف المحيطة المتغيرة وفي مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على الإستقرار الذي يعد صعب تحصيله، أي تركز على النسق الإجتماعي ككل.

ثالثا- المدرسة البنائية الوظيفية:

تستهدف هذه المدرسة في دراساتها وتحليلاتها على الأبنية الرّسميّة للدولة وعلى قدرة المؤسّسات الحكومية الرسمية في الدّولة على التّكيف مع الظروف المتغيرة والمتسارعة في البيئة المحيطة التي تفرزها الجبهة الداخليّة، وكذا القدرة على الاستجابة السريعة والفعالة لما تفرضه هذه البيئة من تحدّيات.

فالكائن الحي يجنح إلى التكيف والاستقرار لضمان الإستمرار، والخلل يعدّ حالة استثنائية فقط ينبغي تصحيحها قبل أن تتفاقم المشكلة، وأن التّكيف موجود وتوازنه واستقراره مؤشر على حيويته ونشاطه، كذلك بالنّسبة للنّظام السّياسي في الدّولة لابد أن يتكيف مع التغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية من أجل أن يضمن إستمراره. (سفيان، 2008، الصفحات 15-14).

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن الاستقرار السّياسي أنّه مسار التّغير التّدريجي المحدّد والمحتوم، والذي من خصائصه العمل على الحد أو منع العنف السياسي، مع العمل بكل الوسائل المتاحة من أجل زيادة الثّقة بين المحكومين والحكام، وعلى العكس من مفهوم الاستقرار السياسي فإنّ مفهوم عدم الاستقرار السياسي يمكن فهمه على أنّه حالة من التغير السّريع المتواصل وغير المتحكم فيه، والذي من خصائصه تزايد مستويات العنف السّياسي إلى درجات الخروج عن السيطرة وعدم القدرة على التحكم في الوضع، يقوم به أشخاص من أجل خدمة أجندة سياسيّة مشبوهة، وهذا ما يؤدي إلى نقص الشّرعية وبالتّالي ارتباك حاد في أداء النّظام السّياسي.

يؤكد كلّ من "ريجز" و"دويتش" أن بناء الاستقرار السياسي يعتمد على التّغير المنظم بإعتبار أن التغّير سنة في الكون، يجب مسايرة هذا التغير، مع ربط علاقة وطيدة بين عدّة متغّيرات ومسألة الاستقرار السياسي، حيث أن هذه العلاقة ذات طبيعة محايدة تساهم في الحفاظ على إستقرار النظام السياسي، قد تكون هذه المتّغيرات مصدر الاستقرار السّياسي، كما يمكن أن تكون سببا في عدم الاستقرار السياسي، يمكن القول أن هذه الّمتغيرات في ظلّ ظروف وأوضاع أخرى قد تكون من عوامل دعم الاستقرار، كما يمكن أن تكون في ظروف أخرى متمايزة عاملا من عوامل عدم الاستقرار، بناء على المعطيات المتوفرة والسائدة.

4.1.2.1. دعائم ومرتكزات الاستقرار:

أولا-المرتكزات العقدية الفكرية:

حسب الفقيه ألموند استقرار النّظام السياسي وتكيفه مرتبط بإتباعه لنموذج الدّيمقراطية الليبراليّة التّي تتجلى صورها في الديمقراطية الأنجلو- ساكسونية، حيث تتميز هذه الأنظمة السياسية بأفكار

ثقافية مقبولة وبإتجاهات علمانية وبقدر من الثقافة السياسية التي تنادي إلى التوحيد وتنبذ التفرقة والعنف، حيث تتّسم هذه الأفكار بدعوتها للولاء للهويّة الوطنيّة الموحّدة وإستبعاد الأفكار الداعية إلى تغليب الفكر القبلي على حساب فكر الدولة الوطنية، فالثقافة السياسيّة هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات التي نشأ عليها الفرد وهي أحد المؤشّرات على طبيعة النّظام السياسي، ومدى تكيفه واستقراره.(شلبي، 2001).

الأكيد أن من دعائم ومرتكزات الاستقرار السياسي الوصول إلى تحقيق قدر من التطابق في الثقافة السياسية والخط الإيديولوجي بين الفواعل السياسية المؤثرة والأنساق السوسيولوجية المتناسقة والمتفاعلة داخل النسق الدولي، ما يسهل عملية الحوار البنّاء وتبادل الفكر السلمي بطريقة لا عنيفة خدمة للصالح العام، من أجل الوصول إلى تقوية الرابطة السوسيولوجية بين سكان المعمورة وهذا ما يجسد عملية الاستقرار، فالإيديولوجية ليست تبرير لمكانة الصفوة الحاكمة وإنما جزء فعّال من النّظام السوسيولوجي الذي يعتبر في حد ذاته إعادة إنتاج القبول بالنظام القائم، وهذا ما يحقق الاستقرار داخل الدولة.

يعتبر مفهوم "الثقافة السياسية" من المفاهيم الحديثة نسبيا في العلوم السياسية، حيث يرجع ظهوره إلى عام 1956من طرف الفقيه الأمريكي "جابريل ألموند" كأحد أبعاد تحليل النظام السياسي، فكل نظام سياسي حسب "الموند": "يترسخ حول أنماط محددة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي، وبالمثل تكون الثقافة السياسية بمثابة التنظيم غير المتقن للتفاعلات السياسية"، ومن بين التعريفات المتعددة التي وضعها علماء السياسة المقارنة للثقافة السياسية ذلك الذي يصفها بأنها: "منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع".(حسن، 2020)

ثانيا-المرتكزات السياسية:

حتى يتمكن النظام السياسي من الاستقرار والتكيف لابد أن يمتلك مؤسسات متمايزة وأنظمة تابعة ومستقلة، حيث يقصد بتمايز المؤسسات السياسية وجود التخصص والاستقلال لهذه المؤسسات، أين توضع تنظيمات متخصصة لجمع الضرائب وتكوين الموظفين وأنظمة الاتصال والعمل على استقرار الأمن والنظام العام وتوفير الدعم وغيرها.

إنّ قدرات النّظام تزداد كلما تمايزت مؤسساته واستقلت أما الأنظمة التابعة المستقلة فالمقصود بها وجود تنظيمات كثيرة مستقلة اتصاليا، ثقافيا، سوسيولوجيا، اقتصاديا إذ تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة ومراقبة الصفوة الحاكمة من جهة أخرى.

ثالثا-المرتكزات الاجتماعية:

يقصد بها قدرة الّسلطة على ممارسة الرّقابة على سلوك المواطنين والجماعات داخل نطاق الّدولة، فهو يحمي الأفراد من الاحتكار ويضبط العلاقات السوسيولوجية، فالنّظام السّياسي يقوم بحماية الأمن العام وحماية الأشخاص والممتلكات، وهذا ما يكون مجسدا في دولة الحق والقانون والتي تتمتع بالقوّة السياسية، وعلى القائد أن يكون عادلا(سفيان، 2008، صفحة 17/16) في توزيع الموارد النادرة والخدمات، كما يجب أن توزّع بطريقة عادلة أمام جميع السّكان من أجل تفعيل المشاركة في عمليّة وضع السياسات العامة واتخاذ القرارات، هذا ما يزيد في مستوى الثّقة بين الحاكم والرعيّة كما يدعم التّعاون السّلمي بينهما وهذه المتطلبات السوسيولوجية تمكّن أساسا في القدرة على الضبط والقدرة على توزيع موارد الدّولة بطريقة عادلة إلى جانب الأداء والتّسيير الفعّال لهاتين الوظيفتين.

رابعا- المرتكزات الاقتصادية:

هي القدرة في الجمع بين القدرة الإستخراجية والقدرة التوزيعية، حيث تعني الأولى القدرة على استخراج الأموال من البنية الداخلية أو الدولية أمّا القدرة التوزيعية فتعني قدرة النظام السياسي على توزيع السلع والخدمات من التكريمات والأجور، وفرص العمل على الأفراد والجماعات داخل الدولة، كما أنه هناك علاقة طرديّة بين قدرة النّظام السياسي على أداء هاتين الوظيفتين واستقرارها فكلما أدّى النّظام السياسي هاتين الوظيفتين بكفاءة كلما كان أكثر استقرار والعكس صحيح.

5.1.2.1. معوقات الاستقرار:

قد يصاب النظام السياسي بحالة من الاعتلال بسبب خلل في أحد مكوناته أو بسبب لجوئه إلى سلوك يتعارض مع رغبة الجمهور ممّا يؤدّي إلى تناقص شرعيته، إذ أنّ الشّرعية تقتضي وجود اتفاق بين ما يطلبه الأفراد وما تقوم به السلطة الحاكمة من أداء الوظائف الموكلة إليهم، في حالة حدوث عدم توافق يحدث تباعد وعدم انسجام، وهذا ما يفسر وجود حالة من عدم الرضا وحالة من التوتر في المجتمع، كما أن عجز النظام السياسي في أداء وظائفها بفعالية كاملة يؤدي إلى زعزعة الثّقة فيها من طرف المواطنين ويتعرض بذلك النّظام السّياسي إلى الاعتلال والضعف في كسب التأييد والدعم الضروري لبقائه واستمراره.(سفيان، 2008، صفحة 17/16).

كما يمكن أن يحدث عدم الاستقرار السياسي بسبب حدوث تعديلات في مطالب جماعات المصالح والفئات ذات التأثير الواسع في المجتمع، تغيير القيم السائدة مما يؤدي إلى احتمال لجوء السلطة إلى القمع، أو تركيز السلطة في نخبة حاكمة تضيق قاعدتها لتسيطر على كل موارد الدولة، كما أن نمو المنظمات غير الرسمية داخل الدّولة بشكل غير منظم يعطيها شعورا بالاستقلال عن الدولة.

2.2.1.البعد الاقتصادي لعملية بناء الدولة:

تسعى الدولة لتحقيق الرفاه إذ يعد ركيزة أساسية في البناء الاقتصادي والاجتماعي حيث تتمثل في إيجاد تنظيم الرفاه الاقتصادي أولا وثانيا وجود مجتمع يتفاعل معه.

يعود ظهور دولة الرفاه إلى الفترة الممتدة بين (1929 – 1979)، فالركيزة الأساسية في هذه الدولة هي التنمية كقاعدة أساسية، إذ برز للوجود أثر التسوية التي تم تحقيقها أواخر الثلاثينيات بين أرباب العمل والدولة والطبقة العاملة(الزعيبي، 2009، صفحة 36/34)، فقد دعت إلى تدخل الدّولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وضمان العمالة للمواطنين والحماية السوسيولوجية.

1.2.2.1. المنظور الماركسي الكلاسيكي:

يتمحور هذا المنظور حول أن السياسات السوسيولوجية التي تأخذ بها الرأسمالية تنطبق مع معايير الضبط السوسيولوجي والسياسات العقابية، وبالتالي فدولة الرفاه عند الماركسيين هي نتيجة استغلال الدّولة مايقوم به الرأسماليون حفاظا على الديناميكية الرأسمالية لحل المشكلات التي تطرحها الرأسمالية.

في حين تنطلق الماركسية في تفسير نشأة دولة الرفاه من نفس منطلق المنظور الرأسمالي وينتهي "كارل ماركس"، من خلال نتيجة دراسته للنظرية الاقتصادية والكلاسيكية إلى توجه يختلف كليا عن الدارسين الغربيين للاتجاه الرأسمالي، فحسبه فإنّ عمليات السوق لابد أن تؤدي في ظل هذا النظام إلى اختلال في أدائه لوظائفه وأول المتضررين هم طبقة العمال(دهمان، 2007، صفحة 28) لن يقتصر الأمر على ذلك بل يقضي على انسجام الأسرة والمجتمع، وبالتالي على الطبقة العمالية الكادحة أن تتجه إلى الثورة ضد الطبقة البورجوازية وتستبدل النظام الرأسمالي بالنظام الاشتراكي.(اسماعيل، 2007، صفحة 296/295)

كما كان ماركس يجعل الهدف الرئيسي من النّشاط الاقتصادي هو تلبية الحاجات الأساسية الجماعية وليس تحقيق أرباح الجماعة مكان اقتصاد السوق، يعتبر اقتصاد السوق هو أحد أنواع

الأنظمة الاقتصاديّة؛ كما يحصل فيه المواطنون والمؤسسات على حُرّية تبادل الخدمات والسلع، ونقلّها دون أي حواجز أو قيود، وتُخصَّص الموارد في هذا النظام من خلال الاعتماد على مؤسّسة السوق، وآلية الأسعار المرتبطة بمعادلة الطلب والعرض، دون الحاجة إلى تدخل الدولة في العملية الإنتاجيّة، ويُعرَّف اقتصاد السوق كذلك بأنه نظام اقتصاديّ يرتكز حول إعطاء الحريات للمواطنين؛ أيّ لهم كامل الحق في ممارسة النشاطات الاقتصاديّة التي يرغبون فيها، كما يعتمد على الملكيّة الخاصة لوسائل الإنتاج، ويُطلق عليهً، اسم الاقتصاد الحُرّ، من التعريفات الأخرى لاقتصاد السوق هو نظام تعتمد فيه القرارات الاقتصاديّة وأسعار الخدمات والسلع على التفاعلات بين المؤسسات الخارجة عن نطاق الدولة والأفراد داخل حدود الدولة(**عيسى، 2020**)، ومن هذا المنطلق فهو يعارض جوهر فكرة دولة الرفاه التي يقتصر وجودها فقط أوقات الأزمات التي تعصف من حين لآخر، بل وجوده فقط من أجل المحافظة على النظام الرأسمالي القائم.(زايد، 2006، صفحة 46)

تحت هذا الإتجاه يبرز ما يسمى بالنموذج التعاوني، فحسب الأستاذ فؤاد نهرا في مقارنته بين النموذجين الفرنسي والألماني من حيث الإنفاق السوسيولوجي العام، فقد توصل إلى أنه هناك وجود تقارب بينهما في بناء دولة الرفاه، التي تتشكل جوهريا من مجموعة من المؤسسات الشغّالة التي يموّلها الإنتاج، وداخلها الطبقة الشغيلة (العمال الأجراء).

تنبثق هذه المؤسسات البيروقراطية من إرادة الطرفين، العمالي والرأسمالي الممثلين داخل الدولة النقابات التي توكل لها مهمة الدفاع عن حقوق الطبقة الشغّيلة، حيث وضعت لهم الدولة إطارا تشريعيا صارما ينظم العمل والعلاقات العامة، كما يضبط الأطراف المعنية بإدارة صناديق الضمان الاجتماعي التي توفر الحماية الأجتماعية للأجير، وضوابط مالية لتحقيق الشفافية في تسيير النفقات بما لا يترك مجالا للتلاعب بنفقات العمال، كما ساهمت المؤسسات المركزية في توحيد أنظمة ضمان أجراء القطاع الخاص مهما اختلفت توجهاتهم المهنية، وكذلك في توحيد شروط الإنفاق العام والخاص وفق جداول محددة مسبقا.(فؤاد، 2006، صفحة 214).

حسب المنظور الليبرالي فإنّ دولة الرّفاه الاقتصادي حتّمية للتطور الحاصل في هذا المنضور من منافعه، توفير الخدمات الأساسية وإشباع رغبات الأفراد وزيادة القوة الاقتصادية للدولة، ناهيك عن ضمان التماسك السوسيولوجي داخل نطاق الدولة، يعمل كذلك على ضمان الحقوق الأساسية التي تكفلها القوانين السارية المفعول، كالحقوق المدنية على غرار: المساواة ومختلف الحريّات الفردية

والجماعية، ضمان الحقوق السياسية الأساسية على غرار حق الانتخاب والتصويت والترشح للمراكز السياسية التي تساهم في إدارة شؤون البلد.

يرى الدارسون في حقل العلوم السياسية أن النموذج البريطاني من أنجح النماذج، حيث تكتفي الدولة بتأمين الحد الأدنى من المتطلبات السوسيولوجية، فيما تفسح المجال أمام القطاعات الأخرى– المؤسسات الإنتاجية والشركات الخاصة– مهمة تأمين ما يزيد على ذلك الحد الأدنى وفق منضورها وقدراتها ما يساهم في إنخفاظ الإنفاق الحكومي.

2.2.2.1. الاتجاه الديمقراطي الاجتماعي:

يعتبر الفقيه تيتموس ومارشال من أهم رواد هذا الإتجاه، حسبهم الماركسيون المعاصرون الذين يعتقدون أنهم اشتراكيون ديمقراطيون هم في الحقيقة أفكارهم عكس أفكار ماركس، إذ يرون أنّ دولة الرّفاه هو نتاج انتصار المجتمع عن طريق المشاركة الجماعية الفعّالة في المؤسسات السياسية للدّولة الرأسمالية.

من هذا المنطلق يمكن إدراك أنّ دولة الرفاه هي نتاج للحركات الاشتراكية، أدى ذلك إلى جنوح جزئي في الاتجاه الرأسمالي، وتنتهي الأفكار الماركسية إلى جمع دور دولة الرّفاه في ثلاث مهام أساسية: الاستثمار السوسيولوجي، الاستهلاك السوسيولوجي والإنفاق السوسيولوجي. (مرجع سابق، صفحة 204)

رغم التّباين والإختلاف في المدارس المذكورة سابقا يمكن فهم دولة الرفاه على أنها قدرة الدولة على إشباع متطلبات ورغبات سكانها، وأن تضمن لهم من خلال القوانين والتشريعات تكريس احترام حقوقهم الفردية والجماعية كالحقوق السياسية والمدنية، كما على الدّولة ضمان الأمن الجماعي للسكان فمن حقهم العيش في بيئة آمنة بعيدا عن المخاطر والتهديدات مهما كان مصدرها، مع تعزيز آلأمن المجتمعي لهم كالرعاية الصّحية الجيّدة، السكن المحترم، العمل في ظروف جيدة، الضمان الإجتماعي مع تقليص الهوة والفوارق الاجتماعية بين مواطنيها.

يعنى الأمن المجتمعي بخلق توازن مقبول بين مختلف الخصوصية التي تكون في المجتمع مثل الخصوصيات الثقافية، الدينية، والقبلية مع ضرورة بناء منطق الاندماج الوطني الشامل للأفراد في بناء مجتمع موحد ومتكامل يسوده الشعور العدل والمساواة، جدير بالذكر أنّ الأمن المجتمعي من منظور الأمن البشري يقصد به تحقيق الخصوصيات في المجتمعات البشرية دون تهميش أو اضطهاد لأي فئة أو عرق أو أقلية، من خلال خلق التكافؤ في الفرص بين المرأة والرجل، ووضع

آليات ضامنة لمنع إقصاء أي مجموعة على أي أساس، كذلك ضرورة تفعيل المناعة المجتمعية ضد كل حركيات إضعاف التجانس والتطابق بين أطياف المجتمع، وداخل مجموعة أقليات دينية أو لغوية أو قبلية، وتكريس التطابق، أستبعاد فكرة التهميش دون اضطهاد على حساب المجموعات القبلية تعزيز شعور الفرد بانتمائه للجماعة والمجتمع والدولة الأم، سواء كانت أسرة أو مجتمع محلي، أو منظمة، يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم بأنهم داخل نطاق دولة توفر لهم كل الحماية، وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له، في حين أن الأمن المجتمعي بمفهومه الواسع يعني التقوية الذاتية لهوية الجماعات داخل النسق السوسيولوجي، والحفاظ على تنوعها ضد المؤثرات الخارجية الرامية إلى التغيير، والتي تسعى إلى تمييزها عبر الزمان والمكان، ومنه فالأمن المجتمعي يتمحور أساسا حول الهوية، أو بعبارة أخرى حول ما يمكن للأفراد الاشارة إلى نفسها بضمير نحن، وفي مقابل ذلك الذي يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل: أمة، قبيلة، جماعة دينية.(سهام، 2008، صفحة 89)

3.2.1. البعد السوسيو_ثقافي في عملية بناء الدولة:

ليس فقط البعد الاقتصادي المهم في عملية بناء دولة الرفاه، بل هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية عن البعد الإقتصادي، على شاكلة البعد السوسيو _ثقافي، الذي تعكسه إجرائيا عملية بناء الدولة_أمة.(دوني، 2002، صفحة 69)

حيث يبرز على مستوى وضع المفاهيم، بشأن إشكاليتي الاندماج والهوية التي تتميز بنقاشات واسعة بين رواد علم السياسة لما لها من تأثيرات مباشرة على تماسك المجتمع والدولة من جهة، من جهة أخرى هناك من الدراسات السياسية المعاصرة التي تتعامل مع هاتين الإشكاليتين على أنها الإشكالية عينها، كما هناك من الفقهاء من يصنّفهما ضمن المؤشرات السلبية، التي تعكس فشل الدولة وانهيارها إذ لم يتم التحكم في مخاطر زيادة الشعور المتمايز لصالح الجماعة القبلية على حساب الدولة، بفعل بروز التعدد في الهويات الثقافية والقبلية وذلك بسبب بروز فكرة بناء الدولة_الأمة في ظل العولمة.

مسلمات هذه الفكرة تنطلق من فكرة أساسها أن أزمتي الاندماج والهوية أزمتين متباينتين، خلافا للرأي السابق الذي يصنّفهما في خانة واحدة (paulantzas, 1976, p. 20) حيث أنّ كلّ أزمة تحدث في سياق زمني ومكاني مختلف عن الآخر، في نفس الوقت تتقاسم كلتاهما ميزة كونهما مؤشرات يدلاّن على التّطور، نظرا لأنهما يبرزان في ظل مشروع بناء دولة_أمة.

3.2.1. 1. أزمة الاندماج:

يعتبر الاندماج عملية معقدة كونها ترتكز على تجميع جماعات قبلية متباينة ومتمايزة بعضها عن بعض ثقافيا واجتماعيا، في إطار وحدة إقليمية واحدة داخل نطاق دولة واحدة، ومن ثم إنشاء ووضع هوية وطنية جامعة مع أستبعاد كل الإعتبارات القبلية(S.Masannat, 1973, p. 166) وهو ما يتفق مع ما ذهب إليه الفقيه موريس دوفرجيه M.Duverger في وصفه الاندماج بأنّه عملية توحد المجتمع وتمثيله إلى جعله مدينة منسجمة قائمة على نظام يحس أعضاء المجتمع بأنه نظاما حقا.(الأناسي، صفحة 221)

يقوم الاندماج بالدفع نحو بناء دولة متناغمة سياسيا وثقافيا من حيث التطابق، بين مختلف وحدات الدولة والأمة باعتبارها وحدة ثقافية، من جانب آخر الإدماج يقيّم الدّولة على أساس معيار تقديس النّظام وحمايته، حيث يحس المواطن بقوة وهيبة الدّولة_الأمة، لكونه يقوم على أساس تماسك الانتماء الثقافي للأمة وقوة الانتماء السياسي للدولة.

هناك اتفاق على صيغة عملية للاندماج وجعلها تجري في أربعة أنساق رئيسية وهي:

أولا– الاندماج القومي(National Integration):

ويعنى بإيجاد حس الهوية القومية الإقليمية التي تسيطر على كل الولاءات الفرعية أو تحييدها، فالاندماج وفق هذا المعنى يرتكز عموما على وجود مجتمع متنوع ثقافيا، أين يتميز بوجود جماعات لها لغتها الخاصة أو خصائص أخرى ثقافيا.

تعنى عملية الاندماج في هذا السياق بمشكلة كون الدّولة في حدّ ذاتها تتكون من وحدات سياسية مستقلة ومتمايزة، يختلف أفرادها بعضهم عن بعض(S.Masannat، 1973، صفحة 166) وبذلك فالاندماج القومي يشير إلى بناء هوية ثقافية جامعة(القادر، 2011، صفحة 06)، وكل ما عداها يندرج في إطار الهويات الفرعية التي تخضع لتلك الهوية.

ثانيا–الاندماج الإقليمي(Territorial Integration):

يعني وضع سلطة إقليمية سيادية على الوحدات التي تكون فيها جماعات متباينة ثقافيا أو اجتماعيا، مع التعامل معها على أساس المساواة، بمعنى جعل ولاءات الأطراف تتجه صوب المركز، الذي يفرض السلطة على جميع مكوناته، فتصبح محصلة ذلك مجسدة في قيام مجتمع سياسي جديد سيادي على جميع الجماعات والكيانات الموجودة، بحيث تصبح خصائص المركز وهويته الثقافية هي المسيطرة على الأطراف وهوياتهم(Murray, 2001, p. 455/456)، في سبيل ديمومة هذه

الهيمنة يتجه المركز إلى إتباع المأسسة التي تفضي إلى عملية تنمية شاملة داخل نطاق الدولة من خلال تحديد المهام والتخصص في المهام، من حيث استخدام هياكل تنظيمية بشكل دائم حتّى تتفاعل بدورها مع الحركيات السوسيولوجية والاقتصادية، ثم تستوعبها على الشكل الذي يعطي الدولة الاستقرار.(رعد، 2002، صفحة 117)

ثالثا-الاندماج بين النخبة والأفراد(Elite Mass Integration):

ترتكز هذه العملية في إيجاد علاقة ثقة بين السلطة والمواطنين على النحو الذي يسمح بجسر الهوة بين النخبة الحاكمة والرعية باختلافاتهما في الأهداف والقيم، إذ أنّ هذه الهوّة قد تكون واسعة في مجتمع مكون من أفراد سلبيين وصفوة تسعى إلى التحديث، إذ يقوم الأفراد بتنظيم صفوفهم والتركيز على ممارسة التأثير، بينما تسعى الصفوة إلى إتباع الردع أو الإقناع بهدف السيطرة على الأفراد(S.Masannat، 1973، صفحة 167)، تعتبر النخبة :جماعة من االأفراد يتم الاعتراف لهم بتأثيرهم الواسع وسيطرتهم على شؤون المجتمع الذي تشكل النخبة فيه فئة حاكمة يمكن تمييزها عن بقية أفراد المجتمع، وفقاً لمعيار(القوة والسلطة) بفعل تمتعهم بالقوة والنفوذ والتأثير في المجتمع أكثر مما تتمتع به بقية أفراد المجتمع، وذلك بسبب ما تمتلكه هذه الفئة من خصائص القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتنظيم داخل المجتمع الأمر الذي يعطيه الشرعية لقيادته، أيضا تعرف **النخبة السياسية** على أنها (الأقلية التي تتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية على تسيير الشؤون السياسية للبلد أكثر من غيرها من أفراد المجتمع وتأخذ أشكالاً متعددة حسب التفسيرات التي قامت على أساسها انطلاقا من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو التمثيلية لهذه الأقلية، وتخضع هذه النخبة لقانون التغيير المستمر وفقا لحتمية التطور الذي تمر به المجتمعات على أساس دورة انتقالية يتم من خلالها استبدال نخب وإحلال نخب جديدة، بهدف تحقيق التوازن السوسيولوجي بمفهومه الواسع والمحتوي للواقع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، التنظيم. أنظر:(شطب، 2013، صفحة 2).

رابعا-الإندماج القيمي(Value Integration):

يقصد به إيجاد آليات للتوافق بين القيم والمبادئ اللازمة، بغية الحفاظ على النّظام السوسيولوجي والسياسي القائم داخل الدولة، يشمل التوافق على القيم العليا الراسخة المرتبطة بالحقوق اللصيقة بالفرد على غرار العدل والمساواة، وكذلك سبل تعزيز الرفاه الاقتصادي، بمعنى آخر إيجاد حد من التوافق على القيم الأساسية المضمونة للمجتمع السياسي، إضافة إلى سبل تحقيق تلك القيم على أرض الواقع

بعيدا عن الشعارات الرمزية غير القابلة للتطبيق، حيث تسمح بالتسوية الودية للخلافات قبل حدوثها أو في حالة حدوثها.

يميل الاندماج القيمي في علم السياسة إلى التركيز على المشاعر الذاتية للأفراد التي يحملها السكان اتجاه الدولة الوطنية رغم تباين انتماءاتهم الثقافية والسوسيولوجية والقبلية، أو اختلاف الوحدات الإدارية التي يسكنون فيها تاريخيا، في الوقت الذي يشير مفهوم الاندماج الاقليمي عن تلك الهيمنة المادية التي تمتلكها حكومة المركز وهويته الثقافية والتي تعمل على فرضها على بقية السكان.

بذلك فإنّ الاندماج القيمي هو المصب العام الذي تتلاقى فيه عموم مسارات الاندماج الثلاث الأخرى، إذ أنّ الاندماج القومي ينبثق عن تفاعل تراكمات بناء سلطة مركزية مهيمنة ومسيطرة والتناسق بين الصفوة السياسية وسكان الدولة، من حيث تطابق الأهداف والقيم، ثم السعي للوصول إلى قدر من المعايير القادرة على الحفاظ على ديمومة المجتمع السياسي بعيدا عن التعصب القبلي الذي يؤدي إلى العنف. (مجيد، 2013)

3.2.1. 2.أزمة الهوية في السياسة المقارنة:

من الأبعاد الأساسية في النظم السياسية إشكالية الهوية، حيث تتعامل الدّول مع الهوية بحذر من خلال العمل المتواصل لوضع هوية مشتركة داخل الدولة، وبناء أمّة خاصة بالدولة لتجنب الصراعات المرتبطة بالهوية التي عادة ما تكون عنيفة وتؤدي إلى تفكك الدولة، تجدر الإشارة إلى أن مفهوم أزمة الهوية(Identity Crisis)، تم استخدامه في بادئ الأمر من علم النفس، فهو يهتم بصفة عامة بالجوانب النفسية ذات الصلة بإحساس الفرد اتجاه عضوية الدولة التي يعيش فيها(Erikson.1968).

وفقا للفقيه لوسيان باي فإن أزمة الهوية تحدث في سياق عملية بناء الأمة، أما إجرائيا يستخدم مصطلح الهوية ليعكس الاختلاف في الإيديولوجية والقبلية والقومية المتعلقة بالتمييز الجماعي، مع تسطير أهداف خاصة بها (القومية الوطنية) بالإضافة إلى التباين والأختلاف بين أقاليم الدولة(أحمد، 2020) وقد حدد الباحثون في مجال السياسة المقارنة أزمة الهوية من زاوية ليبرالية سلوكية يكمن اختصارها في ثلاث اتجاهات أساسية هي:

سيدني فيربا (Sidney Verba):

حسب هذا الإتجاه فأنّ **أولا–إتجاه** النظم السياسية في الدول النامية تفتقد إلى المؤسسات الأساسية المتطورة، حيث أن هناك أربع أزمات أساسية يواجهها كل نظام سياسي أثناء رسم مشاريع بناء

الدولة، إلى جانب أزمة شرعية النظام السياسي وأزمة التغلغل وأزمة التوزيع العادل للثروات والموارد النادرة لصالح الأفراد داخل نطاق الدولة، فحسبه الدول النّامية تواجه مشكلة محاولة إيجاد شعور مشترك بالهوية بين سكان الدولة بسبب تعدد القبليات في أغلب الدول النامية. (Lucian.1966.p63).

يشير مفهوم الأيديولوجيا حسب السياق الذي تستعمل فيه؛ نظرًا لارتباطها بالعلوم الأخرى، وقد عرفت الأيديولوجيا لغويًّا بأنها علم الأفكار وهي كلمة دخيلة على اللغة العربية، وعرّبها عبد الله العروي بـ "أدلوجة" لتكون على الوزن الصرفي "أفعولة"، والأيديولوجيا تعني مجموعة من القيم والأخلاق، والأهداف التي ينوى تحقيقها من الفرد أو الجماعة على المدى القريب والبعيد، وتختلف الأيديولوجيا من عصر إلى عصر؛ فالأيديولوجيا في العصور القديمة، تختلف عن العصر الحديث، ولذلك فإن تعريف الأيديولوجيا في عصر من العصور هي الأفق الذهني الذي يحد فكر إنسان ذلك العصر.

يمتلك كل فرد من الأفراد أيديولوجيا خاصة به، متأثرة بثقافته، ومجتمعه، وغيرها"، وتعد الأيديولوجيا من مكونات الثقافة في كل مجتمع، لكنها لا تستغرق الثقافة كلها، ومن هنا يأتي ارتباطها في المجتمع بأكمله، وهذا ما ذهب إليه "ماركس" عندما عرّف الأيديولوجيا بأنها: " النتاج الفكري للطبقة الاجتماعية المسيطرة، فالأيديولوجيا يمكن أن تشير إلى الفلسفة الاجتماعية الموجهة لجماعة معينة الموجهة لجماعة معينة داخل المجتمع أو لطبقة أو حزب سياسي.(العروي، 1980، صفحة 10/09)

ثانيا-إتجاه كارل دويتش:

يرى أنّ الدّول حديثة العهد بالاستقلال تفتقر إلى هوية جماعية، حيث تلعب وسائل الإعلام والتحوّل الديمقراطي الحديث، دورا في توحيد المجموعات السكانيّة وإعطائها وعيا جماعيا مشتركا ويعمل على تقوية وتعزيز الولاء لصالح الدولة عن طريق التعبئة السوسيولوجية التي تنشطها البيروقراطية الحكومية والأبنية السياسية والتعليمية والإعلامية.

ثالثا-إتجاه آرنلد ليبرهارت(Lijphart Arend):

يعدّ آرلند ليبرهارت واضع نظرية الديمقراطية التوافقية، حيث دعا من خلالها إلى ضرورة تمثيل الأقليات وإعادة بناء الدولة على أسس توافقية، ليبرز الحل الفدرالي.(العالي، 2011، صفحة 07)

واستنادا إلى أطروحات باي و ليونارد باندرا، فإنّه هناك أربع أنواع لأزمة الهوية خاصة تلك التي ترتبط بإقليم الدولة والأبنية السوسيولوجية والاختلافات العرقية وكذا الموروث الثقافي إذ يمكن الإشارة إلى هذه الأنواع على النحو التالي:

– من حيث علاقة الهوية بالبنية السوسيولوجية: غالبا ما تتسبب الفوارق الطبقية في إحداث أزمة الهوية(رعد، 2002، صفحة 143)، حيث تؤدي الأحداث والانقسامات داخل البنية السوسيولوجية التي تحول دون قيام وحدة قومية فعالة.

– من حيث علاقة الهوية بالتباينات الاثنية: تنشأ أزمة الهوية كرد فعل عن عدم قدرة الدولة على آداء وظائفها بكفاءة وفعالية من حيث تحقيقها ما يسميه " فيكي راند (V.Randall) و " روبين ثيوبولد(R.Theobold) الاندماج الثقافي أي أنّ الدولة تعمل على تحويل ولاء الأفراد وانتماءاتهم من العشائر والقبائل إلى النظام السياسي المركزي.

– من حيث علاقة الهوية بالموروث الثقافي، تحدث الأزمة نتيجة التغير السوسيولوجي المتسارع وزيادة الوعي الحاد بالتباين في القوة والمصالح نتيجة الأخذ بالأفكار الغربية في تحديد المجتمع السياسي، فيعمل على كبح الشعور بالثقة والاطمئنان في الدول النامية.

مما سبق نستنتج أن العلاقة بين أزمتي الاندماج والهوية هي من قبيل"الجزء" و"الكل" ، فأزمة الهوية لا تنتج بذاتها، وإنما هي نتيجة أزمات التنمية الأخرى (مرجع سابق، صفحة 143)، مثل أزمة المشاركة وأزمة التوزيع غير أنّ أكثرها تأثيرا هو أزمة الاندماج، لكونها تحتوي على عمليات متشابكة تهدف إلى بناء هوية قومية واحدة في نهاية الأمر.

وهو الهدف الذي ترمي إليه عملية بناء الدولة التي تحدث نتيجة أزمة الهوية في إطاره، فأزمة الهوية هي رد فعل مباشر لأزمة الاندماج، فهذه الأخيرة هي نتاج عجز لدى الدولة في توظيف إمكانياتها المادية، والمعنوية في استيعاب التنوع الثقافي في المجتمع، هذا العجز سينتج عنه تعميق أزمة الهوية حيث أنه هناك علاقة طردية بين الاندماج والقدرة الاستيعابية للدّولة.

3.1.هيكلة النظام السياسي في ليبيا وآليات صنع القرار بعد ثورة 2011:

يعدّ النظام السياسي في ليبيا في جل الدراسات التي تناولته من الأنظمة الفردية برغم من الإعلانات الليبية التي تحاول تسويقه على أنه حكم ديمقراطي فريد يقوم على المشاركة المباشرة في صناعة القرار لجميع شرائح المجتمع عبر المؤتمرات الشعبية التي تتوزّع في جميع الأحياء السكنية والمدن الليبية المختلفة.

1.3.1 . السلطة التنفيذية في ليبيا بعد ثورة2011:

تأسست الدولة الليبية بعد إستقلالها عن الاحتلال الايطالي في24 ديسمبر 1951 وعاصمتها مدينتي طرابلس وبنغازي حتى عام 1963، ثم البيضاء من1963 حتى1969، كانت التسمية الأولى

لها في البداية المملكة الليبية المتحدة حتى 26 أبريل 1963، حين عُدل إلى "المملكة الليبية" وذلك بعد إلغاء النظام الاتحادي الذي كان يجمع بين الولايات الليبية الثلاث طرابلس، برقة، وفزان، واستمرت تلك المملكة حتى الانقلاب الذي قاده معمر القذافي في 1 سبتمبر 1969، والذي أنهى حكم الملك" إدريس الأول" وإلغاء الملكية وإنشاء الجمهورية العربية الليبية.(مملكة ليبيا، 2020)

1.3.1 .1. استقلال ليبيا ... التحوّل من الملكية إلى الجمهورية:

تم عرض المسألة الليبية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي قررت بالإجماع تأسيس دولة ديمقراطية فيدرالية على غرار النظام الملكي الدستوري، أعلن عنها رسمياً في الرابع والعشرين من كانون أول، عام (1951)، وإصدار دستور المملكة الليبية في السابع من تشرين أول من العام نفسه.

بقي نفس الدستور ساري المفعول حتى عام (1969)، حيث شهد ثورة الفاتح من سبتمبر وإعلان الجمهورية، على يد(اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الأحرار)، الذين أعلنوا رسميا سقوط الملكية وقيام الجمهورية العربية الليبية، أين سطروا لحركتهم خمسة أهداف رئيسية:

– تصفية كل المجالس التشريعية للنظام السياسي السابق وإنهاء صلاحياته.

– اعتماد"مجلس الثورة"، الهيئة السياسية الوحيدة ذات الصلاحية الكاملة لتسيير كافة شؤون الجمهورية العربية الليبية.

– العزم على بناء دولة ليبيا ذات توجه اشتراكي تقدمي، العمل على توحيد دول العالم الثالث وبذل مزيد من الجهود للقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ترسيخ الإيمان العميق بحرية المعتقد والقيم الأخلاقية.

بعد مرور أسبوع واحد، تم تشكيل أول حكومة بعد الثورة برئاسة"محمود المغربي" وعضوية كل من "الرائد عبد السلام جلود"و "ملازم أول معمر القذافي" الذي كان رئيس مجلس قيادة الثورة وصاحب السلطة الفعلية في النظام الليبي الجديد، وقد حدد القذافي مبادئ ثورته الأساسية في ثلاث نقاط هي:

– الحرية.

–الاشتراكية.

– الوحدة.

هذا ما جعل المتتبعين يتوصلون إلى نتيجة أن النهج المتبع من الحركة قومي عربي، متأثر بالتجربة النّاصرية في مصر، غير أنّه بعد ثلاثة أشهر فقط، تعرضت الثورة لمحاولة إنقلاب فاشلة بقيادة وزير الدفاع "آدم الحواز"بموافقة رئيس الحكومة "محمود المغربي".

وكنتيجة لذلك اتخذ مجلس قيادة الثورة عدة إجراءات منها: إصدار قانون جديد لحماية الثورة الليبية، مع إصدار دستور مؤقت إلى حين وضع دستور دائم، في الحادي عشر من كانون الأول عام (1969) أي في العام ذاته من قيام الثورة، صدر الإعلان الدستوري المؤقت، الذي رسخ أنّ مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة سياسية في الجمهورية العربية الليبية.

حيث يباشر أعمال السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة نيابة عن الشعب الليبي، وله في هذه الصفة أن يتخذ كافة التدابير الضرورية لحماية الثورة والنظام السياسي القائم(اسماعيل د.، 2010).

في الثاني من مارس (1977)، تم الإعلان رسميا قيام سلطة الشعب، حيث تم تحويل النظام السياسي من النظام الجمهوري إلي النظام الجماهيري، والذي يضع السلطة في يد الشعب، حيث عرفت الدولة باسم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية إذ تم اعتماد النهج الاشتراكي، ثم أضيفت إليها كلمة "العظمى" بعد الغارة الأمريكية في(14-أبريل-1986)م، على اعتبار أنّ ليبيا قد تحدت دول عظمى، وهي من أفكار القائد "معمر القذافي" التي طرحها في "الكتاب الأخضر" وأول ما وردت في الثاني من مارس عام 1977م فيما عرف بوثيقة إعلان سلطة الشعب، أين يعرفها على:" أنها النظام الذي يحكم فيه الناس أنفسهم؛ دون وصاية، عن طريق المؤتمرات الشّعبية الأساسية؛ أي على المستوى الأساسي للمكان سواء كانت المدينة أو القرية أو الحي السكنى"(اسماعيل د.، 2010). الكتاب الأخضر هو كتاب فلسفي ألفه القائد الليبي السابق "معمر القذافي"عام1975وفيه استعراض لجملة من أفكاره حول أنظمة الحكم السياسية، وجملة من تعليقاته حول التجارب الإنسانية كالاشتراكية والحرية والديمقراطية، يعتبر هذا الكتاب أساس الحكم في النظام الجماهيري الذي وضعه معمر القذافي (ويكيبيديا، الكتاب الأخضر ، 2020).

2.1.3.1. ثورة 17 فيفري وسقوط نظام معمر القذافي:

بتاريخ 14/فيفري 2011 قامت 213 شخصية ليبية من مختلف القوى السياسية العليا والفصائل والهيئات الليبية بإصدار بيان للمطالبة بتنحية القائد الليبي معمر القذافي، حيث أكدوا على حق الشعب الليبي في التظاهر السلمي دون مضايقات أو تهديد بالعنف من طرف النظام الليبي.

بعد يوم واحد من صدور ذات البيان سقط عدد من القتلى الليبيين برصاص قوات الأمن الليبية في مدينة بنغازي، ثاني أكبر مدن البلاد التي أصبحت فيما بعد معقلا للمعارضة، إذ اعتصم هناك عدد من المواطنين للمطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين، فيما تواصلت الاشتباكات لليوم الثاني

على التوالي مع اتساع نطاق الاحتجاجات، حيث تم استعمال الرصاص الحي من طرف قوات الأمن ما تسبب في سقوط عدد من القتلى.

دفع اشتداد وتيرة القمع عدد من المسؤولين الليبيين إلى الاستقالة احتجاجا على العنف الممارس ضد الاحتجاجات السلمية مع اتساع دائرة المظاهرات والقمع، ظهر نجل الزعيم الليبي "معمر القذافي" المسمى " سيف الإسلام القذافي" على التلفزيون الرسمي الليبي محذرا من أن البلاد ستمضي نحو الحرب الأهلية.

وأعقب ذلك ظهور مماثل لأبيه ينفي مغادرته البلاد نحو فنزويلا، في حين أدت الاستقالات الكثيرة إلى زعزعة أركان النظام الليبي خاصة بعد استقالة وزير الداخلية عبد الفتاح يونس عبيدي وإعلان تأييده للثوار وتوج هذا الحراك بإعلان الثوار في 26 فبراير تشكيل المجلس الوطني الانتقالي وتولى وزير العدل المستقيل مصطفى عبد الجليل رئاسته. (الجزيرة الحرة، 2020)

3.1.3.1. تأسيس وتشكيل المجلس الوطني الليبي(NTC):

استلم المجلس الوطني قيادة البلاد مباشرة بعد ثورة 2011م التي شهدتها ليبيا، حيث تم تأسيس المجلس الوطني الانتقالي من أجل تمثيل المتمردين على المستوى الوطني والدولي وإدارة جهود الحرب، فبعد سقوط العاصمة طرابلس أصبح هذا المجلس هو حكومة ليبيا الانتقالية في الواقع، وتم نقل عملياته من مدينة بنغازي الى طرابلس.

تم تشكيل حكومة انتقالية في 24 تشرين الثاني، تحت قيادة رئيس الوزراء "عبد الرحيم الكيب" وبقيت قائمة حتى إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة، برغم من كون المجلس الوطني الانتقالي تحت قيادة المعارضة أثناء ثورة 2011م، كان ضعيفا ويفتقد للشرعية كونه لم يتم تشكيله عن طريق الانتخابات بالإضافة إلى أنه لم يمثل القوى المتواجدة على الميدان، كما كان من المفروض أن يكون، رغم توسيع نطاق عضويته ليشمل تمثيلا خارج قاعدته الأساسية في بنغازي، إلى أن الفارق حققه القادة العسكريون على الميدان، بسبب كون الكثير من قادة المجلس الوطني الانتقالي كانوا من المغتربين الذين غادروا في الثمانينات أو من مسؤولي النظام الذين انشقوا عند بداية الثورة فقد كانوا ضد سلطة المجلس.(مارتن، 2010، صفحة 37)

علاوة على ذلك كان المجلس مقسما داخليا جزئيا بسبب مساعي توسيع تمثيله بسبب الخلاف الحاد بين "عبد الجليل" الذي كان يرأس المجلس في البداية و"محمد جبريل" رئيس مجلسه التنفيذي حيث كان جبريل محمد الصورة العاكسة للمجلس الوطني الانتقالي، أمام العالم الخارجي، ولقد كان

تأثيره أقل مما قد يكون تأثير الدور الشرفي الذي يؤديه رئيس الوزراء بطبيعة واقع الحال، حيث لم يتفق الرجلان على تقييم العمل.

كانت قيادة المجلس الوطني الانتقالي على يقين وعلم بنقاط ضعف هذه الجهة وقد ساورها القلق بسبب إدخال سياسات مثيرة للجدل، زاد من تآكل الثقة بينهما، من جهة أخرى شعر القادة بقلق شديد بسبب القرارات المرتبطة بمستقبل البلد اذ كان من الأجدر أن يقوم به قادة منتخبون، والنتيجة كان مقاربة إجمالية بطيئة جدا وحذرة، للتعامل مع مشاكل البلد ما بعد الصراع الذي تسبب في عدم رضا القادة السياسيون الدوليين الذي كان هدفهم دعم العملية الانتقالية.(مارتن، 2010، صفحة 37)

4.1.3.1. التحدي الفدرالي:

واجه المجلس الوطني الانتقالي تحدي آخر تمثل في تزايد القوى الفدرالية المتمركزة منذ مدة في الجهة الشرقية تحت قيادة "أمر صوفي" بإدارة عائلة سنوسي، كان لهذه القبائل تاريخ طويل من القتال ضد الحكم الايطالي، بعد استقلال ليبيا عن إيطاليا عام 1951م، تولى العاهل السنوسي قيادة البلد وحكمها من خلال دستور كنفدرالي متراخي، بالتالي كان انقلاب القذافي في العام 1969م إطاحة مباشرة بسلطة السنوسي، حيث قاتل القذافي القبائل الحليفة لهم ونقل كل المكاتب الحكومية بما فيها شركات النفط الوطنية إلى طرابلس.

كما اتخذ إجراءات أخرى لقمع القوى الإقليمية ما أدى إلى تراجع الأوضاع العامة الاقتصادية والاجتماعية في مدينة بنغازي مقارنة بطرابلس، هذا الواقع أغضب السكان الشرقيين باعتبار أن حوالي 80 % من ثروة ليبيا النفطية يقع في حوض سرت الشرقي(مارتن، 2010).

نظرا للمعطيات السابقة فإن من المنطقي أن تكون الثورة ضد القذافي قد بدأت من الشرق، وهو ما أدى كذلك إلى تشكيل أغلب أعضاء المجلس الوطني الانتقالي كان من تلك المنطقة، لكن مع تزايد الحرب حتّم على المجلس الوطني ضم إلى صفوفه مغتربين بارزين ذو جذور غربية.

بعد الحرب أنتقل المجلس الوطني الانتقالي إلى طرابلس حيث سادت حالة من القلق بعض السكان الشرقيين من أنهم يخسرون النفوذ في الثورة مع إمكانية استمرار إهمال طرابلس الماضي لبرقة.

تصاعدت حدّة الأزمة، في مارس 2012م، حيث أعلن المجلس الوطني الانتقالي خطة من خلال تخصيص 60 مقعدا في الجمعية الوطنية للشرق، وأكثر من 100 مقعد لسكان الجهة الغربية، مبررا ذلك بأن الجهة الغربية تضم عدد أكبر من السكان بالمقارنة مع الجهة الشرقية.

وبرغم من ذلك شعر السكان الشرقيون بالعكس، ونتيجة لذلك أعلنت مجموعة معروفة بتسمية مجلس برقة(barqa council)، نفسها على أنّها هي الحكومة الانتقالية لبرقة، وشرعت في الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات المبرمجة.

وصل عدد أعضاء المجلس إلى الألف، من مختلف المجموعات من القبائل والثوار السابقين ومجموعات أخرى، لم يكن لمجلس برقة الرغبة في الانشقاق التام عن ليبيا، بل كان الهدف كسب المزيد من صلاحيات الحكم الذاتي بمدنه خاصة ببنغازي، لكن في نفس الوقت أقر بضرورة بقاء صلاحيات تسيير بعض المسائل المهمة بيد طرابلس مثل السياسة الخارجية، الدفاع، النفط ...الخ.(مارتن، 2010، صفحة 38)

بالرغم من ذلك ازداد القلق في ليبيا على الصعيد الخارجي من توجه سكان الجهة الشرقية نحو الاستقلال والانشقاق ومعه تجدد الحرب خاصة أن مجلس برقة كان مدعوما من 61 ميليشيا شرقية، شكلت معا ما عرف بجيش برقة(barqa army) الذي قام بوضع حواجز ونقاط مراقبة بين الجهة الشرقية والجهة الغربية، حيث أعاق حركة السير والسفر بين الجهتين.(الشهيبي، 2012)

أثناء اقتراب الانتخابات هاجم أنصار برقة مكاتب الانتخابات في بنغازي وفي العديد من المناطق في ليبيا وبخصوص الجهة الشرقية، لم يكن واضحا مدى ماإذا أمرت به قيادة مجلس تبرقة بذلك، ولأي مدى تم تأييدها ولأي مدى كانت عفوية.

بغض النظر عن سببها أثارت هذه الهجمات رد فعل غاضب، حيث تم إلقاء القبض على عدد من المهاجمين من طرف الميليشيات المحلية، كون هذه الهجمات تسبب الضرر أكثر من النفع، مادفع قيادة مجلس برقة إلى التراجع عن موقفها.

مع ذلك فإن المسائل التي قام عليها نداء الفدراليين الخوف من الإهمال من قبل طرابلس والخوف من الوتيرة الإجمالية للتقدم بعد الثورة، حيث تطورت الحركة الفدرالية مع الوقت لتصبح أكثر تعقيدا في 2013م، عندما استولت على الكثير من البنى التحتية الخاصة بموارد الطاقة.

استاء العديد من سكان المناطق الشرقية من القرارات المرتبطة بالنفط خصوصا وأن الحوض الشرقي يضم أكبر الاحتياطات، خاصة حوض شرق سرت، وفي مساع لتهدئة الأوضاع والسخط من طرف طلبات الفدراليينّ.

أعلنت الحكومة الليبية أنها كانت ستقوم بنقل شركة النفط الوطنية إلى بنغازي، بالإضافة إلى الخطوط الجوية الليبية، والشركة الليبية للتأمين، وشركة الاستثمار الداخلي(أحمد ر.، 2013)، لكن واقعيا لم يتم اتخاذ أي خطوة جديدة للقيام بالأمر ما تسبب في مزيد من الاستياء.

ورغم تواصل جهود المصالحة، استولت ميليشيات في الشرق والغرب على إنتاج النفط الليبي سنة 2013، أين أغلقت المحطات جميعها في الموانئ الشرقية في السدر، ورأس لانوف، والبريقة بسبب الاضطرابات المصاحبة لمطالب الفئة العمالية الرفع من أجورها وبالمزيد من الاستقلالية الإقليمية، وبحصة أكبر من احتياطات ليبيا من النفط الوطني، وفي نفس الوقت قامت ميليشيات الزنتان في الغرب ردا على ذلك بتوقيف خطوط الأنابيب التي تربط حقلي الفيل والشرارة، بالمحطات في مليتة والزاوية (نباين، 2013).

كانت الميلشيات التي أغلقت الموانئ النفطية من بين أعضاء حرس المنشآت النفطية، وقد رفضت رفع حصارها ما لم تنفذ الحكومة طلباتها الفدرالية كما هددت ببيع النفط بشكل مستقل عن الدولة الليبية.

2.3.1. المؤتمر الوطني العام كسلطة تشريعية مؤقتة في ليبيا.

كانت أولى خطوات ليبيا نحو النهج الديمقراطي، انتخاب المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012 حيث سبقته تحضيرات للوصول إلى هذا الاستحقاق الغير مسبوق وفقاً لمواد القانون رقم 4 لسنة 2012، الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي.

نص القانون على أن المؤتمر الوطني العام هو السلطة التشريعية المؤقتة والمنتخبة للدولة الليبية في المرحلة الانتقالية التي تشهدها البلاد ويتألف المؤتمر من مائتي عضو ينتخبون وفقاً لأحكام القانون السالف الذكر، وأن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات هي الجهة المخولة قانون االتنظيم والإشراف وإدارة العملية الانتخابية في ليبيا.

كما نص ذات القانون على اعتماد النظام الانتخابي المتوازي الذي يتضمن نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي لانتخاب الأعضاء، حيث يتم انتخاب مائة وعشرين عضواً على أساس الأغلبية بنظام الفائز الأول للدوائر الفردية ونظام الصوت الواحد غير المتحول للدوائر ذات الأكثر من مقعد، أما الثمانون عضواً الآخرون فيتم انتخابهم على أساس نظام التمثيل النسبي في قوائمٍ انتخابيةٍ مغلقةٍ تتناوب فيها أسماء المرشحين من الذكور والإناث(انتخاب المؤتمر الوطني العام ، 2020)، تقدمها الكيانات السياسية في الدوائر الانتخابية المُخصصة لذلك، جدير بالذكر أنه يقوم هذا النظام من الإنتخابات

على مبدأ أن جميع الأصوات المعبر عنها تساهم في النتيجة: ليس فقط التعددية النسبية، أو الأغلبية العادية منها، حيث تتطلب الأشكال الأكثر شيوعًا من التمثيل النسبي جميعها استخدام الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء (وتسمى أيضًا الدوائر الفائقة)، أين لا يمكن ملئ مقعد واحد بطريقة متناسبة، في الواقع تميل تطبيقات العلاقات العامة التي تحقيق أعلى مستويات التناسب إلى تضمين المناطق ذات الأعداد الكبيرة من المقاعد، يساعد هذا النظام على الحد من الأصوات المهدورة. (التمثيل النسبي ، 2020)

خصّ القانون المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بتنظيم السجل الخاص بالناخبين في الداخل الليبي وكذلك بالنسبة للجالية الليبية في الخارج، افتتحت المفوضية (1513) مركزاً انتخابياً لتسجيل الناخبين في ثلاثة عشر دائرة انتخابية، قُسمت بحسب معياريّ تعداد السكان والمساحة الاجمالية، قدم السكان الليبيون بشكل شخصي للتسجيل واستلام بطاقات الانتخاب ووصل عدد المسجلين (2,865,937) ناخباً، منهم (1,571,580) من الذكور و(1,294,357) من الإناث.

تقدم للترشح لانتخاب المؤتمر الوطني العام (3708) مترشحاً منهم (3080) من الذكور، و(628) من الإناث، أين شهدت الحملات الانتخابية للمرشحين وعملية تسجيل مراقبي الانتخابات، وعملت المفوضية بوضع الترتيبات الضرورية الخاصة بعملية إنجاح الاقتراع وفق مواد القانون واللوائح التنظيمية الخاصة بذات العملية.

في السابع من يوليو 2012 توجه الناخبون الليبيون المسجلين إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم وممارسة حقوقهم السياسية على أمل بناء الدولة الديمقراطية الجديدة القائمة على سيادة القانون والمؤسسات، حيث بلغ عدد المصوتون(1,768,605) منهم (1,081,331) من الرجال و(687,274) من النساء، وبنسبة مشاركة تصل إلى (61)% من عدد المسجلين بالسجل الانتخابي.(المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ، انتخاب المؤتمر الوطني العام ، 2020)

بعد الانتهاء من العملية الانتخابية وكذلك العد والفرز واستنفاذ مرحلة الطعون، أعلنت المفوضية القوائم النهائية للفائزين بمقاعد المؤتمر الوطني العام وتمت المصادقة عليها بتاريخ 1 أغسطس 2012، بحضور المراقبين الدوليين الذين أكدوا على نزاهة وشفافية العملية الانتخابية(المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ، انتخاب المؤتمر الوطني العام ، 2020)

2.3.1. 1.الاختصاص التشريعي للمؤتمر الوطني العام في ليبيا.

يتولى المؤتمر الوطني العام إصدار التشريعات بأغلبية 120 عضوا على الأقل في الموضوعات الآتية:

– رسم الموازنة العامة للدولة، والتي يمكن فهمها على أنها تقدير تفصيلي معّد سابقا، معتمد يحتوي على الإيرادات العامة تجنيها الدولة وتقوم بتحصيلها والتي من المتوقع أن تجمعها الدولة، وكذا النفقات العامة الواجب إنفاقها خلال سنة مالية الداخلة في نفقات التسيير والتجهيز، فالموازنة تعتبر بمثابة البرنامج المالي، المّعد للخطة عن سنة مالية قادمة من أجل الوصول للأهداف التي تم وضعها سلفا في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول(المعرفة، 2020)" .

– إعلان حالة الطوارئ عند الضرورة وتنحيتها عند زوال المبررات.

– إعلان الحرب الشامل لمقتضيات الوضع، وإنهائها عند انتهاء أسبابها.

– له صلاحيات إقالة رئيس المؤتمر أو أحد نائبيه أو أحد أعضاء المؤتمر في حالة ارتكابه للخطأ الجسيم.

– له كذلك صلاحيات سحب الثقة من الحكومة المشكلة.

– إقرار السياسة الخارجية والتوقيع على المعاهدات الدولية.

– إصدار التشريعات الضابطة للشؤون المحلية الإدارية وكذلك الانتخابات العامة.

– إصدار التشريعات لترتيب الخزانة العامة.

–إصدار تشريعات ضبط الموارد المالية غير الواردة بالميزانية العامة. (موسوعة الجزيرة، 2020)

2.3.1. 2. لجان المؤتمر الوطني العام.

يتكون المؤتمر الوطني من عدة لجان تؤدي مهام محددة، وتلك اللجان هي على الشكل التالي:

–لجنة الإعلام والثقافة والمجتمع المدني.

–اللجنة التشريعية والدستورية.

– لجنة متابعة ديوان المحاسبة وهيئة النزاهة.

–لجنة الشؤون الخارجية.

–لجنة التعليم العالي والبحث العلمي.

–لجنة الاتصالات والمواصلات.

–لجنة التربية والتعليم.

–لجنة شؤون البيئة.

-لجنة إعادة الإعمار والتعويضات.

-لجنة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية.

-لجنة المرافق العامة والإسكان.

-لجنة الآثار والسياحة.

-لجنة الشؤون الداخلية.

-لجنة الدفاع.

-لجنة العمل والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة.

-لجنة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

-لجنة الأمن القومي.

-لجنة الاستثمارات الخارجية.

-لجنة شؤون ديوان المؤتمر الوطني.

-لجنة الإدارة والحكم المحلي.

-لجنة الاقتصاد والتجارة والاستثمار والصناعة.

-لجنة المظالم والتعويضات.

-لجنة العدل والهيئات القضائية.

-لجنة شؤون الثوار والشهداء والجرحى والمفقودين.

-لجنة الطاقة والنفط والغاز.

-لجنة الصحة.

-لجنة حقوق الإنسان.

-لجنة الميزانية والتخطيط.

-لجنة متابعة الأجهزة الرقابية (موسوعة الجزيرة، 2020)

3.2.3.1.تحديات المؤتمر الوطني العام في قيادة المرحلة الانتقالية.

المتأمل في الدور الذي قامت به المؤسسة التشريعية بعد ثورة 2011، سرعان ما يكتشف بأنها لم تقم بدورها المفترض أن تقوم به، حيث عبرت منظمة " هيومان رايتس ووش" عن قلقها من ارتفاع درجات عدم الشفافية حيث لم يكن أغلب الناس يعرف ما يدور في ذات المؤسسة التشريعية.

بل كان الخوف من سيطرة وتغول أصحاب التوجهات الضيقة بسبب غياب واضح لتحديد المسؤوليات الذي أدى إلى تداخل في الصلاحيات والاختصاصات ناهيك عن الجدل المستمر من

الهيئة التنفيذية، رغم الميزانيات الكبيرة المخصصة فشلت الهيئة التشريعية في وضع حلول ناجعة لتحريك الاقتصاد الوطني الليبي ومعالجة المشاكل المركزية، للحد من انتشار قطع السلاح والّتشكيلات المسلّحة خارج الجيش الليبي، ما انعكس سلبا على ثقة المواطنين في المؤسسات التشريعية للمرحلة الانتقاليّة وقياداتها.(الحصادي، 2014، صفحة 07)

3.3.1. التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية.

شكّلت التحدّيات الأمنيّة في ليبيا معوّقا أساسيا للمسار السياسي، حيث أدّى التركيز المفرط على التعاطي مع القضايا الأمنية إلى التأخر في إيجاد ميكانزمات لتفعيل العملية السياسية، ورغم توفر رؤية لمعالجة الاختلال الأمني، إلاّ أنّ غياب التوافق بين النّاشطين السياسيين والقوى الفاعلة في القرار السياسي أدّى إلى تعثر خطط الحكومة في كلّ مرة.

أخذ الملف الأمني التحدي الأكبر أمام عملية الانتقال وبناء الدولة في ليبيا، وذلك بعد فشل الخطط والبرامج التي تم الاستناد إليها منذ تأسيس المجلس الانتقالي في 27 فيفري 2011، وظهر للعيان أن المشاكل الأمنية تزداد تعقيدا يوم بعد يوم مع استمرار الفشل والعجز الحكوميين في التحكم في الوضع الأمني.

تضاعف عدد المليشيات المسلحة عدة مرات بعد الإعلان رسميا عن تحرير البلاد وتوقف القتال في 23 أكتوبر 2011، وبلغ عدد المقيدين لدى اللجنة الأمنية العليا التابعة لوزارة الداخلية نحو 143 ألفا، فيما لم تتعدى التقديرات الرسمية لأعداد من حملوا السلاح ضد القذافي وخاضوا المعارك ضد كتائبه 30 ألف مقاتل.(عمر، 2012)

من جهة أخرى ظهر للعيان أن خطط الحكومتين: الانتقالية (حكومة عبدالرحيم الكيب) والمؤقتة (حكومة علي زيدان) ضعيفة الأداء، وتجلى ذلك في غياب تطورات ملموسة على أرض الواقع خصوصا فيما يتعلق بتفعيل دور الشرطة والجيش، إذ تشير المؤشرات إلى أن ضبط واحتواء الخروقات الأمنية تتم على أيدي المليشيات وليس الأجهزة الأمنية النظامية.

3.3.1. 1 . الإستراتجية الحكومية لمواجهة التحديات الأمنية.

يعد الملف الليبي من أعقد الملفات الأمنية في منطقة شمال أفريقيا بسبب تشابكه وتداخل عناصر عدّة فيه، وعليه سيتم فإنه تقسيم عمليّة تقييم الاستراتجيات الرّسمية تجاه الوضع الأمني إلى مرحلتين هما:

أولا–مرحلة ما قبل انتخاب المؤتمر الوطني:

تمتد هذه المرحلة 27 فيفري 2011 حتى 7 يوليو/ تموز 2012، تاريخ انتخاب المؤتمر الوطني العام، في هذه المرحلة تم تأسيس الأجهزة الأمنية على ما هو عليه الآن، حيث تم تغيير اسم جهاز الشّرطة إلى الأمن الوطني، وتشكيل اللّجنة الأمنية العليا المؤقتة، وإطلاق جهاز الأمن الوقائي.

شهدت هذه المرحلة أخطاء كبيرة وقع فيها المجلس الانتقالي والحكومة المنبثقة عنه، حيث يرى الدكتور محمد المقريف، رئيس المؤتمر الوطني العام، في أول لقاء على قناة ليبيا الأحرار بعد انتخابه قائلا :"إن ملفات الوضع الأمني وبناء الجيش وإعادة هيكلة النظام القضائي كلها قد أهملت من قبل المجلس الانتقالي والتنفيذي والحكومة المؤقتة، وإنهم لم يقوموا بعملهم بشفافية ونزاهة.(محمد ا.، 2012)

يعود سبب إخفاق المجلس الانتقالي والجهاز التنفيذي التابع له في إدارة الملف الأمني إلى عدم وجود الرؤية الواضحة وتناقض السياسات والقرارات، فمن جهة أصدر المجلس قرارا بتفعيل جهاز الشرطة تحت مسمى جديد وهو "جهاز الأمن الوطني"، ولأن الأمن الوطني لم ينجح في مهمة ضبط الأمن كما يجب أصدر المجلس قرارا بتشكيل جهاز أمني يضم المقاتلين المنضوين تحت مسمى اللجنة الأمنية العليا المؤقتة.

بالمقابل أشرف أحد البارزين من أعضاء المجلس الانتقالي على تأسيس "جهاز الأمن الوقائي" هذا إضافة إلى الكتائب المسلحة التي لم تكن جزءا من المؤسسات المشار إليها وتمارس مهام أمنية، الأمر الذي أدى إلى تداخل في مهام الأجهزة والصلاحيات والسياسات وتضخم المؤسسات الأمنية وارتفاع عدد المنتسبين لها بشكل كبير(شوايل، 2013)، ومن أسباب ضعف جهاز الشرطة الليبي ما يلي:

– رغبة عدد كبير من عناصر الشرطة السابقة في العودة إلى مناصبهم، حيث عاد عدد كبير رجال الشرطة لمهامهم خوفا من تهديد الجهات الرسمية بوقف مرتباتهم، وعاد الكثير منهم ليستفيد من العلاوات والتحفيزات التي خصصت للثوار مع استمرار تقاضي مرتباتهم بالشكل الذي أرهق ميزانية الدولة .

– غياب قوانين خاصة تحمي رجل الأمن أثناء تأدية المهام قد يسهم في ضعف أداء الأمن الوطني، والذي قد تترتب عليه مواجهات مسلحة وسقوط عدة أرواح، إذ يصبح رجل الأمن مسؤولا اجتماعيا ومطاردا بسببها، مما جعل الكثير من رجال الشرطة يقفون دون تحرك أمام الانتهاكات الأمنية.

– عمدت الحكومة الانتقالية إلى دعم اللجنة الأمنية العليا المؤقتة، واعتبرته خيارا لا بديل عنه، حيث أسند رئيس الحكومة، الدكتور "عبد الرحيم الكيب"، حقيبة الداخلية لعضو اللجنة الأمنية العليا، المحامي "فوزي عبد العال"، أين تم فتح الباب للانتساب للجنة دون معايير دقيقة تطّبق عند الاختيار.

فإنتسب إليها عدد كبير من العاطلين عن العمل وعدد من أصحاب السوابق العدلية، وحتى بعض منتسبي كتائب القذافي والأمن الداخلي والخارجي واللجان الثورية، مما دفع بالعديد من ضباط الشرطة السابقين وحديثي التخرج إلى رفض الاعتراف باللجان الأمنية في بعض المدن، ورفضوا التعاون معها، أين تظاهر كثير من ضباط وعساكر الشرطة احتجاجا على دعم اللجنة الأمنية العليا.(حيدر، 2012)

ثانيا– مرحلة ما بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام:

رغم تأكيد وزير الداخلية العميد "عاشور شوايل" في الحكومة المؤقتة وضوح الرؤية، فيما يتعلق بدور وزارته خلال الفترة الانتقالية إلّا أنّ ما تم تحقيقه كان محدود والتنفيذ بطيء، فعلى سبيل المثال لم توفر الوزارة المتطلبات المادية المطلوبة لتنفيذ قرارات الوزير المتعلقة بدمج منتسبي اللّجنة الأمنيّة العليا إلى جهاز الشرطة، الأمر الذي مثّل أهم العقبات أمام برامج تأهيلهم. (شوايل، 2013).

صرح "هاشم بشر"، رئيس اللجنة الأمنية العليا المؤقتة في فرع طرابلس بأن إدارة التدريب التابعة لوزارة الداخلية والمشرفة على برنامج تأهيل أعضاء اللجنة الأمنية العليا، لأجل دمجهم في الوزارة اضطرت إلى الاستدانة لتوفير مستلزمات تدريب الدفعة الأولى.

وأرجع سبب استقالة وكيل وزير الداخلية لشؤون التدريب إلى ما سبق ذكره، كما أن سياسية "المجاهرة بالأمن" من خلال نشر رجال الشرطة وعناصر المرور في كافة المدن، ما تزال غير فعالة بسبب عدم التزام الكثير من عناصر الشرطة بما يسند إليهم من مهام، وعدم حزم الوزراة حيال ذلك.

كذلك لا تزال الحكومة ووزارة الداخلية وحرس الحدود التابع لرئاسة الأركان، غير قادرة على ضبط الحدود البرية والمنافذ والبحرية، وبحسب مبعوث الأمم المتحدة الخاص ورئيس بعثتها في ليبيا" طارق متري" فإن "الأمن على امتداد الحدود الليبية ما زال مبعث قلق رئيسي في ظل القدرات الحالية المحدودة، والأثر المحتمل لأحدث التطورات في مالي، كما أن الوضع في الشرق يمثل تحديا حقيقيا للحكومة ويهدد بإعاقة محاولات تأمين الاستقرار.(بسيكري، 2020)

زادت الخروقات على الحدود بين ليبيا والجزائر وتونس وكذلك في الجنوب قلقا كبيرا لهذه الدول الجارة، وقد بينت الاجتماعات المتتالية بين وزراء داخلية ليبيا والجزائر وتونس، والقمة التي جمعت رؤساء حكومة ليبيا وتونس والجزائر وانعقدت في مدينة غدامس، القريبة من الحدود الليبية التونسية الجزائرية، في يناير/ كانون الثاني الماضي.

أبدت شعورا بخطورة النشاطات الخارجة عن القانون والمتمثلة في تهريب الأسلحة والمخدرات والسلع الغذائية والوقود المدعوم، والتي تشكل تهديدا كبيرا لاستقرار البلاد وأعباء مالية جديدة، حيث تصل مخصصات الدعم السلعي ودعم المحروقات في ليبيا إلى ما يزيد عن 8 مليارات دولار أمريكي، فيما لا يتجاوز ما يصل إلى مستحقيه من هذا الدعم 50% من القيمة المخصصة(أنس، 2013).

عجزت الحكومة عن ضبط الوضع الأمني وإعادة الهيبة للأجهزة الأمنية السيادية، خلف حالة من الانقسام وعدم الرضا لدى الرأي العام، وبالرغم من تأييد الأغلبية لفكرة تسلم الشرطة والجيش مهام الأمن وتسليم الميلشيات أسلحتها.

إلاّ أنّ هناك قناعة راسخة لدى بعض الناشطين السياسيين والمثقفين من أنّه لا تزال الحاجة لكتائب الثّوار لحفظ الأمن، والدّليل الخروقات الخطيرة والمتكررة لا يتصدى لها في غالب الأحيان الشرطة والجيش، بل الميليشيات الشعبية من تفعل ذلك،

2.3.3.1.تزايد الخلاف بين المليشيات الشعبية والحكومة الليبية:

دخل العديد من قيادات اللجان الأمنية في المناطق والكتائب المسلحة في جدال مع الحكومة ووزير الداخلية، حول ما أسموه تساهلا في التعامل مع من عملوا في الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السابق، وتمكينا لهم في مفاصل الدولة وأجهزتها الحيوية، فيما يعتقد الوزير أن أبعاد كل العناصر الأمنية التي كانت تعمل بالأجهزة المعلوماتية، بغض النظر عن أفعالهم السابقة، أسفر عنه غياب الخبرة الأمنية في تقصي ومتابعة المعلومات والكشف عن المؤامرات التي تحاك ضد الوطن.

وأصبحت الدولة الليبية لقمة صائغة للجواسيس من مختلف دول العالم، ولكل مندس بالداخل لزعزعة الأمن والنظام العام، كما أضحت الإدارات الأمنية تفتقر للمعلومات الأمنية العملياتية اللازمة لصنع القرار المناسب والحاسم كثير من المرات لمجابهة الظروف الأمنية في ليبيا، وقد أدى هذا الخلاف في تعثر مساعي مأسسة الأجهزة الأمنية والتقدم نحو إعادة الاستقرار الأمني.(شوايل، 2013).

3.3.3.1 .تردي الوضع الأمني وانعكاساته السلبية على الوضع الاقتصادي:

الاعتداءات المتكررة ضد الرعايا الأجانب في بنغازي من القنصلية الأمريكية، إلى الهجوم على القنصل الإيطالي، ثم الاعتداء على الناشطات البريطانيات من أصل باكستاني، مع ضعف الموقف الحكومي إزاء ذلك أدى إلى عزل المنطقة الشرقية، وكانت العديد من الدول الغربية قد قررت سحب ممثلياتها، وحثت رعاياها على عدم البقاء أو السفر إلى ليبيا، كما أدى استمرار الخروقات الأمنية في العاصمة من عمليات خطف وسطو مسلح إلى تعطيل الطرقات من قبل مجموعات مسلحة، أثر بشكل مباشر وسلبي على جهود الحكومة، لعودة الشركات الغربية وجذب الاستثمارات الأجنبية، لأجل تفعيل الاقتصاد، كون ذلك من أهم عوامل احتواء الاضطرابات الأمنية الحاصلة في البلاد.

في تعليق للمحلّلة "كلوديا غازيني" من مجموعة الأزمات الدولية الموجودة في طرابلس حول حادث الاعتداء على القنصل الإيطالي، ذكرت أن "الهجوم هو بالتأكيد سبب لقلق العديد من شركات النفط التي تعمل في ليبيا أو تخطط للعودة إلى ليبيا، قد يكون له تأثير سلبي على قرارهم بالبقاء في البلاد أو العودة إليها(بسيكري، 2020)، جدير بالذكر أن" مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group):هي منظمة دولية غير ربحية وغير حكومية مهمتها منع حدوث الأزمات كما تظطلع بمهمة تسوية النزاعات الدموية حول العالم، من خلال تحليلات ميدانية ومن خلال إسداء المشورة، تأسست عام 1995 وتعد من المصادر العالمية الأول للتحليلات والمشورة التي تقدمها للحكومات، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي.(ويكيبيديا م.، 2020)

4.3.3.1.انعكاسات تأزم الوضع الأمني على العملية السياسية في ليبيا.

أدى تردي الوضع الأمني إلى عرقلة التقدم على المسار السياسي، حيث أدى بحث سبل معالجتها على مستوى المؤتمر الوطني وعلى مستوى المكونات السياسية والاجتماعية خارج المؤتمر، إلى عرقلة التركيز على تطوير آليات وبرامج وثيقة الصلة بتطوير العملية السياسية، ومن ناحية أخرى، فإنّ الخلاف حول طرق معالجة الوضع الأمني، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع رجال النظام السابق ودورهم في العمل الأمني، أدى إلى تعقد العمل السياسي بسبب قيام الأطراف السياسية بممارسة الضغوط على الخصوم السياسيين لتحقيق مكاسب سياسية، على سبيل المثال، الجدل حول قانون العزل السياسي أو التعديل على الإعلان الدستوري، وغيره من القضايا التي تطرح على المؤتمر الوطني العام لإصدار تشريع أو اتخاذ قرار حيالها.

ومن جانب آخر، فإن محاصرة أشغال المؤتمر الوطني والاعتداء عليه من قبل بعض الثوار، وجرحى المعارك ضد كتائب النظام السابق، وبعض المكونات السياسية والاجتماعية، والتي بلغت نحو 60 اعتداء، بحسب أمن رئاسة المؤتمر الوطني العام، أدى إلى تعطيل المسار السياسي.

كما وقّع أعضاء المؤتمر تحت حصار دام يوما كاملا من قبل أنصار قانون العزل السياسي، ومن بينهم ثوار ومسلحون، ومنعوا من الخروج قبل إصدار القانون، كما ساهمت إفرازات الوضع الأمني المختل الانقسام بين الكتل السياسية، فيما لا يجب إغفال دور الاضطرابات الأمنية على العملية السياسية من ناحية ردود الفعل من طرف الدول الغربية حيال ما يجري في ليبيا بشكل عام، تجاه التهديدات المباشرة لمصالح وممثلي تلك الدول، خاصة بعد حادثة تفجير السّفارة الفرنسية مؤخرا، أين كانت عبئا إضافيا على العمليّة السياسية وعلى صانع القرار اللّيبي، الذي أصبح عرضة للضغوط الغربية، بل وأكثر قابلية للاستعانة بالأطراف الدولية لحفظ الأمن، كما تم عقد مؤتمر بالعاصمة الفرنسية باريس تركزت أعماله حول ملف الأمن في ليبيا، ممّا يعكس إمكانية تدخل قوى غربية بشكل غير مباشر لاحتواء الوضع الأمني للأهمية الإستراتيجية لليبيا بالنسبة لها.

وهو الأمر الذي سيكون له ردود فعل رافضة، مما يعني مزيدا من التعقيد في المشهد السياسي، لاحتمال ازدياد التحديات السياسية، وقد حملت رسائل بعض القوى السياسية والعسكرية إلى رئيس الحكومة قلقا كبيرا فيما يتعلق بالتعاون الأمني مع بعض الدول الغربية.(بسيكري، 2020)

- **<u>خلاصة الفصل الأول:</u>**

- بناء على ما سبق تقديمه يمكن أن نستنتج ما يلي:

- تبعا لاجتهادات فقهاء القانون والسياسة، من شروط نشأة الّدول ثلاث مقوّمات أساسية تتمثّل في: الإقليم، الشّعب، السّلطة السياسية، وهناك من الفقهاء من يضيف كذلك الاعتراف الدّولي، خاصة من الدول الكبرى المؤثرة على الساحة الدولية.

- عملية بناء الدّولة، عمليّة متشابكة ومتداخلة تقترن بالاستمرارية، والاستقرار السياسي، ناهيك عن المرونة وضرورة بناء مؤسّسات ترتكز على الشّرعية.

- يعتمد بناء الدّولة الوطنيّة الحديثة على مجموعة من الأسس أهمّها شرعية المؤسسات الجديدة خاصة في المجتمعات المتعدّدة الاثنيات، مع ضرورة تفعيل العلاقة بين الدّولة والمجتمع المدني لتجاوز الخلافات.

- عمليّة بناء الدّولة عمليّة مركبة، تسعى إلى تحقيق أهداف على جميع المستويات: الاجتماعية الاقتصادية، الثقافية والسياسية.

- التعدد العرقي ظاهرة تقترن بوجود عدّة جماعات عرقية وقبلية ذات هوّيات متعدّدة، داخل الحيز الجغرافي للدّولة، حيث تستند كل جماعة إلى ممارسة ثقافتها الخاصة بها، وتسعى إلى المحافظة على معتقداتها، إذ يكبر الشّعور بالأصل المشترك والشّعور بوحدة المصير، وهذا ما يقوّي الرّابطة بين وحدات الجماعة القبلية.

- العلاقة بين المجموعات القبليّة، داخل الدّولة تتفاوت بين الانسجام وذلك يعطي فرصة لبناء الدّولة الحديثة ويساعد على تحقيق الشّرعية والتنميّة، وبين التّنافر والصراع العنيف وهذا ما يؤدّي إلى تفكّك المجتمع وتصبح الدّولة مهدّدة في قاعدتها الأنطولوجية، إذا لم يتم تفعيل الآليات المناسبة لاحتواء الوضع.

- يعتبر النّموذج اللّيبي من أحسن النّماذج من حيث التعدّد القبلي، حيث كان النّظام السياسي قبل 2011 يرتكز على استيلاء مسؤولين من قبائل معينّة على الحكم، ما رفع من حدّة الاحتقان والرّفض الشّعبي إذ بمجرد أن سمحت الفرصة اندلعت ثورة شّعبيّة أطاحت بنظام القائد السّابق "معمر القذافي".

- بعد ثورة 2011 تأسّست حكومة انتقاليّة مؤقتة في ليبيا أسندت لها مهمّة تنظيم الدّولة، من أجل القيام بتوفير وتهيئة الظّروف المناسبة من أجل الوصول إلى انتخابات حرّة لتنصيب حاكم شرعي للبلاد.

- بسبب قيام عدّة قبائل ليبيّة بإنشاء ميليشيات مسلّحة خارجة عن الجيش النّظامي أدّى إلى تصاعد حدّة العنف، ما عرقل كل مسار سياسي لتسوية الوضع، خاصة مع التّدخل الأجنبي الذي يدعم طرف الصّراع على طرف آخر، تسبّب في تعقّد الأزمة، حتى أصبحت البلاد مهدّدة بالانقسام.

- قامت قوى أجنبية بنقل الأسحلة الثقيلة والخفيفة إلى ليبيا بشكل مكثف، أين قامت كل دولة بدعم أحد الفصائل الموالية لها من أجل تحقيق إنتصارات على الميدان، يضمن لها فيما بعد المكاسب المادية، كما تم نقل العديد من المرتزقة الأجانب من جنسبات مختلفة إلى ليبيا خاصة من دول أفريقيا جنوب الصحراء، كما تقوم بتقديم الدعم السياسي للفصائل المختلفة في مختلف اللقاءات والمبادرات

الرامية إلى أيجاد حل للأزمة، لكن في الحقيقة أن هذه التدخلات تعّد عقبة حقيقية في سبيل التسوية الشاملة السلمية.

الفصـــــــــــــــل الثانـــــــــــــــي

الفصل الثاني: هيكلة الدّولة في إفريقيا في ظلّ التعدّد القبلي:

تشكّل الدّولة في إفريقيا مرّ بعدّة مراحل تاريخيّة، قبل الفترة الاستعمارية وبعدها، وصولا إلى مرحلة الاستقلال الوطني، كان التّخلف السّمة البارزة في أغلب الدّول الأفريقية كنتيجة للموروث الاستعماري، كان للقبيلة دورا بارزا في تشكّل ملامح الدّولة في مرحلة ما بعد الاستعمار، أين سعت الدّول الأفريقية إلى ركب مسار البناء للخروج من حالة التخّلف، وبذلك سنستعرض في هذا الفصل هيكلة الدّولة في إفريقيا ما بعد المرحلة الاستعماريّة ودور القبيلة في تشكّل ملامح الدّولة الإفريقيّة الحديثة.

1.2. تشكّل الدّولة في أفريقيا في مرحلة ما بعد الاستعمار.

ترك الاستعمار في إفريقيا حالة من عدم الاستقرار والفقر نتيجة للسياسات الاستعمارية التي عملت على دعم النعرات القبلية والتفرقة والتمييز العرقي للتفرقة بين شعوب الدّولة الواحدة لتحقيق غايات استعمارية، عقب استقلال الدّول الإفريقيّة حاولت هذه الدّول خوض معركة البناء وفق خصوصيات المجتمع الإفريقي خاصة التّنوع القبلي الذي كان في كثير من الأحيان من أسباب الصراع على السلطة.

1.1.2. ميلاد الدولة الوطنية الأفريقية الحديثة:

بعد صراع طويل تمكّنت الدّول الأفريقية من نيل استقلالها عن الدّول الأوربية المستعمرة لها، والتّي احتلتها لفترة ليست بالقصيرة، في البداية تبنّت أغلب الدّول نظام الحزب الواحد في إدارة شؤون الدّولة، تعتبر تونس من الدّول السّباقة إلى تبني هذا النّهج بعد استقلالها عام 1956م، وكذلك بالنسبة لغانا 1957م بعدها تبعتهم معظم الدّول الإفريقية بعد نيل استقلالها، وحتّى بعض الدّول التّي انتهجت سياسة التعدّدية الحزبية كانت تميل إلى كبح دور المعارضة والإبقاء على حزب واحد مسيطر على دواليب السّلطة على غرار المغرب ونيجيريا ورواندا، حيث عملت هذه الأحزاب على استقطاب فواعل المجتمع وإقناعهم بأنّ الحزب الواحد هو السّبيل لضمان الوحدة الوطنية وهو الآلية الفعّالة لتجاوز التعدّد القبلي في أغلب الدّول الأفريقية، ولكن الانقلابات العسكرية التّي شهدتها معظم الدّول الأفريقية بينّت هشاشة هذه التّجربة (علي م.، 2014، صفحة 149)، كما حدث في ليبيا بعد قيام الضباط العسكريين الذين أطاحوا بنظام السنوسي سنة 1969، بقيادة العقيد "معمر القذافي"(أحميدة، 2012، صفحة 02).

تجدر الإشارة إلا أن دولة الحزب الواحد single –party، نظام الحزب الواحد one–party sustem، هي نوع من الدّول يكون فيها حزب سياسي له الحق في تشكيل الحكومة، أين يكون ذلك مقنّنا في دستور الدّولة، ويمنع الأحزاب الأخرى سواء الممنوعة من النّشاط أو المصرّح لها من التأثير في الحياة السياسية داخل الدّولة، من جهة أخرى يمكن استعمال مصطلح دولة الحزب الواحد كأمر واقع نتيجة وجود حزب واحد مسيطر عكس دولة الحزب الواحد(الذي يسمح بالتعددية الشكلية فقط) لكن الواقع السياسي يرفض أي معارضة(دولة الحزب الواحد، 2020)، تعدّ آلية الحزب الواحد التي ترتكز على وجود حزب واحد فقط، يعمل على تحقيق مصالح القوى الكبرى الأجنبيّة تحت ذريعة تحقيق النّمو الاقتصادي، إذ انتشر الفساد السياسي والإداري في الدّول الإفريقية الحديثة، ما عرّضها لأزمات متعدّدة، خاصة في فترة الثمانينات أين عرفت أغلب الدّول الأفريقية أزمة اقتصادية حادّة أثرت بشكل مباشر على الجانب السياسي، وبذلك فإنّ الدّول الحديثة الأفريقية ما بعد الاستعمار كانت ديكتاتورية.

حيث لم تختلف كثيرا عن الدّول الاستعمارية من حيث التسلّط وعسكرة الحياة السياسية، وقد تمكن القادة السياسيون في معظم الدّول الأفريقية الارتكاز على عدّة أسباب لتبرير نمط الحزب الواحد في إدارة الحياة السياسية لهذه البلدان، ومن بينها حاجة هذه الدّول لتكون ذات قوة وقدرة على استبعاد القوى الأجنبية لاستكمال الاستقلال السياسي وقطع التبعية الاقتصادية.

لهذا عمل هؤلاء القادة على القيام بسلسلة من التأميمات المرتبطة بالمشروعات الأجنبية، لجعل الدّولة هي الفاعل الأساسي المنشّط للاقتصاد الوطني من أجل غاية مسح مخلفات الاستعمار من الفقر والأوبئة في ظل " الاشتراكية الإفريقية " التي نادت بها عدة اتجاهات وأصوات افريقية، على غرار الزعيم التنزاني" الأوجاما" "U jama"، في السنغال فيما يعرف ب "سيدار سنجور"، وقد ارتكزت الاشتراكية الإفريقية على اعتقادين، الأول يؤمن بأنّ الحياة الأفريقية اشتراكية أكثر منها رأسمالية، والاعتقاد الثاني يؤمن بعدم وجود نموذج واحد للاشتراكية على عكس الاعتقاد السائد في الدّول الغربية، حيث تلعب الخصوصية دورا بارزا في تحديد ذلك، أين تبنّت بعض الدّول الأفريقية ما يسمى بالاشتراكية العلمية في إطار الدّولة التسلّطية على غرار أنغولا والكونغو ... (علي م.، 2014، صفحة 151)

دولة ليبيا من الدول الإفريقية التي اتبعت النهج الديكتاتوري بعد استقلالها عن ايطاليا، حيث سبقت جاراتها الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا، اتّسم الحكم في ليبيا بعد استقلالها بالتسلّطية المطلقة

أين عملت المملكة السنوسية على السيطرة على مقاليد الحكم ممثّلة في صفوة من شيوخ القبائل والأعيان ذوو الذهنيّة الأبوية.

تمكنت هذه الصفوة من توحيد أفكارها من خلال دستور يكرس سيطرتها الكاملة على البلاد، عمل هؤلاء الأشخاص على تحقيق مصالحهم على حساب المصلحة العامّة للبلد، ركزت المملكة السنوسية على السّعي إلى تحديث أنظمة التعليم والضمان الاجتماعي والقطاع الصحي.

ومنعت في المقابل قيام أي معارضة حقيقية، حيث أستبعد الموظّفون والضباط والطلبة والطبقة العمالية وحرموا من تحقيق طموحهم في جعل ليبيا دولة قويّة عادلة، بعد سقوط الملكية السنوسية وقيام الجماهيرية لم تكن أحسن حال من سابقتها إذ كانت دولة ريعيةRentier ، تسلطية "Authortarian"، شعبويّة"Populis "، حاول القذافي القيام بجملة من الإصلاحات الاجتماعية قصد تحسين مستوى معيشة المواطنين، لكن اشتداد المشاحنات الداخلية والتصفية الجسدية أجهض ذلك ما أدّى إلى صعود تيار إسلامي معرض له.

تجدر الإشارة إلى أنه يقصد بالدولة الريعية الدولة التي تعتمد بصفة كبيرة من دخلها على الموارد الطبيعية أو الزراعية أو استخراجي على شكل ريع، ويقسم الريع إلى قسمين : الريع الطبيعي وهو الريع الناتج عن الموارد الطبيعية، كالذهب والنفط والغاز الطبيعي، الريع الإستراتيجي : ما تكتسبه الدولة التي تتمتع بموقع إستراتيجيو جيوسياسي مثل قناة بنما، وأول من أستعملهُ كنمط اقتصادي" كارل ماركس" في كتابهِ (رأس المال) وكذلك الاقتصادي " ديفيد ريكاردو " في كتابهِ (الريع التفاضلي) والفلسفة الخاصة بها : بأنّ الريع هو الفائض الذي يستولي عليه الرأسمالي حين يكون مقدار العمل أشتراهُ أكبر من مقدار العمل المتجسد بالأجور المدفوعة (نوري، 2015)، تتميز المجتمعات الإفريقية بعدم التّجانس الثقافي وغياب الوحدة، ما جعلها عرضة للصراع المستمر بين مختلف الجماعات القبيلة، يعبر الواقع المعاش عن غياب أدني توافق للأهداف الجماعية داخل هذه البلدان في ظل غياب مؤسسات قوية، يمكن لها جسر الهوّة وتحقيق التّعايش في إطار الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع، حيث لا تزال معظم الدّول الأفريقية توظّف الأبعاد القبلية لتحقيق مكاسب سياسية وتعتمد عليها في بناء مؤسساتها السياسية، فحسب " فرنسوا غولم" فإنّ الأبعاد القبيلة بقيت تميّز الروابط اليوميّة بشكل واضح، ومازالت تؤثّر وتحدّد سلوك الجماعة داخل الدّولة الواحدة، وكذلك الروابط داخل الدّول الأفريقية.(Gaulme, 1992, p. 43)

رغم أن بعض الدّول الأفريقية نجحت في تحييد التناقضات السياسية والسوسيولوجية القائمة بين القبيلة والدّولة، إلى أنّ العديد من الدّول الإفريقية فشلت في جمع كافّة الجماعات القبلية في إطار واحد ورابط واحدة يسود فيه الشّعور بالانتماء للدّولة الوطنيّة على حساب القبيلة.(الأسود، 1989، صفحة 03)

لا تزال مخلّفات السياسة الاستعمارية المطبقة إبان الحقبة الاستعمارية قائمة إلى اليوم، على الرغم من مرور فترة زمنية طويلة على استقلال دول افريقيا، حيث يمكن الإشارة إلى سعي الاستعمار الأجنبي إلى تكريس سياسة التّفرقة بين أفراد المجتمع على أساس قبلي خاصة من قبل البريطانيين والفرنسيين، من خلال شراء الولاء والذمم للشّخصيات النّافذة داخل القبائل مقابل التواطؤ لخدمة الاستعمار.

حيث قامت بريطانيا بمنح امتياز لقبيلة نجوندي"Ngonde" مقابل مساعدتها في السّيطرة على البلاد وكذلك بالنسبة مع التوتسي'Tutsi'، في روندا وبورندي ومع "الإيبو" في نيجيريا، وقد طبقت هذه النماذج في كلّ من إثيوبيا للتواطؤ مع بريطانيا من أجل السيطرة على منطقة "أوغاديد" الصومالية.(بغدادي، 2000، صفحة 47/44)

شكّلت التعدّدية القبلية التّي تتمّيز بها الكثير من دول القارة الأفريقية تحديا سياسيا وأمنيا واقتصاديا لهذه الدّول جعلتها رهينة الصراعات الداخلية على حساب أمنها واستقرارها.

2.1.2. واقع الدّولة الوطنيّة في إفريقيا ما بعد الفترة الاستعمارية:

أغلب الدّول الأفريقية عرفت صراعات في الفترة ما بعد الاستعمارية، حيث أصبحت الدّولة مهدّدة داخليا بسبب انتشار الحروب الأهلية على نطاق واسع، وكذلك على الصّعيد الخارجي بفعل التدخلات الخارجية للقوى الكبرى تحت ذريعة فض النزاعات وإعادة استتباب الأمن والسلم، مع مطلع القرن الواحد والعشرين، وجدت الدّول الإفريقية نفسها ملزمة بالتعامل مع الصراعات على الرغم من صعوبته، أين وجدت هذه الدّول نفسها مفروضة عليها قبول جهود وتدخلات القوى الكبرى من أجل تجسيد المقاربة التنموية لتحقيق الاستقرار. (نهيما، 2005، صفحة 47/44)

إنّ موضوع مدنية السياسة يتّسع ليشمل العديد من الموضوعات حول السّيادة والعدالة والشّرعية والقيم الديمقراطيّة، ولواحقها بفعل تحوّل الصّراع في الدّول الإفريقية إلى العنف، إذ يجب محاولة معالجة هذه الظّاهرة من خلال الفهم الصحيح للأسباب والدّوافع الحقيقية لهذه الحالة دون انحياز أيديولوجي، لهذا الفهم الجيّد والموضوعي لهذا الموضوع للحد من مآسي العنف السياسي من الزاوية

الهيكلية للبنائية " الهياكل السوسيولوجية، الاقتصادية، السياسية للمجتمع" حيث يطلق عليها العنف الكلي أو البنائي ويتخذ عدة أشكال منها: (مرجع سابق، صفحة 110)

– الغياب شبه الكلي للاندماج الوطني داخل المجتمع ورغبة بعض الجماعات الاستقلال عن الدّولة الأم، على غرار نيجيريا، السودان، ليبيا...

– غياب شبه كلي للتوزيع العادل للموارد بين مختلف أفراد داخل الدّولة في عموم أفريقيا.

– نقص في إشباع الحاجيات الأساسيّة للأفراد على غرار التّعليم، الصّحة، لفئة واسعة من المواطنين.

– حرمان مجموعات واسعة من أفراد المجتمع من حقوقهم السياسيّة مثل الزّنوج الأفارقة في موريتانيا.

– التّبعية المطلقة للقوى الأجنبية دون مراعاة الظّروف والخصوصيات الدّاخلية.

– حسب "إدوارد غازار" وضعية العنف الهيكلي تولد حالة من الصّراع السوسيولوجي، هي الصراعات التّي تزعزع جذور البناء الاجتماعي والتكوين الثقافي للدّولة وتتّصف بتعدّد المكاسب فيها وبتداخل القضايا بها، وتتداول أبعادها الدّاخلية والخارجية، كما تتميّز بتصاعد حالة العداء الذي يهدّد في كلّ مرّة بانفجار الوضع وتولّد أزمات حادّة وأعمال عنف مسلّحة(دارفور – السودان)(النحاس، 2003)، يعد عالم الاجتماع "يوهان غالتونغ" أول من صاغ مصطلح العنف الهيكلي في مقالته عام 1969 بعنوان"العنف والسلام وأبحاث السلام"، حيث حسبه يمكن للعنف الهيكلي بأن يبرز القوة السلبية للمؤسسات الاجتماعية وأنظمة التنظيم السوسيولوجي بين المجتمعات المهمّشة، ومن المهم أن نُميز بين مفهوم "غاتونغ" للعنف والمصطلح المعروف تقليديًا "العنف الجسدي للحرب أو الجريمة.)ماهو العنف الهيكلي , 2020(

لا تقتصر حالة العنف الهيكلي على الاختلافات المتباينة في البناء السوسيولوجي داخل نطاق الدّولة، بل تتعدى إلى الاختلاف الحاصل في التفاعلات التّي تحدث بين الدّول، فحالة الاستغلال الذي تمارسه الدّول القوية على الدّول النامية بعدّة أشكال يعد شكلا من أشكال العنف الذي تعاني من ويلاته شعوب هذه الدّول، ويطلق على العنف الهيكلي (العنف الخفي)، بسبب كونه كامن في البنى السوسيولوجية والاقتصادية، والسياسية للمجتمعات، وعليه فإنّ العنف السياسي ظاهرة دولية تشهدها جلّ المجتمعات بدرجات متفاوتة ولأسباب مختلفة، كما أنّ العنف السياسي ليس ظاهرة ايجابية أو سلبية على الدّوام، بل في بعض الأحيان يكون كحتمية تاريخية. (علي م.، 2014، صفحة 155)

بناءا على ما سبق يمكن فهم التحوّلات الكبرى في التّاريخ الإنساني إذ لم تكن لتحدث لولا وجود حالة من العنف، أين يظلّ العنف السياسي أحد أساليب التغيير السياسي السوسيولوجي عندما لا توجد مسالك أخرى، فعّالة وقادرة على إحداث تغيير، ومن هنا يكون قبول أو رفض العنف السياسي، فحين

أنّ الدّولة تحتكر العنف من خلال احتكار وحيازة واستخدام وسائل الإكراه المشروعة، إذ لابد أن يكون هذا الحق في إطار القانون حتّى لا تتحول إلى تعسف في حق الأفراد، إنّ القادة والمؤسسات الرسميّة في دول العالم الثالث وخاصة دول أفريقيا تقوم برفض العنف السياسي عن بعض المنادين بالديمقراطية في دولهم، وتعتبره خروجا عن المشروعية، بينما تراه قوى المعارضة وخاصة الثوار، طريقا مشروعا لتحقيق التغيير، بل هو عمل شرعي لإسترداد الحقوق المسلوبة من نظام سياسي استبدادي، وسبب اختلال الاقتصاد، وهكذا فإن العنف السياسي الشعبي رد فعل عنيف لعنف هيكلي الذي تطبقه السلطة المستبدة.

من أهم المفاهيم التي تستخدم في تحليل ظاهرة التباين الاقتصادي والسوسيولوجي بين فئات وقطاعات المجتمع هي أزمة توزيع الموارد النادرة، وغياب العدالة السوسيولوجية والاختلالات التي تقدم ذكرها من مصدرين:

– بفعل نقص مصادر الموارد النادرة والسّلع والخدمات وهنا تبرز أهميّة التنمية الاقتصادية.

– بفعل غياب العدالة في توزيع القيم والموارد النّادرة بين أفراد المجتمع، بسبب عدم كفاءة وفاعلية القدرات التوزيعية وانحيازها لصالح فئة على حساب فئة أخرى وهنا يكون المجتمع السياسي أمام حتمية إعادة النظر في القدرات التوزيعية للدولة(Godelier, 1985, p. 21).

بناءا على ما سبق يمكن القول أنّ هناك علاقة وطيدة بين غياب العدالة التوزيعية للموارد النّادرة والعنف السياسي، حيث كلّما غابت العدالة كلما زاد العنف، والعكس صحيح، سوء عمليّة التّوزيع تساهم في توسيع الفجوة بين طبقات المجتمع، الأمر الذي يتسبّب في إحباط لدى الأفراد وزيادة السخط العام على المستوى السوسيولوجي وهكذا تزداد بؤر التوتر والصّراع التّي تؤدّي غالبا إلى الانفجار إذا توفرت الظروف المناسبة لذلك، يلعب توفر عنصر الوعي والإدراك لدى الأفراد بمظاهر غياب العدالة في توزيع القيم النادرة ومعرفتهم مصادر قوى الاستغلال وإحساسهم بالظلم الاجتماعي وزيادة الشّعور بقدرتهم على تغيير هذه العوامل تدفعهم للانخراط في الأعمال العدائية، وتزيد من فرص الانضمام للحركات الثورية، وهنا يظهر الفرق بين الفواعل السوسيولوجية التّي تدرك أبعاد المشكلة التوزيعية وتلك التي لا تدركها، فالأولى تكون أكثر استعداد للرفض والمطالبة بالتغيير بينما الثانية تكون أكثر قبولا وتتّسم بالهدوء وعدم الاستياء من هذه الظّروف مع قبولها لبعض الحجج الدينية والثقافية لعدم المساواة.

يمثل الإقصاء بيئة خصبة لتنامي العنف السياسي، إذا كانت صفة المواطن تتأثر بظاهرة اللاتجانس، حيث هناك ظاهرتين تؤديان إلى إسقاط الصفة نهائيا، وهما ظاهرة الإقصاء

والتهميش، يتعدى مفهومي الإقصاء والتهميش من شكله الاقتصادي ليضم المفهوم السياسي والثقافي، من الناحية السياسية تشكيلات المجتمع التي تم إقصاؤها، حيث لا تكون لها القدرة على التمثيل السياسي أو تفويض الآخرين للتعبير عن مصالحهم، كما أن حالتي الإقصاء والتهميش ترتبطان بإسقاط الصفة القانونية عن الذين تم استبعادهم بوتيرة سريعة لتصبح علاقاتهم مع النّظام السياسي يحكمها العداء وعدم الثّقة والسّعي للخروج عن القانون (Ibid, p. 25)، يعد الإقصاء عادة من أفعال البشر حيث الميول الصريح في التخلص من الأفراد غير المرغوب فيهم، أو الذين هم دون منفعة، أو تهميشهم من أنظمة الحماية والتفاعل الموجودة في المجتمع وبذلك تقليص فرصهم ونسبة الحصول على الموارد المالية التي تساعدهم على البقاء.

هناك عدة مظاهر للإقصاء في الخطاب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ تتنوع بين الإبادة الجماعية العرقية وبعض التصرفات التي تظهر الكراهية للغرباء في أشد الأشكال تطرفا، أو تظهر في شكل مصاعب تتعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي وعلى المستوى الفردي)إبراهيم, 2020(، تعتبر ظاهرة الإقصاء تهديدا حقيقيا للنظام السياسي حيث لا تستطيع السلطة السياسية مواجهتها إلاّ من خلال التدابير القمعية، في ظل استمرار الأمر على ما هو عليه.

يزداد التباعد عن الواقع ليبقى الطرفان دوما في بيئة متأزمة ينتظران الحل، تستحق ظاهرة الإقصاء الاهتمام الفائق على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة في وضع دولي متأزّم يكون فيها الخطر حقيقيا لهاته الظاهرة، إذ أنّ القوى التّي يلقى بها خارج الحياة السوسيولوجية والسياسية والاقتصادية، تصبح مشبوهة سياسيا وثقافيا، الأمر الذي ينعكس على طبيعة ممارستها للحياة وبصورة عامّة وعلى قدرتها في التكتل للمقاومة بطريقة مشروعة وفي كثير من الأحيان غير مشروعة للمقاومة أشكال عديدة منها: الممكنة والضرورية، التقليدية،المنعزلة، المدبرة، المتضاربة والهادفة وصولا إلى المصلحة التي لا تتوفر على هدف بعينه.

1.2.1.2.أسباب احتواء العنف السياسي:

عند السعي لرسم صورة إجمالية للمسؤولية في وجود العنف السياسي يبرز دور السلطة السياسية في صناعة العنف السياسي وفي توفير البيئة لها للنمو من خلال تراكم الكثير من الخصائص والأساليب التي تميز السلطة في البلدان الأفريقية(Godelier, 1985, p. 30) منها:

- احتكار المجال السياسي ومصادر القوّة واستعمال الردع.
- قمع الحريات الخاصة والعامّة والاعتداء الصّارخ على حقوق الإنسان والأقليات.

– فرض قيود صارمة على تأسيس الأحزاب والمنظمات السياسية أو منعها والتضييق على التعدّدية وقمع الحق في التعبير.

–تغييب الإرادة الشّعبية في المناسبات الانتخابية من خلال التزوير أو من خلال المؤسسات الدستورية الشكلية.

– شن حملات اعتقال واسعة ضد المعارضين مع وضع تهم باطلة لهم ومحاكمتهم في غياب الضمانات القانونية الأزمة.

– استثناء بعض الأقليات العرقية والانتقاص من حقوقهم.

– قيام السلطة السياسية باحتكار الثروة والموارد النادرة مع إقصاء المناطق المهمشة ما يسبب زيادة نسب الفقر في صورة ماسة بالكرامة الإنسانية.

– قيام السلطة السياسية بالتضييق على وسائل الإعلام المضادة.

– فشل السلطة السياسية في معالجة حالة الاحتقان السوسيولوجي بسبب الطبيعة الأفريقية الرافضة للحوار البنّاء مع القوى المعارضة، حيث يسند أمر التعامل مع جماعات المعارضة للأجهزة الأمنية مع استبعاد أهل السياسة ومراكز البحث العلمي، وحتى في حالة القبول الجزئي للحوار فإنّ ذلك يتم في بيئة مغلقة، وبذلك لا يتم التوصّل إلى الأسباب الحقيقة لممارسة العنف ليبقى العنف السائد وسط حلقة مفرغة.

كل ما تم ذكره ينطبق على أغلب الدّول الإفريقية وإن كانت ظروف انفجار العنف قائمة في أغلب البلدان الأفريقية، ولكن تحوّلها إلى حالة ماديّة، أقترن بتوفر البيئة الأيديولوجية للعنف وبذلك فإنّ في عمق كل مجتمع إفريقي العنف يسود عاجلا أو آجلا.

ارتبطت الأبحاث السياسية لأفريقيا في الفترة ما بعد الاستعمار بعلم السياسية والسياسة المقارنة، أين ظهرت الحوارات بين المدرسة السلوكية والمدرسة الماركسية، إذ ظهرت دراسات أمريكية في فترة الستينات تهتم بالقارة الإفريقية، قادتها المدرسة السلوكية، بعدما شهدت الفترة ما بعد الاستعمارية حوار بين براديغم التحديث والتنمية السياسية من جهة والنظريات النيوماركسية من جهة أخرى والتّي مثّلتها مدرسة التّبعية التي اهتم بها الباحثون الأفارقة(Mustafa, 2006, p. 04).

ربطت الدّراسات العنف السياسي في إفريقيا بالقبيلة Tribalism ، وقد حاول الباحث " Bonzon Suzanne" أن يفرق بين التقليدي والحديث، عندما أسهب في التحذير من خطورة العنف القبلي على وحدة الدّولة والذي أشارة إليه القادة الأفارقة في المؤتمر الأفريقي للشّعوب عام 1958م، لكن هناك

من أعتبر العنف القبلي أمرا إيجابيا حيث من شأنه الحفاظ على حيوية الجماعة وهذا ما أكده (Max Glukman)(Bonzon, 1967, p. 862)، تجدر الإشارة إلى أن مؤتمر الشعوب الأفريقية هي مجموعة من المؤتمرات التي عقدت في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي كانت تسعى من وراء ذلك إلى دعم استقلال الدول الإفريقية، عقد المؤتمر الأول في مدينة "أكرا" من: 5 – 13 ديسمبر 1958 م، والثاني في تونس في 25 – 30 جانفي 1960 م والثالث في القاهرة في 25 – 30 مارس سنة 1961م.)مؤتمر الشعوب الافريقية, 2020(

من جهة أخرى هناك من يفرق بين العنف والعنف المضاد في أفريقيا، أمثال (P.Chobal)حيث يشير إلى وجود اختلاف بين عنف النّظام وعنف المجتمع، من خلال أنّ عنف الدّولة يتّخذ عدّة أشكال معروفة لدى الجميع مثل القمع، وهناك عنف مجهول وهو يتخذ شكلا يصعب اكتشافه عند عامّة النّاس جوهره ضعف الدّولة، وعجزها عن القيام بوظائفها ممّا يؤدّي إلى ظهور عنف الجماعة(Violence da la famine)، فحسب هذا الباحث: المشكل الذي تتخبط فيه أغلب الدّول الأفريقية هو العنف المجهول أكثر من المعلوم، بسبب الفشل الإداري والسياسي ممّا يؤدّي إلى تراخي الدّولة وبالتّالي انتشار الحروب الأهلية (مدوني، نفس المرجع السابق، صفحة 164)، إضافة إلى هذا هناك دراسة تميز بين نوعين آخرين من العنف، الأول هو عنف السلطة والعنف المنحط، حيث يشير الأول إلى اعتماد الدّول الأفريقية على العنف سواء المعلوم أو المجهول، من أجل البقاء في السّلطة، أمّا الثّاني يشير إلى تجّدر العنف داخل النّظام السياسي كغاية فيه. (علي م.، 2014، صفحة 164)

شهدت الدّول الأفريقية أوضاع صعبة نتيجة التعصّب القبلي الناتج عن عدم التّجانس السوسيولوجي، الذي أعاق التحوّل الديمقراطي، ولقد خلّفت آثار سلبية على الجوانب السياسية والاقتصادية، أين اقترن المجتمع الإفريقي بمصطلح الديمقراطية بالفوضى، سادت الاضطرابات أغلب دول القارة نتيجة الحروب الأهلية والصراعات الدّاخلية التّي تريد تحقيق العدالة السوسيولوجية، فضلا عن الفساد السياسي الذي طال الصّفوة الحاكمة ممّا يؤدّي إلى فقدان الثّقة بين الأفراد والحكومات (نهيما، 2005، صفحة 338).

2.2.1.2.الأوضاع الاقتصادية للدول الأفريقية:

تتنوّع الموارد الاقتصادية في قارة إفريقيا خاصة منها الطاقوية المتجدّدة، حيث أنّها في زيادة ملحوظة خلال العشر سنوات الممتد من 1997 إلى 2007م، تم اكتشاف كميات هائلة من النفط

بنسبة تفوت 25%، والغاز بنسبة تتجاوز 55%، حيث يتوقع أن يصل إنتاج النفط إلى 6%سنويا.(الرحمان، أفريقيا و تحديات الألفية, الديون والفقر، 2020)

لا تزال القارة الأفريقية تحت التبعية الاقتصادية لدول أوربا الاستعمارية، حيث بالرغم من تنوع الموارد الطبيعية نتيجة التنوع المناخي والموارد السطحية والباطنية، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الذي يتوسط قارات العالم، تحتفظ إفريقيا بأكثر من 3% من إجمالي احتياطي البترول في العالم، وأكثر من 5% من احتياطي الغاز الطبيعي، وثلث احتياطي اليورانيوم وأكثر من من 70 % من الفوسفور وأكثر من 55% من معدن الذهب و 87 من الكروم.

بالإضافة إلى القدرات الزراعية الكبيرة، والتنوع في مصادر المياه السطحية والجوفية، رغم كلّ ما تم ذكره لم تفلح أغلب دول إفريقيا في استغلال مواردها من أجل تحقيق وثبة تنموية بسبب التبعية الاقتصادية للدول المستعمرة.(علي م.، الكشوف الجغرافية الأروبية للقارة الأفريقية و التطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها، 2020)

عملت الدول الاستعمارية على تطبيق سياسة " فرق تسد" ما أدى إلى تبعثر القارة إذ لا يكترث أي جزأ إلاّ لشأنه الداخلي، وأعطت الشرعية الدولية لذلك من خلال المنظمات الدولية، من خلال أنّ هذه السياسة تتضح في إثارة المشاكل والنعرات بين مختلف القبائل، على غرار السودان وليبيا، أدى الضعف التنموي في إفريقيا إلى مشاكل بالجملة مع انتشار الآفات الاجتماعية وتعطل البني التحتية عن الإنتاج كالصناعة والزراعة.

تجدر الإشارة إلا أن مصطلح "فَرِّق تَسُدْ" هو ذو بعد سياسي وعسكري واقتصادي، ويشير إلى تفريق قوة الخصم الكبيرة إلى أجزاء صغيرة، حتى تصبح دون فعالية وتأثير وغير متحدة مع بعضها البعض، مما يسهل تجزئتها والتعامل معها بسهولة، توارثت هذه السياسة العديد من الدول والقادة الطغاة حيث اللعب على وتر النعرة القبلية، حتى بعد الاستقلال يتم زرع الاختلاف والفرقة والعنصرية، والقومية واللغوية والدينية وكل بذور وأنواع الفتن الفاعلة في تقسيم القوى المستهدفة(شرقي، 2019)، حيث كانت الحصيلة النهائية سوء تسيير الثروة والتوزيع بين فئات المجتمع وتحول المجتمع الأفريقي إلى صورة طبقية فريدة على رأسها فئات تحتكر الثروة في أعلى مستويات البذخ وتحتها طبقات من عامّة الشّعب تعاني من الفقر والعوز والحرمان والتهميش جعلت من هذه الطبقة قنابل موقوتة.

3.2.1.2.جدلية العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني:

توكل للمؤسسات العسكرية مهمة استخدام القوة بفعل امتلاكها واحتكارها للسلاح، حيث يلعب هذا الدّور واقع مهم في الدّولة بصفة عامّة، إذ لابد من وضع حدود لهذه المهام الموكلة للمؤسسة العسكرية في دائرة العلاقة مع السلطة المدنية.

في النّموذج الأفريقي تنشغل المؤسسة العسكرية بالسياسة، بشكل مباشر أو غير مباشر وهذا ما يخلق حالة من التداخل والتشابك مع النخب المدنية، حيث بمجرد حدوث انقلاب عسكري يلجأ قائد الانقلاب إلى تشكيل مجلس أعلى يتولى رئاسته شخصيا.

من خصائص المجتمع الأفريقي سيطرة النخبة العسكرية على دواليب السلطة، حيث تم إضفاء الطابع المدني وإعطاء الشرعية للعسكريين لضمان استمرارهم في السلطة، وذلك عبر انتخابات شكلية تجرى بطريقة لا تسمح بوجود أي منافس حقيقي.(سنهوري، الجيش و السياسة و السلطة في إفريقيا، 2020)

يمكن تصنيف العلاقة بين السلطة والأفراد والجيش في أفريقيا على أنّها قائمة على نوع من التحايل، حيث أنّ فقدان الرّوح الوطنية وغياب "روح الجماعة" قد ألحق الأذى بالجيوش الأفريقية في مصداقيتها.(آبيس، 2020)

من الجانب الأمني تشهد أفريقيا انتشارا واسعا للصراعات على مراحل مختلفة التي مرت بها إلى يومنا الحالي، ورغم تبني المبدأ القائم والمنادي بإيجاد حلول للمشاكل إلى أنّ معظم الدّول الأفريقية تنقصها القدرات الأمنية للدفاع عن الدّولة، إذ يرى بعض الباحثين أنّ الجيوش في أفريقيا غير مؤسسة إمن خلال إفتقارها للخبرة ولتقنيات القتال، فضلا عن كونها قابلة للتشتيت بسبب تعدد القبائل و اختلاف الانتماءات في أوساطها. (علي م.، 2014، صفحة 171).

تعدّ ظاهرة الانقلابات العسكرية مرتفعة جدا بالمقارنة مع باقي الدول، حيث تفرض ضرورة وضع آليات سليمة، للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية المدنية، أين يتم تفادي تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، لكن الإشكال المطروح هو طريقة فرض السلطة السياسية المدنية على المؤسسة العسكرية، وضبط حركتها في إطار دستوري، فحسب " صمويل هنتغتون " يكمن الحل في "الاحتراف العسكري professionnalisme " ، أي بمعنى التركيز، على عملية التنشئة العسكرية للضباط بدل الجنود، باعتبارهم من العناصر الأساسية في المؤسسة العسكرية التي وجب التركيز عليها(السيد، 2020)، تجدر الأشارة إلا أن الاحتراف العسكري هو «فن القيادة» فالقائد المتمرس والمحترف في

عمله هو العارف بمسؤولياته بشكل مثالي تجاه رؤسائه ووحدته وخاصة خدمة وطنه وشعبه بكل تفان وإخلاص دون أي حسابات مصلحية أو سياسية.(الاحتراف العسكري مفهومه و تحقيقه و أهميته، 2020)

3.1.2. الخصائص السوسيولوجية للدولة في إفريقيا:

يتميز المجتمع في إفريقيا بتعدد القبائل والتّي بدورها تنقسم إلى عدّة فروع، الأمر الذي ساهم في تعدّد اللّغات واللّهجات، ما عزّز من الانتماء والشّعور بالولاء للقبيلة على حساب الانتماء الوطني.

1.3.1.2. التعدد القبلي في إفريقيا:

لم يسبق أن حدث في قارة إفريقيا أن وجدت دولة مركزية للولاء أو مركزية للثقافة، فالمماليك الإفريقية التّي مرّت على أفريقيا قبل الاستعمار كانت على شكل دول فدرالية، من حيث الحكم، فالدّولة كانت تكتفي بتحقيق سيادتها وبسط سيطرتها على الأفراد عبر القبيلة، دون العمل على إدماجهم في دائرة واحدة من حيث اللّغة والثّقافة، ما ساهم في تعدّد اللّغات واللّهجات.

وإن كانت هناك لغات أكثر تواجد على المستوى الوطني إلى جانب ذلك هناك كيانات سياسية كانت تتعايش مع الولاءات القبيلة، والتّي تتمتع بالكثير من السلطات في تلبية شؤون مواطنيها، مقابل البيعة للملك أو السلطان، وما ينجر عن ذلك من دفع الضرائب والمشاركة ماديا وبشريا، في المجهود الحربي، وهذا النّظام شبيه إلى حد ما بنظام المماليك الأوربية في النّظام الإقطاعي.

إلى أنّه يختلف مع مفهوم الدّولة الوطنية في أوربا، والتّي تعترف بالولاء لغير الدّولة، إذ أنّه حتّى في الأنظمة الفيدرالية تم نزع الصلاحيات للمجموعات القبلية، إلاّ في نظام تسيير الشؤون المحلية حيث يبقى الولاء الأساسي للسلطة المركزية أي الدّولة القومية.(نولى، 2009، صفحة 13)

2.3.1.2. مراحل القبلية في دول أفريقيا:

حسب الدارسين مرّت القبلية في إفريقيا بثلاث مراحل أساسية:

– مرحلة التوازن ما قبل الفترة الاستعمارية: أين كانت البنايات السياسية والسوسيولوجية مترابطة، حيث لعبت القرابة دورا أساسيا من خلال تأكيد تمثيل التوازن بين السلطة السياسية والاجتماعية بين تنظيمات الإنتاج والتجارة وبين الإيديولوجية والثقافة الجماعية.

– مرحلة الحراك القبلي تحت السيطرة الاستعمارية: شهدت هذه الفترة بروز مفهوم القبيلة، لأهداف سياسية وإدارية و دينية، أين عملت السلطات الاستعمارية على فرضها وصنعها على المدى الطويل (دعم الاستعمار للقبائل مقابل الولاء)، ورغم تأثير الاستعمار إلّا أنّ القبائل في إفريقيا استعملت

العرقية في الحركات التحررية ضد الاستعمارية مثلما استعمل الاستعمار القبائل لقمع الحركات المتمردة ضد الاستعمار.

– القبيلة كعامل تأثير سياسي فاعل: إنّ القبيلة التي وضعت من طرف المستعمر ثم تبناها السكان المحليون لمنع المقاومة، أين أصبحت هذه القبائل بعد الاستقلال عامل سياسي مهم، شجع هذا التّطور على خلق زعامات إدارية، اكتسبت الشّرعية بصورة منتقاة من طرف الاستعمار سابقا، وهذا ما سيمى فيما بعد ب"قبيلة الاستعمار الجديدة"، حيث تأصلت القبيلة في أذهان الأفراد بعد الاستقلال نتيجة الإدارة الاستعمارية من خلال الدولة التي شجعت وجودها.(Ismail, 2020, p. 40/65)

ما يميز التجمعات السياسية في أفريقيا هو أنّ الدّولة لا تتبنى ثقافة واحدة ولا تجمع الثقافات القبلية في دائرة واحدة كما هو الحال في دول القارة الأوربية، فدول أفريقيا تعترف بديمقراطية الانتماءات الثقافية والحضارية واللغوية على عكس دول أوروبا التي فرضت هيبة الدّولة، في الكثير من الأحيان تبنت لغة الأغلبية والثقافة الوطنية الجامعة، على غرار فرنسا التي عملت على إذابة كلّ الثقافات المختلفة في ثقافة واحدة شاملة وعملت على إقصاء الثقافات الأخرى على غرار قومية " البروتون" وشعب " الكورس".

من خصوصيات الدّولة في إفريقيا ما قبل الفترة الاستعمارية مرونة الحدود الوطنية، أين كان كثير من الدّول الإفريقية لا تعترف بالحدود الجغرافية وإنّما حدودها عند القبائل التي تدين بالولاء للسلطة المركزية.

فالحدود لم تكن وهمية ولم تكن معلّمة بالحواجز الجغرافية إذ لم تشكّل عائقا للتواصل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين القبائل ذات الامتداد الجغرافي أو المتداخل مع أقرانها أو مع حلفائها من القبائل الساكنين في الدّول المجاورة.

الدّولة الإفريقية الحديثة لم تنشأ على الأعراف السياسية المعروفة قديما في أفريقيا، حيث تمثل القطيعة بين ماضيها المبني على الحقائق والوقائع الإفريقية، حيث تجسد صورة مشوّهة للنموذج الأوربي في السلطة.(نولى، 2009، صفحة 16)

تعود نشأة الدّولة الحديثة في أفريقيا إلى مؤتمر برلين (1884–1885)، الذي بموجبه قامت الدّول الاستعمارية الأوربية بتقسيم الأراضي الإفريقية فيما بينها دون مراعاة الوقائع الإفريقية تاريخيا وجغرافيا، كما قامت القوى الاستعمارية بتشكيل حدود وهمية دون أي سند قانوني.

مؤتمر برلين: (Berlin Conference) أو"مؤتمر الكونغو"في 1884–1885 نظمَّ الاستعمار الأوروبي في أفريقيا أثناء فترة الإمبريالية الجديدة، حيث تزامن مع صعود ألمانيا كقوة إمبراطورية في أوربا، دعت إليه البرتغال ونظمه "أوتو فون بسمارك"، أول مستشار لألمانيا، وقد انعقد المؤتمر في فترة من أوج النشاط الاستعماري المتصاعد من طرف الدول الأوروبية، بينما في وقت نفسه كانت تلك القوى تقضي على أي مبادرة من الحكم الذاتي الأفريقي وتقرير المصير لشعوبه.(مؤتمر برلين 1884، 2020)

من أهم نتائج هذه الحدود الوهمية غير المحددة بروز الصّراعات الحدودية الكثيرة بين الدول الإفريقية من الفترة الأولى للاستقلال، ولم يتم معالجة هذه الإشكالية حتى الوقت الحالي، لا الحرب ولا القانون حلّ هذه المسألة، حيث سادت لغة التناحر المسلح أرجاء القارة الإفريقية وبالتّالي ضياع فرصة تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

أثناء رسم الحدود لم يراع حدود الانتماء القبلي، فالقبيلة الواحدة قد تكون موزعة بين دولتين أو أكثر، على غرار قبائل " الهاوسة" بين نيجيريا و الكامرون وكذا قبيلة " توبو" بين تشاد وليبيا والنيجر، وهكذا فالعديد من الدّول الإفريقية تعاني إشكالية توزع القبائل بين عدّة دول منعت التواصل فيما بينها، حيث تحتاج لتراخيص وتأشيرات للمرور (رافات، 2020)، بذلك فإنّ مؤتمر برلين قد فرّق بين هذه القبائل، وعرقل نشاط البدو الرّحل الذين لا يعرفون موطن ثابت وإنّما يتنقلون دائما بحثا عن المرعى ومصادر المياه، حيث تنتشر قوافل البدو الرّحل في الدّول الإفريقية وتقف عاجزة أمام إشكالية الحدود، إذ لا تستطيع التوفيق بين مصالح القبائل والمصالح القومية، الأمر الذي عطّل حركة هذه القبائل وشلّ الرّوابط السياسية والاجتماعية.

3.3.1.2. ضعف الانتماء الوطني:

تمتاز الكيانات السياسية في إفريقيا بضعف ارتباط الأفراد بالدولة بالمقارنة مع ارتباط الأفراد بالقبيلة، حيث أنّ الفرد يتحدد موقعه في المجتمع بانتمائه إلى هذه القبيلة أو تلك، وليس بانتمائه إلى الدّولة ويعود ولاء الفرد للقبيلة على حساب الدولة الوطنية إلى قوة الانتماء القبلي، ولفشل الدولة تنشأة مجتمع بتوجهاته وتطلعاته القومية.

فالصّفوة السياسية عملت على تقليد الدّول الغربية في بناء الدّولة القومية دون الأخذ بعين الاعتبار الفوارق التاريخية والسوسيولوجية(نولى، 2009، صفحة 14) يعود تنامي الولاء للقبيلة على حساب الشّعور بالولاء للدّولة الوطنية إلى ضعف الدّولة في أفريقيا وعدم قدرتها على أداء وظائفها.

حيث أنّ هناك الكثير من المهام والخدمات من مهام الدّولة ينالها الفرد من القبيلة، على غرار الخدمات الصّحية والتأمين الاجتماعي، حيث تتحمل القبيلة في المناطق المعزولة نفقات علاج المرضى وتأمين رغبات واحتياجات الأفراد عن طريق التضامن الاجتماعي القبلي، وقد يكون للقبيلة دورا أمنيا، إذ تعوض أجهزة الدولة الأمنية في حماية الأفراد بسبب ضعف هذه المؤسسات وفسادها أو قلة انتشارها.

بل وحتى بعض الخدمات التّي تقدمها الدّولة يتحصل عليها الفرد من باب القبيلة، حيث أنّ العلاقات القبلية داخل الإدارات والدوائر الرسمية تعوّض غياب الدّولة أو عجزها بسبب الفساد الإداري.

بذلك فإنّ فشل الدّولة الوطنية وضعف مؤسساتها من أهم الأسباب التي جعلت الشعور بالانتماء القبلي يزداد في إفريقيا على حساب الشعور بالانتماء للدولة الأم، وهذا ما أدى إلى ضياع هيبة الدولة وضعف الروح الوطنية، ما أدى إلى غياب فكرة المصلحة العامة لصالح القبيلة، ذلك أنّ العلاقة بين الأفراد شخصية تحكمها المصالح وليست قيمية، فالفرد بالدّرجة الأولى يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الجماعة، فالاستعانة بالقبيلة سواء على المستوى الفردي أو الحزبي يعّد غطاء للمصالح الشخصية، إذ في كلّ مرّة يستغل رجال السياسية الأمر ليتم استغلال ورقة العرق والانتماء في الوعود الانتخابية من أجل كسب أصوات الناخبين (علي م.، 2014، صفحة 180/179)، تركيز الوعود الانتخابية على المصالح الضيقة للقبيلة على حساب مصلحة الدّولة يكبح التنمية، وكلّ المشاريع النفعية.

تكون مخرجات العملية حكام يصلون إلى السلطة عن طريق المصالح الذاتية باسم القبيلة فلا يسأل المسؤول عن إنجازاته بل يقيم أدائه لمستوى خدمته لأفراد قبيلته، أين أصبح مفهوم الدولة مرتبط بالمصالح الضيقة، إذ أصبحت الدولة في أفريقيا غنيمة توزع على الأفراد وهذا ما أدى إلى زيادة الصراع على السلطة وانتشار الفساد ونهب الموارد فضاعت القيم والأفكار والبرامج الطامحة وسادت المصلحة الفردية على المصالح الجماعية.

يستند أي نظام سياسي على الشرعية كدعامة لوجوده، وسند في أدائه لمهامه، قد تكون هذه الشرعية تاريخية أو دينية أو عائلية...الخ، حيث دون الاستناد إلى الشرعية لا يمكن للدّولة أن تكون مؤثرة من أجل أن تلزم الأفراد على الانصياع للقوانين والتنظيمات والتوجيهات.

في حال غياب أو ضعف الشرعية ليس لسيادة الدولة أي معنى، تواجه الدّولة في إفريقيا منذ نشأتها عجزا في أدائها لمهامها، بحيث كل مؤسساتها عاجزة، فالحكومات ضعيفة والأجهزة البرلمانية

شكلية تخدم مصالح النواب أكثر من الأفراد، وهي غطاء للسلطة الحاكمة، والأجهزة الأمنية ليس لها ولاء مطلق للدولة وإنما للقبيلة الحاكمة، أما القضاء لا يتميز بأي استقلالية فهو تابع وتحت سيطرة السلطة التنفيذية، ناهيك عن ضعف المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، حيث أن أغلبها أحزاب قبلية ليس لها توجهات وبرامج إصلاحية، النقابات حديثة العهد في الكثير من الدول الأفريقية وتفتقر إلى الخبرة والفاعلية كما أن وسائل الإعلام لا تتمتع بالاستقلالية وفق توجيهات السلطة، أمام ضعف المؤسسات لم يبق سوى شرعية القبيلة، فقد حلت القبيلة محل الشرعية السياسية القائمة على دولة المؤسسات لذلك لا بديل لأي نظام سياسي من اكتساب الشرعية القبلية في ظل غياب الأجهزة الدستورية والقوى السياسية المنافسة.

الشرعية القبيلة لا يمكن أن ترتكز على أي دعامة داخلية من غير القبيلة والتحالفات القبلية الضيقة، وبذلك فإنّ مصدر قوّتها هو العامل الخارجي، والذي يستند إلى الاعتراف الدّولي والشرعية الخارجية هي التي تعطي الغطاء السياسي ومصادر التمويل وهي مصدر الدعم العسكري والأمني والدبلوماسي.

الملاحظ أنّ الشّرعية القبيلة، تضعف سيادة الدّولة في إفريقيا وتحدّ من فعاليتها وعلى القدرة في التعبئة والقيادة، فالمؤسسات الداخلية للدولة تبنى وفق معايير موضوعية وعلى أسس غير قبلية.

يرى الكثير من الدارسين للشأن الإفريقي أنّ الدّولة في إفريقيا تعاني من الانهيار الأمر الذي يفقدها شرعيتها السياسية ويهدد وجودها الأنطولوجي، حيث يتم تقويض أجهزة الدولة بما يسمح لها من أداء مهامها خاصة منها المهام السيادية كالتحكم في الإقليم الجغرافي وفرض الأمن، ويتخذ انهيار الدّولة شكلين أساسين هما:

– الحالة الأولى: يتجلى في انهيار السلطة المركزية عندما يتم الإطاحة بالنظام الحاكم ما يساهم في انتشار الفوضى الكبيرة، بحيث لا تتمكن أي جماعة متناحرة من السّيطرة على المقاليد على غرار النموذج الصومالي والليبيري على سبيل المثال.

– الحالة الثانية: الانهيار الجزئي ويتمثل في ضعف سلطة الدّولة مع انتشار الفساد والبيروقراطية إذ تشهد معظم دول إفريقيا، خاصة دول الساحل الإفريقي الانهيار الجزئي، والذي ينتج عنه عجز الدولة في أداء مهامها الأساسية.

يعود سبب انهيار الدّولة في إفريقيا إلى الضعف الهيكلي الذي تعاني منه عديد دول القارة، إذ تتخبط في الإختلالات والمشاكل التي وصفها الدارسون والنخب السياسية بأنها دول رخّوة، في كتابه

بعنوان "الدولة الرخّوة"، حاول المفكر المصري "جلال أمين" أن يجد تجسيداً لمفهوم"الرخّاوة" في دولتين معاصرتين، رغم التفاوت في خصوصية كل دولة، لكن القاسم المشترك هو ضعف الدولة، وانشغالها بإطالة بقائها، خصوصاً في النماذج التي صوّر فيها النظام السياسي نفسه كما لو أنه الدولة كلها تتفكّك بذهابه، رغم أن التجارب الواقعية قدمت عكس هذا التصور، لأن هناك أنظمة سياسية تفككت وبقيت الدولة، رغم حالة عدم الاستقرار النسبية التي عاشتها(للدراسات، 2020)، غير أنّ انهيار الدول الإفريقية يظل لصيق بالعامل الخارجي، فالدّولة في إفريقيا وبتأثير المؤسسات المالية العالمية قوضت سيادتها، وفرضت عليها نموذجا لدولة فاشلة لاتعبر عن إرادة شعوبها وعاجزة عن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وذلك بفعل العوامل الثقافية والوجدانية.

2.2. القبيلة في إفريقيا: المفهوم والأدوار السياسية:

يعتبر البناء السوسيولوجي في أفريقيا أحد أهم العناصر التي تستحق الدراسة من منطلق أن تحليل الأبنية السوسيولوجية والثقافية للدول الأفريقية وخاصة منها القبيلة يجعلنا نتعرف على مسار تطور الأبنية القبلية وأدوارها السياسية سواء في الشكل أو المحتوى.

1.2.2. إشكالية التعدد القبلي في إفريقيا:

لا يوجد اتفاق بين الدّارسين في تحديد مفهوم موحّد للقبيلة، أين سيتم التطرق للقبيلة في سياق هذه الدراسة ومن منطلق سوسيولوجي، تعرّف القبيلة على أنّها تلك الجماعة من الأفراد التي تعيش في إقليم جغرافي داخل نطاق دولة معينة، يشترك بين أفرادها بواحدة أو أكثر من المقومات الطبيعية كاللغة أو الدين أو العرق، يجمع بينهم الإحساس بوحدة المصير ما يعزز التضامن بينهم، يغلب على أفرادها صفات تميّزهم عن الأغلبية العددية للسكان في تلك الدولة، ويعد الاختلاف ظاهرة طبيعية، قد نجدها تقريبا في كل دول العالم.(البغدادي، 2000، صفحة 93)

1.1.2.2. التعدد القبلي والتعقيدات السوسيولوجية في أفريقيا:

تعبر الجماعة القبلية على تجمع بشري يتميز بصفات طبيعية مختلفة عن باقي سكان تلك الدولة من لغة، دين،عرق، قومية تختلف عن غيرها من التجمعات البشرية الأخرى داخل الدولة الواحدة بصرف النظر عن حجمها، حيث لا يهم عدد أفراد القبيلة سواء كان قليل أو معتبر. (مرجع سابق، صفحة 107/106).

يعّد التعدد القبلي أحد الظواهر السوسيولجية التي تتميز بها العديد من المجتمعات والدول حيث تكاد لا تخلو أي دولة من مجموعات بشرية متمايزة عن باقي سكان الدولة، أين ينتشر في العالم قرابة

8000 إثنية، وفي إفريقيا أكثر 2200 إثنية، وفي آسيا التي تحتضن 3 مليارات من السكان 2000 إثنية(لكريني، 2009).

بحسب بعض الدارسين، فإنّ القبيلة صارت بتعدد دلالاتها وإختلافاتها الجوهرية، تشكل تهديدًا متزايدا للاستقرار السياسي لكثير من الدول؛ لأنها تهدد بخلق كيانات سياسية جديدة سرعان ما تطالب بالإنفصال، وتؤدي إلى انقسامات داخلية جديدة، وبعض هذه الوحدات الصغرى التي تقوم على روابط الانتماء القبلي تعمل على تقوية علاقاتها الداخلية على حساب الدولة من أجل بسط وجودها، حيث تعمل على التأثير في سياسات الحكومات؛ وفي حالات محددة يكون وجود الحكومات مرتبطًا بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية.(الغبرا، 1988، صفحة 44)

حسب الباحث برهان غليون فإنّ التعددية القبيلة لا تتحول إلى مشكلة تهدد الحياة الديمقراطية كما تهدد استقرار الدّولة، حتّى في الدّول الديكتاتورية، إلاّ عندما يغلب الولاء للقبيلة على حساب الانتماء للجماعة الوطنية، أو يتجاوزه، أو يتنازع معه، ولا يحصل ذلك إلا بفعل نقص أو خلل في النظام السياسي العام.

والصفوة الحاكمة هي التي تغذي التمايز القبلي بمفاعيل ذات دلالات سياسية، وتستخدمه في الصراع على السلطة، ومن دون ذلك لا تنتج الاختلافات القبلية نزاعات خاصة مختلفة عن النزاعات الاجتماعية العادية أو الطبيعية ... من هنا تعبر عودة الولاءات القبلية والعشائرية عن غياب التضامن الوطني الذي يجمع الأفراد على صعيد أعلى وأشمل هو صعيد الدّولة، الذي يعبر هو نفسه عن ضعف السلطة في تنشئة رابطة وطنية قوية.(غليون، 2003، صفحة 01).

تتميز المجتمعات الإفريقية بصفة عامة بتعدد القبائل، وتمايزها سواء في اللغة أو المعتقد أو الثقافة، فعلى صعيد التعددية اللغوية يوجد في إفريقيا أكثر من 2000 لغة ولهجة، إلاّ أنّ هذا العدد يمكن تقليصه إلى نحو 50 لغة رئيسة، إذا ما تم تجميع اللغات واللهجات المتشابهة، والاقتصار على اللغات الرئيسة، وتنتمي هذه اللغات في مجملها إلى مجموعتين رئيستين،هما: مجموعة اللغات الأفروآسيوية، ومجموعة لغات النيجر والكونغو، وكلتاهما تتكون من مجموعات لغوية فرعية.(حسن، 1996، صفحة 36/30)

من جانب التعددية الدينية تشهد دول أفريقيا تعددًا وتنوعًا في الأديان والمعتقدات، فإلى جانب الدين الإسلامي والمسيحية توجد الأديان التقليدية، التي هي بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد

الجماعات القبلية في القارة، إذ تتميز الأديان التقليدية بأنها محلية الطابع،لا تملك أي فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها.

على الرغم مما سبق ذكره حول التعددية اللغوية والدينية تبقى التعددية القبلية هي السّمة الأهم من أنماط التعدديات الموجودة في المجتمعات الإفريقية، إذ أن الرابطة القبيلة تتميز بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعة القبلية الواحدة، ولعل هذا ما يغذي الصراعات الداخلية داخل كل جماعة قبلية، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية القبلية في القارة الإفريقية، هذا التنوع أفضى إلى إشكالية التعامل مع الآخر، الذي ينتمي إلى جماعة قبلية مختلفة على أنه عدو، وهذا ما يتطابق وطرح المقاربة الأولية primordial approachالتي تلخص سبب النزاعات القبلية في الاختلاف والتنوع.

حسب الكثير من الدارسين المهتمين بالأوضاع الإفريقية فأن ظاهرة التنوع بما تحويه تُعدّ سببًا في تعقيد الأمور وتفجير الصراع فيها، نظرًا إلى التمسك بهذه الاختلافات، وعدِّها معايير للفصل ووضع الحدود مع الآخر، ومنه تحديد المنتمي من المستبعد، فالكثير من الدارسين بالشأن الإفريقي يرون أن التنوع القبلي بوصفه سببًا رئيسًا للصراع وإراقة الدماء وعدم الاستقرار السياسي، فكلما كان عدد المجموعات القبلية أكثر، كلما زاد احتمال الصراع وعدم الاستقرار، ويضربون أمثلة من الواقع الإفريقي، والعدد الهائل الذي يحويه من الجماعات القبلية (opordo، 2020) أثّر العامل القبلي في إفريقيا في تركيبة الأحزاب السياسية التي تأسست على أسس قبلية، حيث أدى ذلك إلى تمثيل المصالح والتعبير عنها، بل وأدى إلى توزيع الثروة والسلطة وفقًا لهذه الأسس، إذ تعدّ ظاهرة الأحزاب السياسية التي تقوم على أسس قبلية من أهم خصائص الساحة السياسية الإفريقية، هذا يؤدي إلى تغييب الدور الحقيقي للحزب السياسي، وجعله آلية لتقسيم المجتمع سياسيًّا، وتوعيته وتعبئته لتوسيع المشاركة السياسية.

بذلك فإن تأسيس أحزاب سياسية على أساس قبلي من شأنه إضعاف دور الأحزاب المفترض أن تقوم به، لأن الحزب في حالة وصوله للسلطة سوف يعمل على تغليب مصلحة الجماعة القبلية، وهذا ما يؤدي إلى شخصنة المؤسسات السياسية، وشخصنة الحكم، وجعله ملكية خاصة(سعيد، 2008، صفحة 15) وقد تكرس هذا الوضع في ظل تفشي ما يسمى بالدولة الفاشلةFailed State سواء أكان مصدرًا أم محصلة للصراع بين المجموعات القبلية، التي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية.

على صعيد آخر تمثل الصراعات الإثنية أحد أهم النقاط التي ترتكز عليها الأطراف الخارجية إذ تمثل الجو الملائم لتنفيذ مخططاتها، وبخاصة الدول ذات الأهمية الإستراتيجية، هذه الأطراف تسعى لاستغلال جماعات أثنية لمحاربة النظام وتأليبها عليه، ومنها الزيادة في حدة التوترات السياسية والأمنية الأمر الذي يعطي المجال لإملاء المشروطية الخارجية، والقضاء على أي برامج وطنية إفريقية تتعلق بنمط الحكم والسياسات الاقتصادية، ومنها فرض إصلاح خارجي لا يتوافق ومتطلبات وتصورات دول إفريقيا، إرتبطت سياسات "المشروطية السياسية"، و"ما بعد المشروطية" بتقديم المساعدات الرسمية من طرف الدول المصنعة لمجموعة الدول الأقل تقدماً والفقيرة بعد حصول أغلبها على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك اعتقاداً بأن هذه المساعدات يمكن أن تمثل حلاً لعدم كفاية التدفقات الخاصة للدول النامية ولانخفاض مستويات الادخار فيها وبالتالي عدم كفاية الأموال لتمويل التنمية في هذه الدول.(الشافي، 2020)

تجمع عدد من الدراسات على أن التحريك هو جزء مهمّ في تفعيل الاختلافات القبلية، ويتحدد دور النخب في هذا التحريك بالوصول إلى تحقيق مصالح وأهداف ذاتية، وهذا ما يعدّ فسادًا سياسيًّا للنخب الإفريقية.(Gudina, 2004, p. 28)

2.1.2.2.التعدد القبلي والتعقيدات الأمنية في أفريقيا:

شهدت الفترة بعد الحرب الباردة صعود فواعل جديدة، بعد أن كانت الدولة فاعلًا أساسيًّا لتحليل الظواهر في العلاقات الدولية، بما فيها إشكالية الأمن، حيث تقلصت سيادة الدول، وبرزت الحركات القبلية، مطالبة بالاستقلال والحرية وتأكيد هويتها المستقلة عن هوية الدولة، ولكنها كانت أكثر حدة في الدول الإفريقية، أين عّرف الصراع في إفريقيا الطابع القبلي، فأدت المتغيرات الجديدة التي أفرزها هذا النمط من الفواعل الجديدة في السياسة الدولية إلى تطور الأطر التحليلية النظرية لتلاءم تفسير هذه المفاهيم الجديدة.

كما عرفت هذه الفترة أيضًا صعود ما يعرف بالدول الفاشلة Failed States، وهي عدم قدرة الدولة على التحكم بأقاليمها، وتختفي مظاهر سيطرة السلطة الحاكمة واحتكارها لاستخدام وسائل الإكراه المادية المشروعة، والأهم من ذلك هو أنّ المجموعات المتصارعة –المجموعات القبلية داخل الدولة– تتبع خطة نشر الفوضى لتحقيق أهدافها.

هدفها هنا ليس الاستيلاء على السلطة دائما، لأنّ ذلك ليس متاح بسهولة، إلاّ أنّ اعتمادها على خطة نشر إشاعة الفوضى جعلها تلجأ إلى طريقة جديدة للمواجهة باستخدام الميليشيات شبه

العسكرية، والمرتزقة والأطفال، لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكم بها، وحتّى توريطها في أعمال إجرامية ممنوعة دوليا)(Herman, 1999, p. 01)، في هذه الحالة لم يعد بالإمكان الاعتماد على المعضلة الأمنية (حسب المفهوم الواقعي) الناجم عن سباق التسلح لتفسير التهديدات الجديدة.

حاول الإثنو – واقعيون تكييف النظرية الواقعية مع الخصوصيات القبلية للصراعات، حيث ركزوا على القبيلة بوصفها مستوى أساسيا لتحليل الدولة لدى الواقعيون، كما قاموا بتكييف مفهوم الفوضى الذي يعد صفة للنظام الدولي لدى الواقعيين فالعلاقات الدولية، فالعلاقات القبلية تؤدي إلى الصراعات لأنّها ليست تحت السلطة الفعلية للدولة، فعندما تنهار الدولة تحل الفوضى الداخلية التي تشبه الفوضى في النظام الدولي، فمعضلة الأمن تنطبق على الجماعات القبلية كما هو الحال بالنسبة للدول(الغفار، 2003، صفحة 21)، غالبا ما ترافق حالات الفوضى هذه، حالاتٌ من التمرد العنيف والاضطراب الاجتماعي والسياسي،)أوكلهان، 2008، صفحة 324(

يُعَدّ "باري بوزان" أول من تحدث عن المعضلة الأمنية على الواقع القبلي، إذ يرى بوزان (Buzan) أنّ المعضلة الأمنية ترتكز حول الهويّة، أي ما يمكّن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، "نحن" "أبناء المهاجرين" في "فرنسا"، "نحن" "الأكراد" في "تركيا"، و"نحن" "سكان الضواحي الفقيرة" في "ريو دي جانيرو"، لكن أساس التحدي هو جانبها التطوري.

فهو عملية تفاعلية مستمرة للتحكم في المطالب المستمرة وإشباع رغبات محددة، إذ يؤدّي الإدراك والذّاتية دورًا مهمًّا، غير أن هذا المسار التفاعلي قد يؤدي إلى مشكلة أمنية سوسيولوجية، إذا أصبحت الهوية جوهرًا للصراع على المصالح، ومرتكزا للسعي من أجل الهيمنة، أو سندًا لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى، ويتضح ذلك في تغليب مظاهر "الأنا" على المظاهر التعاونية بالتركيز على المكونات القبلية، بدل مؤسسات الدولة، كإطار للصراع من أجل البقاء، وكضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف..

هذه الوضعية المعقّدة تفترض استجابة دولية متعددة الجبهات، بهدف الوصول إلى سلام دائم، وذلك بمعاقبة مجرمي الحرب، وتثبيت أسس الاقتصاد الرسمي، الذي يعدّ فعالا في تخفيف مستويات الرفض، وبقدرة المجموعات على التعبئة للصراع، والنتيجة تتمثل في إنهاء المشكلة الأمنية السوسيولوجية، وهي الحالة التي يعكسها تعريف "بالدوين" بتدني احتمالات إلحاق الضرر بأي من القيم المكتسبة، ولكن كيف يمكن تفعيل مساعي التدخل لمعالجة الاختلال الناجم عن المعضلات الأمنية المجتمعية، خاصة أنها ترتكز على تخصيص موارد مالية، وقبل ذلك تحتاج إلى الشرعنة، إنّ

ذلك يتطلب إضفاء الطابع الأمني عليهاto be securitized ، وهذا يقتضي من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين توسيع أجندتهم الأمنية لتشمل التهديد الذي تفرضه المعضلات السوسيولوجية.)زغاغ, 2020(

فالمأزق الأمني المجتمعي يطرح جملة من تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية الوطنية والدولية، بسبب جسامة التهديد الذي يمكن أن يطرحه سواء على المستوى الداخلي للدولة، أم على المستوى الإقليمي أو الدولي.

حسب كين بوث(Booth Ken) يقصد بالمأزق الأمني: سلسلة متصاعدة من حالات انعدام الثقة، حيث تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما هوُ إلا شعورا منها بعدم الاطمئنان، الذي لا يمكن إزالته من تفكير دولة أخرى في ظل الحيرة التي تسودها، فيما إذا كانت الاستعدادات لأغراض دفاعية أو هجومية)سميث, 2004(246 .p ,وتتعدد الأمثلة في هذا السياق، على غرار ما يحدث في ليبيا، إذ يعكس لنا علاقة التعدد القبلي بالأمن المجتمعي، أين يعدّ الصّراع القبلي في ليبيا خليط من القبائل الحية المتصارعة حاليا، ومن جهة أخرى فإنّ الوضع في ليبيا يؤثّر مباشرة في دول الجوار إذ قد ينعكس ذلك على الأمن المجتمعي في الجزائر وباقي دول الساحل الإفريقي: النيجر، موريتانيا تشاد باحتساب التمدد القبلي.

2.2.2. الدور السياسي للقبيلة في أفريقيا:

أدت العوامل القبلية دوراً فعالا وحاسما في عدم الاستقرار والصراعات والحروب التي شهدتها القارة الإفريقية، أين كان للاستعمار الغربي دور محوري من خلال التقسيم (الجغرافي – السياسي) للقارة، في وجود التعدد القبلي داخل الدول الإفريقية، حيث تم استغلاله في تفتيت كياناتها وزرع التفرقة وتأجيج الصراعات بينها؛ وذلك من خلال تخطيط هذه الحدود التي عمل فيها على عدم الأخذ بعين الاعتبار الحدود الجغرافية المترامية داخل الدول بالنسبة للقبائل الإفريقية، وهو ما أفرز وجود جماعات مختلفة الثقافات والأعراق داخل الدولة الواحدة.

مع وجود امتدادات لتلك القبائل والجماعات في عدد من الدّول المتجاورة، مثل قبائل "النوير" و"الزغاوة" في السودان، حيث عملت السياسات الاستعمارية على التركيز في هذا التباين والاختلاف مع وضع القوانين و التنظيمات، وهو ما أدّى إلى بروز أزمة اندماج وهوية حادة، في كيانات الدّول الإفريقية.

ومن التعقيدات التي أوجدها الاستعمار من خلال تلك الأوضاع القبلية في العديد من الدول الإفريقية؛ أنه مكّن بعض الجماعات القبلية حتّى ولو لم تكن ذات أغلبية، مثل تمكين الأقليات النصرانية في بعض الدّول ذات الأغلبية المسلمة، على غرار سيطرة "الأمهرا" في إثيوبيا، و"التوتسي" في بوروندي ورواندا، وقد أثّر ذلك في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول؛ حيث رفضت الجماعات العرقية الأخرى سيطرة تلك المجموعات المستفيدة من الاستعمار عقب الاستقلال.

وهو ما نتج عنه حدوث صراعات، عنيفة وعدم استقرار في العديد من تلك الدول؛ حيث أن سكان هذه الدول ينظرون إلى كل سياسة أو برامج تسطرها الحكومة المركزية لتحقيق الوحدة الوطنية؛ على أنّها لا تعدو أن تكون دعوة للجماعة القبلية الأخرى أو الإقليم الذي ينتمي أفراد الصفوة الحاكمة.

تُعد ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا أبرز السمات للاستقطاب القبلي، الذي يحدث فيها؛ حيث نجد أن هذه الانقلابات غالباً ما يكون السبب الرئيسي هو الدافع القبلي، وهو ما يدفع إلى قيام انقلاب مضاد له بدافع قبلي آخر.

يعد النموذج النيجيري في التدخل القبلي في الانقلابات العسكرية أحسن مثال على ذلك، إذ أنّ الانقلاب الأول في نيجيريا، قاده أفراد من ضباط قبيلة "الآيبو" في جانفي 1966م، وسلّموا بعدها السلطة للجنرال "آيرونزي"الذي عين مجوعة من مقربيه من قبيلة "الآيبو" في المناصب العليا، وكان رد الفعل عنيفاً من قبل المجموعات القبلية الأخرى، التي تنتمي إلى الشمال والشرق؛ أين قامت هذه المجموعات بقتل "آيرونزي" انتقاماً منه لهيمنة "الآيبو" على السلطة.)الرحمان، إفريقيا وتحديات الألفية : الديون والفقر، 2020، صفحة 14(

كما تمارس الزعامات التقليدية للقبائل دوراً كبيراً ومهما في الحياة السياسية في إفريقيا، على الرغم من تقليل بعض الدارسين لأهميتهم؛ أين يبرز دورهم الفعال في الانتخابات عندما يدعون أتباعهم إلى انتخاب مرشح معين في الهيئات الحزبية الرسمية التّي يتم شغلها بالانتخاب، وتعد دولة سيراليون نموذجاً جيدا لذلك؛ حيث كان حزب الشّعب السيراليوني يعتمد على المؤسسات التقليدية، مثل الزعماء الكبار والسلطات القبلية لضمان تأييدهم السياسي وفوزهم في الانتخابات.

يعد دور القبيلة في الصراع على السلطة في عدة دول إفريقية بارز وشائع، وتمثل كينيا نموذجا جيدا لذلك؛ فالقبيلة من أهم العناصر وأقوى العوامل المؤثرة للوصول إلى السلطة، كما أنها تمثل الحزب المعارض للآخر ؛ فعندما تولي "جومو كينياتا" السلطة بعد الاستقلال تمتعت قبيلته "الكيكويو" بامتيازات

واسعة وكبيرة في إدارة الدولة، وبعد وفاته تولى السلطة "دانيال أراب موي" فتحولت سلطة الحكم والامتيازات من قبيلة "الكيكويو" إلى قبيلة "موي الكلينجين"؛ إذ تقلّدوا المناصب العليا والحساسة في جهاز الدولة والجيش.

يبرز الدّور الأمني للقبيلة عندما تحاول تكريس سيطرتها على حساب المجموعات القبلية الأخرى، وبرز هذا الدور في تكوين حركات وجماعات قبلية مناوئة للسلطة القائمة، وأحيانا حمل السلاح ضدها؛ في إثيوبيا كونت مجموعة "التقراي" (الجبهة الشعبية لتحرير التقراي) ضد مجموعة "الأمهرا" المسيطرة على الحكم واستولت على السلطة.

أيضاً برز دور القبيلة في أوغندا عندما استعان "عيدي أمين" بقبائل "النوبيا" و"الباجندا" ليستحوذ على السلطة، وهو ما أدى إلى حدوث ردة فعل من المجموعات القبلية ضده التي تحالفت لإسقاطه.)أمين، 2003، صفحة 49(

أصبحت القبيلة تشكل عقبة أمام عملية التحول الديمقراطي في كثير من دول إفريقيا طبقاً – للنموذج الغربي الذي يروج له –؛ حيث باتت قضية صراع بين النموذج المعاصر والكلاسيكي، إذ تعد إشكالية خلافية سواء بين الأفارقة أو بين الأوروبيين، فقد عمل الاستعمار الغربي على نقل تجربته في الحكم ونظام الديمقراطية الغربية على الرغم من عدم صلاحيتها وملاءتها للبيئة والطبيعة الإفريقية وقد حاول أن يجعل منها الميزة الأساسية لإفريقيا على طريقة التحوّل الديمقراطي المنشود.

تعتبر عملية التحديث التي عرفتها الدّول الإفريقية في العهد الاستعماري سبب مباشر في أزمة الدولة، إذ عملت في مراحلها الأولى على توسيع الشّعور بالهوية والقبيلة وتوجيهها ضد الطرف الآخر وتصويره على أنه عدو، وقد خّلف ذلك حالة من الصراع القبلي الدائم والمستمر، قبل الفترة الاستعمارية لإفريقياو بعدها كذلك، رغم أن أغلب الجماعات القبلية كانت تعيش في تباعد نسبي عن بعضها مع وجود قدر من الرضا والتعايش في مواطن الاحتكاك قبل الفترة الإستعمارية.

عمل الاستعمار عند مجيئه إلى خلق روح المنافسة السلبية، وإيجاد ميكانيزمات لتوليد الصراع بين هذه القبائل، وهو ما سبب هوة في الفوارق القبلية، بالإضافة إلى توسع بعض الحدود القبلية لتضم جماعات قبلية أخرى، مازاد في حدة المنافسة لتحقيق المكاسب الاقتصادية والسلطة السياسية.

عدد كبير من القبائل الكبرى في إفريقيا، مثل "اليوربا" و"الآيبو" و"سوكوما" و"كيكويو"، لم يكن لديها عمق الشّعور بالهوية العرقية المختلفة عن الآخر، المقترن بروح الصراع والمنافسة والعداء العرقي للآخر بصورة قوية قبل الفترة الاستعمارية، ولكن إنّه في حالة وجود صراعات مع مجموعات أخرى

فإنّ "اليوربا" يكونون مجموعة واحدة، وأمّا في الظّروف العادية فإنّ بعض فروع "اليوربا" مثل (أويو، وأجبا) يمكن أن يتنافس بعضها مع بعضها الآخر إلى حد الصّراع والقتال، وفي الغالب كانت الصّراعات بسبب نزاعات حول الأرض والمراعي والمواشي ولسيت ذات طابع سياسي.

بذلك فإنّ القبيلة في إفريقيا تُعد ركيزة النّظام في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية؛ فهي الدّعامة لسيطرة النّظام في المقام الأول، كما أنّها تكون السبب الرئيس في نشوب الصراعات في أغلب الأحيان.

3.2.2.القبيلة وأزمة الهوية في أفريقيا:

تعدّ التعددية القبلية المعقّدة في دولة ما مدخل لإثارة أزمة هوية على مستوى التجانس الثقافي القيمي والسياسي في إطار بناء الدولة، حيث وجود جماعات قبلية متباينة من أقليات وأغلبية داخل الدولة الواحدة، بثقافة وعادات وقيم مختلفة.

فإنّ هذه الحالة المعقدة، بإمكانها أن تؤدّي إلى حدوث تناقض وصراع بين هذه القبائل الفرعية التي تغلّب منطق الولاء للقبيلة أو العشيرة على حساب الولاء للدولة، إنّ هذه الجماعات القبلية لا تتقبل شرعية النظام السياسي للدولة الأم، في عملية ممارستها السلطة السياسية على كامل إقليم الدولة.

هذا الوضع الذي من شأنه حتما أن يؤدّي إلى حدوث حالات تمرّد أو حرب أهلية... تؤدّي في الكثير من الحالات إلى الانقسام والانفصال، وأحسن نموذج على ذلك ما حدث في السودان خلال السنوات القليلة الماضية من تقسيم الدّولة الواحدة إلى دولتين، ونفس الشيء يحدث حاليا في دولة مالي وليبيا من حالات تمرد تقودها جماعات قبلية.)خليف، 2014، صفحة 85(

رغم الفترة العولمية التي نعيشها، لا تزال هناك علاقات سوسيولوجية قائمة على أساس القرابة الاجتماعية، بأشكالها القبلية ...في الكثير من الدّول الأفريقية، والنموذج الليبي أحسن دليل حيث القبائل تسيطر على المشهد السياسي في ليبيا منذ القديم إلى الفترة الحالية.

هناك قبائل على رأسها قبيلة "القذاذفة"التي ينتمي إليها العقيد المقتول "معمر القذافي"، التي أخّرت سقوط نظام هذا الأخير، كما تمثل قبائل "التبو" ذات الأصول الأفريقية مشكلة سسيو–إثنية داخل المجتمع الليبي، خاصة بعد سنوات الإقصاء التي تعرضت له إبان حكم العقيد "معمر القذافي" أين برزت هذه المشكلة بعد سقوط النظام السابق ودخولها في صراعات عرقية مع قبائل عربية.

فشلت مؤسسات المجتمع المدني في القارة الإفريقية في التخلص وتجاوز المؤسسات السوسيولجية التقليدية)، القبيلة والعشيرة...) المواطن الإفريقي لم يتخلص ويتحرر بشكل كامل من قيود الثقافة التقليدية التي توجه ثقافتها السوسيولوجية وتحدد خياراتها السياسية والانتخابية.

1.3.2.2. فشل الدولة في استيعاب الاختلافات القبلية:

حاولت معظم الدّول الإفريقية إتباع إستراتجية مشاريع التحديث والعصرنة، التي تتماشى والتّطورات الحاصلة على مستوى العلاقات الدولية، لكنها سرعان ما اصطدمت بمعوّقات اجتماعية تقليدية توجتها الأقلّيات القبلية، الأمر الذي أدّى إلى حدوث العديد من الصراعات بين الأقليات والقبائل المختلفة.Gaulme)، 1992، صفحة 43(

واجهت مؤسسات الدّولة الوطنية الرّسمية عقبات كثيرة في العديد من الدّول الإفريقية، في مواجهة التحدّيات السياسية والتهديدات الأمنية التي تعرّضت لها هذه الدول، أضحت تهدد بنائها السوسيولوجي والثقافي، وبالتالي زيادة حالات الحرب الأهلية والانقسام، إذ أنّه هناك نماذج عديدة من الحروب الأهلية، التي تدعو إلى الانفصال، حيث تجرّعت مرارتها دول إفريقيا على غرار ما حدث للصومال والكونغو الديمقراطية والسودان...

أدت سياسات التهميش والإقصاء، في تزايد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدّول الإفريقية وغذته الصراعات القبلية والعشائرية، التي أدت إلى تفكيك التركيبة الاجتماعية والثقافية في الدّول الإفريقية، أين كانت إجراءات التغيير الاجتماعي المعتمدة في هذه الدّول الإفريقية غير كافية في ترميم البنية الاجتماعية التقليدية وتنشئتها بما يخدم الوحدة الوطنية في إفريقيا.

2.3.2.2. مشروع البناء الوطني في مواجهة الاختلاف القبلي:

بقيت الدّول الإفريقية تعاني وتتخبط من مشكلة القبلية بمكوناتها ومميزاتها المختلفة الدينية والعرقية والقومية والثقافية...فقد شكّلت هذه القبائل عبئا ثقيلا على مشروع التنمية الشامل، الذي سطرته الكثير من الدّول الإفريقية بعد حصولها على استقلالها الوطني.

تختلف قوة تأثير القبائل من دولة لأخرى، فهناك قبائل لا يتجاوز مطالبها الجانب الاجتماعي في حين هناك قبائل أخرى يتجاوز مطالبها الشق الاجتماعى بكثير، ويصل إلى حد المطالبة بالانفصال عن الدّولة الأم، إذ يعتبر هذا المطلب هو أكثر المطالب خطورة، لأنّه يمثل تحديا خطيرا لمستقبل الدولة الوطن.

يواجه مشروع البناء الوطني في أفريقيا العديد من العراقيل المادية والمعنوية في تجاوز الواقع السوسيولوجي التقليدي الذي يتعارض وخصوصياتها مع الواقع الاجتماعي الحديث.

يمكن اختصار بعض التحديات في مجموعة من النقاط، منها:

– قيام المجموعات القبلية بمقاومة عملية البناء الاجتماعي والثقافي التقليدي في الدولة حيث لجأت الكثير من القبائل الى شن حرب أهلية للمطالبة بالانفصال وهذا ما يهدد السلامة الترابية للدولة الأم.)خليف، 2014، صفحة 87(

– أدى فشل المشاريع التنموية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات الإفريقية إلى ركود التنمية المستدامة الشاملة، الشيء الذي أثّر سلبا على أسس البناء الاجتماعي والثقافي، وهو ما سبب مزيد من الصراعات القبلية.

– أدى الإقصاء السوسيولوجي والسياسي إلى ضعف العلاقات الاجتماعية، وفسح المجال واسعا إلى صعود مطالب قبلية مختلفة، حيث تراوحت بين مطالب اجتماعية واقتصادية معينة من جهة، ومطالب سياسية انفصالية من جهة أخرى، وأحسن نموذج لذلك هو حالة السودان (انفصال جنوب البلاد عن شمالها).

أدى استمرار الانتساب القبلي للأفراد، وتكريس الولاء للقبيلة والعشيرة على حساب الولاء للدولة الأم، إلى تقوية أسس البناء الاجتماعي التقليدي للقبيلة من جهة وإضعاف مقومات البناء الاجتماعي المعاصر والمتمثل في الدولة.

– أدت هيمنة البناء الاجتماعي التقليدي (القبيلة) على البناء الاجتماعي المعاصر(الدولة)، إلى نتائج خطيرة على التماسك السوسيولوجي والتوازن الجهوي داخل المجتمعات الإفريقية.

– استمرار التنشئة على أسس قبلية داخل المجتمعات الإفريقية، يتعارض مع المشروع التنموي الذي تسعى إلى بنائه الدّولة الوطنية في إفريقيا.

3.2.التعدد القبلي في ليبيا والمعضلة الأمنية:

ارتكزت التركيبة السوسيولوجية للسلطة السياسية والأمنية في قمة الهرم على نظام الحكم في ليبيا منذ القديم، على العامل القبلي في اختيار القيادات العليا في الدّولة، حيث ركّزت السلطة السياسية بشكل أساسي على قبائل بعينها، أين قامت هذه القبائل بدعم أركان النظام ومدّه بالعديد من القيادات الأمنية والسياسية طيلة فترة زمنية طويلة.

خلف عدم المساواة بين القبائل الليبية في غياب الأمن في البلد، فقد عمل نظام "معمر القذافي" على تهميش أبناء عدة قبائل في الجنوب، ويتأتّى السخط، على مستوى أوسع نطاقاً، من التهميش المنهجي لجماعتَين كبيرتين غير عربيتين في الجنوب، هما التبو والطوارق، مع التركيز بشكل خاص على الطوارق، وعداً بالحصول على الحقوق الجنسية كاملةً، في مقابل الالتحاق بالأجهزة الأمنية التابعة له. غير أنّ الكثير من الوعود لم تتحقق أبدا، وقد كان الإرث الذي خلّفته، مقروناً بالتنافس الاقتصادي والانهيار المؤسسي، من المُسببات الأساسية للصراع في مرحلة مابعد 2011.

1.3.2. التعدد القبلي ودوره في تشكيل المشهد السياسي في ليبيا:

تتعدد التركيبة السكانية في ليبيا، حيث أنّها خليط غير متجانس من الأعراق والقبائل والعائلات العربية والأمازغية والفينيقية والطرقية والأفريقية والأتراك والشركس والايطاليين، إذ يصعب تحديد العدد الدقيق للقبائل الليبية(أغسطيني،1990، 49/47)، يغلب على المجتمع الليبي الطابع العربي الإسلامي، إذ يدين الأغلبية بالدّيانة الإسلامية مع وجود بعض اليهود، ويتحدث الأغلبية اللغة العربية مع وجود لهجات محلية منافسة كالأمازغية والترقية والتابوية.

رغم العدد الكبير من القبائل، فإنّ هناك 30 قبيلة فقط تؤثر بشكل كبير في المشهد السياسي لما تمتلكه من تكتلات عائلية نجحت من خلالها في فرض نفسها من خلال ميليشياتها المسلحة التي تمثل جيشًا شبه مستقل لكل قبيلة على حدة، حيث تقاس قوة كلّ قبيلة بحجم تلك الميليشيات ودرجة تسليحها.

تقسّم القبائل الليبية جغرافيًا على حسب الأقاليم إلى الثلاث:

أولًا: إقليم غرب ليبيا، وفيه تسيطر قرابة 5 قبائل أساسية على صناعة القرار هناك، أولها قبيلة "الورفلة" التّي تعدّ أكبر القبائل الليبية ويتجاوز عدد سكنها مليون نسمة، وتتمركز في منطقة "فزن" في جنوب وجنوب شرق العاصمة طرابلس.

ثم تليها قبيلة "المقارحة" في منطقة "وادي الشاطئ" بالوسط الغربي الليبي، ثم قبائل "ترهونة" المكوّنة من نحو 60 قبيلة فرعية وتتمركز في جنوب غرب "طرابلس" ويشكل تعدادها ثلث سكان العاصمة تليها قبائل "مصراتة"، وهي أكبر القبائل المعارضة لنظام حكم "القذافي"، وتملك تأثيرات قوية على "درنة" و"بنغازي".

ثانيًا: القبائل في الجنوب اللّيبي: وهي التي تنحدر في معظمها من أصول إفريقية كـ "التبو"بجانب أخرى لها جذور عربية كقبيلة "الزوي"، وتعتمد تلك القبائل على التّجارة غير الشرعية والتهريب عبر الحدود مع دولة "تشاد" ومنها إلى بقية دول وسط إفريقيا.

يوجد في الجنوب الليبي أيضًا قبيلة "أولاد سليمان" التّي تعدّ من أكبر القبائل المسيطرة في الجنوب في مقابل قبيلة "الطوارق" ذات الأصول الأمازيغية.

حيث تعاني تلك القبائل من إقصاء واضح من الحكومات المتعاقبة، الأمر الذي عزّز من حجم الفجوة بينها وبين الحكومات الحاكمة.

وأخيرًا تأتي قبائل الشرق، وعلى رأسها قبائل "العبيدات" و"البراعصة" و"العواقير" و"المسامير"تتمركز في منطقة "الجبل الأخضر" و"طبرق" حتى نهاية "بنينه" بالقرب من "بنغازي" ولها روابط عائلية في دولة مصر، تعدّ قبيلة "المغاربة" واحدة من أكثر القبائل نفوذًا في هذه المنطقة وينتمي إليها إبراهيم الجضران قائد ميليشيات "برقة" المؤيد للفيدرالية، كما يعرف عليها أنّها أكثر القبائل عداءً لجماعات "أنصار الشريعة" في بنغازي، إذ اعتمد عليها المشير "خليفة حفتر" في مناهضته للجماعات المسلحة.)عطية, 2020(

1.1.3.2.القبيلة والمجتمع في ليبيا:

تلعب القبيلة دورًا أساسيا في تشكيل خريطة الولاءات داخل التراب الليبي، حيث سيطرت التحالفات القبلية على المجتمع الليبي أين تعزّزت هذه الثقافة، بشكل أكبر حين ألغيت الأحزاب السياسية في المشهد السياسي الليبي، بداية سبعينيات القرن الماضي، الشيء الذي فسح المجال لسيطرة الفكر القبلي للتمدّد بصورة لا متناهية.

رغم أنّ بعض الآراء ترى أنّ الفجوة بين الليبيين والعمل الحزبي المدني بدأت عقب الاستقلال بعام واحد فقط، تحديدًا في" 1951" في عهد الملك "إدريس السنوسي"، ثم جاءت أحداث ما بعد" 2011" لترسخ مبدأ القبلية وسيطرتها بصورة شاملة، إذ أنّ الأنظمة السياسية التي حكمت ليبيا (ملكية – الثورة – الجمهورية) اعتمدت أساسا على مرتكزات القبلية، وما لديها من جناح عسكري من خلال ما تملكه من ميليشيات مسلحة، تلك الميليشيات التي رسّخت أنظمة الحكم، وساعدت في بناء تحالفات الدّولة عبر الأزمنة الماضية.

كما أنّ القبائل استغلت غياب دور الجيش والشّرطة والمؤسسات النّظامية لتفرض نفسها كبديل لإدارة المشهد الداخلي بأكمله، وهو ما كان يلقى قبولًا واسعا لدى الجميع، خاصة القبائل التي ترى في تلك المعادلة حفاظًا على مكتسباتها ودورها على أرض الواقع. (عطية، نفس المرجع السابق، 2020)

2.1.3.2.غياب التجانس بين القبائل وزيادة الصراع لكسب مزيد من النفوذ:

إلى جانب ضعف المؤسسات الدولتية، وزيادة التوترات، وتفاقم القصور الاقتصادي، تعاني الدولة أيضاً من اندلاع نزاع سياسي على مستوى البلاد، أو ما يُسمّى الصراع بين معسكرَي الفجر والكرامة، حيث تمّ تسليح القبائل، الأمر الذي تسبّب بزعزعة شديدة للاستقرار الداخلي، أين تمّ تزويد الشّباب بالأسلحة ماأفقد التوازن الاجتماعي والعيش المشترك.

لعبت القبيلة دورا أساسيا في بناء هيكلة الدّولة الليبية وصياغة ملامحها، فقد كان للقبيلة الدّور الفعّال في وضع المواقف السياسية من الاحتلال الإيطالي للبلاد أين كانت لبنة المقاومة في المنطقة الغربية، بينما كان للحركة السنوسية الدور البارز في صياغة المواقف السياسية وقيادة المقاومة في المنطقة الشرقية، ثم أصبحت هذه القبائل جزءًا من النظام السياسي في عهد المملكة الليبية بعد الاستقلال.

فتم تقسيم السلطة على أساس القبلية، وتّم توزيع مقاعد مجلس الشيوخ آنذاك بناءً على هذا الأساس وبعيدا عن الكفاءة، لم تشهد تلك الفترة توظيفا سلبيا أو استغلاليا للقبائل، إذ كانت الدّولة نوعا ما تراعي المطالب القبلية، إلّا أنّ هذا تغيّر بانقلاب 1969، ففي بداية مسيرته حاول القذافي تهميش دور القبيلة بحكم انحداره من قبيلة ضعيفة (القذاذفة).

لكن هذه السياسة لم تعمّر طويلا بعد محاولات الانقلاب عليه فعمل على إعادة دور القبيلة للمشهد بتقوية قبيلته وأبناء عمومته، عبر عقد تحالفات مع قبائل مثل "المقارحة " و"الورفلة" و"أولاد سليمان" واستطاع أن يضم أبناء قبائل عربية من مصر وموريتانيا لقبيلته ووطنهم في مناطقها.)لطفي, 2020(

في المقابل استغل "القذافي" التناقضات والصراعات بين مختلف القبائل الأخرى ك""المغاربة و"الزواوات" و"التبو " و"الزوية" و"بني وليد" و"مصراتة" وغيرها من النزاعات التاريخية، ووظَّف هذه النزاعات لتكون وسيلة من أدوات السيطرة على الحكم.

أحاط القذافي نفسه بحزام من القبائل صنفت كقبائل درجة أولى ونالت امتيازات اقتصادية (ميزانيات الدولة، أراضٍ، إدارة طرق، تهريب)، ولم يكن للقبائل الأخرى ذلك، وبالتالي تكوَّنَ نظام سوسيولوجي كانت هذه القبائل على رأسه.

أصبح التقرب للشخصيات النافذة فيها وسيلة فعالة للحصول على الامتيازات والتقرب من النّظام لكن ذلك لم يكن يعني أن "القذافي" استبعد القبائل الأخرى عن المناصب المهمة فكان لكل قبيلة – حتى الأقليات – مسؤولون وشخصيات أمنية كبيرة تمثل ذراع القبيلة على النّظام، فكان من "العبيدات" عبد الفتاح يونس وسليمان محمود وأمبارك عتيق، ومن "العواقير" السنوسي الوزري وعبد الرحمن العبار...الخ.

وقد حرض القذافي الشّعب على المطالبة بحقوقه من خلال القبائل وممثليهم –الذين اختارهم القذافي– في النّظام وبهذا ضمن ولاء هذه الشخصيات التي أكسبها نفوذا على القبائل، وضمن خضوع القبيلة لهذه الشّخصيات وتقديم الولاء لها مما حول دور القبيلة لدور أمني بالدرجة الأولى.)لطفي، 2020(

3.1.3.2.الأقليات غير العربية:

أما فيما يخص الأقليات غير العربية مثل الطوارق والتبو فقد وظفهم القذافي كورقة عسكرية وسياسية، أين شكل من الطوارق وحدات عسكرية مقابل منحهم الجنسية الليبية، وقام بتوظيفهم من مالي والنيجر وضمهم لوحدات عسكرية خاصة، شاركت في القتال خارج البلاد في لبنان ومالي.

كما استغل "التبو" كورقة ضغط على تشاد والنيجر وأبعدهم عن المناصب المهمة، وظلّت معظم مكوّنات هذه القبائل مهمشة، وسُحبت الجنسية من "التبو" في التسعينات ثم في عام 2008، وتم حرمانهم من خدمات التعليم والصّحة والتّعيين في وظائف الدّولة في بقية مناطق هذه القبائل دون أي تطوير أو تنمية.

بينما عزز القذافي نفوذ خصومهم العرب)ماوري، 2017(، أما الأمازيغ فكان لهم نصيبهم الوافر من التهميش في ظل موجة العروبة والقومية وقد وصف القذافي –في خطاب 1997– الدفاع عن الأمازيغية بأنه "مؤامرة استعمارية.)أمادي، 2005(

2.3.2. الثاني:تغليب المصلحة القبلية على المصلحة الوطنية في ليبيا:

ارتبطت مصالح القبيلة طوال فترة حكم القذافي بالشّخصيات النّافذة في نظامه، ومع انهيار النظام الحاكم في الثورة وجدت القبيلة نفسها على الهامش، فلم يكن للقبائل موقف جماعي موحد واضح من الثورة.

بل خرجت بعض الشّخصيات القبلية "كاصالح الأطيوش" أحد أعيان قبيلة "المغاربة" في 14 فبراير 2011، و"عقيلة صالح" –رئيس برلمان طبرق– في14فبراير 2011 في بيانات مبايعة لنظام القذافي.)لطفي، 2020(

أدّت هذه العوامل (ارتباط مصالح القبيلة بالنظام، غياب موقف جماعي من الثورة، انحياز بعض الشّخصيات البارزة للنظام، وانطلاق الثورة من مدن بنغازي ودرنة) إلى إفقاد المكوّن القبلي في الشرق دوره في حراك الشّارع وقيادة المعركة طوال عمر الثورة.

تجاوزت حالة الثورة الشّعارات والنزعات القبلية، وبسقوط كامل للمنطقة الشرقية خلال مدة قصيرة –خمسة أيام– وسيطرت المتمردين عليها اختفت كلّ الأصوات القبلية الموالية للنظام، ممّا أدى إلى ضم كل مكوّنات المنطقة الشرقية القبلية تحت غطاء الثورة وهو ما لم يحدث في المنطقة الغربية.

أين استمر القتال حتى مقتل القذافي، ممّا أدّى إلى ظهور أطراف قبلية ومناطق موالية للنظام وقاتلت معه ك"ورفلة"،و"رشفانة"، "تاورغاء"، "ترهونة"، "سرت"، "رقدالين" وغيرها من المناطق والقبائل.

فيما حاربت أطراف أخرى النّظام ك"مصراتة"، "الزاوية"، "جبل النفوسة" و"ككلة"، و"الزنتان"، وهو الأمر الذي كان له تأثير كبير في إشعال فتيل النزاعات بين هذه الأطراف.

بعد انتهاء الثورة، في المقابل لم تشهد المنطقة الشرقية نزاعات بين القبائل بل أخذ النزاع فيها شكلا آخر بسبب انصهار القبائل والشخصيات الموالية للنظام في بوتقة الثورة.

شهدت المنطقة الشرقية زيادة الذهنية الثورية حيث لم يتم توظيف النزعة القبلية في الصّراع العسكري، إلّا لاحقا في عملية الكرامة، أين تم استغلال كراهية القبائل الشّرقية للثّوار ذوي الأصول الغربية لحشد القوى القبلية لقتالهم.

بينما أخذ الصّراع مع الموالين للنّظام في المنطقة الغربية طابعًا قبليًّا مناطقيا في مرحلة مبكرة وقد ساهم هذا في تشكيل خارطة التحالفات السياسية والعسكرية والذي انعكس بدوره على المنطقة الشرقية، أين قاتلت كتائب ثوار الشّرق مع المكوّنات الثورية بالمنطقة الغربية ممّا دفع بمكوّنات قبائل

المنطقة الشّرقية التّي تجاوزتها الثّورة لتوثيق تحالفها مع تيار الثورة المضادة. (لطفي، نفس المرجع السابق، 2020)

1.2.3.2.زيادة المطالب بدولة فدرالية وحكم ذاتي:

في ظل نشأة وزيادة التحالفات، برز اتجاه آخر خارج سياق الصراع الثوري القائم، له اتجاهه ومطالبه وأجندته الخاصة به، التّي لم تلق اهتماما من أي من مكوّنات السّاحة –حتى من حلفائه– وهو الاتجاه الفيدرالي، تجدر الإشارة إلا أن الفيدرالية مصطلح غير عربي، وترجم إلى العربية بمعنى (الاتحادية)، ويقصد به طبيعة نظام الدولة المُركب، وللتوضيح بشكل أكبر يمكن تعريفه بالدولة الفيدرالية أو الاتحادية على أنها عدد ولايات أو مقاطعات أو حتى دول تكون على رأسها دولة تمثلها في الخارج، ولها حق السيادة عليها، وكذلك لها الحق في تنظيم علاقاتها من خلال قانون دستوري أو أنها –الدولة الفيدرالية– عبارة عن نظام يتألف من عدة أنظمة الحكم والتي تكون مستقلة بشكل ذاتي تتّحد فيما بينها بنظام مركزي)معطر, 2020(الذي ظهر بتمثيل رسمي لأول مرة في مارس 2012م في مؤتمر أعلن فيه عن تشكيل مجلس "برقة التأسيسي" وجيش برقة بقيادة "حميد الحاسي" –عقيد سابق في الجيش–.

طالب فيه التّيار بالحكم الذاتي ومقاطعة الانتخابات واعتصم مؤيدوه لاحقا في الموانئ النفطية وأغلقوا الطرق المؤدّية لغرب البلاد، وهاجموا بعض مراكز الانتخاب في بنغازي.

كما هاجموا طائرة مروحية تحمل موادًا خاصة بالانتخابات بالرشاشات احتجاجًا على توزيع المقاعد في المؤتمر الوطني العام.)ويري، 2012، صفحة 13(

رغم كون الجهة الشّرقية تحصلت على 60 مقعدا في المؤتمر الوطني (البرلمان) وتحصلت على وزارة سيادية (الدفاع) و6 حقائب وزارية في حكومة زيدان(الصحة، الإسكان، الشؤون الاجتماعية، الثقافة، الزراعة) كما كان منصب نائب الرئيس من نصيب المنطقة.

تم تعديل تقسيم مقاعد لجنة صياغة الدستور إلى 20 مقعدا لكلّ إقليم، استجابة لمطالب الشّرق إلاّ أنّ احتجاجات الاتّجاه الفدرالي تصاعدت حتّى وصلت مرحلة إغلاق الموانئ النفطية في 2013م وهو ماإستمر لقرابة ثلاث سنوات تكبّدت خلالها خزانة الدّولة خسائر تقدر بمبلغ 125 مليار دولار.

كما عمل جهاز حرس المنشآت –بقيادة إبراهيم الجضران– على ابتزاز المؤتمر الوطني ومطالبته بأكثر من 300 مليون دولار كمستحقات للجهاز.)لطفي، 2020(

عمليات إغلاق النفط لم تقتصر على الجهة الشرقية من ليبيا فقد عمدت كتائب "الزنتان" بإغلاق منشآت النفط عدة مرات للضغط على المؤتمر الوطني، وقد كانت العمليات الإغلاق نتائج كارثية على اقتصاد البلاد.

فبالإضافة إلى مبلغ 125مليار دولار كلّف إغلاق كتائب الزنتان حقول النفط أكثر من 25 مليار دولار، انحصر دور الاتجاه الفيدرالي منذ ظهوره على "التشويش" ولعِبَ دورًا في زعزعة الاستقرار أكثر من الاتجاهات الأخرى، حيث أدّى إغلاق الموانئ النفطية إلى أزمة اقتصادية استنفذت الاحتياطي النقدي الذي تراجع من 120 مليار دولار في 2012 إلى 70 مليار دولار في 2016،)الجديد، 2017(، ممّا سبّب انخفاضا كبيرا في قيمة العملة الليبية مقابل الدولار الأمريكي، ورغم النشاط الكثيف للاتجاه الفدرالي إلى أنه لم يحظَ بشعبية كبيرة لأسباب عدة منها:

– طبيعة التركيبة السكانية في مدن "بنغازي" و"درنة" حيث ترجع أصول نسبة كبيرة من سكانها للغرب الليبي فالاتجاه يغلب عليه العنصر القبلي العنصري.

– عزوف الأطراف الداخلية والخارجية القوية عن دعم هذا الاتجاه.

– سيطرة الطابع القبلي على الاتجاه واتسامه بالعنصرية والجهوية وهي نزعة تم توظيفها لحشد أنصار التيار خلال القتال في عام 2014.

- أعمال العنف التي تبناها أنصار هذا الاتجاه في مراحل مبكرة، واستمرت في التصاعد، وتسببت بخسائر مالية ضخمة.

– فشل الاتجاه الفيدرالي في مطالبه بعد تفجر الصراع في 2014 وانضمامه لتحالف "الثورة المضادة" لافتقاده مقومات الاستقلال والقيادة، ولسيطرة خليفة حفتر ومن خلفه حلفائه الإقليميين على القرار السياسي لهذا التحالف.

2.2.3.2. النزعة القبلية والحياة السياسية في ليبيا:

لعبت النزعة القبلية المناطقية دورا أساسيا في تشكيل ملامح الساحة السياسية في مرحلة ما بعد الثورة، لكن الظاهر أنه تم تغليب طابع التوظيف على هذا الدور، ففي كل الصراعات السياسية لم تكن القبيلة فاعلًا سياسيًّا مستقلا وإنّما كانت مفعولا به.

يتجلى هذا في فقدان القبيلة –ممثلة بوجهائها والشّخصيات النافذة فيها– لموقف سياسي موحد وخاص بها أو معبر عن رؤيتها السياسية المستقلة، لأي من القضايا المهمة والسياسية في الصراع القائم.

وإنّما يأتي موقف القبيلة تأييدا لهذا الطرف أو ذاك متأثرا بالمصالح الممكن الحصول عليها، ولا يخلو الأمر من وجود شخصيات سياسية بارزة ومؤثرة تنتسب لهذه القبائل، تملك مواقف سياسية مستقلة لكن عندما يتعلق الأمر بالتمثيل الرّسمي للقبيلة فالمواقف السياسية المستقلة تغيب تماما.

بذلك فإنّ القبيلة تعدّ فاعلا مهما وله دور أساسي في الصراع، لكنّها ليست محركة للأحداث دائما، ويظهر هذا بوضوح في ضعف الاتجاه الفيدرالي سياسيا، فرغم امتلاكه لكلّ وسائل الضغط والقوة العسكرية اللاّزمة لإحداث تغييرٍ إلّا أنّ دوره لم يتعدَّ العمليات التخريبية في مراحله الأولى 2012-2013، فالتيار يخوض حاليا حربًا في طرابلس تحت قيادة "خليفة حفتر" يعارضها معظم أنصاره.

الدلائل على غياب الإرادة والهوية السياسية في القبيلة كثيرة نتيجة تراكمات النظام السّابق، إذ حرص على تغييب دور القبيلة ككيان سوسيولوجي، إلّا في سياق خدمة النظام وربط موقف القبائل بممثّليهم فيه.

هذا أفقد القبيلة مكانتها ودورها ككيان مستقل، إذ كان دور كلّ القبائل بعد الثورة مماثلا لما كان عليه قبلها، مع اختلافات بسيطة بسبب انتشار السلاح الذي عزَّزَ من قدرة القبيلة على مساومة السلطة على مكاسب محدّدة، وبالتّالي تلخص دور القبيلة في البحث عن الغنيمة ومنافسة القبائل الأخرى عليها دون اعتبار للعواقب السياسية.

3.3.2.التعدد القبلي الرقم الصعب في الصراع الليبي:

التعقيد القبلي يعد من أبرز الفواعل التي أثرت في تشكيل معالم الحياة السياسية في ليبيا على مرّ تاريخها، فقد تولت القبائل وزعماؤها قيادة الكفاح المسلّح ضد المستعمر الايطالي ما بين عامي 1911 و 1943.

عندما نجحت المقاومة في انسحاب الجيش الايطالي والخروج من البلاد، قامت عائلة الإدريسي بتمثيل ليبيا في اجتماعات الأمم المتحدة بداية من عام 1949.

وقام زعماء القبائل بعقد عدة اجتماعات كممثلين للشّعب الليبي في بنغازي لكتابة دستور للبلاد يقر لأوّل مرّة نظام الحكم بالملكية دستورية.

ولأول مرة في تاريخ ليبيا تم وضع دستور يحدد المعالم الأساسية لحفظ الحقوق العامة والخاصة في عام 1951 تحت سلطة عائلة الإدريسي.

ولكن مطلع شهر سبتمبر 1961 قام معمر القذافي بمساعدة فرقة من الضباط بقيادة انقلاب عسكري وأعلنوا قيام الجمهورية الجديدة.

حيث تحول نظام إلى النظام "الجماهيري" (الذي حاول فيه تطبيق ما سماه الحكم التنفيذي للمؤتمرات واللجان الشعبية) في عام 1977.

1.3.3.2.القبلية والعملية السياسية قبل الثورة:

كان للقبلية دور بارز في التأثير على العملية السياسية في ليبيا في عهد القائد معمر القذافي، حيث كانت الساحة السياسية تشهد فراغًا سياسي كحتمية لغياب الدستور ودولة القانون وانعدام الجو المساعد على تكوين الأحزاب والنقابات.

وهو ما حتّم على القبيلة أنّ تكون المظّلة الوطنية الرئيسية التّي تنضوي تحتها القوى السياسية، وأحيانا الوحيدة، التي بإمكان الأفراد من خلالها ممارسة أوجه النشاط العام بصورة شبه مستقلة.

وهو ما أفرز قيادات شعبية سوسيولوجية كانت مهمتها أساسًا توفير الحماية للأفراد، تحصيل الحقوق، وضمان الوظائف في مؤسسات الدولة المختلفة، كلٌّ حسب قوة القبيلة التي ينتمي إليها، أو درجة قرابته أو درجة ولائه للنظام الحاكم.

وفى ظل انعدام سلطة القانون والدستور، حتّم على القبائل فرض الأعراف السوسيولوجية لتسيير كافة النّشاطات فيما يسمى "شريعة الصحراء".

وهذا العُرف أصبح بدرجة قانون ردعي مستوحى من الشريعة الإسلامية، حيث يتكون من 67 مادة تحدد أنماط العلاقات بين أعضاء القبيلة/القبائل.

تبين أنواع الأفعال المجرمة والعقوبات التي تقابلها التي توقع على من يرتكبها، حيث التزمت به أغلب القبائل، وأصبح العرف صمام الأمن والأمان بين أبناء القبائل تقضي بينهم في كل مشاكلهم اليومية وأحوالهم المدنية والشخصية من مخالفات إلى جنايات.(تأثير القبلية على العملية السياسية فى ليبيا : دراسة حالة لقبل و بعد ثورة فبراير 2011، 2020)

تطوّرت القبلية طوال فترة حكم القذافي التي امتدت أكثر من أربعين عاما، تحت مظلة نظامه السياسي الذي وصف بالديكتاتوري من خلال نظام المؤتمرات الشّعبية، واللّجان الشّعبية، ومن خلال عمليات الانتقاء والاختيار الشّعبي للقيادات التّي تثبت الولاء للسلطة الحاكمة.

حيث انتشر في دولة ليبيا أثناء فترة حكمه عملية مدبرة في الخفاء، من خلال التنسيق والتفاهم والاتفاق المسبق بين القبائل ذات النفوذ لتحديد هوية أمين مؤتمر أو شعبية (محافظة) في الخفاء.

هو ما يؤكّد أنّ صاحب المنصب لن يكون من خارج القبيلة ذات النفوذ والمعروفة بالولاء المطلق في أغلب الظروف.

كما عمد القذافي إلى جعل مداخيل النفط الكبيرة وسيلة لشراء الذمم حيث تعدّ ليبيا من أكبر الدّول المصدرة للنفط .

تعدّ مداخل النفط مصدر تمويل الخزينة العمومية في ليبيا منذ اكتشاف حقول النفط في نهاية الخمسينيات أين عمل النّظام على كسب ذمم القبائل من خلال توزيع بعض مداخيل النفط مباشرة عليهم وعلى أعضاء قبيلتهم .

وكذلك من خلال وضع نظام دعم مالي ومادي يرتكز على ضمان معظم الحاجيات الأساسية والكماليات من غذاء ووقود وفرص تعليم ومناصب عمل بصفة شبه مجانية لجميع السكان.

من خلال هذه الطريقة المتبعة تمكن القذافي طيلة عهده من توظيف قبائل كبيرة وصغيرة في الشرق والغرب والجنوب، حتى إنها قطعت وعودا بالدّفاع عن نظام حكمه إلى آخر لحظة في حكمه قبيل اندلاع الثورة فى 17 فبراير 2011.

أدت سياسة شراء الذمم التي انتهجها القذافي ورسمها أيضا وبالمقابل اعتماده على سياسة ردع واضطهاد المواطنين والقبائل التي تساند نظام حكمه ولا تتبنى أفكاره السياسية وتوجهاته العامة.

على سبيل قام القذافي باضطهاد قبائل بالكامل ومنع عنها المزايا التي تمنحها الدّولة بسبب قيام بعض أفرادها بمعارضته.

لم يقتصر التضييق على عائلة أو قبيلة محددة، وإنما شمل مناطق جغرافية بالكامل، منها على سبيل المثال الإقليم الشرقي بطبرق (ما يعرف أيضا ببنغازي وما حولها) والذي عرف تاريخيا ميلاد الدولة الملكية، حيث انزعج القذافي من خلال تاريخها النضالي الطويل ضد الاحتلال الايطالي.

وعليه أصبح واضح بمرور الزمن الهوة الواسعة بين ما تقدمه الدّولة من ميزانية ضخمة للتنمية والتعليم والصّحة في الأقاليم الجغرافية الموالية مقارنة بالمناطق المعارضة.

يعتبر هذا العامل أساسي في اندلاع الاحتجاجات والمظاهرات في أقاليم متفاوتة على حساب أخرى(تأثير القبلية على العملية السياسية فى ليبيا : دراسة حالة لقبل و بعد ثورة فبراير 2011، 2020).

2.3.3.2.القبلية والانتخابات بعد الثورة:

بعد تشكيل المجلس الانتقالي في 2011 قام بإعلان دستور مؤقت للبلاد، حيث تم الاعتراف به رسميا من قبل الأمم المتحدة بالحكومة الانتقالية الليبية الجديدة في أكتوبر 2011.

عرفت ليبيا منذ ذلك الوقت مرحلة انتقالية لتأسيس دستور ونظام حكم على المدى البعيد، حيث تم تسليم السلطة إلى المؤتمر الوطني العام في الثامن من أوت 2012، بعد أنّ تم انتخابه لأوّل مرّة في تاريخ البلاد في السابع من شهر جويلية 2012.

أوكلت للمؤتمر شؤون إدارة البلاد لمدة عام ونصف، ينتخب خلالها الرئيس ونائبه ثم رئيسا للحكومة، ثم يبدأ الإعداد لانتخاب أعضاء لجنة صياغة الدستور الجديد للبلاد، وقد كان جليا أنّه منذ بداية العملية الانتخابية أنّ القبلية لا تزال لها وزن ثقيل في تشكيل اتجاهات الناخبين والأحزاب السياسية.

أبدت بعض القبائل اعتراض على القانون الانتخابي بحجة أنّه أضعف حصصها الخاصة بتوزيع مقاعد المجلس الوطني، بعد أن تم رسمها بحكم النطاق الجغرافي.

حسب قانون الانتخابات وزعت المقاعد الـ200 مقعد، أين يسيطر على غرب البلاد وعاصمته طرابلس على أكثر من نصف المقاعد، وهو يفرض أنّه سيشكّل الرؤية السياسية المقبلة للبلاد، وأنّ العاصمة طرابلس سوف تحصل تلقائيا على حق النقض، وأنّه لن يتم تمرير أي قرار بدونها، بينما يمكن إصدار أي قرار بدون موافقة الشّرق والجنوب الليبي؛ أين يصل مقاعد الشّرق الليبي إلى 69 مقعدا مقابل 38 للجنوب.(تأثير القبلية على العملية السياسية فى ليبيا : دراسة حالة لقبل و بعد ثورة فبراير 2011، 2020).

عرفت الانتخابات في ليبيا عملية كبيرة من الحشد، من أجل المشاركة في إجراء انتخابات عامة لأول مرة في تاريخ البلاد، دون أي اعتبارات قبلية، حيث كانت الانتخابات أوّل انتخابات حقيقية تنظم في ليبيا منذ الحكم الملكي، توجه أكثر من 7,2 مليون ليبي بتسجيل أسمائهم في سجلات الناخبين للإدلاء بأصواتهم بما يعادل نحو 80% ممن لهم حق الانتخاب في البلاد، كما لم تضع الحكومة الليبية أية صعوبات على تشكيل الأحزاب، مما ساهم في تشكيل وتأسيس العشرات من الأحزاب والتكتلات الانتخابية، من مختلف التيارات الفكرية والسياسية.

وصل عدد المرشحين المستقلين للانتخابات العامة 2119 مرشحا، من أجل التنافس على 120 مقعدا، فيما تنافس على المقاعد الـ80 المخصصة للأحزاب 517 مرشحا، النصف تقريبا من العنصر النسوي.

يعتبر العنصر النسوي جديدا على النّظام القبلي المعتاد، حيث اعتاد أن يكون زعيم القبيلة من الرجال، أجريت الانتخابات في ليبيا بنظام القوائم الحزبية، حيث خصص لها 40% من عدد المقاعد أمّا بخصوص النّظام الفردي المستقل خصص له 60% من عدد المقاعد، أفرزت الانتخابات سيطرت تحالف القوى الوطنية الذي يتزعمه "محمود جبريل" المحسوب على التيار الإسلامي، حصل على 39 مقعدًا من 80 مقعدًا المخصصة للكتل السياسية، مقابل 17 مقعدًا لحزب العدالة والبناء، بينما فاز بمقاعد المستقلين، وعددها 120 مقعدا، أغلبية من الأفراد ذوي التوجهات القبلية.

رغم تقدمه على الإسلاميين في الانتخابات التشريعية في المقاعد المخصصة للأحزاب، فشل تحالف الليبراليين الليبيين برئاسة رئيس الوزراء الانتقالي السابق "أحمد جبريل" في تولي المناصب الحساسة والسيادية في الحكم في جمعية وطنية يسيطر عليها المستقلون.

فحصولهم على الأغلبية المطلقة مكنهم من التصويت على الحكومة الجديدة دون توجهات سياسية واضحة ولكن باعتبارات وقبلية خالصة.(تأثير القبلية على العملية السياسية فى ليبيا : دراسة حالة لقبل و بعد ثورة فبراير 2011، 2020)

وبذلك فإنّ القبائل الليبية كانت الركيزة المهمّة في معادلة الصّراع القائمة في البلاد، حيث أصبحت فاعلا مهما، بفعل الإستراتجية التي اتبعها العقيد الراحل "معمر القذافي"، والذي امتدت فترة حكمه أكثر من 42 عاما، عزز خلالها دور القبيلة، وعمد إلى إقامة تحالفات معها.

وهو العامل الذي كان له أثر كبير في سقوط القذافي نفسه بفعل الثورة التي اندلعت عام 2011، حين فقد دعم الجيش وأجهزة الدّولة، ووجد نفسه في مواجهة مباشرة مع القبائل، ما دفعه للاستعانة بالمرتزقة الأجانب في أيامه الأخيرة.

ويرى مراقبون أنّ الانتماء القبلي، وما ينتجه من نفوذ واصطفاف في الصّراع القائم، ما زال يضرب عميقا في ليبيا منذ عهد الملكية، ويهدد كل أشكال تطور المجتمع، ويقف عائق أمام التحول الديمقراطي، تحت سطوة القبيلة، في حين يرى آخرون بأنّ نفوذ القبيلة وسطوتها بدأ بالتراجع مع ارتفاع نسب التعليم، والانتقال إلى المدينة، وما أحدثه ذلك من تفكك جزئي لدور القبيلة.)حسين, 2020(

يتميّز المجتمع الليبي بأنّه مجتمع قبلي بطبيعته، حيث القبيلة لها دور أساسي في تشكيل خارطة الولاءات والانتماءات، وتختلف الآراء التي تذهب إلى أنّ سيطرة التحالفات القبلية على العقل السوسيولوجي الليبي بدأت مع ثورة العقيد معمر القذافي 1969.

حين ألغيت الأحزاب السياسية المدنية فاتحة المجال للفكر القبلي للتوسع، فإنّ هناك آراء أخرى ترى أنّ معاداة الليبيين للفكر الحزبي بدأت عقب الاستقلال مباشرة، تحديداً في 1951 في عهد الملك إدريس السنوسي، ثم جاءت أحداث ما بعد 2011 لترسخ مبدأ القبلية وسيطرتها بصفة أساسية، اعتمدت كافة الأنظمة السياسية التي حكمت ليبيا، بدءاً بالملكية وصولاً إلى مرحلة الثورة مروراً بالجمهورية، على القبلية وما لديها من ميليشيات مسلحة في بناء تحالفاتها وكسب النفوذ، استغلت القبائل الغياب شبه الكامل لدور الجيش والشّرطة والمنظومة المؤسسية لصالحها من خلال الحصول على النفوذ والمكاسب المادية.

3.3.3.2.ظهور الميليشيات القبلية المسلحة في ليبيا:

يرى البرلماني "حسن صالح"، عضو مجلس النواب الليبي، أنّ القبيلة في البداية كانت لها بدور سوسيو- ثقافية بالدرجة الأولى، في ظلّ إحكام الأنظمة الحاكمة سيطرتها على البلاد بصورة كاملة، إلاّ أنّه مع سقوط نظام القذافي عام 2011، وما تبعه من انهيار لمؤسسات الجيش والشّرطة، لم تجد القبائل سبيلا غير القيام بدور المؤسسة الأمنية في الدفاع عن نفسها والمناطق التي تتواجد تحت سيطرتها.

حسب البرلماني"حسن صالح" دائما، فإنّ المسؤولية الأمنية الملقاة على كاهل القبائل بعد 2011 قادت إلى تشكيل ما يسمى بـ"الميليشيات القبلية" سواء من أفراد الجيش السابقين، أو من منتسبي القبيلة المدنيين الذي يتم تسليحهم.

خاصة في ظلّ تأثر الدّولة وتباعد أطرافها، إضافة إلى بنية المجتمع الليبي الهشّة، والتّي لا يمكن التعويل عليها كوحدة مترابطة، ومن ثم بات للقبائل دور كبير في رسم الخارطة السياسية الليبية طوال السنوات الماضية.

وأضاف أنّ قوات الجيش في المنطقة الشّرقية بدأت في اتخاذ بعض الخطوات لتحجيم دور الميليشيات القبلية، من خلال الاتفاق مع القبائل الكبرى لتشكيل تحالف إقليمي لمواجهة الميلشيات المتطرفة مثل "أنصار الشريعة" و"داعش".

وهو ما نجح بصورة نسبية مقارنة بما كان عليه الوضع سابقاً، لكنّ الوضع يختلف بشكل كبير في المناطق الغربية والجنوبية، حيث تسيطر الميليشيات القبلية على القرار السياسي في تلك المناطق، كما هو الحال مع قبيلة "أولاد سليمان" في الجنوب، وهي تمتلك أكبر ميليشيات المنطقة، وتتدخل في الشأن السياسي بشكل لافت للنظر بغية الحصول على مكاسب ونفوذ عن

طريق المحاصصة، وكذلك هو حال ميليشيات قبائل "مصراته" و"الزنتان" في المنطقة الغربية.(عنان، 2020)

4.3.3.2.خارطة الصّراع القبلي في ليبيا:

المشكلة الأساسية في المشهد السياسي داخل ليبيا، هي تكريس الفرقة القبلية من قبل نظام القذافي السّابق، إذ قام بإعطاء امتيازات لقيادات بعض القبائل مثل "الورفلة" و"الزنتان" في الغرب، على حساب بعض القبائل الأخرى مثل "مصراته" و"أولاد سليمان" في الجنوب.

ما أدى إلى تنامي روح الكراهية والتربص والحقد بين القبائل المختلفة، وهو ما تجسد ميدانيا في الصراع بينها عقب سقوط نظام القذافي، هذا ما أشار إليه الدكتور "خالد حنفي"، الخبير في الشؤون الإفريقية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

وأشار حنفي في بحث له بعنوان "خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة" إلى وجود نحو 140 قبيلة ليبية لها تداخلات وعلاقات وترابطات عائلية وجغرافية مع الدّول المجاورة، إلّا أنّ القبائل الأكثر تأثيراً في المشهد السياسي لا تتجاوز 30 قبيلة، استطاعت أن تفرض نفسها من خلال ميليشياتها المسلّحة وتتحوّل إلى اللاّعبين الأبرز حضوراً في المشهد الليبي، وتتوزع هذه القبائل على ثلاثة محاور:

-أولا : في غرب ليبيا:

تسيطر خمس قبائل كبيرة على صناعة القرار السياسي والأمني في منطقة غرب ليبيا بصورة كبيرة، خاصة في السنوات الأخيرة، لما تمتلكه من مقوّمات أمنية وشعبية كبيرة.

أوّلها قبيلة "الورفلة" التّي تعدّ أكبر القبائل الليبية، إذ يتجاوز عدد أبنائها مليون نسمة ، وتتمركز في منطقة "فزن " في جنوب وجنوب شرق العاصمة طرابلس، وتشكّل هذه القبيلة إحدى نقاط القوّة لمواجهة تيار الإسلاميين والجماعات المتطرفة.

تليها قبيلة "المقارحة" المناهضة للجهاديين أيضاً، في "وادي الشاطئ" في الوسط الغربي اللّيبي، ثمّ قبائل "ترهونة"، والمكوّنة من حوالي 60 قبيلة فرعية وتتمركز في جنوب غرب طرابلس ويشكّل أبناؤها ثلث سكان العاصمة، ثم قبائل "مصراتة".

وهي أكبر القبائل المعارضة لنظام حكم القذافي، وتملك تأثيرات قوية على "درنة" و"بنغازي" كما أنّ لها علاقات كبيرة مع الجهاديين الإسلاميين، خاصة أنّ غالبية المنتمين إلى ميليشيات "درع ليبيا" المنتشرة في الغرب والوسط ينتمون لهذه القبائل.

-ثانيا: في شرق ليبيا:

هناك خصائص مشتركة بين قبائل شرق ليبيا بصفة عامة، ألّا وهو التّصدي للجماعات الإسلامية المتطرفة، ويسكن هذه المنطقة عدد من القبائل أبرزها "العبيدات" و"البراعصة" و"العواقير" و"المسامير"وتعيش في منطقة "الجبل الأخضر" و"طبرق" حتىّ نهاية "بنين" بالقرب من "بنغازي".

وأغلب هذه القبائل لها امتدادات عائلية داخل حدود دولة "مصر"، ومن أكثر القبائل تأثيراً في المنطقة الشّرقية قبيلة "المغاربة"، المنتشرة في منطقة "أجدابيا"، والتّي ينتمي إليها "إبراهيم الحضران" قائد ميليشيات "برقة"الداعم للتيار الفيدرالي.

كما تعدّ المغاربة من أكثر القبائل عداءاً للجماعات الجهادية الليبية، خاصة "أنصار الشريعة" في بنغازي، وكتيبة 17 فبراير في "القوارش"، وتتميز قبائل المنطقة الشرقية دون غيرها من قبائل المناطق الأخرى بمزيد من الاصطفاف وهو ما جسّدته عملية "الكرامة" التي قادها اللواء خليفة "حفتر" ضد الإسلاميين المسلّحين، حيث نال تأييد ودعم كافة قبائل المنطقة بالكامل سوى بعض القبائل الصغيرة غير المؤثرة كا"القذاذفة" بمنطقة سبها وسط ليبيا والتي ينتمي إليها معمر القذافي. (عنان، نفس المرجع السابق، 2020)

-ثالثا: في جنوب ليبيا:

تعاني قبائل المنطقة الجنوبية من تجاهل الأنظمة الحاكمة على مرّ العصور، إذ يشهد الجنوب صراعات مستمرة بين القبائل التي تنحدر من أصول إفريقية كالتبو، والقبائل العربية كالزوي، تدور معظمها حول التّجارة غير الشرعية عبر الحدود مع دولة تشاد كذلك هناك قبيلة "أولاد سليمان" التيّ تعدّ من أكبر القبائل المسيطرة في الجنوب، في مقابل قبيلة الطوارق ذات الأصول الأمازيغية والمحرومة من أدنى حقوقها الطبيعية كالأرقام القومية وجوازات السفر.

كانت الاشتباكات والصراعات المسلحة بين القبائل قبل أثناء وبعد الانتخابات عامل ضغط سياسي مهم أثّر على جميع مراحل العملية السياسية، وأجبر المشاركين فيها على احترام قواعد العمل القبلي.

ففي دولة تبحث عن الديمقراطية خرجت من حرب أهلية عصيبة، لا يزال هناك أكثر من 20 مليون قطعة سلاح خارجة عن رقابة الدّولة، فهي بيد المواطنين اللّيبيين، وهو ما يمثّل تهديد صريح وحقيقي وخطورة كبيرة على الحالة الأمنية العامة في البلاد على المدى البعيد.

حيث كانت تحدث اشتباكات ونزاعات مسلّحة متقطعة كلّ بضعة أشهر، أدّت إلى كبح وتوقف وتأجيل مسارات العمل العام، بما فيها العملية الانتخابية نفسها.

فرضت تلك الاحتجاجات والاحتكاكات المسلّحة أجندتها المتمثلة في قضايا خطيرة وملّحة على السياسيين والحكومات المتتالية، من أهمها غياب الرّغبة في المعالجة الحقيقية لقضية العدالة الانتقالية، مع ضرورة إعادة إدماج بقايا النّظام السّابق في الحياة العامّة، أو ضمان محاكمة قياداته محاكمة عادلة بتهم تقترن بجرائم حرب أو فساد.

فالليبيون يطمحون ويسعون إلى تحقيق المصالحة الشاملة والكاملة في بلادهم، عن طريق توسط ومشاركة زعماء القبائل دون إقصاء وكذلك النخب السياسية لاحتواء ومسح أثار حرب أهلية مدمرة والتي أدّت إلى سقوط أكثر من 50 ألف قتيل و 10 آلاف مفقود.

تهجير حوالي مليون مواطن ليبي إلى الخارج، ولكن كان هناك دائما صدام أثناء مناقشة دور القبلية في العملية السياسية، ودائما ما تأخذ منحى خطير خاصة عند طرح قضية الحكم الفدرالي كأساس للحكم في مرحلة ما بعد الثورة.

التكوين القبلي في دولة ليبيا يدفع باعتبار التوزيع الجغرافي، وأماكن النفوذ والسيطرة كمعيار للحكم الذاتي والمحلي بين أقطار ليبيا الثلاث(الشرق ،الغرب والجنوب).

في ظل التناقض الواضح والفوارق في المصادر الطبيعية، مع انعدام وجود اقتصاد ليبي إنتاجي خارج الريع، تتزايد احتمالات الصدام بين سكان المناطق الشرقية والغربية، حيث تتركز أغلبية مناطق استخراج البترول في مناطق محدّدة، وتنعدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي لا تتوفر عليها.

مع ازدياد عدم التوافق بين النخب السياسية والحكومية في الأغلبية النامية بطرابلس والغرب الليبي، كانت أغلب تلك المشاكل نتاج ماضي مليء بالتفرقة، والبغض لحكومة القذافي في معاملة القبائل والمناطق الجغرافية، وفشله الذريع في بناء اقتصاد ليبي قوي ومتنوع ومنتج يضمن الرّخاء والعيش الكريم لجميع أقطار البلاد.

يبقى البعد السياسي للأزمة يتمحور في الرّغبة في تكوين حكم لا مركزي، لا تنحصر فيه السلطة بيد جهة معينة، مع إعادة تفعيل دور الدولة للالتزام بدورها في مرحلة الانتقال الديمقراطي الحساسة، في ظل زيادة التوتر وغياب الأمن وعدم الاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى.

تتزايد المشاكل مع عدم وجود وعي سياسي واسع بين السكان، وغياب الخبرة الكافية لدى النّاخبين الليبيين في التعامل المباشر مع الدولة، دون وجود وسيط مباشر من العائلة أو القبيلة، وهي خبرة لازمة يكتسبها الأفراد في الدّول الديمقراطية من خلال عملية تنشئة شاملة وكاملة، من خلال مؤسسات مستقلة ومؤسسات المجتمع المدني بجميع أطيافه وإعلام بناء و قيادة حرّة، تعمل على إذابة الفروق وتعمل على جسر الهوة بين المواطنين.

يجب العمل على تغليب الانتماء للدّولة على الانتماء للقبيلة، وهو التّحدي الذي تنتظره ليبيا فيما إذا نجحت تجربتها في التحوّل الديمقراطي على المدى الطويل.(تأثير القبلية على العملية السياسية فى ليبيا : دراسة حالة لقبل و بعد ثورة فبراير 2011، 2020).

-خلاصة الفصل الثاني:

تتميز أغلب دول إفريقيا بالتعدد القبلي، الذي يعدّ الطابع الأساسي لأغلب الدول، وهو ما يشكّل تهديدا كبيرًا للأمن والاستقرار في القارة.

يتفق أغلب الدارسين على وجود علاقة ارتباط قوية بين أزمة الاندماج الوطني والواقع الاقتصادي والسياسي في الدّول الإفريقية، هذا يؤكد أنّ التعددية القبلية تعدّ مشكلة عندما تشعر جماعة ما بحرمانها من بعض المميزات التّي تعدّ حقًّا لها، وتشعر باستبعادها وتهميشها سياسيًّا واقتصاديًّا وإداريًّا.

تعدد الجماعات القبلية ينجم عنه الصراعات القبلية العنيفة التي غالبًا ما تكون نتيجة رؤية جماعة معينة أنّ هناك جماعة أخرى تسيطر على الدولة ومؤسساتها ومواردها، وهذا القول ينطبق على المشهد الليبي، حيث عمل القائد الراحل في ليبيا "معمر القذافي" طوال فترة حكمه على دعم قبائل بعينها لكسب النفوذ على حساب قبائل أخرى، ما أدّى إلى تمرّد القبائل المهمشّة عليه لاحقا هذا الفعل أّدخل البلاد في دوامة من العنف، وحتّى بعد سقوط نظام معمر "القذافي" لا تزال ليبيا تحت الصّراع بين مختلف القبائل والفصائل خاصّة بعد تدخل القوى الأجنبية وتدعيمها لأطراف بعينها ما زادا من صعوبة حل الأزمة والتوصل إلى اتفاق سلام شامل.

الفصـــــــــــــــل الثـــــــــــــــالث

الفصل الثالث: إدارة الصراع في ليبيا ما بعد سقوط نظام القذافي 2011م- 2019 .

أمام الدولة الليبية تحديات كبرى في عملية إعادة بناء الدولة، بعد حالة العنف والحرب الأهلية الشرسة التي شهدتها البلاد، منذ اندلاع ثورة 2011 ضد نظام العقيد القذافي، ما أدى إلى حالة من الفراغ الأمني الواسع، بعد أن قامت قوى أجنبية بتسليح الثوار لمواجهة القذافي، حيث تحولت ليبيا إلى ساحة للحرب الدولية بالوكالة، في حين لم يساعد أي طرف أجنبي في عملية بناء الدولة بل على العكس من ذلك، تم صرف النظر عن القضية الليبية بشكل تام، ما فسره بعض المحللين بأن هدف التدخل الأجنبي هو إسقاط نظام معمر القذافي وليس بناء الدولة الوطنية الجديدة في ليبيا.

1.3. أزمة ليبيا: بين جهود إحلال التسوية وتحديات تزايد الصراع.

شهدت ليبيا بداية من سنة 2011 تحولات سياسية جذرية نتيجة موجة العنف التي شهدتها البلاد، حيث كانت شديدة وتسير في منحى تصاعدي بالمقارنة مع الحالات التي شهدتها الدول العربية الأخرى، ورغم كثرة المشاريع والأطراف الرامية إلى تسوية الوضع غير أن الواقع في الميدان وتزايد موجة العنف ذات الطابع القبلي صعب من عملية إعادة الإعمار والبناء.

1.1.3. اندلاع الأزمة في ليبيا من الصراع الداخلي إلى التدخل الأجنبي.

شهدت ليبيا في بداية عام 2011م ثاني حالة للانتقال السلطوي، بعد انقلاب العقيد "معمر القذافي" على نظام "سنوسي"، حيث عمل على إلغاء النظام الملكي ووضع نظام جديد وفق تصوره، أين استند معمر القذافي على القبيلة وأعطاها قوة كبيرة تكاد تكون أكبر من مؤسسات الدولة في حد ذاتها.

عمل "معمر القذافي" على اختزال الدولة بكل أطيافها في شخصه حيث عبر عن ذلك في كتابه "الأخضر" بقوله "أنا الدولة، و الدولة أنا"، فقد وضع مؤسسات سياسية وسوسيولوجية وأخضعها لسيطرته بالكامل ما جعلها عرضة للاهتزاز وغياب الإستقرار، وبذلك فإن مسألة انتقال السلطة في ليبيا ليست حكرا على إسقاط نظام أو تغيير الحاكم وإنما الأمر يتعلق بمسألة إعادة بناء دولة معاصرة كرهان للمرحلة الانتقالية في فترة ما بعد سقوط نظام "القذافي".(سالم، 2012، صفحة 207/205)

انطلقت شرارة العنف في ليبيا وكانت أكثر شراسة مقارنة بالأحداث التي شهدها عام 2011م بدول الجوار، حيث أن العقيد "معمر القذافي" رفض التنازل عن الحكم بسهولة على ما يبدو، أين حشد قواته لمواجهة التمرد بالقوة المعهودة.

اندلعت الأحداث بعد اعتقال المحامي"فتحي تربل" يوم 15 فيفري 2011م بتهمة التحضير للمظاهرات المطالبة بإسقاط النظام وأنه يحضر لها، حيث وكعملية تضامنية معه تجمع عدد واسع من الحقوقيين والمحامين، الأكاديميين، رجال الإعلام وكذا المواطنون المتعاطفين معه، أين كان ذلك مؤشر على احتمال استجابة النظام لبعض مطالب الشعب.

بعد حملة الضغط الإعلامي التي شنتها وسائل الإعلام الليبية والوقفة التضامنية التي طالبت بالإفراج عنه، حيث كان ذلك دافع مشجع للشعب الليبي وخاصة المشرفين على تخطيط الانتفاضة من أجل مزيد من الضغط والتظاهر.(زكراوي، 2013، صفحة 119/117)

عمل النظام الليبي في بداية الانتفاضة على إرضاء المتظاهرين من خلال جملة من التدابير كإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ذووا الانتماء الإسلامي، إلا أن تخوف النظام من مشاركتهم في الاحتجاجات مستقبلا جعل النظام يواصل احتجاز المشتبه فيهم بعلاقتهم بالدعوة لمظاهرات 17 فيفري 2011م.

تم إذاعة خبر التوقيفات في عدد من المدن الليبية على غرار بنغازي في محاولة بث الرعب بين أفراد الشعب، كنتيجة للتظاهر ولكن كان لذلك نتيجة عكسية أين زادت وتيرة المظاهرات، كما كان للرد العنيف للقوات الأمنية ضد المواطنين في بنغازي دافعا قويا للشعب الليبي للاستجابة لدعوات التظاهر السلمي يوم 17 فيفري، للمطالبة بضرورة الشروع في إصلاحات سياسية وقانونية واحترام أكبر للحريات الخاصة والجماعية.

ولكن كالعادة كان الرد عنيف من قبل نظام "معمر القذافي"، حيث وصف هذا الأخير المحتجين بالجرذان التي تحركها الأطراف الأجنبية المتآمرة على الدولة الليبية والحاقدة على النظام، ما أدى إلى سقوط عدد معتبر من المتظاهرين حيث كان بمثابة رسالة من النظام لرفض الحوار وعدم توافر الرغبة من أجل إجراء تغييرات وتعديلات من شأنها إحداث إصلاحات جذرية في الدولة. (مرجع سابق، صفحة 119/117).

حسب الناشط السياسي الليبي "عزالدين عقيل" فإنه بمجرد خروج مجموعة من المتظاهرين هاجمها "السنوسي" مدير المخابرات الليبية والذراع الأيمن للقذافي، حيث هاجم السنوسي السكان وقتلوا المواطنين باستخدام الرصاص الحي، والقذائف المدفعية والصواريخ إذ كان المشهد بشع جدا.

في حين لجأ الشباب إلى مواجهة كتيبة الموت التي تعرف بكتيبة الفضيل أبو عمار، التابعة للقذافي، إذ يعرف عنها قوتها وهي تحت إدارة السنوسي والقذافي.(الحمد، 2011، صفحة 55).

كان لزاما على الجنود أن يقاتلوا إلى آخر رمق، بالرغم من أن هناك من كان يرفض القتال، كونه من سكان المنطقة، إلا أنه كان يتم إعدام فورا وأمام أنظار الجميع من الجنود من يرفض

القتال، إلى أن قام شخص موظف بمصلحة الجمارك بالقيام بعمل بطولي لإنهاء معاناة مدينة بنغازي نظرا لكثرة عمليات القتل الواسعة والممنهجة التي شاهدها، أين استخدم عدد معتبر من المواد المتفجرة ووضعها في سيارة وأحاطها بأسطوانات الغاز واقتحم بها بوابة الكتيبة، ما سبب انفجار كبير هدّم به الباب وسمح بتسرب الجماهير.

فهرب السنوسي والسعدي في طائرة عمودية، وبعدها أخذ المقاتلون يقتحمون المكان بالتدرج أين استفادوا من تمرد عدد معتبر من جنود الجيش والشرطة، وحصلوا على عدد من الأسلحة التي خلفتها الكتائب، وبذلك بدأت صفحة الصراع المسلح الذي دام طويلا. (الحمد، مرجع سابق، صفحة 66)

واجه نظام معمر القذافي المحتجين بكل قوة، ما دفعهم إلى اللجوء إلى العنف والمطالبة بإسقاط النظام، حيث قاموا باقتحام وتحطيم مقرات الشرطة والمباني الأمنية في عدد من أقاليم البلد.

كما استغل القذافي هذه الواقعة لوصف المحتجين برجال العصابات الذين يتعاطون المهلوسات والمخدرات، وصرح بأن ما يحدث في شرق ليبيا عملا انفصاليا، أين عمل على اللعب على وتر الانقسام القديم بين مدن الشرق والغرب، من أجل كسب المزيد من التأييد من طرف المدن الواقعة في الجهة الغربية على حساب مدن الجهة الشرقية.

غير أن ذلك لم يكلل بالنجاح بعد انضمام المدن الغربية للاحتجاج على غرار مدن الزنتان ومصراتة والزاوية.(زكراوي، 2013، صفحة 121).

بالموازاة مع الاحتجاجات التي شهدتها الشوارع، كان هناك نداءات عبر دعائم التواصل الاجتماعي وشبكات الأنترنيت تحمل تسمية انتفاضة 17 فيفري 2011، تطالب بترسيم هذا اليوم وجعله يوما للغضب في ليبيا، حيث كانت تحمل أربعة مطالب: إسقاط النظام، الحرية والكرامة، بناء دولة الدستور والقانون، محاسبة المجرمين.(عقل، 2011، صفحة 45)

تجمهر العديد من السكان في 17 فيفري 2011م ، أمام محكمة بنغازي ومن ثم ساروا في مطاردة حاشدة، حيث اصطدموا بقوات الأمن فسقط الكثير من القتلى والجرحى، ليقوم المتظاهرون الغاضبون بحرق مركز الشرطة والمطالبة بإسقاط النظام و بناء نظام ديمقراطي.

بحلول يوم 18 فيفري عمت الاحتجاجات كل مدينة بنغازي، حيث قام المتظاهرون بحرق المباني الحكومية وهو ما حدث بعدة مدن أخرى كدرنة وأجدابيا، فيما قام المحتجون بهدم مجسم الكتاب الأخضر بمدينة طبرق.

سرعان ما انتشرت إلى كل المدن الداخلية الغربية كجادو، الرجبان، والمدن الساحلية مثل الزاوية وصبراتة، وأجزاء واسعة من طربلس، إذ استمرت الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام لتعم

كل مدن ليبيا، الأمر الذي دشن بداية القطيعة بين الشعب الليبي ونظام معمر القذافي، خاصة بعد أن توعد سيف الإسلام القذافي المحتجين بالقتل، ووصفهم بالخارجين عن القانون.(زكراوي، 2013، صفحة 122/121).

وبذلك فإن انطلاق المظاهرات الشعبية في ليبيا كانت من الشرق ثم توسعت نحو المدن الأخرى، أين كانت ذات طابع سلمي في البداية للمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية.

إلاّ أن العنف الذي قابلت به السلطة الحاكمة المتظاهرين دفعت المحتجين للمطالبة بإسقاط النظام الحاكم، وبذلك انضمت ليبيا إلى ما يسمى بالربيع العربي.

مع إنفراد النموذج الليبي بخصوصية مرتبطة بنشأة الدولة الليبية الحديثة سنة 1951م، حيث لم تكن هناك دولة أو كيان يمثل ليبيا، أين ارتبطت نشأتها بترتيبات أممية بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث لم تكن هناك هوية مشتركة تمثل كيان ليبيا قبل الاستقلال.

ورغم ذلك فإن السبب المباشر لموجة العنف التي اندلعت تعود أساسا إلى طبيعة النظام الشمولي الذي أنشأه معمر القذافي أكثر من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.(خميس، 2014، صفحة 252).

أدى الرد العنيف من طرف النظام الليبي المسؤولين الليبيين المتواجدين في الداخل والخارج إلى إدانة تصرفات النظام الليبي وعبروا عن دعمهم المطلق للانتفاضة الشعبية.

من خلال تشكيل المجلس الوطني الانتقالي كممثل رسمي للثوار، حيث أوكلت له مهمة حشد الدعم الأجنبي ضد النظام، أين تم الإعلان عنه رسميا في 05 مارس 2011م بالإضافة إلى تشكيل مجالس محلية لرفع من وتيرة الانتفاضة وحماية المنجزات وإدارة الشؤون الداخلية وتمثيل المناطق الخارجة عن سيطرة نظام معمر القذافي.

كان هذا المجلس كتعويض عن غياب قيادة موحدة في بداية الاحتجاجات، حيث تم إضفاء الطابع المؤسساتي عليها من خلال تشكيل هذا المجلس لحكومة انتقالية قبل سقوط النظام، أين حصل هذا المجلس على التأييد الدولي باعتباره ممثل شرعي للسكان الليبيين.

تسبب العنف المرتكب والمجازر المروعة من طرف نظام معمر القذافي، المحتجين وتهديده المستمر بتصفية المتظاهرين جسديا إلى اعتبار الدول الغربية أن ما يجري في التراب الليبي سيؤدي إلى حرب إبادة عرقية في بنغازي.

إذ كان من اللازم صد قوات القذافي لمنعها من القيام بذلك خاصة بعد أن طلب عدد من أعضاء المعارضة بفرض منطقة حضر جوي فوق الأجواء الليبية لحماية الشعب الليبي، كانت تحركات بعض الدول العربية بالتنسيق مع دول غربية إلى إصدار قرار أممي من مجلس الأمن الدولي، حيث تضمن

القرار عقوبات على النظام الليبي لفرض منطقة حضر جوي فوق الأجواء الليبية.(زكراوي، 2013، صفحة 124)

1.1.1.3. أسباب و دوافع إنتفاضة 17 فيفري 2011:

أولا-الأسباب التاريخية:

منذ القدم كان هناك تنافس بين سكان الشرق الليبي وغربها حيث كان يعرف بصراع النفوذ، فقد ساند سكان الشرق خاصة سكان مدينة بنغازي معمر القذافي من أجل الإطاحة بالنظام الملكي، إلا أنه فيما بعد أصبحت مركز للعصيان ومصدر للانقلاب عليه، بسبب تمادي القذافي في استعمال القوة كذلك فإن قرب مدينة بنغازي من الحدود المصرية كان مصدر إلهام لشبابها للانتفاضة بعد تأثرهم بالثورة الناصرية.(مهدي، د س ن ، صفحة 8/9)

ثانيا-الأسباب السياسية:

أسس معمر القذافي نظام مرتكز على شخصه حيث مجّد أفكاره وتوجهاته وأقصى كليا المعارضة من الساحة السياسية، إذ جعل القبيلة الركيزة الأساسية في نظام الحكم.

أين اعتبر نفسه القائد الذي لا يحاسب ولا يتعرض للمساءلة من أي جهة مهما كانت مستندا في ذلك إلى فلسفة الشرعية الثورية، كما قام أيضا ببناء نظام حكم يجمع بين أنظمة متداخلة، النظام الرسمي والمدون في كتابه الأخضر، ونظام غير رسمي يرتكز على شبكات سياسية(رجال الخيمة المقربين منه)، السوسيولجية(القبيلة كحليف مقرب)، العائلة وشبكات الرعاية.

حيث كان هناك سلطة الشعب كواجهة فقط وسلطة الحاكم وهي المقرر الفعلي في البلاد، أذ يعتبر نظامه من أكثر الأنظمة شمولية في العالم، كانت ممارسته السياسية وتوجهاته تميزت بالتوتر الدائم والمستمر مع الدول العربية، ما شجع هذه الدول وأعطاها المبرر للتدخل في ليبيا. (terrorisme, centre international da rechereches et، 2011، صفحة 08)

-تغييب دور المعارضة:

انتهاج معمر القذافي سياسة الردع للمعارضة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة من طرف مقربين له ساعدوه في الانقلاب على الملكية، حيث كان يسجن ويعتقل وينفي ويقتل، الأمر الذي ولّد شعور متصاعد للمعارضين بالقهر والظلم، ما زاد من العداء له إذ كانت لبنة صلبة للإطاحة به أين دعمت المعارضة بقوة الاحتجاجات ثم تولت مهمة قيادة المرحلة الانتقالية بعد تدخل حلف الناتو.

- كبح دور المؤسسات والدستور:

النظام في ليبيا كان لا يتكون من المؤسسات السياسية المتعارف عليها في العلوم السياسية والتي لها دور أساسي في ممارسة مهام الدولة، بل كان هناك احتكار للسلطة وحصر كل القرارات والتوجهات التي كانت مدونة في الكتاب الأخضر.

فقد كان بمثابة دستور للشعب الليبي، افتقدت الدولة الليبية للهيكل المؤسساتي الركيزة القانونية المجسدة في دستور واضح يحدد الحقوق والواجبات الجماعية والفردية في إطار الاتفاق الجماعي.

خامسا-فشل الإصلاحات :

حاول نجل معمر القذافي " سيف الإسلام"، إقناع والده بمباشرة سلسلة إصلاحات وتدابير لتخفيف الضغط الخارجي المفروض على ليبيا، ومعالجة القضايا ذات البعد الداخلي التي من شأنها تهدئة الجبهة الداخلية، إلا أنها لم تعدو أن تكون إصلاحات وهمية بسبب اتجاهه لإصلاح بنية تجديد شرعية النظام القائم وإطالة وجوده والعمل على تأسيس أرضية خصبة لنظام وراثي.

خاصة أن سيف الإسلام القذافي كان يعتقد أن بإمكانه التحكم في احتجاجات الشباب في الداخل والخارج بم يحقق استمرار النظام الحاكم، لكن مشروعه لم يحقق النجاح المرجو منه كونه يحمل إعادة رسكلة المؤسسات السياسية التي لا تنتج علاقات جديدة إذ لم يتقبل القذافي ذلك.(زكراوي، 2013، صفحة 251/248)

-نظام يرتكز على قمع المعارضة:

كان معمر القذافي يمنع التظاهر والاحتجاج حيث عمل على إخماد كل أنواع المعارضة وعمل على قمعها باستعمال الأجهزة الأمنية والتي تتكون من أفراد القبائل الحليفة له، كما كان يشترط الانتماء لقبائل معينة مقابل الانضمام للأجهزة الأمنية لكي يضمن الولاء وعدم التمرد في إطار ما يعرف بالشبكة الأمنية. (مجموعة الأزمات، 2011، صفحة 09)

-تغييب دور المجتمع المدني:

عمل نظام القذافي على التغييب الكلي لدور المجتمع المدني، رغم أنه ركيزة أساسية في الدول الحديثة، حيث منع تشكله، واعتبر التحزب خيانة للوطن، نظرا لإدراكه أن المجتمع المدني الفعال يمنع قيام دولة شمولية ويكبح الاستبداد وهذا الأمر يهدد نظامه وسيطرته على دوليب السلطة.(عزالدين، 2013، صفحة 152/149)

ثالثا-سوسيولوجيا وثقافيا:

يتميز المجتمع الليبي الذي أسسه معمر القذافي بوجود ثلاث طبقات الأولى ذات بعد تسلطي وهي المتفردة بالحكم والمقربة من السلطة تتميز بتفوقها على باقي الطبقات من حيث القوة، الثروة السلطة، وهي خارج عن دائرة القانون.

الثانية هي طبقة كبار التجار حيث عملت الطبقة الحاكمة على كبح دورها ومصادرة أموالها في الثمانينات ولكن مع بداية التسعينات تم إعطائها بعض الحقوق مع وضعها تحت المراقبة المشددة، الطبقة الثالثة وهي عامة الشعب وهي لا تمتلك السلطة ولا المال، ومن هذا المنطلق كانت الطبقية سببا لتهميش غالبية السكان ومصادرة حقوقه. (مرجع سابق، صفحة 146/143)

رابعا-الولاء الضيق للقبيلة :

ارتكز نظام معمر القذافي على البعد القبلي في بناء النظام الليبي، ما ولّد أزمة هوية في المجتمع الليبي، إذ كان الفرد في ليبيا يتميز بازدواجية الولاء للقبيلة والدولة:

-تطور التركيبة السكانية في ليبيا:

زاد معدل الشباب الأقل من 25 سنة في المجتمع الليبي بنسبة 80%، وزادا انفتاحهم على المحيط الخارجي، ما رفع من نسبة الوعي وزادت مقاومة التناقضات التي كرسها معمر القذافي بين الشعارات التي كان ينادي بها وتلك التي كانت مدونة في كتابه الأخضر، هذا الأمر ولّد شعور بعدم الرضا عن تلك السياسات التي كبحت روح الإبداع والابتكار، فكان الشباب شغوفا بالتمرد وقيادة الانتفاضة التي أطاحت بالنظام.(مهدي، د س ن ، صفحة 34)

خامسا-تغييب الثقافة والقيم في المجتمع الليبي:

عمد النظام على السيطرة على النمط الثقافي في ليبيا وتوجيهه، مع تعمد زيادة الأمية والعمل على حفظ المستوى التعليمي، ماأثّر مباشرة على المجتمع الليبي وثقافته كما أن التعليمات المدونة في الكتاب الأخضر تمنع أي معارضة أو ظهور فكر متناقض.

هذه الأفعال أنتجت مجتمعا منغلقا على أفكار معمر القذافي لأكثر من أربعين سنة لكن الإنفتاح على المحيط على المحيط الخارجي جعل أسلوب تفكير الشباب الليبي يتغير وجعل الاستمرار في تقبل أفكار القذافي غير ممكن.(عقل، 2011، صفحة 156/155)

سادسا-إقتصاديا:

أدى تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية وازدياد التوتر مع الدول الغربية نتيجة العداء دفعت معمر القذافي إلى إتخاذ جملة من الإجراءات التقشفية لمواجهة الهبوط الحاد في الموارد المالية، ماأثار استياء السكان، حيث طالبوا بتحسين المستوى المعيشي والقضاء على الفساد الذي ساد في كل القطاعات، ما حتم تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي لتخفيف الآثار السلبية لسياسة التقشف.(خميس، الدمقراطية المتعثرة ، 2014، صفحة 247)

تزخر ليبيا بإمكانيات طبيعية كبيرة، حيث تحتل مراتب متقدمة في احتياط النفط في افريقيا وكذلك بالنسبة للغاز، إذ كان من المفروض أن يرفع ذلك من مستوى معيشة الفرد في ليبيا.

لكن الأمر في الواقع عكس ذلك تماما كون المواطن الليبي يعاني من تراجع المستوى المعيشي وكذلك يعاني المجتمع من ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية، خاصة في شرق البلاد التي تعمّد معمر القذافي إقصائها من إصلاحات سنة 1977م، فعانت من تدني على كل المستويات.

هذا التهميش الممنهج تجسد كذلك في سيطرة عائلة معمر القذافي على العوائد النفطية في البلاد رفقة المقربين والقبائل المساندة له.

أدت السياسية العدائية للخارجية الليبية تجاه الدول الغربية إلى فرض هذه الأخيرة لعقوبات اقتصادية صارمة زادت من تدهور السلم الاجتماعي وركود الاقتصاد خاصة وسط عامة الشعب الليبي ما أدى إلى ارتفاع في درجات الاستياء وسط سكان البلاد.(عزالدين، 2013، صفحة 141/131)

سابعا-من الجانب الإنساني:

عرفت ليبيا تراجع في أوضاع حقوق الإنسان، حيث كانت مجزرة " سجن أبو سليم" سنة 1996 انتهاك صريح وخطير من طرف النظام لحقوق الإنسان وتجسيد واضح لقمع الحريات.

جاء تقرير منظمة العفو الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ليؤكد أن حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة من طرف السلطات، ولم تظهر قدرا يذكر من التسامح إزاء المعارضة، وعوقب بعض منتقدي سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان، وقبض على بعض الأهالي ولم يتضح مصير المئات من حالات الاختفاء القصري التي حدثت في البلاد وغيرها من الانتهاكات الموسعة ضد الحقوق الفردية والجماعية.

ظل جهاز الأمن الداخلي الذي كان ضالعا في هذه الانتهاكات يمارس عمله وهو بمنأى عن الحساب، وهذا بعد تجريم الأنشطة التي تعدد ممارسة سلمية للحق في التعبير وحرية تكوين الجمعيات

بموجب قانون 71 الصادر سنة 1972 ، أين ظلت عقوبة الإعدام المطبقة في ليبيا على عدد كبير من التهم. (منظمة العفو الدولية، 2010، صفحة 289/191)

ثامنا: الأسباب الخارجية :

يمكن إيجازها فيما يلي:

– انتقال عدوى الأحداث في دول الجوار الليبي وتأثر الشباب به، منها الاحتجاجات التي تطالب بزيادة الحريات الفردية والجماعية، والتي أدت إلى سقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس ومصر رغم أنهما عمرت لسنوات طويلة، إذ كان ذلك دافعا قويا للشعب الليبي للانتفاض ضد معمر القذافي في حالة رفضه التخلي عن السلطة طوعا. (terrorisme, centre international da recherches et، 2011، صفحة 14)

– تنامي دور الدول الكبرى والإقليمية في شمال افريقيا، إذ يعرف على المنطقة منذ زمن بعيد التدخلات المستمرة من خلال الاحتلال، أو دعم الأطراف التي تبحث عن الانفصال، أو من خلال زيادة الضغط على الدول، تحت ذريعة حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، حيث زادا الضغط بعد هجمات 11 سبتمبر 2011م ، تحت مسمى مكافحة الإرهاب ومواجهة التهديدات العابرة للأوطان.(وحيد، 2011، صفحة 14)

– حسب المفكر الأمريكي " صامويل هنتغتون" العالم يشهد موجة من التحول الديمقراطي هذا ماأدى إلى انتقال العدوى إلى الدول العربية، نظرا للتشابه بين الأنظمة في نفس المميزات مقابل معاناة السكان من نفس المشاكل السوسيولوجية، والاقتصادية والاجتماعية.(حمادة، 2011، صفحة 24)

– تميزت علاقة "معمر القذافي" مع القوى الكبرى بالعداء الذي أسفر عن توقيع عدة عقوبات ضد الدولة الليبية، نتيجة عدة أزمات أهمها أزمة " لوكاربي1988 "، حيث صدرت العديد من القرارات عن مجلس الأمن الدولي، تطالب النظام الليبي الاعتراف بتورط ليبيا في تفجير الطائرة وضرورة تعويض الضحايا.

– بالإضافة إلى البرنامج النووي الليبي الذي اعتبرته الدول الغربية تعد على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، ورغم تنازل ليبيا عنه نتيجة الضغط المتزايد مقابل تطور العلاقات الخارجية، إلاّ أن الدول الغربية أخلفت الوعد نتيجة تضارب المصالح.

– يلعب الميدان الاقتصادي دورا مهما في تحريك القوى الأجنبية في منطقة دون أخرى : حيث أن التدخلات الأجنبية دائما مرتبطة باعتبارات المصلحة، وبذلك فإن التدخل الأجنبي في ليبيا ارتبط بتأمين

المصالح الاقتصادية خاصة منها النفط، ومن أجل استقرار الشركات النفطية هناك، زادت الأزمة المالية من التدخلات الغربية من أجل إيجاد أسواق جديدة للطاقة، ومن أجل تصريف الانتقادات الداخلية وجدال الرأي العام نحو الخارج، كما منح القذافي الأولوية للشركات الصينية للاستثمار على حساب الشركات الأوربية والأمريكية، وهذا ما أثار حفيظة الدول الغربية، خاصة بعد مشروع القذافي لإطلاق الدينار الذهبي.

فدعا الدول الغربية من أجل تبنيه لتعويض الدولار والأورو، في التجارة الخارجية خاصة في مجال الطاقة، وهذا عرف رفضا غربيا نظرا للتأثير السلبي على العملات الغربية التي ستتراجع في حال نجاح المشروع.(السياسات، 2010، الصفحات 1-3)

تاسعا-أسباب إعلامية :

كان لوسائل الإعلام خاصة منصات التواصل الاجتماعي دورا بارزا في حشد الجماهير، ودفعهم نحو الانتفاض رغم قرار النظام الليبي قطع الإنترنيت لإضعاف التنسيق كما كان لوسائل الإعلام الليبية دورا في تضخيم الأحداث من أجل دفع الأمم المتحدة لاتخاذ قرارات مستعجلة قبل التعرف على الحقيقة.

فحسب "المعهد الدولي لأبحاث ودراسات حول الّإرهاب ومساعدة ضحاياه" فإن القنوات العربية ساهمت في القرار الأممي الذي نص على فرض حضر جوي على ليبيا. (terrorisme, centre international da rechereches et، 2011، صفحة 14)

عاشرا-أسباب ذات بعد إنساني:

تسبب الرد العنيف على الاحتجاجات في سقوط العديد من القتلى والجرحى خاصة في مدينة بنغازي، بفعل استخدام الذخيرة الحية والأسلحة الحربية حيث تحولت الاحتجاجات إلى صدامات عنيفة بين المتظاهرين ونظام القذافي.

كما تم حصار المدن التي شهدت احتجاجات واسعة والتي تعد معقل المعارضة من أجل منع توسعها، كما مارس النظام التعذيب على المعارضين وشّن سلسلة من الاعتقالات التعسفية، قطع المؤن والسلع، تحويل المستشفيات إلى ثكنات عسكرية، القصف العشوائي للتجمعات السكانية.

اعتبرت هذه الانتهاكات خرقا واضحا لالتزامات ليبيا اتجاه القانون الدولي والإنساني ومواثيق حقوق الإنسان.(جويلي، 2012، صفحة 35/34)

بسبب كل الأحداث السابقة الذكر تم تفعيل التدخل الإنساني، تجدر الإشارة إلى أنه يقصد بالتدخل الإنساني التدخل عسكريا في دولة دون رضاها من أجل التصدي للتهديدات التي ستحدث كارثة إنسانية بسبب الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان، إذ أنه بعد زوال حلف " وراسو" قام حلف "الناتو" بالبحث عن ذرائع قانونية لاستمرار تدخله ووجوده من خلال وضع مفهومين استراتجيين الأول 1999م و الثاني 2010م لمواكبة التطورات الحاصلة والمتسارعة بعد الحرب الباردة يوفر الغطاء والشرعية للتدخل في المناطق التي يعتبرها تهديدا لأمن أعضائه، أين أصبحت التهديدات الحديثة تتجاوز الحدود ومهددة للمصالح ، تنص المادة 05 من ميثاقها أن أي هجوم مسلح يقع على ضد أي عضو من أعضاء الحلف، يعتبر هجوما على كل دول الحلف جميعا، ما يتيح لها حق الدفاع عن النفس وبالتالي الرد عسكريا على هذا الهجوم(كشك، 2011، صفحة 23/21) باعتبار أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول غير مقبول دوليا وأمميا وغير مقبول أخلاقيا وقانونيا، كونه يتعارض مع مبدأ سيادة الدول التي يكفلها ويضمنها القانون الدولي، هذا وبعد طلب المعارضة التدخل لإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا حيث كان بمثابة غطاء شرعي للتدخل الأجنبي للإسقاط نظام معمر القذافي.

أفرزت الاحتجاجات في ليبيا إلى بروز معسكرين متمايزين أحدهما موال للنظام الحاكم والآخر معارض له سياسيا وعسكريا، إذ تمكنت قوات المعارضة من السيطرة على الجهة الشرقية، كما ساهمت الانشقاقات في صفوف نظام القذافي واتجاه الكثير لتدعيم صفوف المعارضة بدءا من 21/20 فبراير.

بدءا بإنشق كل من مصطفى عبد الجليل ووزير الداخلية عبد الفتاح يونس، كما انشق عدد من الجنود في الجيش الليبي وانضمت عدة قبائل معروفة بوزنها الثقيل في الساحة السياسية الليبية والمتمركزة في الجهة الشرقية للبلد، وقد نجحت المعارضة من تشكيل مجلس وطني انتقالي في 27 فبراير ، أين أصبحت دولة ليبيا بسلطتين مختلفتين ومتنافستين، الأولى على رأسها معمر القذافي والثانية معارضة تدعمها الدول الغربية، فسارعت فرنسا وحلفائها للاعتراف بها في 10 مارس ثم بعد ذلك الأمم المتحدة في 23 ديسمبر 2011م.(عقل، 2011، صفحة 46)

لعبت دولة فرنسا دورا محوريا في تدويل القضية الليبية على المستوى الخارجي من خلال تحركات خارجيتها، أين أبدى الرئيس ساركوزي قلقه من الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان في البلد مع إزدياد موجة العنف المتصاعد، فتم إصدار القرار 1970 بالإجماع في 26 فبراير الذي ينص على إحالة القضية الليبية على المحكمة الجنائية الدولية، أين تم إصدار قرار من طرف مجلس الأمن الدولي

ينص على فرض حظر تصدير الأسلحة نحو ليبيا، كذلك تجميد الأصول المالية لشخصيات النظام، حضر سفر القذافي وعائلته ومقربيه، ايصال المعونات الإنسانية للمتضررين في ليبيا.

كان هذا القرار بمثابة السند الذي إعتمد عليه حلف الناتو لوضع مسؤولية حماية الشعب الليبي، حيث أصبح التدخل شرعيا في ليبيا، نظرا لاحتدام المعارك وزيادة القلق الدولي من الوضع الإنساني المتدهور ضد المدنيين المعارضين للنظام، تم إصدار القرار 1973 في 17 مارس 2011م الذي ينص على التدخل لحماية الشعب الليبي رغم تحفظ دول الصين وروسيا.(Elysee, 2011, p. 6/7)

كان العنف المسلح سيّد الموقف بين قوات القذافي والمعارضة المدعومة دوليا، إلا أن تم العثور على معمر القذافي وتصفيته جسديا رفقة نجله في مدينة مصراتة في 20 أكتوبر 2011م، حيث ألقي عليه القبض رفقة ابنه المعتصم، بعدها تم الإعلان عن تحرير ليبيا من قبضة معمر القذافي.

في 22 أكتوبر صرح وزير الخارجية الفرنسي بانتهاء عملية الناتو في ليبيا، لكن المجلس الانتقالي تقدم بطلب لتمديد بقاء قوات الناتو في البلاد بهدف تقديم المساعدات العسكرية لمراقبة الحدود الجوية والبرية والبحرية.(رمضان، 2011، صفحة 13)

تعرضت عملية التدخل الإنساني في ليبيا إلى الكثير من الانتقادات، باعتبار أن هذا التدخل لم يكن شرعيا، حيث أن حلف الناتو لم يتدخل في عدة دول كان فيها النموذج الليبي مشابه لها على غرار البحرين و الكونغو وفلسطين والصحراء الغربية.

فانتهاك حقوق الإنسان الأساسية ظاهرة تعاني الكثير من الشعوب المضطهدة في العالم، يكاد يكون بصفة يومية، لكن لم تكون هناك أي تحركات وهذا ما يدعم فرضية أن التدخل بحجة حماية حقوق الإنسان ورائها أسباب خفية ذات أبعاد مصلحية، (Maessen, 2012, p. 20/22) إذ أن تغيير النظام في ليبيا بالقوة ودعم المعارضة كحركة تمرد قد يضر أكثر مما ينفع، وهو ماتسبب في إطالة فترة الصراع.

2.1.3. أطراف الصراع في ليبيا:

رغم الجهود الدولية والأممّية المتواصلة الساعية إلى الوصول إلى تسوية سلمية للصراع القائم في ليبيا، على غرار مؤتمر برلين، في وضع حد للنزاع المسلح المتصاعد، لم يفلح ذلك، أين شهد شهر مارس 2020، ارتفاع وتيرة المعارك، مع تغييرات في التحالفات على المستوى الداخلي والخارجي.

رغم دعوات الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة الوقف الفوري إطلاق النار، لدواعي إنسانية بعد تفشي وباء "كورونا" في البلاد إلاّ أن ذلك لم يتجسد على الأرض، رغم تزايد عدد الإصابات بالفيروس وسط سكان ليبيا.

يتوزع أطراف الصراع في ليبيا على النحو التالي:

1.2.1.3. قوات خليفة حفتر:

خليفة حفتر كان مجند بالجيش الليبي، شارك عام 1969 في الانقلاب العسكري على الملك محمد السنوسي الذي أوصل العقيد معمر القذافي إلى السلطة ومنه حكم ليبيبا لأكثر من أربعة عقود من الزمن، أين يعد خليفة حفتر من أبرز ضباط معمر القذافي، و كان عضواً بارزا في مجلس قيادة الثورة الذي تولى حكم البلاد بعد نجاح الانقلاب على محمد السنوسي.

بعد تدخل ليبيا عسكريا في دولة تشاد تشاد عام 1986 تعرضت القوات الليبية للهزيمة، وعليه أسر وهو ضابط سامي ويحمل رتبة عقيد، فتبرأ منه معمر القذافي، رفقة مجموعة من الأسرى الآخرين في الجيش الليبي، وعليه تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توسطت له وقامت بنقله إلى دولة زائير سابقا، فالتحق بصفوف جبهة الإنقاذ الليبية المعارضة لنظام معمر القذافي في أواخر عام 1989 وأسس جناحاً عسكرياً لها تحت إسم الجيش الوطني الليبي.

غادر خليفة حفتر زائير إلى دولة كينيا، ثم توجه إلى الولايات المتحدة ضمن برنامج اللاجئين للأمم المتحدة، حيث تعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بهدف إسقاط نظام القذافي، وقام بتدعيم انتفاضة تهدف إلى إسقاط نظام معمر القذافي في جبال برقة عام 1996 لكنه لم ينجح في ذلك.

عاد خليفة حفتر إلى ليبيا مع انطلاق الانتفاضة الشعبية في شباط/فبراير 2011 ضد معمر القذافي، وجرى تعيينه شهر نيسان/أبريل قائدا للقوات العامة البرية التي تحارب ضد قوات معمر القذافي، نجحت قوات خليفة حفتر في شهر تموز/يوليو 2017 من الانتصار عسكريا على مجلس ثوار بنغازي، وحسمت معركة بنغازي لصالحها كذلك، بناءا على هذه الإنتصارات المتتالية تصاعدت قوة اللواء الليبي خليفة حفتر، بفعل الدعم الذي تلقاه من عدة دول التي دعمته لتحقيق مصالح متباينة في المنطقة (جسور الدراسات، 2020)، تتكون قوات خليفة حفتر من:

– تركيبة عسكرية كانت تنشط ضمن جيش معمر القذافي:

الكثير من الألوية والتشكيلات العسكرية كانت تحت مظلة النظام السابق، وأبرزها: اللواء 32 واللواء 12، وكتيبة محمد المقريف، وكتيبة خميس، واللواء 26 مشاة، واللواء 22 ترهونة (اندمج لاحقاً مع اللواء السابع كانيات، وأصبح لواءً كبيراً اسمه اللواء التاسع).

بالإضافة إلى قوات الصحوات (والتي تضم اللجان الشعبية التي كانت تساند القذافي في معاركه مع المعارضة، حيث ساهمت الصحوات عسكريا في تفوق قوات حفتر على مجلس ثوار بنغازي في شهر تموز/يوليو 2017، كما تّدعم اللجان الشعبية في الهجوم على طرابلس انطلاقاً جنوب شرق طرابلس.

- كتائب مقاتلة ذات توجه سلفي: شاركت عدة كتائب ذات توجه سلفي مدخلي في الصراع إلى جانب قوات خليفة حفتر، بعد فتوى أصدرها الشيخ السعودي ربيع بن هادي المدخلي في شهر أبريل عام 2019 تطلب من أتباعه في ليبيا مساندة حفتر.

أهم الكتائب ذات التوجه المدخلي التي تقاتل إلى جانب قوات خليفة حفتر نجد: كتيبة النداء بقيادة محمود الورفلي، وكتيبة التوحيد بقيادة أشرف الميار، وقد أدّت هاتان الكتيبتان دوراً أساسياً في قتال قوات مجلس ثوار بنغازي، الذي كان يحاصر جيوب قوات حفتر في منطقة الرجمة ببنغازي عام 2014، قبل أن يسيطر حفتر على المدينة عام بعد 2017 بعد انقلاب موازين القوى لصالح خليفة حفتر. (جسور الدراسات، 2020)

– مقاتلون مرتزقة من جنسيات مختلفة: إستعانت قوات خليفة حفتر بالمترزقة الذين تم تجنيدهم من عدة بلدان أفريقية، على غرار مرتزقة من جنسيات سودانية وتشادية، حيث وصل تعداد هؤلاء المرتزقة إلى أكثر من 1400 مقاتل (يورو نيوز، 2020)، ميليشيا فاغنر الروسية، والتي يتواجد المئات من أفرادها في جبهات القتال على محاور جنوب طرابلس.

جندت فاغنر الروسية المئات من المقاتلين السوريين، وتم إرسالهم إلى ليبيا من أجل القتال إلى جانب قوات خليفة حفتر، للقيام بهمة تأمين حقول النفط هناك بعد تردي الأوضاع الأمنية بشكل كبير. (بلدي عنب، 2020).

ساهمت مختلف القوات المذكورة سواء الليبية أو بدعم المترزقة، إلى جانب الدعم الدولي بسيطرة خليفة حفتر على شرق ليبيا بالكامل، كذلك نجح في السيطرة على مساحات واسعة من جنوبها ووسطها على مدار الأعوام الماضية، وفي أبريل 2019 قادت قوات خليفة حفتر حملة عسكرية باتجاه غرب

البلاد، من أجل السيطرة على العاصمة طرابلس وكان هدفها كذلك السيطرة على كامل الساحل الغربي الليبي، كما استطاع التوغل في شمال البلاد وبسط سلطته على مدينة سرت وموانئها وقاعدتها الجوية.

2.2.1.3. قوات حكومة الوفاق الوطني:

انحازت حكومة الوفاق الوطني التي تحضى بالاعتراف الدولي، إلى قوة التشكيلات التي أطلقت عملية فجر ليبيا في تموز/يوليو 2014، كرد مباشر على عملية الكرامة التي شنها خليفة حفتر آنذاك.

ومن بين تشكيلات غرفة عمليات فجر ليبيا ما يُعرف بـ "الدروع" وهي قوات نظامية تابعة للجيش الليبي، الذي جرى تشكيله تأطيره بعد سقوط نظام معمر القذافي، بالإضافة إلى كتائب ثوار مصراتة وثوار الزاوية.

كما تقاتل قوات حماية طرابلس إلى جانب حكومة الوفاق الوطني، وهي قوات تأسست في كانون الأول/ديسمبر 2018، بعد أن شن اللواء السابع ترهونة اقتحام طرابلس، وتتألف هذه القوة من فصائل عديدة تضم مقاتلين من داخل وخارج ليبيا هي: كتيبة ثوار طرابلس، ولواء النواصي، وقوة الردع والتدخل المشتركة، وكتائب تاجوراء، والكتيبة 92 مشاة، والكتيبة 155 مشاة، وكتيبة يوسف البوني.

هناك أيضا قوات الردع الخاصة لحكومة الوفاق الوطني، والكتيبة 301 التابعة لرئاسة الأركان في حكومة الوفاق الوطني تعتبر القوة الضاربة التي كان لها دور حاسم في صد هجوم حفتر على طرابلس، حيث تدعمها قوى أجنبية سواء من خلال التسليح أو التدريب. (جسور الدراسات، خريطة الصراع في ليبيا، 2020)

3.2.1.3. الأطراف الأجنبية:

تحولت الساحة الليبية إلى أرضية خصبة للصراع والتنافس بين القوى الكبرى والفاعلين الإقليمين لحسابات براغماتية، نظرا لتضارب المصالح الضيقة، إذ تشكلت تحالفات مختلفة وأصبحت ليبيا تشهد صراعا دوليا وحروبا بالوكالة، ناهيك عن انتشار الجواسيس وعناصر المخابرات من مختلف القوى الفاعلة على الساحة الدولية.

أين يقوم كل طرف أجنبي بدعم أحد أطراف النزاع الليبي، بغية تغليبه على الطرف الآخر من أجل تحقيق المكاسب وتوسيع النفوذ.

أولا-تحالف السعودية – مصر – الإمارات:

يقوم هذا الحلف الثلاثي بتقديم دعم عسكري وتمويل قوات خليفة حفتر بشكل مستمر، فقدت دعمت الإمارات قوات حفتر بأسلحة حربية ومعدات طيران حربية، تم نشرها في مطاري الجفرة

والوطية، من أجل مواجهة الطائرات دون طيار التركية الصنع التي تسلمتها حكومة الوفاق الوطني من تركيا. (وكالة سبوتنيك، 2020)،

تهدف دولة الإمارات من وراء دعمها لقوات خليفة حفتر إلى ضمان السيطرة على الموانئ الليبية ومنه التحكم في حركة تصدير المحروقات إلى خارج ليبيا، من جهة أخرى قدمت مصر الدعم الجوي لقوات حفتر عن طريق قصف قوات خصومه بالمقاتلات الحربية، وقامت بإمداده عسكرياً على الأرض.

كذلك أرسلت مصر عدة خبراء عسكريين خاصة في مجال الطيران الحربي إلى قاعدتي الوطية والجفرة(محمد الخليل، القصة الكاملة للثورة الليبية: تسلسل الأحداث، على الرابط:(الخليل، 2020) وتسعى مصر وراء ذلك صون مصالحها في المنطقة لكسب المزيد من النفوذ.

تساهم كل من الإمارات والسعودية بدفع الأرصدة المالية لصالح المرتزقة سودانيين تحت قيادة الجنرال "محمد حميدتي" أحد أبرز مدبري الانقلاب على الرئيس السوداني المخلوع "عمر البشير". (الخليل، نفس المرجع السابق، 2020)

ثانيا- تحالف قطر – تركيا:

نقلا عن مصادر في حكومة "الوفاق الوطني" الليبية بأن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد أعرب اليوم الأحد (15 ديسمبر 2019)، عن استعداد بلاده لتقديم أي دعم تطلبه هذه الحكومة في المجالين الأمني والاقتصادي، هذا بعد لقاء أمير قطر برئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق "فائز السراج" .

ووفقا لبيان لحكومة الوفاق، فقد أكد الأمير على أن دولة قطر ستبذل كل ما بوسعها من أجل أن تتجاوز ليبيا الأزمة التي تمر بها، في سياق متصل، قدم رئيس البرلمان التركي "مصطفى سينتوب" اتفاق التعاون الأمني والعسكري مع ليبيا إلى البرلمان للمصادقة عليه.

بعد تفعيل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية ،حيث يشمل الاتفاق، الأمن والتدريب العسكري وصناعة الدفاع ومكافحة الإرهاب والتخطيط العسكري وإنشاء مكتب للتعاون الأمني والدفاعي في حال طلب ذلك من طرف حكومة الوفاق الليبية. (وكالة رويترز، 2020)

ثالثا- الاتحاد الأوروبي:

يعتبر الموقف الأوروبي في ليبيا من أضعف المواقف بسبب حالة من الانقسامات التي تسود بين دولة جراء اختلاف وجهات النظر حول حلّ الأزمة من جهة وتضارب المصالح من جهة أخرى، وتشترك الدول الأوروبية في مخاوفها من التقارب الروسي – التركي في ليبيا وتهميش المصالح الأوروبية، بالمقابل هناك تخوف من تنامي التنافس فيما بينها، ويمكن تحديد ثلاث دول أوروبية فاعلة في الملف الليبي وهي:

رابعا-فرنسا: يعود الدعم الفرنسي للواء الليبي "خليفة حفتر" بداية شهر أيار/مايو 2014 بعد إعلان خليفة حفتر عملية "الكرامة" بهدف "محاربة الإرهاب".

حيث أوفد الجيش الفرنسي عدة خبراء إلى بنغازي، من أجل دعم خليفة حفتر في تخطيط الهجمات وتقديم الدعم الإستخباراتي اللازم له، كما كان للخبراء العسكريين الفرنسيين عام 2016 دورا فاعلا في بناء قوة عسكرية صلبة لقوات خليفة حفتر. (ب ب سي عربي ، 2020)

يعتقد المسؤولون الفرنسيون أن اللواء الليبي "حفتر " هو القائد القوي الذي يمكنه ضبط الأمن في ليبيا، بالإضافة إلى أنها ستتمكن من خلال ربط علاقات متينة معه من أجل الحصول على امتيازات فيما يخص النفط وعقود الاستثمار.

خامسا-إيطاليا: بحكم أن ليبيا استقلت عن ايطاليا لا تزال هذه الأخيرة تنظر إلى ليبيا على أنها منطقة نفوذ تاريخية لها، ولذلك فإنها تعالج هذا الملف وفق مصالحها الخاصة، حيث يعتقد المسؤولون الإيطاليون أن شركة " توتال" الفرنسية العاملة في المجال النفطي مهددا حقيقياً لشركة "إيني" الإيطالية التي تمتلك استثمارات في ليبيا منذ عام 1959، اعترفت إيطاليا ب "حكومة الوفاق" التي يرأسها "فايز السراج"، لكنها بالمقابل لم تقدم أي دعم عسكري لها، بسبب رغبتها في الحفاظ على توازنها مع مختلف الجبهات الليبية وعدم التأثير سلباً على إمدادات النفط.

توجهت إيطاليا إلى التعاون والتنسيق مع الدولة التركية في بداية الأزمة الليبية في شهر أبريل 2019، لكنها بعد ذلك رفضت الاتفاقية الموقعة بين أنقرة وحكومة الوفاق في نوفمبر 2019 بسبب مخاوف اندلاع حرب طويلة المدى والتي ستأثر حتما على مصالحها.

منذ بداية عام 2020 باتت إيطاليا تتحرك بشكل مختلف بغية لعب أدوار أكثر أهمية في الملف الليبي، أين كان لوزير خارجية إيطاليا "لويجي دي مايو" عدة لقاءات مع رئيس حكومة الوفاق " فايز السراج" واللواء خليفة حفتر.(الخليل، القصة الكاملة للثورة الليبية : تسلسل الأحداث ، 2020)

سادسا-ألمانيا: تسعى ألمانيا إلى تخفيض حدة الصراع في ليبيا، والتوصل إلى حل سياسي دائم ينهي حالة التدخلات الخارجية المكثفة في المنطقة، ولذلك سارعت الخارجية الألمانية إلى زيادة جهودها منذ حزيران/يونيو 2019 من أجل عقد مؤتمر دولي لبحث سبل الحل السياسي في ليبيا.

تمكنت من ذلك في مطلع عام 2020، عرفت الفترة التي تلت مؤتمر برلين تقارب بين الموقفين الألماني والإيطالي، حيث سعى الطرفان للحد من تدفق السلاح إلى ليبيا، ودفع باتجاه إطلاق عملية

بحرية لدول الاتحاد الأوروبي بهدف مراقبة الشواطئ الليبية.(تحليل مبادرة ألمانيا حول ليبيا الفرصة الأخيرة قبل الكارثة ، 2020)

سابعا- الولايات المتحدة الأمريكية:

منذ اندلاع الأحداث في ليبيا عام 2011 كان دور الولايات المتحدة في ليبيا مشوشًا وغير واضح تماما، إذ تم وصفه من طرف المتابعين أنه غير بناء، وحسب وصف الخبيرة في الشؤون الأمنية الأمريكي، "إيرينا تسوكرمان"، زادت الأوضاع في ليبيا سوءا مع إطلاق قوات المشير خليفة حفتر، في أفريل 2019، عملية "طوفان الكرامة"، لتصفية ليبيا من الميليشيات الإرهابية – حسبهم- وتحرير العاصمة طرابلس من تلك الجماعات "المتطرفة(محمد، 2020)، كانت الرغبة الأمريكية ملحّة للتواجد في المنطقة من أجل استبعاد الشركات الصينية وزيادة تواجد الشركات الأمريكية في ليبيا لضمان التعويض بفعل الدعم الأمريكي للقيادة الليبية الجديدة، أين تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للرفع من صفقات التسلح والمشاركة في عملية إعمار ليبيا لتأمين المزيد من الموارد المالية من هناك.

3.1.3. التدخلات الأجنبية بين جهود التسوية ومساعي حفظ المصالح.

مباشرة بعد حدوث الانتفاضة في ليبيا كانت هناك عدة مشاريع وتدخلات إقليمية في محاولة الوصول إلى تسوية سياسية بعد أن شهدت البلاد موجة عنف شديدة حتى بعد إنهاء حكم القذافي، لكن البيئة الداخلية المتشعبة والمتكونة من فسيفساء سياسي وإيديولوجي متعدد الولاءات أجهضت ذلك.

ففكر الانتماء إلى القبيلة يطغى على فكر الانتماء إلى الدولة، ومع تضارب المصالح الخارجية في إسقاط نظام القذافي أدى إلى تصاعد القتال الداخلي حول السلطة وعليه سيتم التطرق إلى أهم المشاريع التي أنشأت بخصوص القضية الليبية على المستوى الإقليمي والدولي.

1.3.1.3. على المستوى الإقليمي:

أولا-على مستوى جامعة الدول العربية:

كان القرار الذي اتخذته الدول العربية حازما بشكل لا يحتمل الجدل، حيث كان الرفض سيد الموقف ضد تواجد مقاتلين أجانب وضد التدخل الأجنبي والإرهاب وتقسيم البلاد، كما تم التأكيد على ضرورة الوصول إلى حل سياسي يضمن وحدة ليبيا واستقرارها وأمنها.

كما تضمن القرار دعوة صريحة ومباشرة للوقف الفوري لإطلاق النار بين الأطراف المتنازعة قصد حماية المدنيين الليبيين.

وأكد قرار جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، دعم جهود الدبلوماسية المصرية لحل الأزمة الليبية، وأيد جهودها المتواصلة لوقف إطلاق النار.

أما دول الجوار الليبي، فهي ذات دور محوري وأساسي، حيث تم الاتفاق على العمل من أجل التنسيق بينها للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف.

كما كان القرار العربي رد صريح وواضح على تدخل تركيا في الشأن الداخلي لدولة ليبيا، وقطع الطريق أمامها في محاولتها لتكرار السيناريو السوري في البلد العربي الإفريقي.

حيث أن الملف الليبي ذو أهمية بالنظر إلى توقيته، فهو يأتي في سياق الجهود الأوروبية والدولية لحل الأزمة الليبية، (قرار الجامعة العربية بشان ليبيا، المغزى و التاريخ، 42 يونيو 2020، سكاي نيوز عربية، على الرابط: (سكاي نيوز، 2020)

كما اتفق وزراء الخارجية العرب على الدعوة العاجلة لمجلس الأمن الدولي لأجل تحمل مسؤوليته اتجاه الأحداث في ليبيا، مع وجوب فرض منطقة حضر الطيران في الأجواء الليبية من أجل حماية السكان،

أين اعترض على القرار كل من سوريا، الجزائر، اليمن، السودان، فقد تم اعتباره مقدمة للتدخل الأجنبي في المنطقة، كما قرر ذات المجلس فتح الحوار مع المعارضة الليبية والمتمثلة في المجلس الانتقالي باعتباره الممثل الشرعي للشعب الليبي.

كما تم تأييد القرار من طرف مجلس التعاون الخليجي، ثم حلف الناتو، وبتاريخ 12 مارس 2012م تم إصدار القرار 7360، حيث تضمّن دعوة رسمية لمجلس الأمن الدولي من أجل فرض منطقة حضر جوي في الأجواء الليبية.

الأمر الذي لقي ترحيبا دوليا واسعا خاصة من طرف فرنسا، وبذلك كان القرار بمثابة ضوء أخضر للدول الغربية للتدخل عسكريا في ليبيا. (جامعة الدول العربية ، 2011)

ثانيا-على مستوى الإتحاد الإفريقي:

دعت مفوضة الشؤون السياسية في الاتحاد الأفريقي "سماتي ميناتا" أطراف النزاع في ليبيا إلى إعطاء الفرصة أمام الاتحاد للعب دوره في حل الأزمة، وإلى ضرورة التوقف فورا عن توريد الأسلحة إلى البلاد.

وأعربت "مينات" عن أملها في أن تتمكن رئاسة جنوب أفريقيا للاتحاد من الوصول إلى تقدم ملموس في حل الأزمات الأفريقية.

فيما اقترح رئيس جمهورية الكونغو "دينيس ساسو نغيسو" تشكيل قوة عسكرية افريقية للتدخل في ليبيا، وفي تصريح لقناة الجزيرة، أكد الرئيس الكونغولي أن الاتحاد يسعى إلى إيجاد حل للأزمة الليبية عبر آليات سياسية إفريقية، وأن لدى بلاده عدة تجارب ناجحة بهذا المجال.

وفي نفس السياق، أكد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي "موسى فكي" أن ما يحدث في ليبيا والساحل الإفريقي يعتبر خطر داهم لأمن المنطقة.

حيث دعا مجلس الأمن إلى السعي الجدي لحل الأزمة في ليبيا (مركز الجزيرة للدراسات ، 2020) كما قدمت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان تقرير حول الأوضاع الإنسانية في ليبيا، وطالبت السلطة الليبية بضرورة التوقف الفوري عن استعمال القوة ضد السكان.

حيث مع استمرار القوة ضد المدنيين، وجهت مجموعة من دول مجلس الأمن والسلم الإفريقي في 10 مارس 2011م إلى الحكومة الليبية لقاء فواعل النزاع والجامعة العربية والإتحاد الأوروبي ومجلس الأمن الدولي، لكن لم يكتب للاجتماع النجاح، حيث تم عقد اجتماع آخر في فرنسا لتحضير العملية العسكرية ضد نظام القذافي في غياب الطرف الإفريقي، تم اعتبار المبادرة الإفريقية التي لم يكتب لها النجاح أنها كانت ستكون مخرج للصراع الليبي حسب الخارجية الروسية ومفوض الإتحاد الإفريقي للسلم "رمضان لعمامرة"(Dolizde, 2011, p. 15).

2.3.1.3.اجتماعات دول جوار ليبيا:

أولا-المحادثات الجزائرية- المصرية حول ليبيا بتاريخ 25/24 ماي 2015م :

تمت بمشاركة وزير الخارجية المصري سميح شكري ودبلوماسيين جزائريين للتباحث حول الأوضاع في ليبيا، أين تم الاتفاق على تكثيف اللقاءات الثنائية لاحتواء الأزمة، والوصول إلى حلول واقعية للصراع لمواجهة التحديات التي تواجه دول الجوار الليبي، على غرار الجريمة العابرة للحدود التي تثير مخاوف المنطقة.(محامدي، 2012، صفحة 02)

ثانيا-الاجتماع المصري -الجزائري- الإيطالي في مصر بتاريخ : 07-جوان 2015:

أين أكد وزير الشؤون المغاربية والإتحاد الإفريقي عبد القادر مساهل أن الوضع في ليبيا تعد قضية أساسية بالنسبة لأمن الجزائر، كما أكد وزير الخارجية المصري سميح شكري ونظيره الإيطالي باولو جينتلوني على ضرورة الحل السلمي للقضية الليبية، مع ضرورة تشكيل حكومة وفاق وطني تضم جميع الفاعلين دون إقصاء للمساهمة في بناء دولة مؤسسات قادرة على ضبط الأمور داخل البلاد.

إضافة إلى تنسيق الجهود بين الدول الثلاثة من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير شرعية والإرهاب مع التأكيد للطرف الليبي على دعم الحوار والالتزام بمساندة جميع الفواعل في ليبيا لتجاوز الصراع قصد الوصول إلا حل سلمي. (جريدة الشعب، 2015، صفحة 03)

ثالثا-اتفاق الصخيرات: 17 ديسمبر 2015م:

اجتمع مجموعة من نواب عدة مدن ليبية على غرار : مصراتة، طبرق، سبها، الزنتان، طرابلس إضافة إلى أعضاء المؤتمر الوطني الليبي والوفد الممثل لمجلس نواب طبرق الداعم لحفتر، ووفد المؤتمر الوطني العام (المجلس التأسيسي في طرابلس) بمدينة الصخيرات، حيث تم الاتفاق على تشكيل مجلس رئاسي يقود حكومة وفاق وطني، ومجلس أعلى للدولة (نيابي استشاري) مُشكّل من أعضاء المؤتمر الوطني العام. (داودي، 2015، صفحة 10)

بالإضافة إلى تمديد ولاية مجلس النواب بعد انتهائها في نفس العام، رغم أن الاتفاق كان تحت إشراف أممي وأقرّه مجلس النواب وحظي بدعم شعبي واسع من معظم الفرقاء الليبيين، فإن حفتر وأتباعه عارضوه بشدة لأنه حسبهم يعطي للمجلس الرئاسي صلاحية عزله في أي وقت.

قام حفتر بتحريك النواب الموالين له تحت قيادة رئيس مجلس نواب طبرق "عقيلة صالح" لتعطيل تنفيذ الاتفاق، عبر إثارة الفوضى داخل البرلمان لمنع المصادقة عليه وإقرار حكومة الوفاق، كما مارس حفتر الضغط على أعضاء المجلس الرئاسي للانسحاب منه بهدف تعطيله، إذ لم يبق منهم سوى 5 من 9 أعضاء، لكن حفتر وصالح فشلا في سحب الاعتراف الدولي من حكومة الوفاق. (مركز الجزيرة للدراسات ، ماذا حدث منذ 2015...التسلسل الومني للمسار السياسي في ليبيا، 2020)

2.3. إعادة بناء الاقتصاد الليبي كآلية لنجاح المرحلة الانتقالية:

بعد موجة العنف السياسي التي شهدتها البلاد كان لزاما على المجلس الوطني الانتقالي الذي يدير شؤون البلاد العمل على إعادة بناء الاقتصاد الليبي لوضعه على السكة، مع ضرورة وضع خطة عمل للنهوض بالقطاع المالي من خلال ضبط مصادر التمويل، إنعاش البنوك والحفاظ على الاستقرار المالي لدعم الجهود السياسية وتحسين ظروف معيشة المواطن الليبي. (رالف سامي و آخرون، 2012، صفحة 01)

1.2.3. الموراد النفطية كركيزة للاقتصاد الليبي:

عرف إنتاج النفط تراجعا حادا في ليبيا بفعل الأحداث التي شهدتها البلاد، بنسب قاربت في بعض الأحيان 95%، حيث كان اقتصاد البلاد على حافة الانهيار في حالة غير مسبوقة، خاصة بعد أن أفقدها مليارات الدولارات، خلال السنوات القليلة الماضية.

فالنفط يعتبر عصب إيرادات ليبيا، وطالما ارتكزت عليه بشكل أساسي في تغطية وضبط موازناتها السنوية.

شهدت البلاد بعد مقتل العقيد معمر القذافي وانهيار نظامه، حالة من عدم الاستقرار السياسي، أفرزت مئات المليشيات المتناحرة.

1.1.2.3.الصراع المسلح وعدم الاستقرار كسبب مباشر لتقلص إنتاج النفط:

تسبب الصراع على السلطة ومن خلالها السيطرة على منابع النفط انخفاض حاد في إنتاج هذه المادة الحيوية، أين كان يتوقّف إنتاج النفط لعدة أشهر، في عدد معتبر من أبار النفط في البلاد، ماأثر مباشرة في تراجع صادرات البترول، الأمر الذي خلف حالة من الهبوط الحاد في احتياط العملة الأجنبية، ليجد الاقتصاد الليبي نفسه على حافة الانهيار المالي.

وصلت خسائر ليبيا جراء الانخفاض في إنتاج النفط، في فترة 4 سنوات، إلى نحو 50 مليار دولار، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

في تقرير أصدره صندوق النقد الدولي، فإن تراجع إنتاج البترول تسبب في حرمان الحكومة الليبية من تدفّق عائدات أساسية بنحو 50 مليار دولار، خلال الفترة بين عامي 2012- 2016.

من جهته رئيس المؤسسة الوطنية الليبية للنفط، مصطفى صنع الله، أكد في تصريحات صحفية أن بلاده خسرت الكثير جراء الحرب حيث قدّرها بأكثر من 130 مليار دولار منذ عام 2013 حتى 2017؛ بسبب انخفاض الإنتاج.

ومنذ 2012 شهد إنتاج البترول الخام تراجع محسوس قدر بأكثر من 200 ألف برميل يومياً أي أكثر من 1.6 مليون برميل يومياً.

وفي 2013 عرف إنتاج النفط في البلاد ارتفاع طفيف بعد تحسن خفيف في الأوضاع الأمنية للبلاد أين وصل إلى 300 ألف برميل، حيث حافظ على هذا الاستقرار عام 2014.

فيما واصل صعود الإنتاج النفطي في ليبيا عام 2016 ليصل إلى 450 ألف برميل يومياً وواصل نفس مسار الصعود المتواصل في العام 2017 ليصل إلى 500 ألف برميل، ومن ثم 750 ألف برميل باليوم، وأخيراً وصل لقرابة الـ830 ألف برميل.

بحسب تقرير لمنظمة البلدان المصدّرة للبترول أوبك في تقريرها الدوري ، وصل إنتاج ليبيا من البترول نحو 1.03 مليون برميل يومياً، في سبتمبر 2018.

يشكل البترول مشتقاته نحو 94% من مداخيل البلاد من العملة الصعبة، حيث تتميز حقول النفط في ليبيا بغزارة الإنتاج فضلا عن قربها من موانئ التصدير نحو البلدان المستهلكة، إذ تتواجد مختلف الشركات الأجنبية المستغلة لها والتي تنقب في مختلف حقول البلاد عن المحروقات.

حسب بعض الدراسات يقدر احتياط النفط الخام في ليبيا بنحو 46.42 مليار برميل، وبذلك يمثل 3.4% من احتياطي العالم من البترول، وبذلك تحتل ليبيا مراتب في متقدمة من بين دول العالم التي تملك إحتياطات ضخمة من الطاقات الأحفورية. (الخليج أون لاين، 2020)

تتواجد أهم الحقول النفطية في حوض سرت، حيث يتربع على احتياطي يفوق 80% من البترول في ليبيا بالإضافة إلى حقول غدامس وبرقة وجنوب ليبيا.

تعتبر هذه الحقول النفطية نقاط حيوية وعصب للاقتصاد في ليبيا، إذ تعتبر مدينة البريقة من أهم مناطق تصدير البترول في البلاد، كذلك يعتبر ميناء طبرق ميناء نفطي بامتياز تنطلق منه شحنات النفط إتجاه الدول المستهلكة، فيما تتمركز عدة مصانع لتكرير النفط في مدينة الزاوية، وكذلك ميليت، حيث تسببت الأشتباكات المسلحة للسيطرة على هذه المناطق خاصة في شرق البلاد إلى هبوط في معدل تصدير النفط إلى النصف، الأمر الذي تسبب في تدخل عدد من الدول الغربية لتأمين إمدادات البترول وخاصة في الحقول المتمركزة في شرق البلاد.

يعرف على النفط الليبي الجودة العالية إذ أنه خال من مادة الكبريت، كما أن أغلب الحقول قريبة من موانئ التصدير وهذا يقلل من تكلفة النقل، موانئ ليبيا تطل على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وتعتبر رابطة وصل بين حقول الأنتاج وبين الدول المستهلكة، كايطاليا وألمانيا أين تعتبر من أكبر المستهلكين للنفط الليبي في السنوات الأخيرة.

نظرا للكثافة السكانية المنخفضة في ليبيا فإن الاستهلاك المحلي من الطاقات غير المتجددة يعتبر منخفضا بالمقارنة مع دول نفطية أخرى، ضف إلى ذلك ضعف بنية التصنيع حيث تلجأ ليبيا إلى تصدير أغلب النفط المستخرج. (الغدامسي، 1998، صفحة 62)

شكل(1.3) :خريطة تبين أهم الحقول النفطية وتوزيع الشركات الأجنبية المستغلة لها

المرجع: (رمزي، 2020)

من خلال استقراء الخريطة يبدو جليا العدد الكبير من الشركات النفطية الأجنبية التي تتواجد في ليبيا من أجل استغلال حقول النفط، حيث لعبت هذه الشركات دورا بارزا في الأحداث التي شهدتها البلاد، وتعدا رقما مهما في المعادلة الأمنية هناك، فحسب التسريبات فإنه بعد انطلاق الصراع في ليبيا بـ15 يومًا، وقّع المجلس الانتقالي الليبي اتفاقًا سريًا مع الحكومة الفرنسية بموجبه يسلم 35% من إنتاجها البترولي لفرنسا عبر شركتها العملاقة توتال.

تقوم شركة توتال بسلسلة من التنقيبات، إذ تم اكتشاف حقل "NC7" للغاز غرب ليبيا كما أشترته بقيمة 140 مليون يورو، وبعد علم قطر بالاتفاق، أرادت السلطات القطرية أن يكون لها نصيب منه وهو ما تم من خلال شراء حصة منه.

أما بخصوص شركة إيني الإيطالية، المتخصصة في التنقيب واستخراج الغاز والبترول من البحر وهي صاحبة عقود طويلة لتصدير إلى إيطاليا، ركزت أعمالها بمدينة زوارة الساحلية غرب ليبي أين نجحت في تحقيق عدة إكتشافات نفطية مهمة.

بعد هذه الإكتشافات النفطية المهمة، تم الكشف عن الوثائق الداخلية للمؤسسة الليبية للاستثمار LIAفي عام 2010، حيث شرعت اللجنة الأمريكية للأوراق المالية SEC التحقيق مع شركة أوكسيدنتال Occidental المتواجدة في جنوب ليبيا للبترول وبعض الشركات الناشطة الأخرى، فيما

يتعلق بقضايا فساد أين تم ترجيح فرضية التجاوزات التي يحتمل أن تكون تلك الشركات قد تعمدت إرتكابها هناك في تعاملها مع الهيئة الليبية للاستثمارات.

تحوز شركة كونوكوفيليبس – الأمريكية على عدة إستثمارات مهمة في قطاع المحروقات يرتكز نشاطها في مدينة سرت، أذ بعد أن غادرت البلاد في وقت سابق، عادت هذه الشركة إلى ليبيا عام 2006 ، لها 5 حقول في الجنوب الليبي تقوم بإستغلالهم، كما أنها مسيطرة على شبكة أنابيب نقل النفط في ليبيا.

نفس النهج أتبعته شركة "بي بي" البريطانية التي تتقاسم مع شركة توتال الاستثمار في ليبيا في مشاريع التنقيب وأستخراج المحروقات في المنطقة الحدودية جنوب سرت، لكنها بعد ذلك شرعت في عمليات استكشاف مستقلة بذاتها غرب ليبيا.

شركة ماراثون الأمريكية كذلك لها إستثمارات واسعة في قطاع المحروقات في ليبيا، والتي سبق وأن انسحبت من الأسواق الليبية منذ الثورة الليبية نتيجة للصراع القائم وخوفها من إستهدافها، قدمت للحكومة الليبية الجديدة عرضا للشركة لشراء حصتها بعد توقف التنقيب.

هناك كذلك شركة "غازبروم" الروسية والتي كانت قد تعاقدت على إستكشاف المحروقات في حقل فيل جنوب العاصمة الليبية طرابلس، لكنها سرعان ما انسحبت عقب اندلاع موجة العنف المسلح ولم تعد بعد ذلك، أين تم ضم حصتها لصالح شركات أخرى على غرار شركة إيني الإيطالية ذات العلاقة الجيدة مع فصائل درع ليبيا.

كذلك الأمر سيان بالنسبة لشركة ريبسول التي تنشط في مجال التنقيب عن النفط في جنوب طرابلس، إضافة إلى جنوب سرت، وشركة شتات أويل في الجنوب الليبي وشركة ونترشال أيضا جنوب سرت، التي تنشط لصالح شركات كشركتي أوكسيدنتال وبتروكندا ذات العلاقات الوطيدة مع الحكومة الليبية الجديدة إستفادوا من عدة عقود للتنقيب.

لذالك كان من الواضح أن للشركات البترولية العالمية اليد الطولى في حالة عدم الاستقرار التي تشهدها البلاد، حيث تعمل على تدعيم هذه الحالة من خلال التعامل مباشر مع الفصائل المسلحة.(رمزي، 2020).

بذلك ورغم أن دولة ليبيا تعد من أكبر دول أفريقيا في مجال تصدير البترول، إلا أنه تحول من نعمة إلى نقمة، فرغم دور النفط في مجال تحصيل العملة الصعبة، لدعم خزينة الدولة وخلق حالة من الأريحية المالية للمصارف الوطنية مما يجعلها في غنى عن التوجه إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية

وتجنب الاقتراض من الدول الكبرى التي تفرض شروط قاسية وتتدخل في السياسة الداخلية فيما بعد إلأ أن عدم الاستقرار السياسي والأمني يمنع الاستثمار الأمثل في مجال النفط.

ومنه بقاء الاقتصاد في ليبيا رهينة للتجاذبات والصراعات والتناحر بين الفصائل المسلحة المختلفة وميدان لصراع القوى الكبرى من أجل تحقيق المكاسب، وبالتالي تذبذب في التنمية الاقتصادية ما يجعل الحالة المالية للبلاد في حالة هشاشة وضعف وقابلية للانهيار في كل وقت.

2.2.3.المخاطر الناجمة عن الصراع المسلح على إنتاج وتصدير البترول:

بحسب التقارير فقد تراجع إنتاج ليبيا النفطي إلى 150 ألف برميل يوميا فقط في مايو أيار 2014، بعدما كانت الحصة قبل أحداث العنف التي شهدتها البلاد ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في أفريقيا بإنتاج يبلغ 1.6 مليون برميل يوميا.

يصل إنتاج ليبيا حاليا نحو 1.1 مليون برميل يوميا، حيث يعتبر النفط ركيزة الاقتصاد في ليبيا والمصدر الأول لها من مداخيل العملة الصعبة، كانت السيطرة على مجال البترول في بؤرة الصراعات التي أعقبت الإطاحة بالقذافي عام 2011، حيث يحوم الصراع على السيطرة على حقول النفط مايرفع في كل مرة وتيرة القتال، ويعمل على نسف أي حلول لحل الأزمة.

استغلت الفصائل المتقاتلة ورقة النفط كأدوات للمساومة من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية على الأرض، أين تم إغلاق عدة حقول وموانئ لتصدير البترول في شرق ليبيا في الفترة بين عامي 2013 و2016.

بداية من عام 2016، نجحت قوات حفتر في بسط نفوذها على معظم المنشآت النفطية في شرق ليبيا، وتوغلت قواته نحو الجنوب بغرض السيطرة على المزيد من الحقول النفطية على غرار حقلي الشرارة والفيل النفطيين الرئيسيين وسط مقاومة عنيفة من قوات حكومة الوفاق الوطني والفصائل المساندة لها، إذ نجحت بدعم من سلاح الجو الأمريكي في أبعاد قوات حفتر عن مدينة سرت في نهاية عام 2016 (مونت كارلو الدولية، 2020).

1.2.2.3.اشتداد الصراع من أجل السيطرة على البترول الليبي:

تعتبر المؤسسة الوطنية للنفط التي يقع مقرها في العاصمة الليبية طرابلس المؤسسة التي توكل لها مهمة إدارة الحقول النفطية والغازية في البلاد، والجهة الوحيدة المخول لها تسويق النفط الليبي في الخارج.

منذ عام 2014، أصبح المشهد في ليبيا جد معقد جراء وجود سلطتين متناحرتين إحداهما في طرابلس والأخرى في شرق البلاد، حيث تلجأ كل سلطة للتحالف مع فصائل مسلحة من أجل التوسع وكسب النفوذ والسيطرة بقوة السلاح.

تتمركز البنية التحتية لقطاع البترول الليبي أساسا في حقول شرق البلاد، أين شرع الجيش الليبي في تنظيم صفوفه وتقويتها من أجل عزل الفصائل المسلحة، إذ عمل على تعزيز وجوده في الشرق ماساهم في رفع مداخيل البترول والغاز، بعد عودة تصدير المنتوجات النفطية، ارتفعت العائدات نحو 80 في المائة لتصل إلى 24.5 مليار دولار في عام 2018.

يتولى البنك المركزي في ليبيا مهمة دفع رواتب موظفي القطاع العام في أنحاء البلد، لكن الفصائل المسلحة في شرق البلاد تدعي أنها تتلقى أقل من نصيبها العادل والمفروض، حيث اتهمت المصرف المركزي في طرابلس بالمحاباة والفساد، وهو مارفضه ونفاه هذا الأخير وأكّد على وجود العدالة في دوفع رواتب الموظفين العوموميين.

مع تراجع عائدات البترول، شهدت الأوضاع المعيشية تراجع غير مسبوق، فيما تواجه الفصائل المسلحة في شرق البلاد على وجه الخصوص صعوبة في الحصول على مصادر تمويل، إذ لجأت إلى طبع العملة في روسيا كما باعت سندات تتجاوز قيمتها 23 مليار دولار.

تعمل المؤسسة الوطنية للنفط الليبية، على أن تكون محايدة وبعيدة على كل التجاذبات السياسية الحاصلة، لكن حكومة شرق البلاد المتحالفة مع الجيش الوطني الليبي أنشأت مؤسسة بترولية وطنية موازية لها في مدينة بنغازي، والتي كانت لها الإرادة للسيطرة على المنشآت البترولية وبالتالي ضمان موارد مالية جديدة ومستقلة، غير أن مساعيها لم تكلل بالنجاح. (مونت كارلو الدولية، 2020)

شكل(2.3): رسم بياني حول إحصائيات إنتاج النفط في ليبيا من سنة 1980 إلى غاية 2014

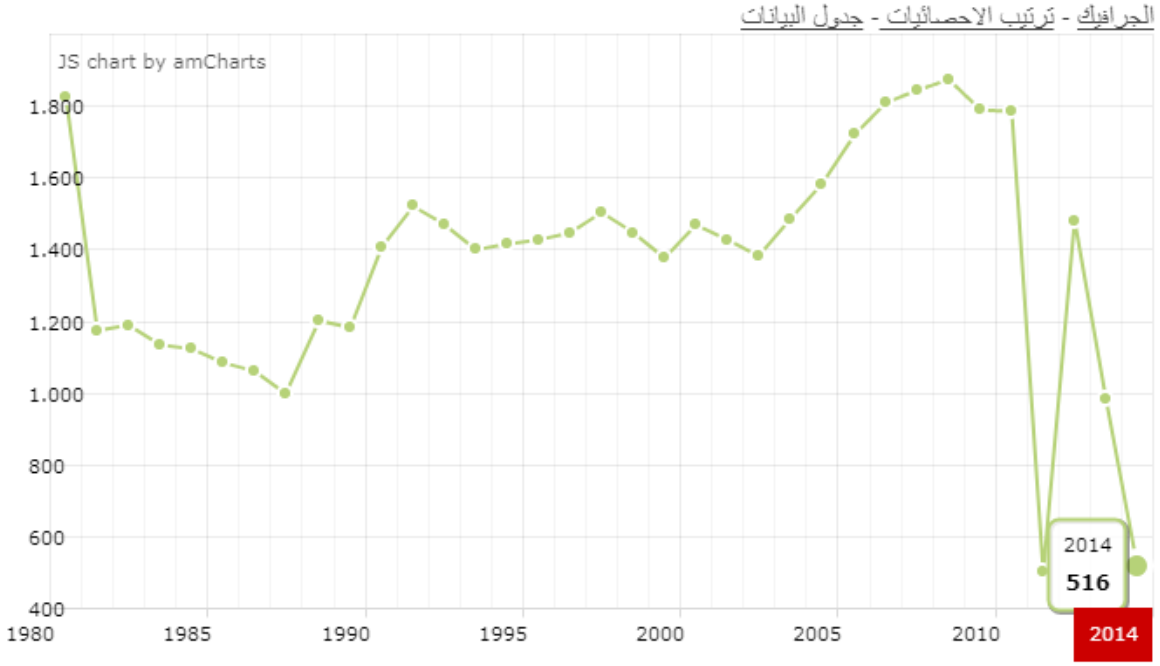

المرجع:

(https://ar.actualitix.com/country/lby/ar-libya-crude-oil-production.php ،2020):

من خلال استقراء الرسم البياني يتبين أن إنتاج النفط في ليبيا منذ 1980 كان في حالة استقرار بفعل الأوضاع السياسية الهادئة إبان فترة حكم القذافي مع تقدم السنوات زادا إنتاج النفط بفعل دخول عدة شركات أجنبية للاستثمار في مجال البحث والتنقيب عن البترول في عدة حقول ليبيا، وصل ذروة الإنتاج في سنة 2008، لكن مباشرة بعد الانتفاضة الليبية سنة 2011 واشتداد القتال المسلح بين مختلف الفصائل الليبية أثّر مباشرة على الإنتاج النفطي بعد انسحاب عدة شركات أجنبية وسيطرة الفصائل المسلحة على حقول الإنتاج، ماأدى إلى تراجع الصادرات الليبية من البترول.

من جهته كشف وزير النفط والغاز في حكومة المؤتمر الوطني العام مشاء الله سعيد الزوي أن خسائر قطاع الطاقة في ليبيا بلغت أكثر من 60 مليار دولار خلال السنوات الأخيرة، منها 30 مليار دولار في الإيراد العام والباقي في التشغيل، وهو رقم مرتفع يعكس تخبط الإقتصاد الليبي.

حسب ذات المتحدث، يعود السبب الرئيسي في هذه الخسائر إلى الصراع المسلح الذي أفرز حالة من عدم الاستقرار، أثّر سلباً على حقول أنتاج البترول، ناهيك عن تراجع أسعار البترول والغاز في السوق الدولية، وأشار الزوي، في تصريحات لـالعربي الجديد، إلى أن حوادث غلق موانئ تصدير النفط منذ اندلاع أحداث العنف في ليبيا تسبب في تدني مداخيل العملة الصعبة بفعل تراجع الصادرات إلى الخارج مايؤثر على المداخيل العامة للبلاد التي تعتمد أساسا على الريع النفطي.

في ذات الموضوع أوضح أن الأحداث المتعلقة بغلق الموانئ التي تصدر البترول نحو الأسواق الدولية كانت بفعل تواطؤ أطراف داخلية مع فواعل أجنبية، أفرز ذلك انخفاض الإيرادات النفطية التي تشكل 95% من مصادر الميزانية العامة في ليبيا.

حسب ذات المسؤول، فإن الأعوام السابقة عرفت عملية إغلاق الأنبوب النفطي بين حقلي الشرارة و الفيل في منطقة الرياينة بجوار مدينة الزنتان، الذي خلف تراجع فادح في الإنتاج، ومنه حدوث خسائر معتبرة لميناء السدرة النفطي، حيث أضحت حقول النفط والتي تعتبر عصب اقتصاد ليبيا وأهم مصادر دخلها، تحولت إلى ساحة للصراع المسلح بين فصائل فجر ليبيا المحسوبة على المؤتمر الوطني في مدينتا طرابلس وبنغازي، ومسلحي فصائل الكرامة المحسوبة على اللواء المتقاعد خليفة حفتر ومقرها مدينة طبرق شرق البلاد.(خميسي، 2020)

أضاف ذات الوزير، أنه يتوقع أن يبلغ متوسطة إنتاج النفط 350 ألف برميل خلال عام 2015، كما توقع تواصل ارتفاع الإنتاج في حالة وجود استقرار سياسي وتوقف القتال المُسلح في محيط الموانئ والحقول النفطية.

بخصوص إنتاج ليبيا من الغاز، توقع الوزير الليبي تصاعد إنتاج البلاد منه خلال الأعوام القادمة وحسب وزير النفط الليبي، فإن تكاليف الدعم على المحروقات ارتفعت بشكل محسوس، حيث بلغت في حدود 12 مليار دينار ليبي، مضيفا أن 35% من الكمية التي يمسها الدعم تتعرض إلي التهريب خارج البلاد بطرق غير شرعية، وأكّد أن قيمة ما يتم تهريبه خارج ليبيا من محروقات يبلغ نحو 2.5 مليار دينار، إذ قدّر ما يهرب إلى الخارج ما بين 300 و400 مليون برميل شهرياً. (خميسي ، مرجع سابق)

3.2.3. سبل إدارة مصادر الطاقة في أعقاب المرحلة الانتقالية:

بعد إنهيار القطاع الاقتصادي في ليبيا نتاج الصراع المسلح القائم هناك، كان لزاما على الحكومة الجديدة إدارة مصادر الطاقة برشاد، وكذلك العمل على خلق جو يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال النفط، كما سعت المؤسسة الوطنية الليبية إلى توفير الأرصدة المالية الكافية من أجل الاستمرار فيه، وتواجه الحكومة الجديدة تحدي كيفية إدارة القطاع الطاقوي في ظل التجاذبات والصراعات المسلحة بين مختلف الفرقاء الليبين، مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة في بترول بلادهم من خلال عدم إستنفاذها، إذ تحتاج إلى الشروع في مباشرة سلسلة من الإصلاحات لضمان بيئة أمنية داخلية للحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي والمالي على المدى البعيد.

كذلك ضرورة الشروع في إصلاحات مالية وسن ترسانة قانونية من أجل تنظيم قطاع استكشاف إنتاج وتصدير البترول، ومن جهة أخرى ضرورة الخروج من الريع البترولي إلى الاقتصاد المتنوع من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في خلق مناصب العمل وتوفير العملة الصعبة. (Martini, 2014, p. 59/62)

عملت الحكومة الانتقالية في ليبيا على انتهاج طريق الإصلاح، من خلال رفع القيود على تحويل العملة مع إشراك القطاع الخاص، العمل على تخصيص ميزانية إضافية لدعم الطاقة الكهربائية والبنزين والموائد الغذائية واسعة الاستهلاك بنسبة 11% ، كما سعت ذات الحكومة إلى الرفع من أجور الموظفين في القطاع العمومي.

غير أنها واجهت أكبر عقبة في سبيل تحسين الاقتصاد وهو الأمن والهدوء في البلاد، إذ يعتبر شرط أساسي في مرحلة ما بعد القذافي، فالشركات الأحنبية تتخوف من الإستثمار في البلاد، لذلك من اللآزم على الدولة الليبية العمل من أجل السير بالاقتصاد الليبي نحو الأفضل وذلك لا يتأتى إلا بوجود الاستقرار وتجاوز الصراع ذات البعد القبلي. (مرجع سابق، صفحة 146/143).

تضمنت الإجراءات الجديدة التي تم اتخاذها كذلك اعتماد ميزانية 2011م لسد التراجع في الإيرادات والمداخيل البترولية، وتلبية حاجيات السكان الأساسية، من أجل التصدي لحالات الاضطراب في جل نفقات الدولة، وكذلك تغيير إستراتجية الربع الأول من عام 2011م من خلال زيادة الأجور في القطاعين العام والخاص، إذ تم تمويل النفقات من خلال اقتراض 13.5 مليار دينار ليبي على المستوى الداخلي .

تميز الوضع المصرفي في البلاد بالاضطرابات سواء أثناء انطلاق الاحتجاجات وبعدها حيث لجأ البنك المركزي لمواجهة شح السيولة إلى تقييد سحب الأموال، من طرف السكان نظرا لارتفاع الطلب عليها.(شامي، 2012، الصفحات 6-7)

لجأ المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا إلى اتخاذ جملة من الخطوات الإصلاحية في محاولة للتحكم في الأوضاع الاقتصادية الهشة، من خلال وضع خطة للإصلاح الوطني الشامل، وتطبيق ذلك، إذ كانت السلطة الليبية الجديدة أمام رهان استعادة استتباب الأمن بما يساعد في إعادة قطاع البترول إلى ما كان عليه قبل سنة 2011م، كما عملت على فرض انضباط مصرفي وإنعاش المداخيل فالدولة على حافة الإفلاس وتحتاج إلى تجسيد البنية التحتية، ومرافقة القطاع الخاص، توفير مناصب العمل في ظل الشفافية والراشدة والمساءلة، إذ تشرف المؤسسات النقدية الدولية في المشاورات بشأن

السياسات الناجحة الواجب اتخاذها، مع تلقي الدعم اللازم من أجل وضع بنية اقتصادية صلبة تؤسس لاقتصاد قوي ومتنوع وخالق لفرص العمل للجميع دون إقصاء أي طرف. (Martini, 2014, p. 62/63).

بخصوص الجانب المالي، كان يشهد مرحلة تعديل وتغيير في عهد القذافي، حيث شرع في عملية خوصصة جزئية للبنوك الليبية، في محاولة لإدخال الشركاء الأجانب في 6 بنوك من أصل 16 بنك، أين شهد القطاع البنكي تحسنا ملحوظ في ليبيا منذ 2007م، تجلت صوره في إرتفاع أصول البنوك من 14.5 مليار دينار نهاية سنة 2003م إلى 65.4 مليار دينار ليبي مع نهاية عام 2010م كذلك انتعشت مؤشرات السلامة المالية خلال هذه المدة.

نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها البلاد تدنت الميزانية في القطاع العمومي البنكي، تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي في عدم تسديد الديون المستحقة في الآجال المحددة، كما عرف جودل الأصول تدني حاد، إذ عانت البنوك التجارية من تذبذب السيولة المالية رغم ارتفاع قيمة العملة المتداولة وارتبطت ندرة السيولة المالية بثقل عودة سوق النقد الأجنبي إلى حالته طبيعته ، نظرا لاستمرار الاقتتال بين الفصائل المسلحة.

واجه تشغيل البنوك صعوبة بالغة بسبب الظروف الأمنية، حيث شرع المواطنون في سحب مدخراتهم من المؤسسات المالية، واكتناز العملة النقدية في منازلهم خوفا من صعوبة الحصول على الودائع في البنوك التجارية، بعد إلغاء تجميد الأرصدة المالية للدولة الليبية في البنوك الأجنبية عادت السيولة بالعملة الصعبة إلى البنوك الليبية.

شهدت سنة 2012م بعض التحسن الاقتصادي في البلاد مع ظهور بوادر تحسن الظروف الأمنية، أين رفعت الدولة إنتاج النفط ب 2 مليون برميل، وعلقت الآمال على مواصلة ارتفاع إنتاج البترول، لكن استمرار الاقتتال وعدم الاستقرار السياسي بعد تمدد ما عرف بتنظيم الدولة الإسلامية وسيطرتها على عديد حقول البترول في البلاد، بالإضافة إلى ذلك انخفضت أسعار النفط بالأسواق الدولية، ومع توسع الأزمة الاقتصادية في أوربا جعل تعافي الاقتصاد الليبي وعودة اليد العاملة الأجنبية مؤجل إلى عدة سنوات. شامي، 2012، (شامي، 2012، صفحة 10/08).

ظل تآكل احتياطات العملة وتدني الأوضاع الأمنية السمة الجلية في ليبيا، حيث كان أمام السلطة الليبية الجديدة تحديات كبيرة في المدى القصير، على غرار مهمة إعادة استتباب الأمن وفرض هيبة الدولة ونزع سلاح الفصائل، لتلبية حاجيات السكان وإشباع رغباتهم المتزايدة، إعادة الثقة للمستثمرين الأجانب الذين غادروا البلد، أما على المدى المتوسط كان أمام السلطة الجديدة

تحديات ترشيد النفقات والرفع من القدرة الإنتاجية العامة من السلع في البلاد، الرفع من الحماية السوسيولوجي، الرفع من القدرة التنافسية، تحسين الوضعية المالية الصعبة، إنشاء صندوق ثروة سيادي يتميز بالحركية والشفافية في التسيير، ويرتكز على المحاسبة الدقيقة والشفافية.

إضافة إلى وضع تنظيمات وقوانين سارية المفعول لتنظيم الاستثمار الداخلي والخارجي بما يخدم الاقتصاد الليبي، الشروع في البحث عن بدائل للبترول لخلق الثروة بعيد عن الريع البترولي، من خلال توفير اليد العاملة المؤهلة، وتوفير أسواق لتصريف الإنتاج وتحسين جودة المنتوجات لخلق المنافسة. (مرجع سابق، صفحة 22/12).

أصدرت حكومة الوفاق الوطني بيان في 24 أفريل 2016م، حيث أبدت قلقها العميق من صدور عدة تقارير أمنية، عن احتمال استهداف الجماعات الإرهابية لحقول النفط في البلاد، هذه الجماعات ذات انتماء للنظام السابق الذي تم الإطاحة به وكذلك جماعات تجند في صفوفها مرتزقة أجانب من عدة جنسيات تحاول شل الإقتصاد الليبي ومصادر تمويل الحكومة.

في نفس الوقت استمر تنظيم ما سيمى " داعش" شن هجماته على حقول البترول الذي يعد مصدر دخل الدولة في ليبيا. (عين ليبيا، 2020)

بادرت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا إلى أطلاق مبادرة للتشغيل الآمن للحقول والموانئ النفطية، تتضمن في فحواها ضمان حماية كاملة للموظفين العاملين هناك والأهالي في مناطق إنتاج وتصدير البترول، مع ضرورة انسحاب كل الفصائل المسلحة بكل أطيافها من المنشآت البترولية، وتحويلها إلى مناطق منزوعة السلاح لخلق جو آمن يسمح برفع الإنتاج من البترول.

أين ترفض ذات المؤسسة رفضا قاطعا تولي أي جهة غير مختصة تسييس قطاع المحروقات واستعماله كورقة ضغط في المفاوضات، من أجل تحقيق مكاسب ذات طابع سياسي، حيث أكد رئيس المؤسسة مصطفى صنع الله أنه لا يمكن جعل هذه الممارسات المشينة وسيلة لضرب قوت الليبيين، وأكد المتحدث أن فوضى ومفاوضات بطريقة غير نظامية لا يمكنها معه رفع القوة القاهرة، إذ أن هناك أكثر من خمسين خزانا مملوءة بمئات الآلاف من أطنان المواد الهيدروكربونية شديدة الاشتعال والانفجار وهناك الكثير من المرتزقة الأجانب داخل هذه المنشآت.

تؤكد بيانات متداولة أن هناك مفاوضات سرية بين قوات خليفة حفتر بشأن توزيع عائدات النفط أين كشفت مصادر من المؤسسة الوطنية للنفط بطرابلس لـ جريدة "العربي الجديد" أن المؤسسة اشترطت

انسحاب جميع المرتزقة الأجانب من حقول إنتاج النفط مقابل استئناف نشاط استخراج النفط وتصديره. (العربي الجديد، 2020)

الشكل(3.3): خريطة توضح الهلال النفطي في ليبيا وأنابيب نقل البترول والغاز

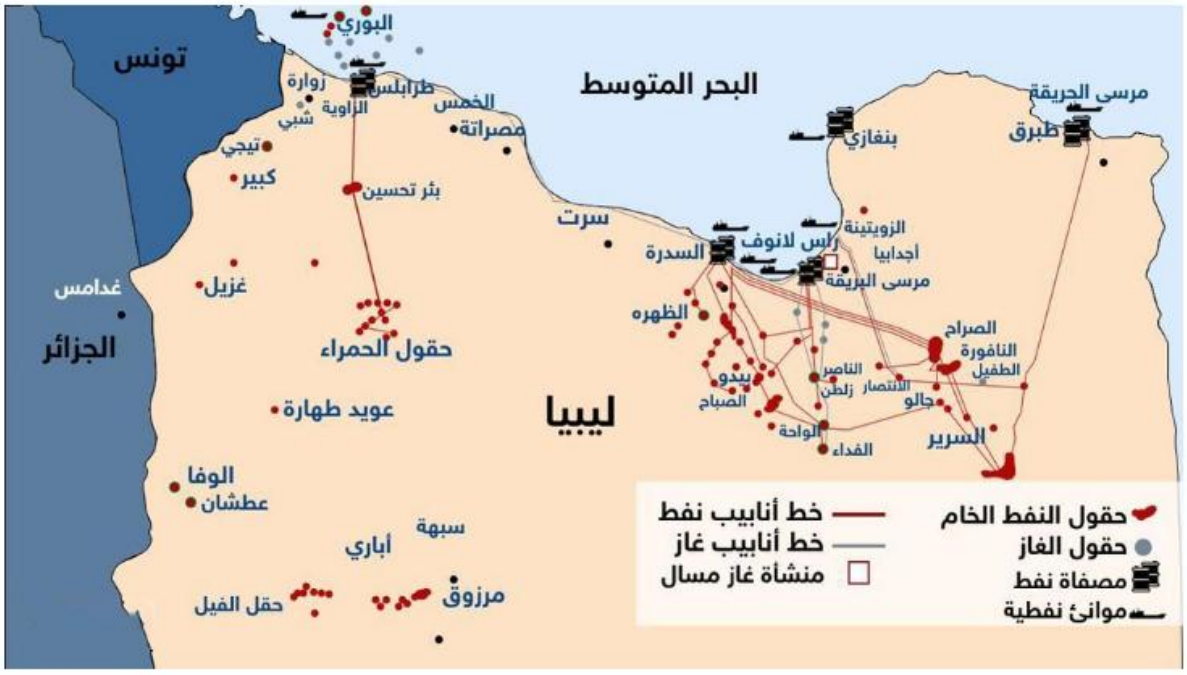

المرجع: مستلهم من : (الخليج أون لاين، "الهلال النفطي".. وقود يؤجج الصراع في ليبيا، 2020)

زادت حدة الصراع بين مختلف القوى المسلحة من أجل السيطرة على الهلال النفطي في ليبيا، حيث تقع أغلب أجزائه في مقاطعة برقة (شرق ليبيا)، لكن إقليمي طرابلس (غرب ليبيا) وفزان (جنوب غرب ليبيا) يستحوذان على حصة معتبرة تقدر بأكثر من ثلثي إنتاج وصادرات ليبيا من الغاز الطبيعي، وعلى أكبر حقل بترولي.

تسيطر قوات الخليفة حفتر على الهلال النفطي، وكذلك حقول البترول والموانئ النفطية الأربعة (السدرة، رأس لانوف، البريقة، الزويتينة)، إضافة إلى ميناء الحريقة بمدينة طبرق أقصى شرق ليبيا.

يمتد الهلال النفطي على 80% من المنشآت البترولية في ليبيا، وكذلك الجهتين الغربية والجنوبية تستحوذان على أكثر من 68% من إنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا.

تستحوذ ليبيا على احتياطات معتبرة من الغاز الطبيعي تتجاوز 55 ترليون قدم مكعبة، لكن هذه الاحتياطات حاليا غير مستغلة بالشكل اللازم، بسبب تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية بفعل الصراع الدائر في البلاد، وكذلك تركيز السلطات الليبية على استكشاف وإنتاج البترول الذي تملك منه البلاد أكبر احتياطي في أفريقيا.

قامت قوات حفتر بإغلاق الحقول والموانئ النفطية والغازية عدة مرات، حيث بلغت قيمة صادرات الغاز الطبيعي والمكثفات قرابة 180 مليون دولار في جانفي 2020 م ، لكنها تراجعت في مارس إلى أقل من 82 مليون دولار، حسب المؤسسة الوطنية للنفط الليبية، أين يبلغ المعدل الشهري لمداخيل الغاز الطبيعي نحو 130 مليون دولار، أو ما بين 1.5 مليار و2 مليار دولار سنوياً.(دالع، 2020)

تشهد البيئة الاقتصادية في ليبيا في المرحلة الانتقالية حالة من التوتر وعدم الاستقرار، أدى إلى نفور المستثمرين عن النشاط في البلاد ما خلّف شح الموارد المالية، يشهد مجال التنقيب واستخراج وتصدير النفط ركود متواصل خاصة أن قطاع المحروقات يعد ركيزة اقتصاد ليبيا، بفعل تصاعد القتال المسلح بين مختلف الفصائل.

تواجه الحكومة الانتقالية تحدي صعب لإعادة التوازن للاقتصاد الليبي وخلق بيئة مشجعة وذات ثقة للمستثمرين خاصة في مجال المحروقات من أجل إنعاش مداخيل البلاد من العملة الصعبة لتحسين ظروف معيشة السكان الصعبة في ظل الصراع.

3.3. إعادة هيكلة القوى السوسيولوجية كآلية لإدارة المرحلة الانتقالية في ليبيا:

يتشكل المجتمع في ليبيا من عدة قبائل، حيث تعتبر القبيلة مكون أساسي في التركيبة المجتمعية للدولة، لذلك فإن لها دورا مهما وفاعلا في خلق التوازن السياسي والاجتماعي في الدولة.

كان للقبيلة عبر العصور دور سلبي في ليبيا إذ ساد الشعور بالانتماء إلى القبيلة على حساب الشعور بالانتماء إلى الدولة الأم، هذا الأمر عطّل مشروع قيام الدولة المعاصرة على امتداد حكم معمر القذافي، أين أستند هذا الأخير على العصبية القبلية من أجل تعزيز نفوذه وضمان استمرار حكمه من خلال منح الامتيازات للقبائل الموالية وحرمان وتهميش القبائل المعارضة، ماتسبب في اندلاع انتفاضة 17 فيفري 2011م، ولذلك كان لزاما على الحكومة الجديدة في ليبيا خلق بيئة سياسية تكون فيها لجميع القبائل نفس الفرص من أجل بناء الدولة الجديدة بعيدا عن العصبية والصراع.

1.3.3. الدور السياسي للقبيلة في ليبيا:

منذ قيام الانقلاب العسكري في ليبيا، كان النظام الجماهيري في ليبيا يستند ويرتكز على القبيلة رغم اتسام هذا الارتكاز بالاضطراب والفوضى خاصة فيما يخص استعمال المفاهيم وتوظيف المقاربات، فبين التقرب والمهاجمة وبين الاستعمال والاستبعاد تجلت عدة تناقضات في نظام القذافي.

عند التعمق في الشأن السياسي يلاحظ وجود ترسانة من القوانين والتنظيمات التي تضمنها "الكتاب الأخضر"، الذي تم إسقاطه بعد الثورة، حيث يحتوي على جملة من الإجراءات لحشد القبائل

لدعم القذافي في الأقاليم التي يزورها باستمرار ومن خلال الهدايا وتنظيم المهرجانات، إذ تم وضع أرصدة مالية معتبرة لها.

كما تم إنتاج أفلام ومسلسلات تم بثها في مختلف وسائل الإعلام وفي المقابل من ذلك لم يتردد نظام القذافي في انتهاج طريق العقوبة الجماعية أحيانا بسجن سكان القبائل المعارضة وأحيانا بنفي زعمائها وملاحقتهم وأسرهم، أو تجنيد شباب تلك القبائل في الحرب التي دارت رحاها في دولة تشاد ضد القوات الفرنسية.

أتجه نظام القذافي بصورة صريحة نحو اعتماد مرتكزات أخرى للهوية فوق–وطنية، كالإسلام والعروبة، وبذلك فإن خطاب القذافي اتجاه القبيلة لم تخلو من التوظيف البارز للبنى السوسيولوجية في ظل منع صارم لأي هياكل مدنية أخرى، ومنع تشكل لجان ثورية حيث كان كل التركيز مصوب نحو الأساس القبلي.

استعمال القذافي للقبائل كان ملجأ آمن يستقوى به في ظل تحالفاته الخارجية إذ كان يراهن على حميمية العلاقة مع القبائل داخليا من أجل ذلك، كانت القبيلة البناء السوسيولوجي القادر على احتضان السكان والتحكم في مسارهم السياسي في بيئة يغيب عنها المكون المدني كالأحزاب والوداديات والجمعيات، ويظهر المتابعة الدقيقة لمسار البناء السياسي لنظام القذافي تأكيد وجود القبيلة في أغلب خطط النظام وسعيه إلى تفعيلها.

نفوذ أفراد القبائل القوية لم يغب عن الساحة السياسية منذ الانتفاضة الشعبية، رغم أن هذا الإعلان كان بطابع غير رسمي للإعلان عن التوجهات، ذلك أدى إلى الاعتراف بالتنظيمات القبلية منذ بداية تسعينات القرن الماضي.

تتكون المؤسسات السياسية الرسمية في ليبيا من "أمانة المؤتمر الشعبي" من جهة و"اللجنة الشعبية" لكن ذلك اقترن بتنظيمات محلية ذات طابع قبلي مثل " روابط شباب القبائل" الذي يتمركز مقره في العاصمة طرابلس.

في العام 1977م تم تأسيس " النوادي القبلية" بغرض محاصرة المطالب المناطقية والتي زادت حدتها خشية أن تتحول إلى حركات عنيفة.(وناس، 2000)

كانت هذه النوادي تشهد مراقبة شديدة، وحتى تحركات شبابها كانت تحت المتابعة الدائمة في كل القبائل من أجل اكتشاف كل النوادي التي يمكن أن تشكل خطورة، إذ تم تشكيل تنظيم تحت مسمى

" القيادة الشعبية والاجتماعية" وهي تنظيمات قبلية مهمتها متابعة ومراقبة كل أشكال المعارضة داخل القبائل.

كذلك تم إنشاء تنظيم " الحرس الشعبي" يتكون من أعيان القبائل كبار السن يتم تسليحهم من أجل الدفاع عن ما يسمى ب"مكتسبات الثورة" حيث تمنح لهم امتيازات وهدايا سخية.

كان القذافي يتابع هذه التنظيمات بإشراف شخصي حيث ينظم مجموعة من الزيارات إلى مختلف القبائل، من أجل جس النبض والتعرف على خصائص ومميزات كل قبيلة، وبعدها يقوم بإعداد وثيقة من أجل إعلان المبايعة من طرف أعيان القبائل التي يزورها، والهدف من الزيارة زيادة الولاء من خلال دمج التشكيلات القبلية في نظامه لضمان عدم تمردهم مستقبلا.(بوطالب، 2011، صفحة 10)

كان للمعطى القبلي دورا فاعلا في علاقة الدولة بالمجتمع المدني فبحجم الشعور بالوطنية وتوحد المطالب من طرف الأفراد في رحم ثورة تتأثر بما يجري في بيئتها الخارجية، بقدر ما يتضح حاليا التدخلات السياسية للقبيلة، إذ تم إقحامه من طرف النظام لصد خصومه، فالنظام تعمّد توظيف المعطى القبلي سياسيا، فالشكل الحالي امتداد للاستغلال الذي كان من قبل .

حاول النظام تحريك المدن والقرى من خلال شحنه للرصيد القبلي سياسيا وعسكريا، أين كان خطاب النظام الرسمي خلال الانتفاضة، يدعو صراحة إلى هذا التوجه، حيث كان يعمل على إثارة النعرة والعصبية القبلية من خلال وصف المنتفضين بالمجموعات الإرهابية وقطاع الطرق الذين يهددون أمن ليبيا، كما يندرج هذا الاتجاه ضمن عملية عقد المؤتمرات القبلية، (مرجع سابق، صفحة 11)التي كانت تعقد اجتماعاتها بصفة دورية، وتصدر تقارير مؤيدة للنظام الحاكم، وترفض الوقوف إلى صف المنتفضين بحجة أنها مؤامرة خارجية ومساعي أجنبية للتدخل الخارجي.

هذا التوجه يطرح إستراتجية النظام الذي يستند على المعطى الديني من أجل الاستمرار إذ يحرج خصومه بذلك، يعرف على الشعب الليبي ميوله وتعلقه بالمعطى الديني، كما يعمد النظام الليبي إلى توظيف القبيلة سياسيا في علاقاته مع البيئة الخارجية، خاصة العمق الأفريقي، إذ قام بعمليات حشد المواقف الخارجية المؤيدة بمقابل مادية فيما بات يعرف بسوق المواقف السياسية أذ أن حشد الدعم السياسي لا يقل أهمية عن حشد المرتزقة الأجانب.

عمد المجلس الوطني الانتقالي إلى تجنب ذكر المعطى القبلي، صراحة، لكن ردود الفعل كانت تحتم تجنب الخطاب ذات الطابع القبلي الذي انتهجته وسائل الإعلام أثناء التطرق إلى القبائل التي دعمت المنتفضين خوفا من تأجيج الأوضاع.

يتميز خطاب المجلس الوطني الانتقالي بكثير من الحنكة مقارنة بخطاب القنوات الرسمية الذي يستعمل الشعوبية المفرطة، أعلن المجلس الوطني الانتقالي شهر ماي 2011م تلقيه الدعم تحت مسمى بيان ستين قبيلة ليبية مقابل أخبار النظام التي تروج لتلقيه الدعم من نحو ألف قبيلة ليبية.

يتميز المشهد السياسي في ليبيا من جانب المعطى القبلي بوجود انقسامات لدى القبائل حول المواقف الحاسمة والمصيرية، خاصة بالنسبة للقبائل المتمركزة في شرق ليبيا وغربها، حيث ليس لها موقف موحد .

الشكل(4.3): يبين الجدول الموالي موقف القبائل الليبية من النظام ومن الثورة الليبية:

معارضون (الثورة)	الموالون (النظام)
العبدات	القذاذفة
البراعصة	أولاد سليمان
ورفلة (الشرق)	ورفلة(الغرب)
ترهونة (الشرق)	ترهونة(الغرب)
الزنتان	أمسلاتة
الرحيبات	العمامرة
كابادو	المعدان
دراسة	الحرابة
نالوت	ورشفانة
الغزايا	المشاشية
جادر	تاورغة
يفرن	المقارحة
القلعة	أولاد يوسف

كحلة	النوايل
العواقير	الصيعان
شكشوك	العجيلات
زوارة	الرقيعات
مصراطة	الرياينة
الفرجان(الشرق)	القواليش
قبائل مصراتة	الفرجانة(سرت ترهونة)
زلطين	قبائل الخمس

المرجع:(بوطالب، 2011، صفحة 15)

2.3.3.الدور السياسي للقبيلة أثناء المرحلة الانتقالية في ليبيا:

يعرف على المجتمع الليبي أنه مجتمع قبلي بامتياز منذ القديم، أين تلعب القبيلة دور أساسي في المجتمع وتتدخل في أغلب مناحي الحياة، ومنها الميدان السياسي الذي لا يمكن تجاوزه أو التنكر له، رغم تصاعد المطالب الشعبية عقب انطلاق ثورة 17فبراير تطالب باستبعاد القبيلة من الميدان السياسي وجعله حكر على الجانب الإجتماعي إلا أن القبيلة حافظت على وجدوها وأدوارها الأساسية.

حسب الأستاذ السياسي بجامعة بنغازي "د صالح السنوسي" يرى أن القبيلة مستقبلا سيكون تأثيرها ضعيفاً لكن لا يتم استبعاده بصفة نهائية في حالة إذا كانت السلطة القادمة في ليبيا ستكون قوية وتستند على الشرعية الشعبية والأغلبية من ثقة المواطنين.

كما يرى كذلك أن في حالة تشكل سلطة قوية فإن القبيلة ستفقد دورها السياسي، وتصبح مظلة اجتماعية فقط، حيث يرشح الأحزاب السياسية للعب دور الممثل والوسيط وستتمكن من أخذ دور القبيلة وإضعاف دورها السياسي.

أما الشيخ "إبراهيم السحاتي"، رئيس مجلس حكماء بنغازي فيرى أن مجلس حكماء بنغازي يعتبر أول مجلس تأسس و رافق ثورة 17 فيفري حين تم تعطيل كل التنظيمات والقوانين والمؤسسات الرسمية والهياكل الدولتية على غرار القضاء والجيش والشرطة، حيث كان لمجلس دور في حفظ السكينة بالمدنية.

يتشكل المجلس من عدد من مشايخ القبائل الذين يسكنون في مدينة بنغازي، يبلغ تعداد القبائل بها حوالي 110 قبيلة، ويتشكل أعضائها من أكثر من 1000عضو، أغلبهم من الموظفون المتقاعدون يعملون طوعا ودون مقابل ومنهم خبراء ومهندسون ومثقفون.

حسبه كذلك فإن المجلس نجح في تسيير المدينة وجسر الهوة بين فرقاء المدينة، ومنعت إسالة الدماء في فترة حساسة كانت كل مؤسسات الدولة معطلة نتيجة الصراع المسلح القائم.

وتابع قوله أنه حينما تتوحد القبيلة يكون دورها أساسي ومهم في الحفاظ على أمن البلاد وصونه حيث تلجأ السلطة الحاكمة إلى القبيلة لحل بعض المشاكل والاختلافات بين الحكماء رغم قدراتها المادية والقانونية، وحسبه فإنه يساند الدور الإصلاحي والنفعي للقبيلة ويستبعد ويستنكر التعصب والغلو والجهوية لقبيلة على أخرى مهما كانت المبررات، فالانتماء للقبيلة لا يعني أبدا نقص ثقافة الدولة أو الجهل بالتنظيمات والقوانين وإنما القبيلة تعتبر مكون هام وأساسي في المجتمع الليبي وأبناء القبائل موظفون وإطارات في مختلف مؤسسات الدولة ولهم الولاء الكامل لها.

أما المرشحون الذين يتم تقديمهم للانتخابات فإنه يتم تقديم أحسنهم وأكثرهم كفاءة لخدمة الوطن بالدرجة الأولى، ويرى أن كل القضايا العالقة والمعقدة يمكن حلها بتغليب المصلحة العليا للوطن ومن خلال احترام القوانين والتنظيمات وتشريع تشريعات تحدد بدقة مهام حكماء القبائل.

من جهته "محمد فرج بورزيزة" عضو بمجلس حكماء بنغازي، يرى أن دور القبيلة مدون في القرآن الكريم كأداة اجتماعية أساسية للتقارب بين أفراد المجتمع الواحد، إذ لابد من التعرف على أصول الأفراد لكي تسهل عملية حل مشاكلهم.(الفسي، 2014)

يضيف أن للقبيلة دور سياسي أساسي لا يمكن تجاوزه أو نكرانه على الأقل في الوقت الراهن حيث أن القبيلة وجدت نفسها مقحمة مرغمة في القطاع السياسي، إذ أوكلت لها مهام تولي إدارة شؤون مجلس الحكماء، فض النزاعات بين الأفراد، العمل على تغليب لغة الحوار واستبعاد لغة العنف.

وتابع أن للعرف دور في حلّ القضايا الشائكة التي تستعصي على رجال القانون والمشرعون ومن القضايا المعقدة التي تدخل فيها مجلس الحكماء، وتمكن من التوصل إلى حل وسطي للحد من المناوشات التي اندلعت بين قبيلتيْ المشاشية والزنتان، حيث دخلتا في صراع مسلح، أين تمكن المجلس من التوفيق بينهما وإيقاف تبادل إطلاق النار وتمت المصالحة بنجاح بينهما.

كذلك تدخل المجلس في عدة مشاكل متعلقة بالحقول النفطية، أين قدمت كل قبيلة حكامها وتم التوصل إلى حل ودي بعيدا عن لغة العنف والسلاح، أذ أنه فرض على الإطراف المتصارعة تحكيم

لغة الحوار والتسامح، وختم بالتأكيد أن القبيلة وجدت نفسها في خضم ظرف استثنائي حتّم عليها التدخل للحفاظ على أمن البلاد، وفي نفس الوقت تمنى أن يتم بناء دولة ترتكز على العدل والقانون من أجل تخفيف الضغط على القبيلة وأن يضبط الدستور القادم كل مسارات البلاد.

من جهته "عبد الرسول العريبي" عضو بمجلس الحكماء بنغازي يرى أن دور القبيلة مقدس وأن تركيبة المجتمع الليبي هي تركيبة بشرية قبلية متجانسة، حيث يمكن حل كل القضايا الشائكة بالاستناد إلى الأحكام العرفية القبيلة، كما يرى أن أغلب الشعوب العربية هي شعوب ذات توجه قبلي إذ لا يمكن استبعاد دور القبيلة إلا في الدول المفككة والتي ليس لها رابط سوسيولوجي ومعطى ديني.

وهي الدول التي تعتمد النظام الحزبي، أما في ليبيا فإن القبيلة هي الحزب الفعلي والحقيقي حيث أن أغلب السكان الليبيين ذووا أصول قبيلة ضاربة في التاريخ، تجلى دور القبيلة في العهد الملكي من خلال التوازن الذي فرضته القبيلة في المؤسسات الرسمية للدولة كالبرلمان والحكومة، فقد كان دور القبيلة بارزا، إذ أن معظم أعضاء الحكومة والبرلمان من قيادات القبائل التقليدية أو من أعيان المدن، أما أثناء حقبة النظام السابق فيرى كثيرون أن القذافي أستند على البعد القبلي في خطته لبسط النفوذ على الحكم في ليبيا.

وعليه فإنه لزام على السلطة الجديدة وضع بنود في الدستور الجديد تعطي للقبيلة دورها ولا يمكن تغافله أو نكرانه، إذ يمكن للقبيلة لعب دور مهم في ضمان أمن واستقرار ليبيا وصيانة أمنها ووحدتها الترابية. (الفسي، مرجع سابق)

أما الشيخ"سعيد عبد الغني الشاعر" رئيس شؤون مجلس الحكماء بنغازي يرى أنه لا يمكن لأي أحد نكران أو نسيان دور مجلس الحكماء وأعيان المدن في حل القضايا المعقدة التي عجزت مؤسسات الدولة الرسمية عن حلها والشواهد على ذلك كثيرة، أذ يؤكد أنه مع دولة المؤسسات ودور القبيلة هو المساندة والمآزرة كون القبيلة بحد ذاتها مكون أساسي من مكونات الدولة، أحسن دليل هو البيان الصادر بتاريخ 18-5-2013 حيث عقد ملتقى وطني برعاية وزارتيْ الدفاع والداخلية وتم التوصل والخروج بتوصيات أهما رفض الاعتداءات والاشتباكات المسلحة والتفجيرات، وأكد الملتقى دعمه الكامل لقوى الأمن المشتركة مع ضرورة الإسراع في تشكيل أجهزة أمنية فعالة ومنحها صلاحيات واسعة لإعادة استتباب الأمن في كامل التراب الليبي. (الفسي، مرجع سابق)

بذلك فإن توظيف المعطى القبلي في القطاع السياسي في المرحلة الانتقالية التي شهدتها ليبيا بقي مستمرا كونه أصيل ومتجذر، وهو توظيف لايختلف على التوظيف الذي انتهجه نظام القذافي

وهذا أكبر دليل على الدور الكبير الذي تلعبه القبيلة في الدولة الجديدة التي يصبو الشعب الليبي إلى بنائها، نظرا لكون القبيلة مكون اجتماعي لا يمكن تجاوزه.

حتى تصرفات السلطات الليبية أثناء الفترة الانتقالية تشبه إلى حد بعيد سلوكيات النظام السابق، فهي مقترنة بالقبيلة وذلك يظهر جليا في تناقض الخطاب السياسي مع الممارسة، إذ لا يزال الشعور بالانتماء إلى القبيلة يطغى على شعور الانتماء للوطن، لذلك أصبح من الضروري وضع دستور يجمع جميع المكونات القبلية ويساوي بينها، حيث يكون شعار الدولة العدالة والرعاية للجميع دون تمييز.

قيام الدولة على مرتكز المعطى القبلي في شاكلة قبيلة الدولة، من شأنه أين يساعد الدولة في ليبيا تجاوز المرحلة الصعبة إلى تنمية حقيقية ويمكنها من احتواء الشعور القبلي على حساب الشعور بالانتماء للدولة، ومنه تحقيق الأمن والاستقرار باعتباره أنه يستحيل إستبعاد المعطى القبلي تماما في بناء الدولة المعاصرة المنشودة.(بوطالب م.، 2012، صفحة 12/11).

3.3.3. ليبيا وتحدي تجاوز المعطى القبلي لصالح دولة المؤسسات:

كانت ليبية تتكون من مجموعة من القبائل قبل أن تتحول إلى مملكة اتحادية سنة 1951، ثم إلى مملكة مندمجة ثم جمهورية ثورية بعدها دولة جماهيرية بعد انقلاب قاده القذافي، أين دّون فلسفته في الحكم في "الكتاب الأخضر"، من خلال طرح "سلطة الشعب" واعتماد نظام البرلمانات (المؤتمرات الشعبية) كبديل لسلطة النواب عن الشعب، حيث بقيت مجرد فكرة غير قابلة للتحقق على أرض الواقع، رغم المحاولات المتكررة للقذافي تجسيدها لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن، إلى أن انتهى نظامه سنة 2011م.

طوال هذه الفترة كان نفوذ القبيلة يطغى على نفوذ الدولة، إذ كانت سلطة القبيلة كثيراً ما وقفت أبعد من سلطة الدولة ونفوذها، هذا الصراع في النفوذ والسلطة، ما تسبب في عدم قدرة مؤسسات الدولة القيام بمهامها، حيث زاحمتها القبيلة بقوة أين أصبحت توجد سلطتين داخل النطاق الجغرافي للدولة (القبيلة والدولة).

فالقبيلة على مر الأعوام كانت وحدة سوسيولوجية لها دورها في امتصاص الأسرة بسبب أن الأصل واحد لكن تحولت القبيلة إلى مستنقع للتعصب والجهوية المقيتة، رغم أن هذا التصور السلبي فقط للقبيلة، فقد كان لها عدة أدوار إيجابية في التاريخ الليبي الطويل.

تعرض دور القبيلة إلى التسييس ما تسبب في استمرار الصراع المسلح بعد أحداث 2011م إذ أن النهج الديمقراطي مفهوم حديث لم يتعود عليه الأفراد ماتسبب في تغييب فكرة وثقافة التداول السلمي على للسلطة.

لا توجد أي بوادر لتجربة ديمقراطية واعدة في ليبيا، بسبب الأزمة التي تورط فيها أطراف كثيرة ومتعددة بين فواعل خارجيين وآخرون داخليين، حيث يمثلون الدولة العميقة والتي تعد بمثابة دولة داخل دولة، إذ أنهم لا يترددون في اللجوء إلى استخدام العنف من أجل تحقيق مصالحهم ضمن الإطار الديمقراطي الصوري .

بذلك هناك شبكة معقدة لها مصالح متداخلة، أعضائها يعملون للوصول لهدف مشترك، وهو الدفاع عن مصالحهم ولو خارج إطار القانون والمجتمع والدولة، بدفع من صمت الأغلبية التي لا تتحرك ساكنا، وفي ظل تغييب دور النخب التي لم تكن لها أي دور في بناء الدولة الجديدة.

رغم السلبيات التي اقترنت بتدخل القبيلة في ممارسة السياسة في ليبيا، فإن القبيلة لا يمكن أن تفقد مكانتها كفاعل مهم إذ يمكن أن تكون عنصر استقرار وطني في حالة ما إذا كانت بعيدة عن الأجندات الخارجية والمصالح الأجنبية وصراع المصالح بين الكبار، الذي يخلق الكثير من الأزمات والأخطار، مما يجعل من الفصل بين القبيلة والسياسة معادلة لا يمكن حلها، في ظل غياب حضور حزبي فعال وذو ثقة في أوساط فواعل الداخل وبعيدا عن ضغوط الخارج.(جبريل، 2018)

1.3.3.3.من القبيلة نحو المؤسسة لتجاوز التعصب والجهوية:

يواجه القادة الجدد في ليبيا تحدي بناء دولة المؤسسات من أجل التقدم بخطوات نحو الديمقراطية كإحدى أسس تحقيق التنمية الشاملة في مسار دولة ليبيا نحو بناء دولة عصرية على غرار اعتماد أحزاب سياسية، تكوين مجتمع مدني واعي ومتشبع بالفكر السياسي وفكر المواطنة، وضع دستور عادل، يحدد المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الرسمية وغير الرسمية، تحديد الواجبات والحقوق للحاكم والمحكوم، تحديد شكل النظام السياسي، دون نسيان أهمية الإدارة المركزية التي تعتبر ركيزة الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، بعد أن كان دور الفرد مغيب تماما إبان حكم القذافي)الهدى، 2017/2016).

إضافة إلى المؤسسات الرسمية هناك المؤسسات ذات الطابع القيمي، تهدف إلى تحقيق التنمية السياسية والإدارية، بحيث لها دور فعال في تكوين الفرد الليبي على غرار: حقوق الإنسان، المواطنة حرية التعبير الفردية والجماعية، تفعيل دور المرأة.

إذ أنه إبان فترة حكم القذافي تميزت بانعدام الحقوق الفردية والجماعية نظرا لغياب دستور يوضح ويحدد الحقوق والواجبات بدقة، أين كانت الانتفاضة فرصة لفرض دعائم لفكر المواطنة التي تمهد لتأسيس دولة القانون.

بخصوص دور المرأة بات من الضروري سن قوانين وتهيئة الظروف الملائمة لدمجها في الحياة السياسية خاصة وأن المرأة الليبية عانت من الإقصاء في جميع مناحي الحياة لعقود طويلة من الزمن، حيث تعتبر المرأة رقما هاما في معادلة بناء الدولة العصرية.)الهدى، 2017/2016)

رغم سقوط نظام القذافي إلى أن الحالة العنيفة التي صاحبت انتفاضة 17 فيفري 2011م، وما رافقها من تدخل حلف الناتو، أين تسبب ذلك في تدمير البيئة القاعدية في الدولة.

أسفرت المعارك عن تدمير المنشآت الهيكلية، فقد كان لزاما على الليبيين الانطلاق من الصفر لكن الإرث الثقافي والطابع القبلي عقد من عملية إعادة الاعمار، انتشرت قطع السلاح الخفيف بين أفراد القبائل إذ في كل مرة كان العنف يهدد شرعية السلطة الجديدة ويعرقل عملية بناء المؤسسات التي من شأنها إعادة بناء الصرح الديمقراطي.(الصواني، 2014، صفحة 147)

قامت القيادة الجديدة في ليبيا بتشكيل سلطة انتقالية كأول خطوة لبناء دولة جديدة، حيث تم رسميا ذلك في 20 مارس 2011م، تشكيل المجلس الوطني الانتقالي بعد سلسلة اجتماعات، أين تم الاتفاق على تشكيل مجلس يضم ممثلين عن جميع الأقاليم الليبية، أما في مجال التشريعات تم الاتفاق أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر كل تشريع، إذ تم الاتفاق على وضع مسودة الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس لتحديد المعالم الكبرى للنظام السياسي الجديد غداة المرحلة الانتقالية في 03 أوت 2011م.(عبير، 2013، صفحة 579/578)

تم رسم معالم الدستور الجديد بالاستناد إلى مجموعة من القيم والمبادئ ذات الطابع العام، حيث كانت بمثابة تحييد لطموح الأغلبية الشعبية في طريق تشكيل مجتمع المواطنة ودولة الرخاء حيث تضمن 37 مادة موزعة على خمسة أبواب.(الصواني، 2014، صفحة 148)

استند المجلس الانتقالي على شرعية الثورة في كتابة الدستور الجديد وهو نفس المبدأ الذي استند عليه نظام القذافي في حين كان الأجدر الاستناد على الشرعية الدستورية الثورية، حيث تم اعتبار الدستور الجديد استجابة لأماني وطموح الشعب في تحقيق دولة القانون وفق مبادئ التداول السلمي

للسلطة، النهوض بالعلم، غرس الثقافة والتنشئة السياسية، أين كان الدستور بمثابة خريطة طريق من أجل تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي في ليبيا. (مرجع سابق، صفحة 150/147)

برز خلاف شديد حول نظام الحكم بين مختلف الفواعل الليبيين، على غرار دعاة الفدرالية الإسلاميين، زعماء القبائل، زعماء الكتائب المسلحة، حيث كانت ملامح إطالة أمد الفترة الانتقالية واضحة كما أن لكل فاعل أهدافه ومصالحه وجهة تدعمه وذلك زاد من حجم الهوة بين مختلف الفرقاء. (الصواني، 2014، صفحة 155/154)

عرفت الساحة السياسية في ليبيا ظهور عدة أحزاب سياسية في أعقاب سقوط نظام القذافي خاصة بعد صدور قانون ينظم الحياة الحزبية سنة 2012م، أين صدر القانون الخاص بتنظيم الأحزاب في 02 ماي 2012م، أعقبه قانون آخر يضبط العمل الحزبي في 24 أفريل 2014م، يتضمن قانون الأحزاب منع قيام أي حزب على أساس قبلي، أو عرقي أو ديني، كما يمنع استخدام العنف أو التلويح باستخدامه مهما كانت المبررات، كما يمنع تشكيل فصائل مسلحة أو أذرع مسلحة، حيث يتم حضر أي حزب سياسي يحرض على العنف أو التفرقة أو ذات توجه علماني.

رغم أن الساحة السياسية الليبية تعج بالأحزاب وتتنوع شعاراتها ومنطلقاتها لكنها تعاني من الضعف الهيكلي، وضعف الأداء وغياب مشروع سياسي واضح لها، غياب ثقافة تجاوز الانتماء القبلي إذ أن المجتمع الليبي لم يصل بعد إلى درجة استيعاب الفعل الديمقراطي، يواجه سلطة الانتقال الديمقراطي تحدي تشكيل مؤسسات حزبية في ظل غياب الأمن وعجز السلطة الجديدة عن تشكيل جيش وطني موحد يحمي مكتسبات الثورة ويضمن الاستقرار السياسي، كما أن الوضع الأمني المتدني يجعل الأحزاب السياسية لا تجذب الدعم الشعبي وهذا يعطل مسار البناء الديمقراطي. (الصواني ي.، صفحة 264/262)

2.3.3.3.أحزاب سياسية دون فاعلية على الساحة السياسية:

ليس بالسهولة إعادة بناء أحزاب سياسية فاعلة بعد 40 سنة من حكم القذافي الذي منع كل أشكال العمل الحزبي، حيث قام المجلس الانتقالي في جانفي 2012م بإلغاء قانون منع تأسيس الأحزاب السياسية في البلاد، في حين تقدم أكثر 36 حزباً سياسياً لتسجيل مرشحيهم للانتخابات التي برمجت، إذ أن الكثير من تلك الأحزاب كانت ذو توجهات إسلامية، وباستثناء حزب الإخوان المسلمين فإن باقي الأحزاب الأخرى غير مهيكلة على نحو جيد بسبب تأسيسها الحديث وافتقارها إلى الخبرة السياسية، غير أن الأحزاب الإسلامية المتطرفة ليس لها أي وزن سياسي يذكر.

يعتبر رهان تحقيق التوازن بين الأقاليم القبلية الليبية والحكومة المركزية وباقي الأقاليم تحدياً حقيقياً للمسؤولين الليبيين، فإبان الانتفاضة ظهرت مجموعة من الفواعل التي تميزت بالقوة في المدن والمناطق القبلية، تدعمها مليشيات مسلحة محلية، تهدف إلى وضع حد للسيطرة السياسية والاقتصادية من جانب واحد، كما أن ثوار باقي المناطق الليبية يتهمون المجلس الانتقالي بـ"عدم العدالة" في توزيع ثروات البلاد، خصوصاً أرباح صادرات النفط.(عمار، 2020)

3.3.3.3. ملامح بناء مؤسسات جديدة في ظل المرحلة الانتقالية:

بعد الانتفاضة الشعبية التي شهدتها ليبيا، عرفت الساحة السياسية تغيرا جذريا حيث لم يكن هناك أي مؤسسات سياسية وفواعل تقليديين ينافسون على السلطة في عهد القذافي، إذ كان ينفرد بالسلطة دون وجود أي منافس لذلك كان على السلطة الجديدة الشروع في بناء مؤسسات رسمية سياسية لقيادة البلاد سياسيا. (حمادي، 2014، صفحة 89)

أولا-انتخاب البرلمان الليبي الجديد:

كان انتخاب البرلمان الجديد مرحلة ثالثة بعد حكم المجلس الوطني الانتقالي، ثم المؤتمر الوطني العام سنة 2012م، اتسمت هذه الفترة بالنزاع السياسي بين جماعة الإخوان المسلمين " حزب العدالة والبناء" من جهة وحزب تحالف القوى الوطنية بقيادة "محمود جبريل" من جهة أخرى.(الشلوي، 2014، صفحة 02)

كان هناك نقاش حاد حول جدوى إنهاء مهام المؤتمر الوطني العام من عدمه، أين أبدت الكثير من القوى السياسية رغبتها في استمرار مهام المؤتمر، وأمام ضغط أحزاب على غرار حزب تحالف القوى الوطنية.

بعدها تم تشكيل لجنة لتحديد الأهداف المحددة للمرحلة الانتقالية، أين تم الخروج بعدة قرارات منها: الاتفاق على انتخاب مجلس نواب كهيئة بديلة للمؤتمر، تأجيل إجراءات التحضير للانتخابات الرئاسية إلى حين وضع دستور للبلاد بسبب اشتداد الخلاف بين التيار الإسلامي والليبرالي بهذا الخصوص، إذ يرفض التيار الإسلامي تدوين النظام الرئاسي بسبب انعدام التوافق السياسي بين القوى السياسية المتصارعة، ولكن هذا النظام لا يتوافق مع طبيعة المجتمع الليبي المنقسم إلى قبائل ومناطق جهوية، في حين يرافع التيار الليبرالي لصالح الانتخابات الرئاسية، أين قدم "محمود جبريل" كمرشح لهم بعد رفع قانون العزل السياسي. (مرجع سابق، صفحة 03)

كان توزيع المقاعد مثل الانتخابات السابقة: 100 مقعد للغرب، 60 مقعد للشرق، 40 مقعد للجنوب، حيث برز تيارين : مدني ليبرالي و ووطني إسلامي.

لم ينجح حزب تحالف القوى الوطنية في تقديم حلول واقعية لإدارة المرحلة الانتقالية وتجاوز حالة الاحتقان التي تشهدها البلاد رغم أنه يسيطر على أغلبية مقاعد المؤتمر، أين برز الاتجاه المدني الذي عقد تحالف مع التيار الفدرالي وحزب القوى الوطنية وفصائل اللواء المتقاعد خليفة حفتر في محاولة لإبعاد التيار الإسلامي عن الساحة السياسية.

في حين أن التيار الإسلامي يعد من دعاة الانتقال السلمي للسلطة ويرفض الانقلابات العسكرية ومنطق الميليشيات المسلحة للوصول للسلطة، أين يعتبر مكافحة الإرهاب من مهام الدولة، لكن مايعاب على التيار الإسلامي في ليبيا عجزه عن التنسيق بين مكوناته، حيث عجز التيار عن تقديم مرشح توافقي واحد لمنصب رئيس الحكومة. (مرجع سابق، صفحة 6/5)

في ظل هذا الاختلاف والنزاع على مستوى القوى السياسية وحتى داخل الحزب الواحد، فإنه على الشعب الليبي اختيار طريق الانتقال الديمقراطي بما يضمن الوصول إلى بناء دولة ليبية عصرية مبنية على المؤسسات ووضع دستور واضح يحدد الأطر التنظيمية للعمل السياسي، مع العمل على استبعاد الصراع الداخلي وتجنب الفوضى التي تجهض كل مشروع للسير بالبلاد نحو النهج الديمقراطي.

رغم أن انتخابات البرلمان تعتبر خطوة إيجابية نحو الديمقراطية إلاّ أنّ هذا البرلمان فشل كسابقه في تحقيق التوافق السياسي والاستقرار الأمني لغياب التجربة لدى أعضائه، في رسم حلول وتصوّرات فعّالة للخروج بالبلاد إلى بر الأمان، وأيضا استمرار الاختلافات حول طريقة إدارة المرحلة المقبلة بين مختلف فواعل البلاد.

ثانيا- تشكيل حكومة الوفاق الوطني:

تم الشروع في تشكيل حكومة الوفاق الليبية، بعد حالة التوافق بين وفدين يمثل الوفد الأول مجلس النواب في طبرق (شرق ليبيا)، والمعروف بولائه لخليفة حفتر، أما الوفد الثاني فيمثل المؤتمر الوطني في طرابلس، تحت إشراف من الأمم المتحدة، كانت مخرجاته تشكيل مجلس رئاسي من 9 أعضاء، بقيادة النائب عن برلمان طبرق "فائز مصطفى السراج".

نص اتفاق الصخيرات المغربية الموقع في 17 ديسمبر 2015، على تشكيل هيئتين تشريعيين هما مجلس النواب (تم الاتفاق على التمديد له بعد انتهاء عام من عهدته)، والمجلس الأعلى للدولة (يتشكل من نواب المؤتمر الوطني).

تواجد بعض الأطراف المتضررة من الاتفاق وأخرى متصارعة شرعت في عرقلة التوافق وعلى رأسها حفتر، حيث كان يرفض خضوع الجيش الليبي لسلطة مدنية مستقلة، وكذلك رئيس مجلس النواب في طبرق "عقيلة صالح،" بالإضافة إلى رئيس الحكومة المؤقتة الليبية في مدينة البيضاء (شرق البلاد) "عبد الله الثني"، و متزعم حكومة الإنقاذ في العاصمة طرابلس "خليفة الغويل"، ورئيس المؤتمر الوطني "نوري أبو سهمين".

رفض عدد من الشخصيات مشروع خليفة حفتر للهجوم والسيطرة على العاصمة طرابلس منهم:(دالع، حكومة الوفاق الليبية ...وزراء تكنوقراط ضد حكم العسكر، 2020)

-رئيس المجلس الرئاسي الليبي " فائز السراج":

تعود أصوله إلى عائلة أرستقراطية مرموقة، ولم يكن معروف عليه أي انتماء حزبي ظاهر سابقا تم انتخابه في 2014 كنائب في مجلس النواب عن مدينة طرابلس، لكنه سرعان ما كان له ولاء صف حفتر، رغم ذلك تم انتخابه في نهاية 2015 بالتوافق بين أطراف الأزمة رئيسا للمجلس الرئاسي، لما كان يعرف عليه من دفاعه المستميت على أولوية المدني على العسكري كما أنه غير محسوب على التيار الإسلامي.

-أعضاء المجلس الرئاسي :

يتشكل المجلس من 8 أعضاء بالإضافة إلى فايز السراج، وهم ذات انتماءات وولاءات قبلية، ويعبرون عن عمق التنوع الليبي وهم: "أحمد معيتيق"، رجل أعمال معروف من مدينة مصراتة (غرب ليبيا)، "فتحي المجبري"، معروف عليه الولاء لحفتر من منطقة الهلال النفطي (شرق ليبيا) "علي القطراني" ممثل حفتر في المجلس الرئاسي (شرق ليبيا)، "موسى الكوني" المعني يمثل قبائل الطوارق (جنوب البلاد)، "عبد السلام كاجمان" معروف عليه ولائه للتيار الإسلامي (جنوب البلاد) "عمر الأسود" يمثل مدينة الزنتان (غرب البلاد)، "محمد عماري زايد" شخصية تكنوقراطية معروف عليه الولاء للتيار الإسلامي (شرق البلاد)، أحمد المهدي (جنوب البلاد).(دالع، حكومة الوفاق الليبية ...وزراء تكنوقراط ضد حكم العسكر، 2020).

-المجلس الأعلى للدولة :يتشكل من 145 عضو من مناطق وجهات مختلفة، تحت رئاسة"خالد المشري"، المستقيل من حزب العدالة والبناء ذات التوجه الإسلامي.

-مجلس النواب بطرابلس :

يتزعمه النائب "الصادق الكحيلي"، من طرابلس، وكان عضو ضمن نواب برلمان "طبرق" الموالي لحفتر عند إطلاق عملية الكرامة في 2014، لكنه بعد ذلك عاد وانحاز إلى جهة حكومة الوفاق ومشروع الدولة المدنية ورفض الحكم العسكري، خاصة أن حفتر باشر عملية عسكرية شاملة للسيطرة على العاصمة أيدها "عقيلة صالح "دون موافقة مجلس النواب، مما حتّم على الكثير من النواب إعادة الانتخابات لاختيار رئيس جديد.

-الجيش الوطني الليبي :

يتمتع "فايز السراج"بمنصب القائد الأعلى للجيش الليبي، ووزير الدفاع، في المقابل تم إسناد رئاسة هيئة الأركان إلى اللواء "محمد الشريف"، الذي يعتبر خريج الكلية العسكرية بالعاصمة الليبية طرابلس، إذ عين كقائدا لكتيبة الدبابات بمدينة طبرق، بعدها تولى منصب قائد القوات الخاصة في الجيش الليبي، بعدها تم تعيينه قائد مدرسة الصاعقة والمظلات بمدينة ببنغازي، حيث شارك في حرب تشاد ضد القوات الفرنسية تحت إمرة اللواء حفتر، وتعرّض للأسر سنة 1987.(دالع، حكومة الوفاق الليبية ...وزراء تكنوقراط ضد حكم العسكر، 2020).

شهدت الساحة السياسية في ليبيا عدة صراعات وتجاذبات بين قوى وفواعل محلية مدعومة خارجيا، تسببت في عدم فاعلية مؤسسات الدولة وفي عرقلة أي تقدم نحو التسوية وعودة الأمن، توجد ثلاث تحالفات رئيسة وهي:

-المجلس الوطني لحكومة الوفاق الوطني الليبي :

انبثق عن اتفاق الصخيرات بدولة المغرب الأقصى، يقتضي موافقة مجلس النواب المنعقد بمدينة طبرق، لكن بسبب كثرة الاختلافات حول شرعية انعقاده بمدينة طبرق لم يتم المصادقة عليه، حيث لجأ بعض الأعضاء إلى إصدار بيان مستعجل خارج أسوار البرلمان، حتى تتمكن حكومة "فايز السراج" من بدأ أعمالها في طرابلس بداية من 2016م.

تم طرح إشكالية صراع الشرعية بين هذه الحكومة وبين بقايا حكومة "الغويل"، التابعة للمؤتمر الوطني وحكومة "الثني" في شرق البلاد وهي تابعة لبرلمان طبرق.

-تحالف يجمع بين خليفة حفتر – عقيلة صالح- عبد الله الثني:

توجد رابطة قوية بين رئيس برلمان طبرق عقيلة صالح واللواء خليفة حفتر المعيّن كقائد عام للقوات المسلّحة في فيفري 2015م، بينما يترأس عبد الله الثني، رئيس الحكومة، تم تأسيس قوات

الكرامة ويتكون من مجموعة من العسكريين وأفراد القبائل المسلّحين في شرق ليبيا، أعلنوا ولائهم لقوات خليفة حفتر، بعد تلقيهم وعود بتشكيل جيش وطني لمكافحة الإرهاب، غير أن هذه القوة شهدت عدة انشقاقات في مدينة بنغازي عقب إطلاق عملية الكرامة، حيث تعرّض المواطنون للقمع الشديد.

لا يزال خليفة حفتر يتحكم في برلمان طبرق وحكومتها، ولا يزال متشبث بشرعيتها منذ منحها الثقة من طرف مجلس نواب طبرق في 2014م، حيث رفض الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني ورفض إخلاء مقرات حكومة طبرق في الجهة الشرقية من البلاد.

- تحالف أعضاء المؤتمر الوطني العام الليبي ودار الإفتاء الليبي ولواء الصمود:

يضم هذا التحالف كل من رئيس حكومة الإنقاذ "الغويل" وكذلك زعيم المؤتمر الوطني الليبي "بوسهمين" ومفتي الدّولة اللّيبية " الصادق الغرياني"، والذراع العسكري لواء الصمود، هذا التشكيل يضم ثوار من الجهة الغربية للبلاد على غرار: مصراتة، الزاوية، طرابلس، تحت إدارة وزعامة المسمى "صلاح بادي"، أين يرفضون بشدة اتفاق الصخيرات ويعتبرون حكومة الوفاق غير شرعية وأنها تحت وصاية أجنبية. (محمود، 2016، صفحة 6/4)

- **خلاصة الفصل الثالث:**

مما سبق يمكن أستخلاص أنّ اعتماد الدولة الليبية على الريع في بناء اقتصادها تسبب في فشل المسعى وصاحبه عدة تداعيات على الجانب الاجتماعي والسياسي، إذ لم تنجح السلطة الانتقالية في احتواء الاختلافات والانقسامات الجهوية والقبلية، ولم تستطع مراقبة وضبط تدفق وانتشار قطع السلاح الخفيف والثقيل في أنحاء البلاد إذ أصبحت لكل قبيلة تقريبا أذرع عسكرية وميليشية، كما لعبت التدخلات الخارجية دورا مهما في توسيع التفرقة ونقض كل سبل الوساطة ومحاولات حلحلة الأزمة أين يبقى لزاما على السلطة الانتقالية الجديدة بذل المزيد من الجهود في سبيل الوصول إلى التسوية التي ترضي جميع الأطراف، من أجل تحقيق توافق شامل يسمح بسلك النهج الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة وبسط الأمن في كافة ربوع ليبيا لتحقيق التنمية المنشودة بعيدا عن الصراع ولغة العنف.

الفصـــــــــــل الرابـــــــــــع

الفصل الرابع: رهان بناء الدّولة في ليبيا مابعد سقوط القذافي في ظلّ التحدّيات الدّاخلية والخارجية:

تعرف ليبيا إنهيار شبه كلّي للأوضاع الأمنية بعد إنتفاضة 17 فيفري 2001 م، فرغم تعاقب الحكومات وتعاقب المبادرات الأجنبية لحل الأزمة وإيجاد تقارب بين مختلف القوى الخارجية، وإيجاد تقارب بين مختلف الفواعل اللّيبية، لكن لم تثمر أي نتيجة على الميدان فالأوضاع الأمنية هشّة للغاية والمعظلة الأمنية تتفاقم، مع زيادة عدد الميليشيات المسلحة، ومع سعي كلّ قبيلة إلى تشكيل أذرع عسكرية لها في ظلّ غياب جيش وطني واحد قادر على صدّ تمدد الجماعات الإرهابية المتطرّفة التي إستغلت الأوضاع الأمنية المتردية لتغلغل في البلاد، هذه الأوضاع العامّة تعتبر فرصة للقوى الأجنبية التدخل في ليبيا خاصة والمنطقة عامّة بحجّة مكافحة الإرهاب وكبح التهديدات، حيث أنّ العمليات العسكرية المتزايدة تمنح للدّول الغربية الشرعية والتأييد للتدخل، لذلك أمام الحكومة اللّيبية الإنتقالية تحّدي بناء الدّولة بعيدا عن التدخلات الأجنبية التّي تكون عادة وفق حسابات مصلحية ضيقة.

1.4. التعدّد القبلي وخطر التقسيم:

أضحت دولة ليبيا على أعتاب التقسيم، حيث أصبحت مهدّدة بالتقسيم إلى ثلاثة مناطق كبرى وهي طرابلس في غرب البلاد، برقة في شرق البلاد، وفزان في جنوبها، في ظلّ اتّجاه الدّولة نحو مزيد التدهور الأمني، زادت الهشاشة الأمنية والمؤسساتية بقوّة ومعها زادت الضغوطات والتدخّلات الخارجية. تلعب النزعات القبلية المسلحة والمناطقية أدوارا مهمّة في زيادة محصلّة العنف، في أعقاب غياب الوعي بضرورة تسبيق المصلحة الوطنية، وفكر البناء الوطني المؤسسي الشّامل.

يصعب تشخيص الحالة اللّيبية حيث تتميّز بالتعقيد نظرا لتضارب المصالح وتعدّد القبائل وهذا التداخل أوجد اصطفافا محليا لدى المجموعات السكانية القبلية، تسبّب في وجود وقيام تحالفات مع الخارج تنسج وتحاك في ظلّ تبادل المصالح (الحماية والمساندة مقابل منح الأطراف الخارجية منافع يأتي البترول في مقدمتها).

1.1.4. دور التعدد القبلي في إستمرار الصراع المسلح:

يعدّ المعطى القبلي أحد أهم المحدّدات المؤثّرة في بنية المجتمع اللّيبي منذ القدم إلى اليوم، فقد تسبّب في حالة انهيار للدّولة، وأعطى الحجة والذريعة للتدخل الأجنبي متعدّد الأشكال، حيث أصبحت البلاد مهدّدة بالانقسام والفوضى.(بوطالب، 2020)

تعود جذور الانتماء القبلي إلى ما قبل العهد الملكي، ما زال واقعا فاعلا وقويا في هذا المجتمع، رغم أنّ الكثير من الباحثين يجزمون أنّ وجود القبلية يعدّ معوّقا أمام تطوّر وتقدّم المجتمع ويقضي على مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد، ويكبح تطوّر المجتمع المدني، لا تزال أهمية القبلية سياسيا أمرا معقدا ولا يوجد إتفاق حوله، فالكثير من أفراد الشّعب اللّيبي ما زالوا يشعرون بفخر الانتماء إلى القبيلة.

يظهر خطر التنظيم القبلي في كون الثقافة القبلية تنسجم وتتناغم مع ثقافة وتفكير قادة العسكر فكما هو الحال فالجيش، لا مكان في تنظيم القبيلة المغلق للوسطية والنّسبية في الانتماء، فإمّا أن تكون من صلب القبيلة أو لا تكون، ويجب على كلّ فرد منتمي للقبيلة أن يناصر ويساند ويثق في كلّ أفرادها دون استثناء، لمجرد كونهم منتمون لنسب جد واحد، أمّا أفراد القبائل الأخرى لابد أن يتمّ التعامل معهم بالحذر والحيطة الشّديدة، وأن يُنظر إلى ما يصدر عنهم بعين غير التّي ينظر بها إلى أبناء العمومة من القبائل.

باعتبار آلية التفكير والعمل الواحد، توغّلت الولاءات القبلية داخل المؤسسة العسكرية لدرجة تدعو للقلق، فاستمرار الحال على ماهو عليه، يمكن أن يقود لمرحلة حرجة بدل أن تخضع القبائل فيها لسلطة الدّولة والقانون، ستخضع الدّولة والقانون لسلطة القبائل.

القبيلة على مرّ الزمن كانت كيان انفصالي، والعلاقة التّي تربطها بالكيانات والبُنى علاقة تصادميّة وعدائية، ترتكز على مبدأ بسط النفوذ والسّيطرة وإزاحة الآخر، واستناداً إلى نظرة نقدية لتاريخ كيان القبيلة وهدفها وحظها من الحقيقة، يمكن الوصول للقول بأنّ القبيلة كيان يعمل بِآلية ذات توجه متطرّف تُرسخ لإنتهاك حقوق الإنسان باسم سمعة ومصلحة الجماعة.

مايدعم هذا التأسيس هو الأساليب القبلية للتّهديد والعقاب الفردي كالتبرؤ من الأشخاص ورفع الغطاء السوسيولوجي عنهم حال مخالفتهم الأعراف السائدة، أو رفض جريان لأحكام عليهم، يضاف إلى ذلك كميّة الظلم السوسيولوجي الذي يمارس داخل التنظيمات القبلية، وفي جلسات رجالاتها وما يقع على أفرادها المستضعفين والأقلّيات المحسوبة عليها.

فالعنصر النّسوي المتضرّر الأوّل من ثقافة القبيلة العدائية التقليدية، التّي يغلب عليها الطابع الذكوري والذي لايستطيع أحد إنكاره، الفكر القبلي حقيقة مضاد للمرأة التي لاتزال لاتُورث الممتلكات ولا ترأس مجالس الحوار.

أيضاً من أشكال هذا الظلم المعاملة السيّئة لأفراد الأسر الصّغيرة والفقيرة من القبيلة والتّي تعاني من الإقصاء والاحتقار والتهميش.

القبيلة لا يمكن أن تكون كيانا ذا فائدة يمكن التعويل عليها لتحقيق الديمقراطية التشاركية وتحقيق دولة حقوق الانسان كما يدعي البعض.

فهي في كثير من التّجارب من مُسبّبات التخلّف لأنّها كيان مُنغلق طاغٍ، لا يقبل الآخر تسود فيه الأنانية بشكل حاد ومقزز.

وإذا كان تأثيرها السّلبي الظاهر على الحياة الاجتماعية والسياسية خطير وضار فإنّ تأثيرها السّلبي الخفي في المجال الفكري والعقائدي أشدّ خطراً وأبعد ضرراً على المستوى البعيد، لهذا فإن إبعاد القبيلة ضرورة مرحلية ومطلب رئيسي لكلّ مواطن ليبي لتحقيق التوافق. (خطاب، 2020)

إذ تشير التجربة على أرض الواقع إلى أنّ الانتماء القبلي بدأ يضعف ولو نسبيا ويفقد أهميته السّابقة مع تحسّن مناهج التعليم والانتقال إلى الفكر المدني، وما تفرزه من سلوكيّات على الأفراد وعقليات مختلفة، وهو ما يبرز أهمية ابعاد النّاس عن تراثهم القبلي التقليدي المتعصّب، وبالتالي أضعاف نفوذ القبلية شيئا فشيئا.

أثناء فترة حكم النّظام السّابق كان القذافي ومجموعته من "الضباط الاحرار" قد تعهدوا أمام الشّعب اللّيبي بالعمل على القضاء على النزعة القبلية المتعصّبة فور وصولهم إلى مقاليد الحكم في البلاد عام 1969.

وفي الأعوام العشرة الأولى من حكمه، تراجع دور القبيلة بشكل ملحوظ وبدفع حكومي، ففي نفس الوقت تمكّن القذافي من كسب دعم معظم الشّعب اللّيبي فرصيده السياسي آنذاك كان كبيرا ومحل إحترام الشّعب اللّيبي، وبشكل عام كان يحظى بدعم الجيش الليبي، لكن شعبية القذافي تراجعت مع تخلّي القذافي عن رفاقه في مجموعة الضّباط الأحرار شيئا فشيئا وابتعاده عنهم، ولم يبق منهم في الحكم إلّا عدد قليل منهم، حيث قام بالاعتماد أكثر فأكثر على القبيلة والصّراعات القبلية وما تحمله من تناقضات من أجل السّيطرة الكليّة على مقاليد الحكم والسلطة.(حسين، 2020)

ظهرت لمسة الصّراع القبلي على القوّات المسلّحة جليّا، حيث كان كبار القادة في الجيش اللّيبي ينتمون إلى القبائل صاحبة النّفوذ والمقربة من النّظام الحاكم.

فلم يكن نشر روح الصّراعات القبلية داخل الجيش اللّيبي من خلال اختيار هذه القبيلة على الأخرى السّبب الوحيد في استمرار وديمومة نظام القذافي في السّلطة، بل كانت تلك الصّراعات تعمل أيضا على تشتيت الأنظار عنه وعن نظام حكمه كانت بمثابة غطاء على أخطائه الدّاخلية والخارجية.

وفي الفترة الحاليّة بدأت الصّراعات والتجاذبات القبلية واضحة وبارزة داخل القوّات المسلّحة، أين تتصارع قبيلة القذافي، مع قبيلة المقريحة، وتتصارع قبيلة "عبد الباسط المقرحي" المتّهم بتدبير تفجيرات "لوكربي"، وهي قبيلة قريبة من قبيلة "الورفلة"، التّي يبلغ تعداد سكانها قرابة مليون نسمة.

من جهة أخرى ترتبط قبيلة "الورفلة" بعلاقات قويّة ومتماسكة مع قبيلة "الزنتان"، من بلدة زنتان التي تبعد نحو 120 كم إلى جنوب العاصمة اللّيبية طرابلس، وهي من أوائل المدن في غربي ليبيا التّي تلتحق بالثّورة ضدّ نظام القذافي.

كان الشّعب اللّيبي يبالغ كثيرا بتقدير دور زعماء القبائل، وتعظيم مكانتهم، فدور هؤلاء بارز التوسّط للحصول على الوظائف والخدمات العمومية، لكن على مستوى السّلطة السياسية لم تشارك في السّلطة إلى اللّجان الثورية المقربة من نظام القذافي وأجهزته الأمنية وأفراد قبيلته.

تنامي الخوف بإحتمال قيام الحرب الأهلية تحوّل من كابوس إلى حقيقة على أرض الواقع، فقد إختار نظام القذافي القتال حتّى النّهاية، وتجاهل كليا سقوط الآلاف من المدنيين اللّيبين دون أيّ رحمة.

فقد تحوّل القتال بين النّظام ومن يدعمه من القبائل، والقوّات المعادية التّي لا تقدّم له الولاء ومن يدعمها من جانب آخر، بغض النّظر إلى أيّ قبلية يكون الانتماء. (حسين م.، مرجع سابق، 2020)

1.1.1.4.واقع الصراع القبلي على الميدان:

على الميدان تتحكم الفصائل القبلية في خريطة الصّراعات داخل التّراب اللّيبي، فالأذرع العسكرية للقبائل المسلّحة تغذّي في الغالب طرفي الصّراع المسلّح، السراج وحفتر، إذ من الصعب لأي طرف تحقيق أي انتصارات على الميدان دون دعم فصائل القبائل المسلّحة، وأحسن دليل ما قامت به قبيلة المغاربة في مساندة ودعم قوّات حفتر أحسن تجسيد لقوّة التأثير القبلي في المشهد الأمني في ليبيا.

تتزايد المخاوف من خطر حدوث حرب أهلية شاملة تأتي على الأخضر واليابس ما يهدّد الوجود الأنطولوجي للدّولة، تتعدّد الأجندات السياسية المدعومة خارجيا ما يجعل الحل السلمي السياسي بعيد المنال.

يعتبر المتتبعون للشأن اللّيبي أنّ حفتر نجح بفعل الدّعم الخارجي خاصة من دولة الإمارات في استمالة الكثير من القبائل في محاولة لتشكيل كيان عسكري مسلّح بأقوى الأسلحة الثقيلة والخفيفة وبشكل متكامل تحت مسمى "جيش وطني"، في معركته الحاسمة للسيطرة على الدّولة اللّيبية، قام كلّ طرف متصارع بالضغط واللّعب على وتر الصّراع القبلي خاصة بين الشّرق والغرب أدى إلى خطر تقسيم البلاد، وهو ماصبّ في صالح قبائل الجهة الشّرقية الذي يتزعمها قوات حفتر، إذ قدّم العديد من الوعود لسكانها بدعمهم وإعطائهم المكاسب الاقتصادية والسياسية حال وصوله إلى الحكم، في إشارة مباشرة لعائدات البترول في حقول الجهة الغربية من البلاد.

فيما هناك فريق يرى ضرورة تحجيم الدّور السلبي للقبائل، من خلال خلق سبل وآليات لم الشّمل اللّيبي، وذلك من خلال وضع تشكيل يضم بين جنباته كلّ الأطياف القبلية اللّيبية المتصارعة، ويكون على درجة عالية من الحيادية في محاولة لحقن الدّماء بين سكان قبائل الشّرق وقبائل الغرب، مع إستبعاد تحيّز المجلس الأعلى للقبائل اللّيبية، الذي تشكّل منذ عدّة أعوام وبدأ في فقدان تأثيره مؤخرا.

بذلك فإنّ القراءة المتأنية للمشهد السياسي اللّيبي تلزم الجميع وتجعلهم أمام وضع القبلية كأحد اللاّعبين المؤثّرين في المشهد العام في ليبيا، إن لم يكن اللاّعب الأساسي الذي يؤدّي دور صانع القرارات والسياسيات، السّراج وحفتر، وقد يكون كلمة السر في حلحلة الأزمة، وهو ماقد يساهم في إعادة تشكيل خريطة المسار السياسي للدّولة، حيث تزداد المخاوف من إشتعال حرب أهلية جديدة تكون عواقبها وخيمة على الشّعب اللّيبي في حال الفشل في التوصّل إلى حل سياسي جامع وفعّال يرضي الجميع ويستبعد التدخلات الأجنبية ذات المصالح الضيقة.(عطية، 2020).

الشكل(1.4): خريطة تبيّن الأقاليم اللّيبية قبل الإستقلال(1951م)

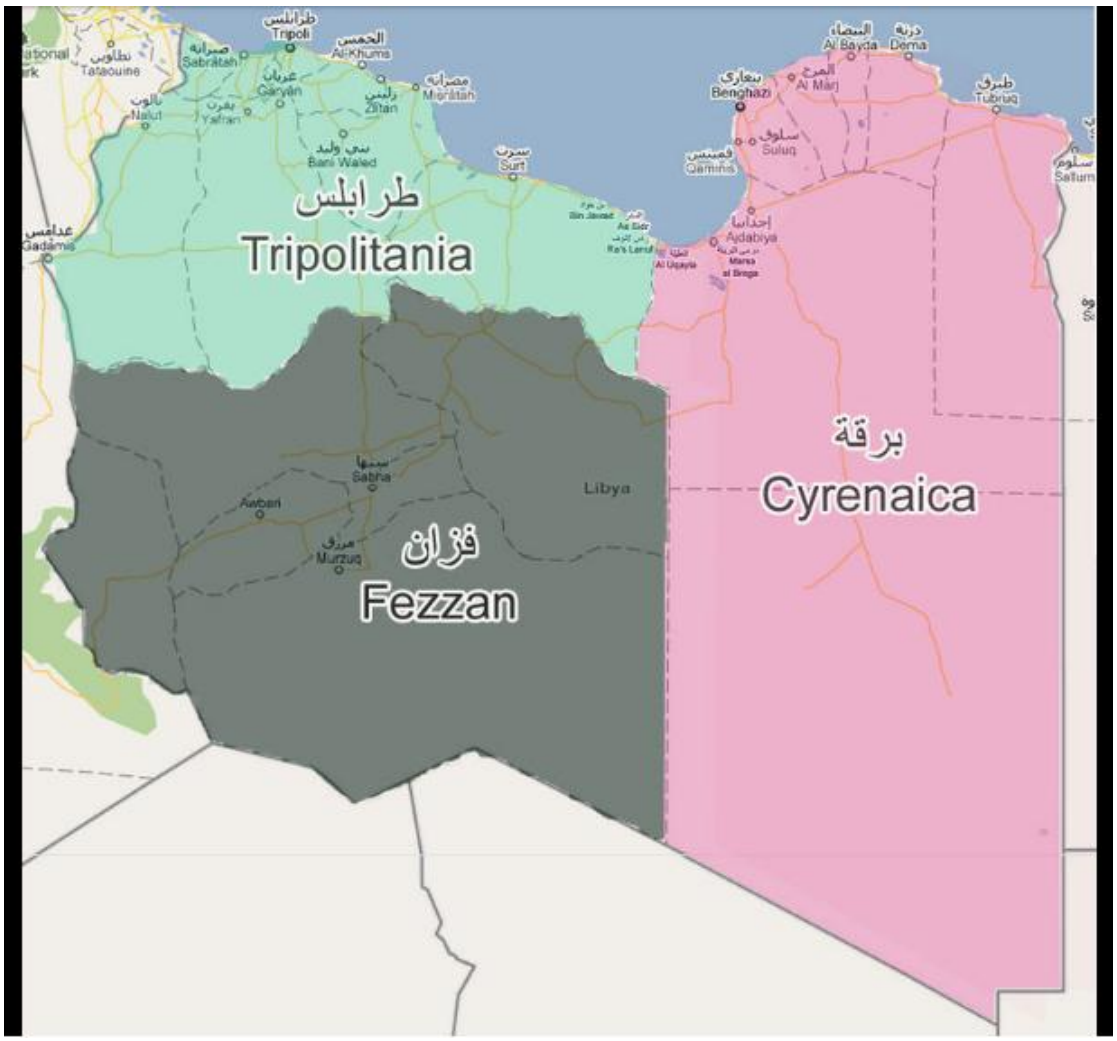

-المرجع: مستلهم: (ويكيبيديا، 2020)

توضح الخريطة الأقاليم اللّيبية التّي كانت تحت الإحتلال الإيطالي، قبل دخولها الحرب العالمية الثانية حيث خسرت الحرب أمام دول الحلفاء وتعرّضت للإحتلال إلى غاية سنة 1947م، أين تم تسليم إدارة أقاليم " برقة" و "طرابلس" إلى المملكة المتحدّة، وتم تسليم إقليم " فزان" لفرنسا إلى غاية 1951م وهو التّاريخ الذي يصادف إعلان إستقلال الدّولة اللّيبية، إذ كانت تحت مسمى "الإتحاد الفدرالي اللّيبي" ويتكون من ثلاث أقاليم كبرى، قبل أن يتم تغيير اسم الدّولة إلى المملكة اللّيبية سنة 1963م وتم التغيير السّابق بتقسيم إداري جديد تحت تسمية المحافظات والبلديات. (العربية نت، 2020).

2.1.4.عوامل التحكم في ديناميكية القبيلة لجعلها عامل بناء بدلا من سبب للصراع:

تتفق أغلب الدّراسات المعاصرة على أنّ للقبيلة دورا مهما منذ الفجر الأول لليبيا، وفي ظلّ حكم نظام القذافي لعبت القبيلة دورا مهما في تثبيت نظام حكمه، ولو بدرجات من فترة لأخرى، ومع سقوط

نظام القذافي سنة2011 عاد دور القبيلة بقوّة إلى الواجهة ولكن له تأثير بالغ على الصّعيدين السياسي والأمني.

أضحى الصّراع المسلّح في ليبيا على درجة عالية من التّعقيد لإرتباطه بالتدخل الأجنبي والقوى الضاغطة الدّولية، ورغم أنّ القبائل اللّيبية لا تعمل كقوة واحدة موحّدة إلاّ أنّ الدينامكية القبيلة أصبحت لها أهمية بالغة في هذا الوقت لدرجة أنّه لا يمكن تصوّر بناء دولة معاصرة في المستقبل دون إحتساب هذا المعطى.

على عكس مايرى بعض الباحثين، يمكن للقبيلة في دولة ليبيا أنّ تكون ديناميكية استقرار على المدى البعيد في طريق بناء دولة معاصرة، حيث من غير الممكن ربط فشل الوصول إلى إتّفاق سلام شامل بالمعطى القبلي فقط، بل بعكس ذلك أضحت القبيلة أكثر قوّة وصلابة بفعل إنهيار مؤسسات الدّولة بعد سقوط نظام القذافي، إذ لعبت القبلية دورًا بارزا في فرض الحد الأدنى من النذظام وتمكّنت من تغطية الفراغ السياسي الممتد ولو نسبيا، أي أنّها فرضت نفسها كبديلاً وظيفي للسّكان في ليبيا بسبب الشلل الذي أصاب مؤسسات الدّولة الرسمية بفعل الصّراع المسلّح.

يتّسم المجتمع اللّيبي بالتعدّد القبلي غير المتجانس، أين يضم قبائل من أصول عربية، وأخرى من الأمازيغ، والطوارق، والتبو.. ، إلاّ أنّ التّاريخ اللّيبي لم يخلو من الصّراعات "الإثنو/ قومية" وأعمال تمرّد ذات نزعة انفصالية قبلية مقارنة ببلدان الجوار، على غرار: مالي والنيجر، فالعنف السياسي الذي انتهجته في بعض الأحيان، تلك القبائل (أثناء فترة حكم القذافي أو بعد سقوطه) ارتبط بحالة الإقصاء السياسي والحرمان الاقتصادي، ومن ثمّ تم ذلك تحت المظلّة اللّيبية الوطنية في محلّه وليس بعيدا عنها.(جمعة، 2020)

يتشابه النموذج اللّيبي كثيرا مع النموذج الصومالي من مؤشّرات الدّولة الفاشلة، حيث أنّ دولة الصومال والمجتمع القبلي تم تدميره بالكامل بسبب الحرب الأهلية ذو النزعة القبلية هناك، أمّا في ليبيا ورغم تصاعد القتال المسلح لم يصل الأمر بعد إلى هذا الحدّ، أذ أنّ الحدّ الأدنى من النزعة المصلحية تظهر في انحيازات وسياسات زعماء القبائل في ليبيا.

في دولة ليبيا مصلحة جميع القبائل تتمحور في توزيع عائدات البترول بنظام وعدل، ربما يكون يمكن التوزيع العادل لعائدات النفط من تحجيم الصّراع المسلّح وتظهر بوادر التّهدئة ولو بصفة مؤقتة.

رغم تواجد جماعات مسلّحة ذات طابع جهادي في ليبيا على غرار مايسمى تنظيم " داعش" لم يتمّ تسجيل تحوّل أي من المناطق القبلية في ليبيا إلى بؤرة صهر واسعة للعناصر المتطرّفة المسلّحة

العابرة للحدود، ولم تشهد القبائل صعودًا لأيّ قوّة متطرّفة غالبة كي تقلب الميزان السياسي والأمني في المناطق القبلية داخل تراب ليبيا، بل رغم طول مدّة الصّراع المسلح إلاّ أنّ مناطق نفوذ القبائل في ليبيا ليست قواعد نفوذ لتلك الجماعات المتطرّفة، يمكن استخدامها للصعود على مستوى دولي حيث هناك تنافر بين زعماء القبائل مع قادة السلفية الجهادية أسهم بصفة فاعلية في عرقلة تقدم مايسمى تنظيم داعش في ليبيا، تحديدًا في المناطق الجنوبية من البلاد.

في بداية عام 2012م، تعهدت الفصيلة المسلّحة لقبيلة العواقير (أكبر تجمع قبلي في محافظة بنغازي) بتطهير المدينة من العناصر الإرهابية المتطرّفة، من خلال إخراجهم بالقوّة، عندما أطلق حفتر العملية الكبرى المسماة "عملية الكرامة"؛ لتطهير محافظة بنغازي من العناصر المتطرّفة في ماي 2014م، قامت القبائل اللّيبية بالتّجمع وشكلّت قوّة مسلّحة ذات بعد قبلي حيث كانت قوّة حاسمة وفعّالة داخل جيش حفتر، أين نجحت في التوغّل داخل الأحياء وطردت قوى التطرف حتّى تم تحرير مدينة بنغازي منهم تماما.

بعد تحرير بنغازي من الجماعات المتطرّفة تم قيام تحالف بين قبيلتي "الزنتان" و"الورفلة" حيث كانت قوّة دفع إضافية في غرب ليبيا، بالنظر إلى أنّ كلتا القبيلتين كانتا على خصومة مع معقل قوة المعسكر الآخر(مدينة مصراتة).

بدعم من الفصائل المسلّحة القبلية، سيطر الجيش على موانئ الهلال النفطي، ذات الأهمية الاستراتيجية العالية في شهر سبتمبر 2016، حيث تتمركز شركات التصدير، إذ أصبحت هذه المناطق تحت سيطرة قبيلة "المغاربة".

أما في الجنوب اللّيبي، ورغم أنّ تحكم الجيش اللّيبي هناك لا تزال ضعيفة إلى حد ما، فإنّ نجاح قوات حفتر في إستمالة قبيلتي "الزاوية" و"أولاد سليمان" الكبيرتين (وإن كان ذلك على حساب فقدان دعم خصومهما من التبو)، ساعدته من أن يضم مساحات واسعة من الجنوب لصالحه.

أمّا في غرب البلاد تمكّن حفتر من ضم تأييد بعض البلدان إلى صفه، خاصة تلك التي لها وجود قبلي قوي، على غرار قبيلة"ترهونة"، التّي تقع على بعد 65 كم جنوب شرق العاصمة طرابلس حيث تتكوّن من 60 قبيلة تحت مظلّة قبائل ترهونة.

لقد أظهرت هذه العلاقة أهميتها وفعاليتها في تحقيق نجاحات حفتر المبكرّة في الحملة التي قادها نحو العاصمة طرابلس، إذ سهّلت قبيلة ترهونة اختراق الجيش الوطني اللّيبي للمنطقة الواقعة

جنوب شرق العاصمة، ومع تواجد عدد معتبر من سكان المناطق المجاورة في "عين زارة "و"وادي ربيع" و"قصر بن غشير"، حيث يعتبرون إمتدادا لقبيلة ترهونة، تمكّن الجيش الوطني اللّيبي من التقدّم أكثر.

في نفس الوقت تمكّنت قوات حكومة الوفاق الوطني، بدعم عسكري تركي، من تحقيق سلسلة من الانتصارات العسكرية في أبريل 2020، حيث سيطرت على عدّة مناطق في غرب ليبيا، واجهت صعوبات في بسط نفوذها الكامل عليها، بسبب مقاومة بعض الفصائل المسلّحة لقوات حكومة السّراج بسبب إعتبار زعماء بعض القبائل أنّ حكومة السّراج –وفقًا لهذه القبائل– هي هيئة من تشكيل وتحت إدارة أجنبية، تسيطر عليها القوّات الموالية والمدعومة من الدّولة التركية، وبالتّالي واجهت حكومة الوفاق صعوبات في غرب ليبيا، ناهيك عن مناطق أخرى في بقية البلاد.

تعاني حكومة الوفاق اللّيبية من مقاومة مختلف القبائل لها بسبب إتّهامها بأنّها مدعومة دوليا ومدفوعة أيديولوجيا، مثل تلك الشّخصيات المتواجدة من طرابلس ومصراتة، كما أنّ لجوء ذات الحكومة "حكومة الوفاق الوطني" إلى الإستعانة بدولة تركيا للحصول على دعم عسكري، كما تم إتهامها أيضا بجلب مقاتلين من سوريا بوساطة تركية للقتال أساء إلى مصداقيتها أكثر.

القبائل في ليبيا متعصّبة للإنتماء العربي، في الوقت الذي تستحضر فيه تركيا بالنسبة لهم ذكريات الإحتلال العثماني للبلاد، لذلك كان التدخل التركي بهذا الشّكل المتسارع كان بمثابة مبرر لإغلاق البنية التّحتية النّفطية في البلاد، الذي نفذته قوّة مسلّحة للقبائل المتحالفة مع الجيش اللّيبي في جانفي 2020، الأمر تسبّب في عرقلة عائدات حكومة الوفاق، حيث وصف هذا القطع بمطالب من الشّعب اللّيبي.

بذلك أثبتت القبائل أنّها لا تزال رقما مهما في المعادلة السياسية والأمنية في البلاد، ولا بد من الجيش في ليبيا وقيادته في إشراك القبائل من خلال تجنيد عناصر منها، أين لعبت ذات القبائل دورًا حاسمًا ومهما في دعم الجيش اللّيبي ومكنته من التمدد و طرد الجماعات المتطرّفة من عدّة محافظات ليبية. (جمعة، مرجع سابق، 2020)

3.1.4. دور القبيلة في ضبط الصراع المسلح في ليبيا:

تلعب القبيلة بمرجعيتها العسكرية والدينية والثقافية دورا مهما في محاولة الإصلاح السياسي والأمني وكذلك في مفاوضات للوصول إلى سلطة سياسية واحدة وموحدة تتولى إدارة البلاد بعد سنوات من الصراع المسلّح بين مختلف الفصائل، فقد فشلت مساعي الحوار الوطني في تحقيق نظام شامل للدّولة اللّيبية، نظرا لإختلاف بين وجهات النّظر بين دعاة النّظام الإتحادي والنّظام الفدرالي، أين عجز المفاوضون على وضع دستور رصين ينقل البلاد من مرحلة الفوضى والصّراع إلى حالة الإستقرار.(زهراء، 2011، صفحة 09)

1.3.1.4. القبيلة والجيش:

كان حضور القبائل اللّيبية بارزا ومهما في الجيش اللّيبي بناء على مدى كبر القبيلة وقوّة نفوذها فالقبائل ذات التعداد السكاني الكبير والتّي لها نفوذ واسع يتمع أفرادها بالنصيب الأكبر من المناصب السّامية داخل أجهزة الأمن(جيش–شرطة)، كحقيقة تارخية كانت قبيلة" ورفلة" تمثل أكبر القبائل في ليبيا دون منازع حيث وصل عدد أفرادها إلى مليون نسمة، موزّعين في جميع أنحاء الدّولة اللّيبية، وإن كان جذور تواجد هذه القبيلة مدينة "بني وليد ".

تعاظم دور القبيلة في ليبيا وتصاعدت قوّتها أكثر فأكثر في فترة حكم نظام القذافي، حيث كان الشّعار المشهور الذي كان يردده دوما "وانتصرت الخيمة على القصر"، يمثل برمزية واضحة على الاعتزاز والفخر بالإنتماء إلى الأصول القبلية، وكيف انتصرت على الملكية في عهد الملك السنوسي.

أيضا هناك شعار يدل على أنّ للقبيلة تأثيرا داخل المجتمع اللّيبي، من هنا يتأكّد أنّ الفرد اللّيبي في كل مراحل حياته يرتبط إرتباطا وثيقا بالقبيلة، وأكبر دليل هو تركيبة المجتمع اللّيبي الذي يتكوّن من فسيفساء غير متجانس من عرب وأمازيغ وتبو وطوارق.

هناك عدد معتبر من القبائل في ليبيا، أكثر من 36قبيلة لعبت أدوارا أساسية في تاريخ ليبيا كما لا يمكن إغفال حقيقة مهمة، وهي أنّه رغم محاولة تهميش دور القبيلة في الحياة السياسية والاجتماعية إلاّ أنّ هذه المحاولات لم تلق النّجاح بل فشلت فشلا ذريعا إذ أنّ دور القبيلة ضارب في أعماق التّاريخ اللّيبي الطويل.(الرزاق، 2021)

2.3.1.4. دور القبلية في حل الأزمة الراهنة:

إمكانية أن تكون للقبيلة دور سياسي مهم وحيوي ممكن لحل الأزمة اللّيبية الحالية، أولا من خلال ضبط البيت من الداخل في الدّولة اللّيبية التي تشهد حالة من الفوضى، إذ يجب عقد جلسات صلح شاملة على مستوى القبائل، خصوصا أنّه في مرحلة القذافي لعب النّظام على وتر الانقسامات القبلية والتفرقة الجهوية ماخلق حالة من الشّرخ بين سكان البلد، إذ يستميل بعض القبائل ويستبعد أخرى بناءا على حسابات مصلحية، هذا الأمر أحدث العديد من المشاكل والتنافر بين القبائل، من أهم النّماذج عن ذلك الخلافات المستمرة بين قبيلتي "بني وليد" و"مصراتة"حيث عمل نظام القذافي على توسعة العداء التّاريخي بينهما وكذلك الخلافات التّاريخية بين قبائل "القذاذفة" و"المقارحة" وغيرها من الإنقسامات.

وبذلك حتمية القيام بمصالحة وطنية بين القبائل الكبيرة التّي لها تعداد سكاني معتبر، حيث على شيوخ القبائل الذين لهم تأثّر كبير على الحياة الاجتماعية في ليبيا لعب دورهم في ذلك.

يجب أثناء جلسات المصالحة تغليب مصلحة البلاد وضرورة تقديم مصلحة البلاد على المصالح الشّخصية الضّيقة، مع العمل على تشكيل مجلس وطني من القبائل والسياسيين أصحاب الخبرة السياسية الواسعة في إدارة شؤون الدّولة إلى غاية أن يستتبّ الأمن والإستقرار وتنعم البلاد بالأمن.

ضرورة الشروع في وضع دستور للبلاد، يأخذ في ذلك بعين الإعتبار التركيبة السوسيولوجية للشّعب اللّيبي، يجب أن يكون الدستور يضمن مواد تحمي حقوق المواطنة، وتجعل المواطن يشعر بحقوقه التي افتقدها في عهد النّظام السّابق، مع ضرورة العمل دون هوادة وبجدية من أجل تأسيس منظّمات المجتمع المدني تكون مستقلة وفاعلة، مؤسّسات يكون فيها الفرد اللّيبي يتمتع بالحرية والديمقراطية والتداول السلمي على السلطة.

تشكيل المؤسسات الوطنية ذات الطابع المدني التّي يغلب عليها تمثيل جميع فئات الشّعب دون إقصاء، مع مشاركة الأقلّيات باعتبار الجميع متساوي في الحقوق والواجبات، أي العدالة والمساواة أمام القانون في كلّ شيء.

العمل على وضع آليات تضمن توزيع الثّروة بطريقة عادلة، حيث تعتبر هذه الخطوة مهمّة التّي لو نجح القائمين على الشّأن اللّيبي في الوصول إليها سوف تكون مهمّة في دعم الإستقرار في البلاد.(الرزاق، 2021)

3.3.1.4.التعاون بين مختلف القبائل يحل الأزمة:

يرى الكثير من المتتّبعين للشأن اللّيبي أنّ المصالحة بين القبائل اللّيبية مفتاح حل الأزمة، أين يؤكّد الخبراء أنّ نجاح العناصر السوسيولوجية والقبلية في ليبيا يكون بادرة لعودة دور تأثير القبيلة في المجتمع اللّيبي، إذ يمكن للمصالحة الوطنية الشاملة إيجاد آليات لحل الأزمة في ليبيا بعد حالة الفوضى التّي شهدتها البلاد على أعقاب إنتفاضة 2011م.

عرفت الفترة الأخيرة عودة قوية ومؤثرة لدور أعيان القبائل وشيوخها في المشهد السياسي والأمني في البلاد، كان آخر مظاهرها نجاح مجلس قبائل قبيلة "ورفلة " و" أعيان طرابلس في التوصل إلى إتّفاق وقف إطلاق النار العام والشّامل لعدّة أيام.

يرى المحلّل السياسي في الشّؤون اللّيبية العربي الورفلي، وهو أحد الشّخصيات القيادية البارزة بقبيلة ورفلة، إنّ دور القبيلة في ليبيا دائما حاضر وبقوّة، فقد ساهم دورها في مقاومة الاستعمار الإيطالي، وكان لها دور سياسي سوسيولوجي، ولعبت دور بارز في عقد كثير من المصالحات وفض النزاع القبلية علي مر السنوات الماضية ومنه تجنب الفوضى وإراقة الدماء.

بضيف الورفلي، أنّه منذ اندلاع الإنتفاضة عام 2011 سعت القبائل في ليبيا أن يكون لها دور مؤّثر في تقليل نسبة الأضرار النّاجمة عن الصّراع، خاصة تلك الأضرار ذات البعد السوسيولوجي الذي فتكت بالتركيبة البشرية للبلاد وأضحت الأحداث تهدد بإندلاع حرب أهلية تكون عواقبها وخيمة.

يؤكّد ذات المحلّل السياسي اللّيبي أنّه لو تمكّنت ليبيا تجاوز التّدخلات الخارجية وتأثير تيار الإسلام السياسي، قد يكون للقبائل دور مهم في حل كثير من المشاكل التّي يعاني منها الفرد سواء كانت مشاكل سياسية أو اجتماعية، باعتبار أنّ كلّ قبيلة لها مرجعية اجتماعية تستند عليها.

فى ذات السّياق يؤكّد الورفلي، أنّ الأمر ليس بالسّهولة خاصة وأنّ البلاد حاليا تشهد إنتشار كثيف لقطع السّلاح الخفيف والثقيل، كما أن هناك توافد للمرتزقة الأجانب وتعدّد المليشيات المسلّحة التّي لا تعترف بدور القبيلة، إذ يشير إلى أنّ الحل الوحيد هو التعاون، والتنسيق المستمر بين القبائل مع القوات المسلحة كغطاء اجتماعي وغطاء عسكري، لمواجهة الجماعات الإرهابية على غرار مايسمى بتنظيم الدولة، وإنهاء سيطرة المليشيات ونزع سلاحها وحصره بيد سلطة مدنية مستقلة منتخبة من طرف سكان ليبيا.

أما الدكتور محمد الزبيدي، المحلّل السياسي اللّيبي وأستاذ القانون الدّولي، يرى إنّ المجتمع اللّيبي قبلي التركيبة بإمتياز، وتلعب فيه القبيلة دوراً محورياً في شتّى مناحي الحياة، فلا يوجد شخص

ليبي لا ينتمي لقبيلة معينة، فيما عدا ذوي الأصول الأجنبية كالأتراك والإغريق والطليان وغيرهم. (المصري، 2021)

يضيف ذات المتحدّث أنّ القوانين والأعراف القبلية لها دور يفوق ماسواها من القوانين التي تشرعها الدولة، لذلك يعتبر ذلك من الأسباب لعدم نجاح الدّيمقراطية الحزبية في تجاربها السابقة، في مجتمع يغلب عليه النزعة القبلية على حساب نزعة الدولة، حينما حاول المجتمع الدّولي فرض الدّيمقراطية بالمفهوم الغربي على النّموذج اللّيبي بعد2011م تم إستبعاد كامل للقبائل، ودورها في رسم مستقبل الدّولة اللّيبية وتهميش تأثيرها، ماتسبّب في تفكّك الرّوابط المجتمعية وتحوّل ليبيا إلى دولة فاشلة متصارعة تكاد تتعرض للإنقسام.

يوضّح نفس المحلّل أنّه بعد عدّة محاولات اقتنع قادة الأطراف المتصارعة، والبعثة الأممية في ليبيا أنّ حل الصّراع المسلّح والتنازع البيني وجسر الهوّة بين اللّيبيين، الجهة القادرة على ذلك هي القبائل، وقد أثبتت على النّجاح في هذا المجال لما لها من نفوذ وسط السكان.

يشير الزبيدي إلى أنّ البعثة الأممية إقتنعت متأخّرة أهمية القبائل في الحل السياسي السلمي، وذلك بإشراكها في المؤتمر الوطني الجامع، بنسبة أكبر حضور تفوق الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، انتقدت القبائل اللّيبية بشدّة سياسية البعثة الأممية بقيادة غسان سلامة، حيث حمّل "سلامة" مجلس شيوخ ليبيا مسؤولية الفوضى وعدم الإستقرار، والاشتباكات المسلّحة التّي تشهدها العاصمة اللّيبية طرابلس بين الحين والآخر.

حسب المحلّل السياسي الليبي مصطفي الزايدي، أّن ليبيا على أعتاب تجاوز المجتمع القبلي ويقترب شيئا فشيئا من المجتمع المدني، وأنّه لا توجد القبيلة حاليا بمفهومها الشّائع، فأعيان القبائل يؤمرون فتكن لهم الطاعة، بل أنّ القبيلة في ليبيا مظلّة سوسيولوجية وليست تكوين سياسي فقط، وتنقسم كلّ قبيلة في ليبيا إلى تيارات سياسية مختلفة ومتباينة ومتناقضة في كثير من الحالات في قبيلة ليبية عدد من الزعماء والأعيان لهم تأثير محدود وليس شامل وقطعي.

وأوضح الزايدي، خلال حديثه للعين الإخبارية، إنّ المشكلة اللّيبية ليست نزاع أو صراع فقط بين القبائل أو الجهات، المشكل في ليبيا ناتج أساسا من تدخّل خارجي يغذي أطراف خاصة القبلية.

يضيف ذات المحلّل السياسي اللّيبي، أنّ اللّيبيون تمكّنوا من لم شمل أمرهم، وتمت إعادة بناء الجيش المسلّح العربي اللّيبي الذي يسيطر على مساحات واسعة من التراب الليبي بدعم ومساعدة من دول شقيقة وصديقة في مقدمتها الإمارات العربية المتحدة ومصر.

أمّا بخصوص الحل في ليبيا، يرى الزايدي أنّه يبدأ مع ضرورة تدريب عناصره تدريبا حديثا، حتى يتمكن من بسط سيطرته ويشل تحركات الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلّحة ونزع أسلحتها، عندها فقط ستنتج مصالحة وطنية شاملة وجديّة بين كل أطياف المجتمع اللّيبي.

فيما يرى عثمان بركة، الخبير في الشؤون السياسية اللّيبية، أنّ القبيلة كانت ولاتزال مظلّة للأفراد تقدم لهم الدعم وتساهم في حل مشاكلهم، ولكن إذا تم إقحامها في المعركة السياسية تفسد، وما يحدث في ليبيا صراع قوى أجنبية ذات بعد مصلحي لدول بعينها، في مقدمتها دولة قطر وتركيا وغيرها، وبين أصحاب الإرادة الوطنية، المشاكل يجب حلّها من خلال الحوار البنّاء ومن خلال مؤسسات تقودها شخصيات متعلّمة وبعقلية حضارية بعيدا عن لغة العنف، وليس بعقلية العداء وتغليب المصالح الشّخصية. (محمود ا.، 2021)

بذلك فإنّ القبيلة في ليبيا ليست وليدة اليوم، و إنما هي كيان اجتماعي ضارب في أعماق التّاريخ اللّيبي وجزء لايتجزأ منها، حيث يعوّل عليه في التّدخل في هذا الوقت العصيب الذي تشهده البلاد من أجل رأب الصدع وجسر الهوّة بين الأشقاء الفرقاء، خاصة بعد تعثر النّخب السياسية في إيجاد التسوية والحل السلمي بعد 2011م في تأسيس أحزاب سياسية حقيقية قادرة على أن تكون في مستوى التحدّيات الدّاخلية والخارجية التّي تواجهها البلاد، فمشكلة ليبيا اليوم ذات بعد سوسيولوجي أمني، أين تبقى المصالحة الشّاملة التي تجمع دون إقصاء ودون حسابات مصلحية مسبقة هي النّهج الوحيد المتبقي من أجل مخرج سياسي آمن للجميع برعاية أمميّة.(الصابرة، 2021)

2.4. آليات إدماج الفصائل المسلحة لبناء جيش ليبي موحد:

شهدت ليبيا بعد إنتفاضة 17 فيفري 2011م ، انتشار الميليشيات المسلّحة في كافة أرجاء البلد ناهيك عن توافد المرتزقة وتدفق السلاح، حيث لجأت كلّ قبيلة لتشكيل أذرع مسلّحة للدّفاع عن مناطقها وسكانها، بسبب إنتشار قطع السّلاح الخفيف والثقيل بشكل واسع ودون رقابة عليه، ما تسبّب في إضعاف الجيش النّظامي وكلّ أجهزة الأمن، وبذلك تواجه ليبيا اليوم تحدّي بناء جيش وطني موحّد مع دمج الفصائل المسلّحة ونزع سلاحها لتحقيق الإستقرار الأمني الدائم لتحقيق بناء الدولة الحديثة.

1.2.4. في مفهوم المليشيا وأبعادها الأمنية:

تعتبر ظاهرة أنتشار الميليشيات المسلّحة واقع مرعب ومخيف في السّاحة الإفريقية والعربية، إذ أنّها آفة تنهش المجتمعات وتسبب الكثير من إراقة الدّماء، وتعرقل كل مساعي بناء السلام بسبب تغليبها لغة العنف على لغة الحوار والسلام، هناك إختلافات جوهرية بين المقاومة المسلّحة

للدفاع عن الأرض وبين الميليشيات المسلحة التي تقاتل مقابل مزايا مادية، فالأوّل يشير إلى الدّفاع عن النّفس والأرض، والثاني يتعلّق بقتل الأبرياء ويهدف إلى الإقصاء والتقتيل والتفريق.

عرف مصطلح الميليشيات في الأدبيات السياسية بشكل واضح وجلي مقترناً بالأنظمة التي تقمع شعوبها وتمنع المعارضة من الظهور والنشاط، على غرار حكومة فيشي الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية، حيث كان هذا التنظيم السياسي والعسكري المرعب الذي أسس في الأربعينات للتصدي لمناضلي المقاومة الفرنسية، إذ يقوم بتصفيتهم، تميزت هذه الميليشيات بلباس لونه خاصا وقد سميت وقتها بميليشيات الرّداء الأسود.

غير أنّ هذا المصطلح تبنته الدّراسات الغربية منذ منتصف الخمسينات لوصف أشكال المقاومة الشّعبية التّي تثور ضد المحتل، بهدف ربط المصطلح بالمقاومة الشّعبية المشروعة، من أجل خلط التّسميات بالشّكل الذي يربط حركات التّحرر والمقاومة الوطنية التّي إجتاحت العالم بتلك العصابات الخارجة عن القانون.

تعرف الميليشيات بأنّها فصائل مسلّحة ومنظمة، تتمتع بتدريب على الأسلحة والقتال ومدعومة من طرف أو عدّة أطراف، تمتلك هيكلة خاصة بها، قد تقترن بأحزاب، لذلك فإنّ الميليشيا تعتبر الذراع العسكرية لجماعة سياسية أو دينية تنخرط في صراع مسلّح بنية تحقيق أهداف مسطّرة.

تتعدّد المفاهيم المرتبطة بمفهوم المليشيا إذ لا بد من تحديد مفهوم هذه الظّاهرة التّي تنتشر في إفريقيا، فالميليشيات تعبّر عن الفصائل المسلّحة التّي تتشكّل بدافع إيديولوجيات دينية أو بغرض تحقيق هدف سياسي أو قبلي، وهي ذات أهداف معقدة وديناميكية بحسب رغبات وانتماءات القيادة التّي تحرّكها.

1.1.2.4. أبعاد المليشيات المسلحة:

أولا–**المدخل السياسي:**

تعتبر ظاهرة الميليشيات ذات أصل يمتد إلى تشكّل مقاومة أو تكون قوة معارضة للنّظام السياسي الراهن، على غرار الميليشيات الكردية والشّيعية، التّي تكوّنت ضد النّظام العراقي السّابق، كذلك ميليشيات الجيش الإيرلندي الجمهوري (الشين فين)..الخ.

وبذلك فإنّ سلوك الحكومات أو الأنظمة السياسية القائمة ومدى تعاملها مع الأفراد والمعارضة في البلد، يعتبر محركا أساسيا لتكوين تلك الميليشيات، يعتبر كره الحكومة والرّغبة الجارفة في الإنتقام منها سبب أساسي وراء تكوين تلك الميليشيات.

مايزيد من خطر تلك الميليشيات هي ردة فعل الحكومات مع القوى المعارضة، ذلك مايدفعها لتتحوّل إلى ميليشيات تحترف القتل والإنتقام وسفك الدّماء، يحدث أنّ تلك الميليشيات التّي لم يتم إحتواء أسباب تشكلّها في إطار شرعي وعقلاني، حيث لاتتوقف عن إتّباع العنف والقتل، حتى بعد سقوط وزوال تلك الحكومات والأنظمة السياسية التّي تقاتل من أجل إزاحتها، وهذا ما يبدو جليا في التّجربة العراقية وفي عدّة بلدان أفريقية أخرى.(رانا، 2021)

ثانيا–المدخل القانوني:

يهتم هذا المدخل بتفسير الظّاهرة على إعتبارها منافية، فعندما يتم تغييب الأسس القانونية في التّعامل مع الأفراد سواء داخل نطاق البلد أو خارجه أو على الصّعيدين الإقليمي أو الدّولي، ينتج ذلك بيئة خصبة لظهور وتشكّل هذه الميليشيات وتحوّلها إلى قوّة مسلّحة خارجة عن القانون.

الحكومات والسّلطات السياسية التّي تدوس على القوانين والتنظيمات ولا تهتم له، تتسبّب في تكوّن تلك الميليشيات التّي تصبح فاعلا فعالا في إثارة الفوضى، كذلك الأمر سيان بالنسبة للقانون الدّولي، يعتبر النّموذج الأمريكي بارزا فقد قامت سياستها الخارجية على إنتهاج سياسة القوة المفرطة والتدخل العسكري وتحدي القانون الدّولي والشّرعية الدّولية، ساهمت بذلك في تكاثر تلك المليشيات أو المنظمات التي تتّبع العنف سبيلا لها.

عندما تتأكّد الشّعوب أنّ الدّول الكبرى تصرّ على استعمال القوّة في إنتهاك القانون الدّولي وتحدّي الشّرعية الأمميّة في سبيل تحقيق مصالحها فإنّ ذلك يؤدّي إلى إتّباعها بدورها أسلوب العنف المخالف للقوانين والتّشريعات الدّولية.

ثالثا–المدخل السيكولوجي النفسي:

يفيد هذا المدخل في تفسير هذه الظّاهرة على اعتبارها نتيجة حتمية وليست سبباً، حيث أنّها نتاج جملة من السلوكيات كالإهمال والإقصاء والإبادة الجماعية والفقر الشّديد، التّي تفرض على جماعة معينة أو أقلية دينية بعينها أو سياسية أو ربما حتّى أن يخضع لها مجتمع بكل أطيافه.

يؤدّي ذلك إلى تجمع أفراد هذه الأقلية في فصائل تحرّكها قيادات تحترف اللعب على مشاعر تلك الأقلّيات، والتّحكم في مشاعرها ودفعها إلى استخدام العنف المسلّح كسبيل للتّعبير عن نفسها خاصة مع تزايد الشّعور بالعزلة والإقصاء عن المجتمع، والعداء والكراهية للنّظام القائم والقانون والنّظام على اعتبارها آليّات لإقصاء تلك الأقلّيات.

يرى أنصار هذا المدخل أغلب عناصر تلك الميليشيات تلجأ لإستعمال الرّعب في الترويج لنفسها، لكي تمنح لكيانها القوّة والنفوذ في المجتمع، الذي عاشت فيه الإقصاء والتهميش، بذلك فإنّ شعور الإقصاء هو المحرّك الأساسي وراء تشكّل وبروز الميليشيّات المسلّحة. (رانا ، مرجع سابق، 2021)

2.1.2.4.الإعتماد على الميليشيات يقوض جهود السلام:

تؤكّد التّجارب أنّ الاعتماد على الميليشيات يقوّض كلّ جهود بناء السّلام ويعرقل عملية احتكار الدّولة لاستخدام القوّة المشروعة وفق العقد الإجتماعي، في التّجربة اليمنية كمثال أيّدت الدوّلة تكوين ميليشيات اللّجان الشّعبية سنة 2011م لصد هجمات مقاتلي أنصار الشّريعة المتحصّنين بالقاعدة في محافظة أبين جنوب البلاد، حيث نجحت هذه الميليشيات في توقيف زحف الإسلاميين، وقد حظيت بدعم شعبي واسع لإقدامها على إلغاء فرض الشّريعة، في حين أنّ هذه الميلشيات كانت قد أبدت ولائها التام وغير مشروط لحكومة صنعاء، إلاّ أنّه في المقابل بعد ذلك أصبحت تستعمل العنف ضد السكان إذ لجأت إلى القوّة المسلّحة لتسوية الصّراعات الانتقامية ذات الطّابع القَبَلي وحتّى الشّخصي، مع مرور الوقت أصبحت تطالب بحصة أكبر من المناصب الحكومية.

أثناء زحف مليشيات الحوثي في أوائل عام 2015م كانت اللّجان الشّعبية تلعب دورا مهما في جهود الدّفاع عن نظام الرئيس عبد ربه منصور هادي، تم طرح في العديد من البلدان فكرة دمج المقاتلين غير الرّسميين إلى القوّات المسلّحة الوطنية في مراحل مختلفة، كآلية لحلّ بعض هذه المشاكل الأمنية وإحتواء إنتشار السّلاح، فمن شأن مثل هذه القوّات المسلّحة الوطنية أن يعطي الشّرعية ويضبط بشكل رسمي العلاقات بين الدّول وبين الميليشيات المسلّحة الموالية للحكومة، وتساعد كذلك في توفير أفراد التجنيد، وتعبئة الميليشيات المسلّحة كقوّة إحتياطية قتالية للجيش النّظامي، تسمح هذه العملية أيضاً للحكومات المركزية الضعيفة بإحتواء المليشيات المسلّحة والجماعات الإرهابية بفعالية عالية.(ويري، 2021)

كانت تجربة بناء جيش وطني موحّد فاشلة في بعض النّماذج التّي عرفت تنامي ميليشيات مسلّحة على غرار العراق، ففي الحالتين، صعدت مقاومة ليس فقط من بعض الأعضاء المقترحين لتولّي مناصب قيادية في الجيش، بل أيضاً من قِبَل فصائل سياسية، وقادة في الجيش النّظامي ومجموعات فاعلة داخل المجتمع.

أما في ليبيا عارضت الفصائل المسلّحة ذات التوجّه العلماني وكبار ضباط الجيش ذلك، بحجة أنّ الميليشيات الإسلامية تتحدى الجيش النّظامي وتسعى للسيطرة على البلاد وتعمل على إقصاء كل من يعارضها وهي بذلك خطر داهم على الوحدة الوطنية مستقبلا، في العراق كان الهدف من الجيش الوطني إستمالة السنّة على الانضمام للقوّات المسلّحة النظامية من أجل التّصدي لتمدد مايعرف بتنظيم الدّولة الإسلامية، لكن المبادرة لم تنجح بسبب الخلافات البرلمانية حيال الفكرة، خاصة فيما تعلّق الفصائل المسلّحة الكردية والتّي تتبنى الإتّجاه الشيعي، وبالتالي فإنّ جهود دمج الميليشيات المسلّحة في الجيوش النّظامية آلية فعّالة إذا تمّ معرفة كيفية القيام بذلك في جو من الثّقة من أجل إعادة بناء الدّولة التّي تعاني من صراعات مسلّحة داخلية. (فريديريك، 2021)

3.1.2.4.ضرورة طرد المرتزقة من ليبيا لتحقيق السلام:

يساهم المرتزقة الأجانب في حدّة الصّراع المسلّح، ولذلك تصاعدت الدعوات والمطالب الداخلية والخارجية من أجل طرد هؤلاء المرتزقة، حيث كشف وزير الخارجية الايطالي، "لويجي دي مايو" أنّ بلاده تبذل مجهوادت مع كلّ من فرنسا والولايات المتحدّة الأمريكية، للضغط على الأطراف المعنية والفاعلة من أجل طرد المرتزقة الأجانب من ليبيا.

وهو نفس التّوجه الذي تتبناه روسيا، حيث تشدّد على ضرورة مكافحة المجموعات الإرهابية ومنع تعزيز تواجدها على الأراضي اللّيبية، مع تعزيز العملية السياسية اللّيبية من أجل الوصول إلى إستقرار طويل المدى، وأكدّ ذات الوزير في تصريح نقلته وكالة " نوفا" أنّه سيتحدث مع وزيرة الخارجية الليبية، نجلاء المنقوش، التي ستكون في العاصمة الإيطالية روما حول ملف طرد المرتزقة الأجانب من ليبيا، والجهود التي تبذلها بلاده في هذا المجال، إذ أنّ المهمّة ليست بالسّهلة على السلطة الليبية من أجل توحيد ليبيا، بينما إلتزمت السلطات الليبية الصمت حيال توغل بعض الجماعات المسلحة التشادية، على خلفية التوتر المسلّح الحالي في المناطق الحدودية المشتركة، حسب السفارة الأمريكية لدى ليبيا، أنّ هذا التّطور يسلط الضوء مجددا على الحاجة الملّحة إلى ليبيا موحّدة وآمنة ومسيطرة على حدودها، مع ضرورة إجراء إنتخابات عامّة بنهاية عام 2021 م.

كما تعهّدت السّفارة الأمريكية في ليبيا على مواصلة إشراك الفاعلين الليبين، أو من العالم لدعم العملية السياسية التي ستتوج بإنتخابات عامّة نهاية عام 2021م، مؤكدّة أنّ هذا الإجراء سيساعد في تعزيز سيادة ليبيا وجعلها دولة مستقرة وآمنة وخالية من التّدخلات الأجنبية من أجل تعزيز الإستقرار الإقليمي وأمن دول الجوار.

في حين تؤكّد السلطات الليبية أنّ أكثر من 80 % من مؤسسات الدّولة اللّيبية تم توحيدها، وبقيت المؤسسة العسكرية فقط، بحيث أنّ الدّولة التي لا توجد بها مؤسسة عسكرية موحّدة لن تقوم لها قائمة، داعيا جميع أطراف المؤسسة العسكرية إلى الإلتقاء تحت مظلّة حكومة موحدة.

فيما ناقشت السلطات الليبية مع وفود روسية رفيعة المستوى آليات دفع العملية السياسية في ليبيا على ضوء الإتفاقيات المهمة التي تم التوصل إليها في إطار التحضير للاستحقاق الأنتخابي القادم نهاية عام 2021م.

في ذات السياق أكّد الرئيس الروسي ترحيب بلاده بتشكيل سلطة مركزية للفترة الإنتقالية، وأكّد استعداد روسيا لمواصلة تعزيز العملية السياسية بين الأطراف اللّيبية من أجل تحقيق سلام دائم في البلد، مع ضمان تعزيز سيادة ليبيا ووحدتها الترابية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبدء في وضع اتّجاهات واعدة لتنمية العلاقات الثنائية في مختلف المجالات .

كان الملف العسكري حاضر بقوّة خلال لقاء السّلطات اللّيبية مع الوفود الروسية، أين تم التّأكيد هلى أهمية تطوير الحوار بين الأجهزة الأمنية الخاصة وأجهزة إنفاذ القانون، مع منح أهمية واسعة لموضوع مكافحة الجماعات الإرهابية ومنع تعزيز تواجدها على الأراضي اللّيبية.(بورسوتي، 2012)

2.2.4. جهود دمج الميليشيات المسلحة في جيش وطني ليبي موحد:

يشهد الجيش اللّيبي حالة شديدة من الضعف، رغم محاولات الحكومة المركزية بعد الإنتفاضة إعادة تشكيله وتحديثه، للتغلب على الميليشيات المسلّحة في البلاد وترويضها، كنتيجة حتمية للجيش اللّيبي تكوّنت كيانات أمنية مستحدثة وهجينة، تميّزت بطبيعتها التّي تغلغلت فيها جهات نافذة رسمية وغير رسمية، نتيجة نقص الولاء للحكومة المركزية، مما صعّب فعالية وإنسيابية هذا الجهاز الأمني الهجين المشوّش في القيادة، مع زيادة الصّراعات الداخليّة ذات البعد الشّخصي.

شرعت السّلطات اللّيبية في عملية دمج الميليشيات المسلّحة في هيكلين هما اللّجان الأمنية العليا وقوّة درع ليبيا (التي أُسِّسَت كقوة درك انتقالية)، حيث أنّ أفرادها يتلقون رواتبهم من وزارة الدّاخلية، ورئاسة هيئة الأركان وهما تحت سلطتهما المباشرة، كما تمّ دمج فئة واسعة من أفراد الميليشيات في جهاز الأمن الوقائي، وهو قوّة تمّ تشكيلها لمكافحة التجسّس، تحت إدارة رئيس هيئة الأركان أو حرس الحدود ومهمتها تأمين المنشآت الحيوية.

من المتعارف عليه ونظريا كان يفترض أنّ هذه الوحدات الأمنية أن تكون ضمن تعداد الجيش اللّيبي النظامي وقوات الشّرطة، لكن الحقيقة في الميدان عكس ذلك، حيث أنّ هذه الوحدات تتمتع

بالإستقلالية الذاتية في تسيير نفسها بل ويسعى بعضها إلى تمكين أجندة إديولوجية وسياسية محدّدة بعينها، في نفس الوقت يميل البعض الآخر إلى تبني نظرة جهوية أو فردية في كثير من الأحيان.

كانت هذه المتغيّرات واضحة أثناء قيام اللّجان الأمنية العليا وقوّة درع ليبيا في ماي 2013 بحصار بعض الوزارات بمشاركة عدد من الميليشيات المسلّحة التّي تحالفت للوصول لهدف سياسي مشترك، حيث كانت مطالبهم في البداية تطبيق قانون العزل السياسي، وهو إجراء يهدف لحرمان رموز نظام القذافي من شغل مناصب في الوظيفة الحكومية، لكن بعدها بفترة وجيزة تمت المطالبة بعزل رئيس الوزراء "علي زيدان".

حاولت وزراة الدّاخلية اللّيبية إعداد خريطة طريق واضحة المعالم من أجل دمج أعضاء اللّجان الأمنية في العليا ضمن قوات الشّرطة اللّيبية، وكان من المفترض أن يتم حل اللّجان الأمنية العليا، لكن نسبة التّقدم كانت ضعيفة في أغلب الأقاليم، في العاصمة طرابلس.

مثلا رفضت بعض فروع اللّجان الأمنية العليا عملية الدمج، في نفس الوقت قامت فصائل أخرى بمهاجمة الشرطة واشتبكت معهم في منطقة الجبال الغربية، بذلك فإنّ البرنامج الإدماجي لاقى صعوبات عديدة أهمها انعدام الثّقة الدائم في وزارة الداخلية، ناهيك عن الإختلالات الظّاهرة على مستقبل برامج اللّجان الأمنية العليا في مجال الاستخبارات ومكافحة الممنوعات وإدارة السجون، وعدم وجود عملية حوار أوسع وأشمل.

مثّلت هيئة شؤون المحاربين نجاحا نسبيا على صعيد الدّمج، حيث أُنشِئَت في عهد إدارة عبد الرحيم الكيب الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء المؤقّت للحكومة اللّيبية الإنتقالية، أين كانت ذات الهيئة تسعى إلى تسجيل أفراد الكتائب، أذ لم تحظَ الهيئة بدعم وتعاون واسع، خاصة من طرف الميليشيات المنتشرة في مصراتة وطرابلس ومن وزارتَي الدّاخلية والدّفاع.(كول، 2021).

كان رئيس الوزراء "علي زيدان" يعتقد أنّ الجيش اللّيبي وسيلة للسيطرة على مقاتلي قوّة درع ليبيا لتحقيق المزيد من الهيمنة، كما كان يعتقد أنّ هناك أكثر من35 ألفاً من المتطوّعين سيتم إدماجهم في جهاز الشّرطة، أين كان من المفروض أنّ المشروع مدّته عامين يتم فيه نقل المقاتلين المتطوّعين إلى القوّات المسلّحة النّظامية.

مع توفير فرص عمل لجميع من يرغب في ذلك، في نهاية فترة السنتين، يتم وضع ما تبقى من الجيش الوطني كقوّة احتياطية، لكن أفراد الميليشيات المسلحة الذين كانت لهم الرغبة في الإندماج ضمن مناصب أمنية فضلو انتظار الشّروع في الإصلاح السياسي وإصلاح قطاع الأمن، على

الإندماج في كيان غير مهيكل، بفعل أنّ خطة الجيش الليبي لاتشمل صراحة الجوانب السياسية، حيث تبدو وكأنّها تم صياغتها دون إجراء مشاورات واسعة، فقد رفض البرلمان اللّيبي المنتخب والمؤتمر الوطني العام الخطة لدرجة التشكيك فيها.

من أسباب إمتلاك الميليشات المسلّحة للسلطة هو ضعف الأجهزة الأمنية بصفة عامّة، فالأجهزة الأمنية المسلّحة اللّيبية عانت الكثير من الإهمال في فترة حكم القذافي، الذي لم يعمل على تطويرها خوفا من أن تنقلب عليه، إذ كانت سيّئة التجهيز والتدريب، كما كانت تعاني من التشبّع وقلّة كفاءة قيادتها العليا، في كثير من أنحاء البلاد.

حاليا الجيش لايسيطر على منشآته الخاصّة، كما لايوجد تنسيق داخلي يذكر بين فصائله المختلفة، كما أنّ الجهود الوطنية لتجنيد الأفراد وتدريبهم غير مكتملة وغير متناسقة، كما أنّ علاقات الجيش الليبي مع قوّات درع ليبيا والقوّات شبه العسكرية الأخرى متوتّرة في أغلب الأحيان، فيما أداء قوّات الشّرطة أفضل قليلا، غير أنّها تفتقر للعتاد اللازم للحفاظ على الأمن العام في البلاد.

كانت أدوار الجيش والشّرطة ثانويا بالمقارنة مع قوّة درع ليبيا واللّجان الأمنية العليا والعديد من القوّات شبه العسكرية الأخرى، وهذا مايعكس طريقة التنظيم السيّئة التي كانت قائمة في السنوات الأخيرة من حكم القذافي، فقد تمّ نزع بعض صلاحيات المصالح الأمنية في المجال التنفيذي على التّوالي لصالح الكتائب الأمنية التّي يتزعمها أبناء القذافي وجهاز الأمن الدّاخلي المسؤول أمام مكتب القذافي مباشرة.

ظلّت الأجهزة الأمنية في ليبيا تعاني من عجز إداري شديد، ففي فترة نظام القذافي لم تكن وزارة الدّفاع ومكتب رئيس الأركان يحوزان على مؤسسات محدّدة مختصة في التوظيف والتّعيين، حيث أنّ التّوظيف كان يعتمد على العلاقات الشّخصية والصّفقات السّرية المشبوهة مع مختلف الجهات، إذ لم يكن هناك نظام لتطوير القوّات المسلّحة.

تسبّب عدم وجود استراتجية واضحة في تسيير الموارد، أين أصبح المواطنون يعتقدون أنّ قطاع الدّفاع ووزارة الدّاخلية وعدّة قطاعات في الحكومة مثل وزارة العدل يعملون على ديمومة مصالح اتّباع نظام القذافي.

يعتقد قادة الميليشيات المسلّحة الذين كان لهم استعداد الإندماج قطاعات الدّفاع أو الشّرطة أو الإستخبارات بأنّ القيادة العليا في الجيش لايسمحون لهم لتوّلي مناصب قيادة عالية في الجيش. فهم غير مستعدون للتّخلي عن نفوذهم، بينما لم يتم بعد صياغة دستور واضح يحدّد بدقّة المؤسسات

الرسمية وحدود عمالها وإختصاصها، إذ رفض كبار ضبّاط الجيش عملية دمج الثّوار، بحجة أنّهم مسيّسين بشكل زائد أو ذو توجه إسلامي متطرّف أو لكونهم غير منضبطين.

بسبب ما تمّ التّطرق إليه، يحاول المجتمع الدّولي تدريب الجنود اللّيبيين، حيث وقّعت دول أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) اتفاقيات ثنائية لتدريب قوّة عسكرية جديدة لفائدة الدّولة اللّيبية، ذات أغراض منفعية عامّة قوامها حوالى 19500 عنصر.

كما قامت الولايات المتّحدة بتدريب مابين 5 و8 آلاف جندي من القوّات اللّيبية تحت إشراف "أفريكوم" التّابعة للبنتاغون، ورغم ذلك، لا يزال هناك مخاوف كبيرة من داخل الحكومة الأميركية حول الأدوار التي ستقوم بها هذه القوّات، ومن هي الجهة التّي ستتولى الإشراف عليها وحدود صلاحيات قيادتها، وعلاقتها مع باقي الأجهزة الأمنية الأخرى، وكذلك هناك مخاوف حول درجة الدّعم والمساندة التّي ستحظى بها من الجماعات والفصائل السياسية في ليبيا، إضافة إلى ذلك، هناك إحتمال لقيام الولايات المتحدة بتدريب وحدتَين بطريقة سرية لفائدة القوّات الخاصّة اللّيبية.(كول، 2021).

الشكل(2.4): خريطة توضح إنتشار الميليشات المسلحة في ليبيا

المرجع:- (سكاي نيوز عربية، 2021)

بإستقراء الخريطة يبدو جليّا توزّع وتمركز الميليشات المسلّحة على كامل إقليم ليبيا على النحو التّالي:

– **مدينة طبرق** :تقع هذه المدينة شرق ليبيا على الحدود مع الدّولة المصرية، تعدّ معقل مجلس النّواب اللّيبي، تنتشر فيها ميليشيات تابعة لقوّات خليفة حفتر.

– **مدينة درنة** : كانت تحت سيطرة مايسمى تنظيم داعش قبل أن تسرتجعها قوات مجلس شورى مجاهدي درنة، علما أنّ مجلس شورى مجاهدي درنة يتكوّن من كتيبة "أبوسليم"، حيث ينتمي أغلب مقاتليها إلى ميليشيا ليبيا المقاتلة.

– **مدينة المرج** : تتمركز فيها القيادة العامّة لأركان الجيش اللّيبي.

– **مدينة بنغازي** : نجح الجيش اللّيبي في استرجاعها بعدما كانت تحت سيطرة ميليشيات مجلس شورى ثورة بنغازي وأنصار الشّريعة وتنظيم داعش .

– **مدينة أجدابيا** :نجح الجيش اللّيبي من إسترجاعها من سيطرة مقاتلي أنصار الشريعة وتنظيم داعش.

– **مدينة الجفرة** :ينتشر فيها مقاتلي ميليشيا "سرايا الدّفاع عن بنغازي" التّي أعلنت ولائها للمفتي السّابق الصّادق الغرياني، الذي يتحصّن في مدينة طرابلس، حيث سبق "للغرباني" بإصدار فتوى "تكفّر" الجيش اللّيبي وحرس المنشآت النفطية وطلب من الشّعب اللّيبي محاربتهم كما يعدّ من أشرس المعارضين للمجلس الرئاسي.

– **مدينة الهلال النفطي** : تسيطر عليها قوّات حماية المنشآت النفطية بقيادة "إبراهيم جضران"، حيث يؤيّد المجلس الرئاسي ويدعمه لحماية الموانئ النفطية.

– **الحقول النفطية** :تسيطر قوات الفريق خليفة حفتر على الحقول النفطية الرئيسية جنوبي الهلال النفطي.

– **مدينة سرت** : تقع تحت سيطرة تنظيم داعش لكن تمت محاصرتها من طرف مسلّحي المجلس الرئاسي اللّيبي، حيث من الجهة الشّرقية تتمركز قوّات حرس المنشآت النّفطية، أمّا من الجهتين الغربية والجنوبية تتمركز ميليشيات مدينة مصراتة التّي تقاتل تحت لواء "البنيان المرصوص" التّي شكّلها المجلس الرئاسي، وينضوي تحت قيادتها ميليشيات فجر ليبيا.

– مدينة **مصراتة** :المدينة تحت سيطرة مقاتلي جماعة الإخوان المسلمين، إذ أنّ رئيس المجلس البلدي ينتمي إلى هذه الجماعة، كما أنّ رئيس حزب العدالة والبناء في ليبيا "محمد صوان" ينتمي إلى ذات المدينة .

– **العاصمة طرابلس**: تنتشر هناك الكثير من الميليشيات على غرار : فجر ليبيا، درع ليبيا، بالإضافة إلى قوّات المجلس الرئاسي.

–**مدينتا** ورشفانة والزنتان :تتمركز بها قوّات تابعة للقيادة العامّة للجيش اللّيبي، حيث تتواجد على مشارف العاصمة طرابلس في منطقة ورشفانة، كما تتمركز لها قوّات في مدينة الزنتان. (سكاي نيوز عربية، 2021)

3.2.4. جهود إصلاح القطاع الأمني والسياسي في ليبيا:

تعتبر ليبيا من أفشل الدّول في إصلاح قطاع الأمن في كلّ الدّول العربية التي شهدت مايسمى بالربيع العربي، حيث أنّ قطاع الأمن في دولة ليبيا يعرف إختلالات واضحة ومؤثرة، رغم الدّور العسكري البارز الذي لعبه حلف الناتو في إسقاط نظام "معمر القذافي"، إلّا أنّ الدّول الأعضاء في الحلف لم تساهم ولم تنخرط في عملية الإعمار الحقيقي للدّولة اللّيبية، رغم أنّ ذلك كان ليكون حاسما في إصلاح قطاع الأمن في ليبيا، أين تردّد حلف "الناتو" في المساهمة في بناء الدّولة اللّيبية ووجه جل جهوده وإهتمامه على مكافحة الإرهاب فقط، مع تقديم مساعدات مالية رمزية فقط، فضلاً عن الهوّة الواسعة وإنعدام الثّقة الكلّي بين مسلّحي الميليشيات والسلطة حيث أنّ التنافر قائم بين اللّيبيين أنفسهم، كلّ ما سبق ضيّقت على أي خطوة حقيقية لإعادة هيكلة قطاع الأمن اللّيبي.

من جهته فإنّ القوى التّي شكّلت السلطة الجديدة في ليبيا، كانوا يفتقدون إلى الخبرة الكافية في مجال القطاع الأمني، ضف إلى ذلك وجود مناخ غير سليم من أهم مميزاته إنعدام الثقة بين الليبين أنفسهم، بذلك استمرّت حالة الفوضى في صفوف الأجهزة الأمنية النّظامية على غرار الشّرطة والاستخبارات المركزية ووزارة الدّفاع الوطني، نظراً لغياب إستراتجية واضحة المعالم والخبرة الميدانية الكافية، كما تعاني ليبيا من فراغ قانوني واضح نتيجة ضعف قطاع الأمن وعدم قدرته عن القيام بأدواره المنوطة بها، يعاني المشهد اللّيبي من تداخل الموروثات البيروقراطية البريطانية والسوفياتية والإسلامية، فقد أصبح هناك نصوص من القوانين والأنظمة غير الواضحة، مما جعلها عاجزة عن ضبط حالة الفوضى الكاملة التي كبحت أي مجهود قد يُبذل لإصلاح القطاع الأمني.

ساهمت الميليشيات المسلّحة في إطالة عمر الأزمة السياسية والأمنية مع المؤتمر الوطني العام اللّيبي عندما مدّد الأخير ولايته للحكم، رغم تراجعه لاحقا وقيامه بترتيب انتخابات عامّة جديدة، وهو ما شجّع على زيادة حالة الاستقطاب السياسي في ليبيا على نحو مرتفع، وبالتّالي فإنّ ليبيا أضحت تعاني من الصّراعات السياسية والأمنية في ظلّ موروث رقابي وتشريعي وتنفيذي ضعيف للغاية، مع تزايد صعود الفاعلين من غير الدّول في بيئتها الدّاخلية والخارجية، إذ أنّ هذه الفواعل المسلّحة تحاول بكل قوّتها الإستحواذ على أكبر قدر من النفوذ والسلطة في مواجهة السلطة السياسية الرسمية للدّولة كل هذه المتغيّرات صعبت من مهمّة هيكلة الأجهزة الأمنية لمواجهة التحدّيات.(العليم، 2021)

1.3.2.4.خطوات عملية لإعادة إصلاح قطاع الأمن في ليبيا:

أولا- إعتماد الشمولية والشفافية حتمية مفروضة:

من الضروري العمل الجاد من أجل بناء الثّقة بين كافة مكوّنات المجتمع اللّيبي من أجل تجنّب أيّ اختراق مجتمعي أو تحزّب سياسي مفتعل يسبق مصلحة الجماعة على حساب مصلحة الوطن العليا، إذ يتعيّن توفير المعلومات الكاملة والشّاملة حول إدارات قطاع الأمن، مع إعتماد الشفافية في اتخاذ القرارات أو التعيينات في المناصب الحساسة، بالإضافة إلى إعتماد ميزانية تتّسم بالشفافية.

ثانيا- العمل على إعادة إدماج القطاعات الأمنية:

من الضرورة كذلك بناء منهجية واضحة المعالم من إعادة إدماج القطاعات الأمنية وفق معايير شفافة، سواء فيما يتعلق بالتعيين في المناصب الحساسة العليا أو الترقية أو الحقوق المعلومة والأجور وشروط التجنيد، وذلك من أجل دمج كل الهياكل الأمنية الرسمية والبديلة.

ثالثا- تحقيق التوازن الأمني بين العاصمة والأقاليم الوطنية:

إذ يجب وضع التوازن بين الأمن في العاصمة والمركز وبين الأمن في المقاطعات المحلية والقرى ذات البعد المكاني البعيد عن العاصمة، وهذا التوازن يمكن أن يحقق استقرارا أفقيا يشمل العاصمة وباقي الأقاليم الوطنية الموزعين في إقليم الدّولة.

رابعا- إعتماد نظم فعّالة:

ضرورة العمل من أجل بسط نظام رقابي وقانوني ومالي فعّال في ظل حكم ديمقراطي فعال لايستبعد أي قطاع مجتمعي، ويعمل على إدماج كلّ الإختلافات السوسيولوجية في إطار من المساواة والتعددية.

خامسا- إعتماد مفتشية بصلاحيات كاملة :

يجب إنشاء مفتشية لها كامل الصلاحيات وتتمتع بالإستقلالية توكل لها مهمة الحد من انتهاكات الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى إنشاء إدارات لحقوق الإنسان في وزارة الداخلية.(يزيد، 2021)

2.3.2.4.جهود إصلاح القطاع السياسي والسوسيولوجي:

أدّت الأزمة الحالية المتفاقمة، المتمثّلة في انهيار الدّولة نتاج الصّراع المسلّح إلى عدم تمكّن من نزع سلاح الميليشيات المسلّحة، فبعد أن قصف حلف الناتو ليبيا، انسحبت قوّات القذافي من مختلف مناطق البلد أين فسحت المجال للميليشيات المسلّحة، إذ أصبحت ليبيا حقلا خصبا للفصائل المتطرفة ومرتعا للمقاتلين العائدين من مناطق الصّراع على غرار: أفغانستان والعراق والجمهورية

العربية السورية، مثل الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، التي تحظى بدعم خارجي قوي، في نفس الوقت دعمت فواعل أجنبية أخرى قوّات المشير خليفة حفتر.

يكمن حل الأزمة في حسن النية وتكثيف الجهود الجدية من أجل المنع الصارم لتدفق الأسلحة والدعم اللوجستيكي إلى الفصائل المسلّحة، أذ يمكن للأمم المتحدّة أن تلعب دورا مهما وفاعلا في هذا الأمر.

أما الخطوة الثانية هي تدارك أخطاء السلطة السياسية مابعد عام 2011 الذين استهانوا بخطر الجماعات المسلّحة والميليشيات، خاصة الإستراتجية الكارثية وسوء التقدير المتمثل في منح سخية للجماعات المسلّحة والميليشيات وتمكينهم من المناصب في مقابل كسب ودها ودعمها.

ضرورة منح الإختيار لبعض قادة الميليشيات المسلّحة من أجل شغل وظائف مدنية أو عسكرية، في الجيش وقوّات الأمن المشتركة ولكن كأفراد، وليس كمجموعات مسلّحة.

أما الخطوة الثالثة هي الدعوة إلى عقد مؤتمر شامل للجميع دون إقصاء أو تهميش لأي أحد، بما في ذلك وجوه النّظام القديم، مع السماح لهم بالعمل والمساهمة في إعمار البلاد مع الإتفاق على المبادئ الأساسية، وبذلك هي فرصة لتجاوز الخطأ المرتكب من طرف السلطة عام 2011 ،الذي لم يكن لديها أي برنامج واضح لبناء الدّولة، مع إفتقار قادة تلك المرحلة إلى الوعي بالدّور السلبي لتدخل الفواعل الأجنبية، إذ لا مفر من التسوية والتوفيق بين جميع الفواعل الوطنيين من أجل الصلح السياسي.

هناك عدة مؤشّرات لإمكانية نجاح الخطوة إذ وافقت عدّة ميليشيات في مدينة مصراتة، وجماعة الإخوان المسلمين، وبعض الفصائل التّابعة لحفتر في الشّرق والجنوب على التّخلي عن أسلحتها وقبول الصلح السياسي الشّامل، أين دعت إلى إعادة بناء الجيش الوطني اللّيبي وقوّات الشّرطة، حيث في حال نجاح المبادرة، لن تكون هناك مجموعة مهزومة أو خاسرة، بل أطراف كلها ناجحة، ضرورة العمل من أجل تجنّب مظاهر تصفية الحسابات وأعمال الإنتقام الذي من شأنه أن يفاقم حالة الصّراع، مع العمل على ضمان حق المواطنة لجميع اللّيبيين.

لن تكون هذه الخطوات سهلة التطبيق، لكن دون التّسوية الفعّالة والشّاملة والمصالحة المقبولة من طرف الجميع سيؤدي إلى طول مدّة الصّراع، وسيحوّل الأراضي اللّيبية إلى ميدان الحروب بالوكالة، إذ أنّ الوضع الحالي كارثي يسوده نقص إمدادات الغذاء والدّواء وزيادة الشّعور بالذعر. (حميدة، 2020، صفحة 37)

3.3.2.4.جهود إعادة بناء مؤسّسات الدّولة في ليبيا:

يجب على السّلطات اللّيبية وضع إستراتيجية محكمة لإعادة بناء مؤسساتها، إذ لامناص من وساطة الأمم المتحدة لتحقيق مصالحة سياسية شاملة ومقبولة من كلّ الأطراف المتصارعة، من جهة أخرى ينبغي على الأمم المتحدة تقديم مساعدة فنيّة لبناء مؤسّسات سيادية جديدة في ليبيا.

مع إشتداد الصّراع في غرب ليبيا، يتطلّب حلّها ببعض التفكير المتأني والرّشيد، وأمّا الجهة الشّرقية والجنوبية فهي تحت سيطرت قوّات المشير خليفة حفتر، حيث يبقى التحدي الأساسي في درجة احترام أطراف الصّراع لمبدأ مدنية وديمقراطية الدّولة للخروج من الأزمة.

هناك الكثير من أفراد الجيش وقوّات الشّرطة غير نشطين، في حين يتقاضون رواتبهم من خزينة الدّولة، إذ يجب على السّلطات استدعائهم لوضعهم رهن الخدمة الفعلية.

في الوقت نفسه، ينبغي أن تعمل السلطات اللّيبية على دمج قادة الميليشيات المسلّحة في الجيش ومختلف أسلاك الأمن كأفراد، مع تشجيع باقي المقاتلين على ممارسة أنشطة منتجة ومربحة لهم وللدّولة، حتى يكون الحوار الوطني الشّامل ناجح وفعّال ينبغي دعوة جميع فواعل المجتمع المدني اللّيبي، بما في ذلك شيوخ القبائل ومشايخ الصوفية ومختلف أعضاء النقابات والوداديات والإتحادات والمنظمات العمالية والطلابية والمثقفون اللّيبيون في الخارج.

ضرورة إشراك المرأة في الحياة السياسية العامّة لما للجنس الأنثوي من ميول وجنوح نحو السّلام، إذ لا تزال المرأة تتحمل مشكل الإقصاء عن الحياة السياسية النّساء بسبب السلطة الذكورية إذ وجب عليها أن تكافح للتغلب على تلك السلطة والسطوة غير المبررة بما يحفظ الكرامة والمساواة لها.

تحتاج ليبيا أكثر من أي وقت مضى إلى قيادة جديدة ملتزمة بصنع دولة قوية وذات ولاء وطني فقط، ويجب عليها أن تتجنب الإنزلاق نحو المحسوبية والفساد والولاء للدّول الأجنبية مقابل وعود بمكاسب شخصية وكذلك ضرورة إبعاد المصالح القبلية والعشائرية أو الشّخصية.

يجب عدم التركيز على قادة يتمتعون بالكاريزما والقدرة على ضبط الجماهير فقط، بل وجب البحث عن قادة مستعدين لتحمل المسؤولية والمخاطر في سبيل خدمة الشّعب.

الدّولة اللّيبية بحاجة إلى قادة يحسنون قيادة الإدارة المالية العامّة وقادرين على تحمل المخاطر والمسؤولية بشأنها، مع وجوب أن يكونوا سيفا قاطعا في وجه الفساد والمفسدين، كذلك عليهم أن يستثمروا في المورد البشري والقيم المشتركة لصالح الدّولة الوطنية، وأن يعملوا على دعم المؤسسات العامّة الحكومية على غرار المدارس والجامعات.

على السلطة الليبية الجديدة تجاوز المنظور المركزي في تسيير الدّولة، بل يجب العمل على إنشاء مؤسسات محلّية لامركزية كالمقاطعات والبلديات بإعتبارها آلية مهمّة في تقريب السلطة من المواطن وتعتبر مكان لممارسة الدّيمقراطية التشاركية وأساس تحقيق الحكومة الراشدة الإدارية المحلية.

الحالة التي شهدتها المؤسسات إبان حكم نظام السنوسي والقذافي نتاج لصمت النخب الليبية بدل أن تدفع البلد إلى الأمام وتكون ركيزة للدولة يجب تعلّم الدروس منه.

رغم الجدل القائم بين القادة داخل ليبيا وممثلي القوى السياسية المتواجدة في المهجر حول تضارب تصوّرهم لبناء ليبيا الجديدة، فقط يجب أن تجمعهم النية في تحقيق المصلحة الوطنية العليا، إذ من الواجب تظافر جهود جميع الفئات السياسية في هذا الظرف الحساس والمفصلي في تاريخ الدّولة في ليبيا. (حميدة ع.، 2020، صفحة 39/38)

3.4. السيناريوهات الإستشرافية لمستقبل الدّولة في ليبيا:

بالإعتماد على تقنية السيناريو كأحد تقنيات الإستشراف الزمني في إطاره المستقبلي يمكن توقّع إحتمالات آفاق النموذج اللّيبي بهدف تحديد الإتجاهات المحتملة التي يمكن أن تكون ويتوقع أن تسود في ليبيا، خاصّة مع طول مدّة المرحلة الإنتقالية وعدم قدرة السلطة الجديدة الخروج من دائرة الأزمة، بعد عرض خفايا الماضي وإستشراف ورصد مؤشّرات المستقبل يمكن تحديد ثلاث سيناريوهات يمكن أن تحدث في ليبيا.(AFRICA، 2021)

1.3.4. المشهد الأمني العام في ليبيا:

قبل التّطرق إلى السيناريوهات المحتملة ينبغي التطرق إلى مجموعة من العناصر المهمة:

1.1.3.4. فقدان الدولة الليبية لهيبتها التامة:

شهدت ليبيا منذ قيام إنتفاضة 2011م ظواهر خطيرة متشعبة إرتبطت بغياب هيبة الدّولة التّام وانعدام النظام العام في كامل الإقليم، فقد برزت ظاهرة تحدّي الدّولة وإنتشرت ثقافة الخروج على النّظام الحاكم، ومن أهم الأحداث مقتل عبد الفتاح يونس واثنين من مساعديه، حيث تمّ تحديد مسؤولية ميليشيا جماعة أنصار الشريعة عن ذلك، رغم ذلك بقي الفاعل حر طليق دون أي حساب ما كرّس شيوع ثقافة لاعقاب.

من المظاهر الخطيرة كذلك التي حدثت في ليبيا بعد الإنتفاضة استنزاف موارد الدّولة، حيث أنّه بداية من عام 2012 بدأت الحكومة دفع الأجور للمقاتلين المسلّحين، كان عدد هؤلاء المقاتلين يُقدّر

بحوالي بـ30 ألفًا، أصبح فيما بعد بفعل تعدّد الميليشيات أكثر من 250ألفًا، ما تسبّب في عجز ميزانية الدّولة.

من مظاهر غياب هيبة الدّولة كذلك استهداف القضاة ورجال القانون بصفة عامّة فقد تمت التّصفية الجسدية للعديد منهم وتّم إستهداف الكثير من الشّخصيات السياسية والضبّاط السّامون، ولم يتم فتح تحقيق لتحديد الحيثيات في أيّ قضية من تلك القضايا، ما كرّس هشاشة المؤسسات الرّسمية للدّولة في ليبيا.

2.1.3.4. زيادة القوة العسكرية للواء المتقاعد خليفة حفتر:

نجح اللّواء المتقاعد خليفة حفتر في تحقيق إنتصارات عسكرية مهمّة بدعم أجنبي خاصة في مدينة بنغازي، اللّواء المتقاعد حفتر يقدّم نفسه على أنّه يقاتل ميليشيا جماعة أنصار الشّريعة أو التنظيمات الجهادية المتطرّفة في ليبيا ما أكسبه دعم و تأييد واسع، بل وصل الحدّ إلى أن صرّح بأنّه في مواجهة ومحاربة جميع الجماعات الإسلامية المتطرّفة في ليبيا بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين، لكن الكثير من المتابعين يرون أنّ حفتر يسعى لإعادة الحكم العسكري إلى ليبيا، وهو مايضعه في مواجهة مباشرة مع القوى الدّيمقراطية في شرق ليبيا التّي تتخوّف من ذلك، خصوصًا داخل برلمان طبرق، فهو يهدّد بإشتياحهم والقضاء عليهم.

3.1.3.4. تنامي الرّغبة في إقامة حوار سياسي شامل في البلاد:

يظهر جليا أنّ جميع اللّيبيين قد إقتنعوا أنّ الحرب كانت نقمة عليهم وتسبّبت في مآسي ونتائج خيمة على البلاد، ومن الواضح كذلك أنّ هنالك أطراف متطرّفة في الجبهات المتصارعة: ففي ميليشيا فجر ليبيا توجد فصيلة الوفاء لدماء الشّهداء، وهي جماعة متطرّفة لاتؤمن بالديمقراطية التشاركية والتداول على السلطة، حيث ترفض الحوار وتضع عدّة شروط من أجل عرقلتها على غرار يكون الحوار بداخل ليبيا وليس خارجه، وهو أمر صعب التّحقيق في ظلّ الوضع الأمني الرّاهن الذي يتّسم بالتوتّر، وترى فصيلة الوفاء لدماء الشّهداء، كون شرعيتها الثورية أكبر من الشرعية الليبية نفسها، وأمّا في الطرف الثاني ميليشيا أنصار عملية الكرامة، فهناك جماعات تطالب بمجلس عسكري أعلى في ليبيا، ولا ترغب أن يستمر الحوار، وترى في التّوافق السياسي تهديدًا لمشروعها الوطني القاضي بإعطاء الحكم للمؤسسة العسكرية، لكن رغم ذلك فأغلبية سكان ليبيا يريدون الحوار للخروج من الأزمة.(سالم، 2021)

الأكيد أنّ الحديث عن مستقبل الأزمة الليبية في ظلّ هذه التعقيدات والصّراعات مع تضارب المصالح يصبح أمراً في غاية الصّعوبة، فالتطرق إلى سيناريوهات التّسوية السلمية والصّراع تبدو متساوية، بالإستناد إلى تداخل المسارين السياسي والعسكري في الأزمة الليبية الراهنة، وهذا ما أثبتته تطوّرات العامين الأخيرين على الميدان، فالعلاقة بين المسارين أقرب إلى علاقة الفعل ورد الفعل، وبذلك تأتي النتائج على أحد المسارين زمنياً على مسبباتها في المسار الآخر.

أكيد كذلك أنّه كلّما طالت المدّة الزّمنية الفاصلة بين التطوّرات التي يعرفها المسارين، كان التأثر أكثر عمقا وأكثر وضوح، فالأطراف المعنية في الملف اللّيبي صارت على دراية بالآلية أو المسار المميّز للعلاقة بين الميداني والسياسي، وهو ما يفسّر تصاعد النّشاط الدّبلوماسي والمساعي السياسية الكثيرة التّي بدأت تجري مؤخراً، في محاولة لإحتواء مخلّفات التحوّل الميداني الذي نتج عن التدخل العسكري التركي في المنطقة.

أكثر ما يزيد من تعقيد المشهد اللّيبي تعدّد الفواعل الإقليميين والدّوليين المتدخلين في الأزمة ومع تعارض مصالحهم بشكل واضح للغاية بشكل يجعل أيّ حديث عن التسوية السّلمية المحتملة أمراً في غاية التعقيد، وكذلك الحال بالنّسبة للخيار العسكري.

إضافة إلى تقلّبات مواقف هذه الفواعل بين فترة وأخرى، فمن جهة فكل من روسيا وتركيا قد أصبحا لاعبين رئيسيين وشريكين أساسيين في مجريات الأزمة وإدارتها، سواء على المستوى العسكري أو السياسي، ولكن الصّراع بينهما محتدم على الميدان، كما أنّ أيّ توافق وتقارب بينهما لن يحظى بقبول ودعم الأطراف الأخرى العربية والأوروبية التّي لا تريد "مسار سوتشي" آخر في ليبيا يكون تحت سيطرة تركيا وروسيا فقط.

من جهة أخرى، يبدو الموقف الأمريكي غير واضح خاصّة في ظلّ تعارض مصالح دول حلفاء أمريكا في السّاحة اللّيبية وتصارعهم، رغم أنّها بدأت الملامح تبيّن ميولها نحو موقف حكومة السّراج وتركيا، بفعل التّدخل الرّوسي الدّاعم للطرف المقابل، رغم ذلك مواقفها لاتزال متوازنة وغير حاسمة وهو ماتسبّب في تراجع وزنها النسبي في إدارة هذه الأزمة الرّاهنة.

كذلك انشغال الإدارة الأمريكية الحالية بالأوضاع الدّاخلية في البلاد، في ظلّ تسلسل أزمات وملفات متلاحقة تشمل أزمة "كوفيد-19"، والتّظاهرات المضّادة للعنصرية التّي أصبح ينظمها دوريا المواطنون الأمركيون، فضلاً عن قيود الإستعدادت للإنتخابات الرئاسية، مع غلبة التوجه الإنعزالي ولو نسبيا على السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب، وإنّ تصاعدت بعض الدّراسات والأصوات

الأمريكية التي تنادي وتنصح إدارة ترامب بتفعيل دورها في ليبيا مجدّداً، مع ضرورة تبنّي مواقف أكثر قوّة ووضوح في مواجهة المستجدات التّي تضع ليبيا أمام تحدّي الفوضى المحتومة، وتمثل تحدّياً أمام واشنطن خاصة والغرب عموماً.(Harchaoui، 2020)

حتّى تنجح العملية السياسية الشّاملة التّي تقودها الأمم المتّحدة في ليبيا، قصد تحقيق الاستقرار والمصالحة، لايجب السّير بها قدما في الإتجاه الذي يتجاهل هذه المطالب والرّهانات التّي تعبّر عن قطاعات مهمّة، من السّكان أو ترتبط باشتراطات حل الصّراع وبناء السّلام.

هنا تبرز الحاجة الملحّة مجددا إلى ضرورة وضع آلية صنع سلام دائم، تنتج اتفاق سلام يعالج مصادر وأسباب الصّراع المسلّح، بين مختلف الفواعل بما يؤسّس لعملية سياسية لصناعة دستور توافقي متحرّر من العنف والإقصاء أو الاستبعاد بالسلطة، وتحدّد خطر الإنزلاق نحو المزيد من الصّراع والإنقسام المجتمعي.

يعتبر تحديد المعوّقات التّي تقف كعقبة أمام تحقيق هدف بناء الدّولة، أولوية يجب وضعها ضمن اتّفاقية سلام شاملة، ليصبح من الممكن إسناد أي مهمّة حكومية يتّفق عليها بتنفيذ مقترحات واضحة لحل الأزمة، والإستجابة للتحدّيات والرّهانات المتعدّدة التّي تميّز المرحلة التّي تلي الصّراع المسلّح مباشرة، والإجابة على السؤال الأساسي المتعلّق بإستعادة الاستقرار والأمن وإعادة بعث عجلة الاقتصاد.

كما يجب أن تستجيب مثل هذه المقترحات للتحدّيات الحقيقية وأن تكون لصيقة استراتيجيا أيضا بما يشكّل برنامج إستعجالي لإنقاذ وطني تصالحي وتوافقي، بما يستجيب لتطلّعات وطموحات النّاس التّي يجب أن تعبّر عنها اتفاقية شاملة للسّلام والمصالحة الدّائمة، تراعي أيضا العلاقة بين المركز والأطراف، وتستجيب لرغبات وآمال السّكان في المشاركة الفعّالة فى إدارة شؤونهم مباشرة وتقليص دائرة التسيير المركزي.

أمام الشّعب اللّيبي الكثير من الأمل والطموح فى تجاوز الأزمة والتهديد الذي يمس كل أركان الدّولة، وليس من سبيل للمرور نحو مستقبل أكثر استقرارا وأمنا، ووحدة للدّولة سوى المصالحة والتوافق الشّامل والتّمسك بالوحدة والديمقراطية، ونبذ الإقصاء وتجاوز الإنقسام، وهذا مايأمل اللّيبيون للوصول إليه، عبر الحوار المباشر ويلقى مسؤولية تاريخية على الفاعلين والمشاركين فيه، الذين لابد أن يصلوا لمستوى التحدّي وسؤال التّاريخ، وستبين الجولات القادمة من الحوار إلى أي مدى يمكن للسلطة السياسية أن تنحاز لتلك الخيارات، مثلما يجب على بعثة الأمم المتحدة أن تلقى الدّعم من المجتمع

الدّولي، خاصّة الأشقاء العرب يناط بهم أن يدعموا السلم والأمن والمصالحة والديمقراطية، بعد أن أنهك الصّراع المسلّح البلاد والعباد منذ 2011 حتّى اليوم.(يوسف، 2020).

2.3.4. سيناريو الإستمرار الخطي التّصاعدي للصّراع:

يبدو أنّ إحتمال إستمرار الصّراع الميداني والسياسي ظاهر بقوّة وهو في إطار السيناريو الخطي الذي يفترض إستمرار المرحلة الإنتقالية بصفتها الحالية، والتّي تتميّز بإنتشار كثيف للميليشيات المسلّحة التّابعة للأذرع السياسية المختلفة بفعل الدّعم الأجنبي المقترن بالمصالح الدّولية والإقليمية، حيث تدعم كل جهة على حدة، هذا التشابه صعّب من عملية الوصول إلى حل سياسي يرضي الجميع، أين تزداد صعوبة حلحلة هذه الصّراعات متعدّدة الأطراف والمستويات.

الأحداث المأساوية التي عرفتها ليبيا نتيجة الخلاف المسلّح بين نظام معمر القذافي والمنتفضين ضدّه المدعومين من الفواعل الخارجيين، والتّي ساهمت بشكل كبير في إسقاط النّظام تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان، والتّي إنتهكها نظام القذافي، جعل من الأزمة السياسية بين نظام القذافي والمعارضة تنتقل إلى أعلى درجات التّعقيد والتّشعب، كما أنّ الخلاف السياسي بين طرفي الصّراع أمر طبيعي لكنّ التدخل الأجنبي كان السّبب المباشر في جعل ليبيا ساحة حرب دولية بالوكالة، بفعل إنتشار قطع السّلاح الثقيل والخفيف، ناهيك عن لغة السّلاح التّي كبحت كل المساعي الديبلوماسية إضافة إلى أسباب أخرى منها:

– الفشل الذّريع للسلطة السياسية الجديدة في بناء مؤسسات سياسية قوية قادرة على شّل نشاط الميليشيات المسلّحة، التّي انتشرت بقوّة بفعل عدم قدرة الدّولة على ضبط تدفّق السّلاح. (الشرق الأوسط، 2011، صفحة 04)

– لا يزال المعطى القبلي الحاكم الفعلي للعلاقات السياسية والسوسيولوجية في ليبيا، وهذا ماوفّر بيئة مناسبة لتزايد الميليشيات، حيث أنّ لكلّ قبيلة ذراع مسلّح خاص بها، دون إغفال الجانب التّاريخي والتباين والأحقاد الضاربة في العمق بين مختلف القبائل، مع شيوع عقلية الثأر من الآخر عقب إنتفاضة 2011م، كما زاد التناحر للسيطرة على المناصب والإمتيازات في المؤسسات الرّسمية مابعد الإنتفاضة أدّى إلى تشعّب الأوضاع إذ ظهرت حكومتين وبرلمانيين، ماشجّع الإقتتال القبلي وجعل الأوضاع الأمنية جد مضطربة، كما عرقل عملية ضبط التوازن السياسي، ما صعّب بناء مفاوضات للوصول إلى توافق سياسي شامل دون إقصاء أي طرف.(بقزيز، 2011، صفحة 121)

– سادت حالة من الإختلاف في التوجّهات السياسية حتّى داخل الحزب الواحد جعل الإضطراب الحالة السائدة في ليبيا، إذ أظهرت إنتخابات 2012 وجود حالة من الصّدام بين الإتّجاه الإسلامي ودعاة الليبرالية، حول توزيع المناصب، لتبرز لاحقا عدّة فصائل متطرّفة تحت مظلّة الدّين، ما أدّى إلى تطوّر الصّراع وأخذه منعرجا متشدّدا، كما أظهر وجود التنافر بين مختلف التيّارات الفكرية والعقائدية، وبذلك تباينت وجهات النظر حول سبل الوصول إلى التّسوية السياسية المقبولة، خاصّة بخصوص التّصورات حول نظام الحكم الجديد، وطريقة التعامل مع رموز القذافي، إذ يسيطر الشّك وعدم الثّقة بين مختلف الأطراف.

– واجهت السلطة الجديدة في ليبيا صعوبة في تحقيق المصالحة الوطنية الشّاملة في بيئة يسود فيها القتال المسلّح، خاصة مع صدور قانون العزل السياسي والإداري الذي يقصي صراحة جميع المسؤولين السّابقين في فترة حكم نظام القذافي، من المشاركة في النشاطات السياسية في ليبيا الجديدة، حيث تمّ إعتبار هذا القانون للثأر، وبذلك أصبح هذا الإرث عائقا أمام مشروع بناء الدّولة الجديدة الموحّدة خاصة أنّ الإنتقال الدّيمقراطي في ليبيا كانت بدايتها الأولى الإنتخابات التي يراها الأطراف المتقاتلة فرصة لضمان إحتكار إستعمال القوّة بطريقة شرعية وضمان السيطرة على الموارد النفطية، ومنه تحقيق الثّروة، أكثر منه طريقة للإنتقال الدّيمقراطي الحقيقي. (بقزيز ع.، صفحة 100/99)

– تعتبر مسألة دمج مقاتلي الميليشيات المسلّحة على توجّهاتهم المختلفة من أهم القضايا التّي تقف كعقبة في سبيل سير المؤسسات الانتقالية، فالميليشيات التّي تنحدر من مناطق يعرف عليها الإختلاف والتناقض يصعّب عملية دمجها ما يؤدي إلى صعوبة فرض الأمن العام لتحقيق الإستقرار السياسي بين الشّعب اللّيبي، وهذا ما يدعم إستمرار حالة الوضع المتأزّم أمنيا وسياسيا.

– عملت القوى الأجنبية على ربط علاقات مع القادة الجدد في ليبيا بعد 2011م، ما جعل الأزمة تطول، بسبب أنّ هذه القوى تتدخّل في الشّأن الدّاخلي باستمرار، إذ أنّ الفواعل الأجنبية تعمل على خدمة مصالحها، هذا الأمر يزيد من حالة الإختلاف الدّاخلي والهوّة بين مكوّنات الشّعب اللّيبي، إذ باتت الأراضي اللّيبية ساحة حرب بالوكالة بين القوى الدّولية. (حسيب، 2012، صفحة 272)

اشتدّت حرب الوكالة بين روسيا التّي تقف وراء اللّواء خليفة حفتر والولايات المتّحدة الأمريكية التّي تدعم حكومة السّراج، التدخّل الأجنبي المستمر والمتكرر تحت عدّة مسمّيات برغم أنّ الدّولة اللّيبية في المرحلة الإنتقالية تحتاج إلى تجربة الدّول الغربية لتحسين الأوضاع السياسة والأمنية يبقى يتّسم بالكثير من المجازفة والمخاطر، باعتباره عقبة لإستقرار الأوضاع الأمنية في البلاد، ومن العوامل التّي

تحفز على استمرار الصّراع السياسي والفوضى الأمنية، خاصّة أنّ هناك عدّة تقارير من دول أجنبية فحواها أنّ حالة الصّراع الدّاخلي يهدّد بانفجار إقليمي ويشجّع على صناعة وتصدير الإرهاب والتّطرف وهذا مايفرض ترتيبات جادة وفعّالة لحفظ السّلام من خلال العمل على إدارة الصّراع بمساهمة دولية بالرغم أنّ مخاطر التدخلات الدولية في مناطق النّزاعات سابقا جلية وواضحة للعيان. (حسيب خ.، صفحة 273/272)

1.2.3.4.تصدّع المسار السياسي زاد من حدّة الصّراع:

الأوضاع السياسية بصفة عامّة في ليبيا لم تعرف أي استقرار، الإطاحة بالقذافي ومقتله عام 2011 بفعل لعوامل متداخلة سواء الدّاخلية على غرار غياب الإجماع والتفاهم وانعدام التّوافق بين المكوّنات السوسيولوجية والسياسية اللّيبية، وبسبب الخلفية القبلية والعشائرية القديمة، وتناقضات جذرية ومتباينة في الآراء والتوجّهات السياسية التّي يصعب تجاوزها ولا تقبل الحلول الوسطية، خاصّة مع زيادة نفوذ الجماعات الإسلامية على إختلاف تنوّعاتها (داعش، الإخوان ، السلفية، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، ومع استمرار الصّراع والإنفلات الأمني، أصبحت السّاحة اللّيبية تستقطب الجماعات المسلّحة من الإرهابيين والمرتزقة الأجانب.

كما زاد من تعقّد الأوضاع والطموحات ذات الأبعاد الشّخصية وتطلّعات بعض القادة المحليين نحو السلطة، لتجتمع هذه العوامل وتحول دون التوصّل إلى إتفاقيات وتقارب ولو نسبي أو آليات سياسية مقبولة تلبّي مصالح وطموح مختلف القوى والفواعل، وتعكس أوزانها النسبية على الميدان دون تهميش أيّ منها، ووفقاً لبعض الأبحاث (Lacher، 2021)، لم تكن أيّ انتخابات محلية أو مبادرة سياسية لتنجح وسط تعقيدات وتجاذبات داخلية، خصوصاً المشكلات والتباينات داخل كلّ من معسكري الشّرق والغرب في ليبيا، حيث تشكل بيئة غير ملائمة وتُفقد أيّ تحرّك سياسي كالإنتخابات، ناهيك عن تباين حسابات الفواعل الإقليمية والدّولية بين تأييد ومعارضة مع الأخذ في الحسبان الجماعات الإسلامية اللّيبية، في أيّ توجّهات سياسية سواء للمستقبل أو خلال المرحلة الانتقالية، وبذلك تكون أيّ انتخابات لا تكون البيئة اللّيبية مُهيَئة لها وتحظى بدعم خارجي، ستؤدي إلى مزيد من الفوضى والصّراع أو على الأقل مؤسسات دولتية لاتتمتّع بالشّرعية التّي تتطلّب قبول المجتمع وتمثيل متوازن لكافة أطياف المجتمع.

بالإضافة إلى هذا، لا تزال السيطرة الفعلية على الميدان موزّعة بين مراكز قوى متعدّدة التوجّهات والإنتماءات، الأمر الذي يفرض صعوبة بالغة، لتدشين أي عملية تصويت تتّسم بالحياد دون تأثر

بسيطرة الميليشيات المسلّحة والقوى ذات الإنتماء القبلي والمجموعات المسلّحة؛ ثم أصبح الواقع اللّيبي حاليا أكثر تعقيداً مع صعوبة التفكيك، أين برزت خلال السنوات الماضية فواعل ومجموعات لها مصالح في الفشل في التوصّل إلى حل سياسي، بدوافع ليست كلها ذات حسابات سياسية، فأصبح هناك شبكة تتقاطع خيوطها بين المعطى القبلي، ومتغيّر الفساد، والإنتهازية السياسية والإرث الثأري القديم، ناهيك عن الإرتباطات المعروفة لبعض القوى والتّيارات بقوى خارجية.

بسبب هذه الخلفيات، كل الجهود المبادرات الفردية والجماعية التّي أطلقت لتعزيز الحل السياسي في ليبيا سواءً تلك التي استندت إلى الشّرعية الشّعبية وصناديق الاقتراع، مثل "المؤتمر الوطني العام" أو بالحوار والاتفاقات بين القوى السياسية والسوسيولوجية على غرار ماحدث في "اتفاق الصخيرات" الذي أُبرمت صياغته النهائية في 17 ديسمبر 2015، (Lacher W.، 2015) ولم يكتمل تنفيذه رغم مرور فترة طويلة على توقيعه، الاختلافات وعوامل الإقتتال والتباينات الدّاخلية، لم تكن لتنجح وحدها في تعطيل التّسوية السياسية مالم تجد تلك العوامل بيئة خارجية حاضنة لتلك العوامل، سواء على المستويين الإقليمي أو الدّولي، إذ يوجد هناك انقسام وتباين يصل إلى حد التعارض في حسابات وتقديرات الدّول المعنية بالملف اللّيبي، خصوصاً من زاوية المصالح والتهديدات.

لعب هذا التّباين دوراً مهماً وأساسيا في تعطيل المسار السياسي، بتعليمات من فواعل داخلية لتعطيل التقارب والعمل على تسيير المرحلة الإنتقالية بما يخدم مصالح وحسابات تلك القوى الخارجية، أين انعكس هذا التدخل في تهرب "حكومة الوفاق الوطني"، من تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق الصخيرات، خصوصاً تلك المقترنة بالترتيبات الأمنية وملف نزع سلاح الميليشيات.

3.3.4. سيناريو التوصّل إلى حل سلمي:

1.3.3.4.وصف السيناريو:

توقيف كل أعمال القتال من أجل الوصول إلى توافق ودّي وسياسي بين جميع الأطراف المتصارعة دون إقصاء، مع ضرورة تطبيق إتفاق الصخيرات، وإعتبار حكومة الوفاق المنبثقة عنه شرعية.

أولا–شروط تحقيق السيناريو:

– على المستوى الليبي: يجب على الأطراف المتصارعة الوصول إلى توافق شامل لإنهاء حالة الصّراع في البلاد مع ضرورة توفر القناعة لدى كل الأطراف بأنّ ذلك يخدم مصالحهم ، وبأنّ إستمرار القتال

والحسم العسكري ليس في صالح أي طرف و بأنّ تواصل المعارك سيلحق ضرر بليغ بمصالح أطراف الصّراع وبالمصالح العليا للدّولة اللّيبية.

– على المستوى الإقليمي والدّولي: لإنجاح الحل السياسي يجب على الفواعل الدّوليين الذين ينشطون على الملف اللّيبي، مع ضرورة العمل بحسن النية من أجل إنهاء الصّراع في البلاد، كما يتطلب دورا دوليا قويا وبعيدا عن المصالح في فرض إتّفاق الصخيرات، ولحكومة الوفاق الوطني على جميع الأطراف المتصارعة، وعلى الأطراف الإقليمية التّي لها اليد الطولى في الصّراع اللّيبي، وعلى إتفاق المصالحة الوطنية، كما يتطلّب السيناريو التوقف الفوري لبعض الأطراف الدّولية في إنحيازها الواضح والفاضح لجهة من الصّراع على حساب أخرى وفق حسابات مصلحية ضيقة، مع ضرورة إدراك مخاطر الإنعكاسات السلبية لإستمرار الصّراع على الأمن الإقليمي والدّولي.

ثانيا– مؤشّرات نجاح السيناريو:

تعرف السّاحة اللّيبية في الآونة الأخيرة تطوّرات متسارعة أبرزها تقارب في مواقف وتصريحات قادة الميليشيات في شرق وغرب البلاد المضطرب، حيث هناك مؤشّرات بإمكانية تجسيد مخرجات لقاء برلين لإحتواء الأزمة اللّيبية سلميا.

هناك تصريحات قادمة من السلطة الحالية في طرابلس حول جاهزية ليبيا لإعلان اتفاق سياسي شامل يجمع كل اللّيبيين دون أي إقصاء، التّوافق المتوصّل إليه بين وفدي مجلس النّواب والمجلس الأعلى في ليبيا خلال اجتماعهما الأخير في القاهرة ينص على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية والمرور إلى صيغة توافقيّة حول الدّستور الجديد للدّولة، تفتح نافذة أمل على توافق ليبي يظهر أنّه قد أصبح قريبا لإنهاء عدّة سنوات من الصّراعات المسلّحة في ليبيا.

في هذا الإطار، أكّد وزير داخلية حكومة الوفاق الوطني اللّيبية، "فتحي باشاغا" أنّ ليبيا جاهزة الآن لإعلان اتّفاق سياسي شامل يجمع كلّ الفرقاء اللّيبيين، مؤكّدا أنّ نتائج ومخرجات اللقاءات الخارجية بين الفرقاء خير دليل على ذلك.

وأطلق المسؤول اللّيبي هذه التصريحات بعد لقاء جمعه مع بعثة الاتّحاد الأوروبي لدى ليبيا، "خوسيه أنطونيو سابادیل" بالعاصمة طرابلس، حيث أكّد من خلاله على أنّ "ليبيا تتطلع إلى دعم دول الاتّحاد الأوروبي لها في جميع المجالات وخاصّة الخدماتية منها"، وأضاف "اللّيبيون يتطلّعون إلى قيادة سياسية موحّدة تخرج بالبلاد إلى برّ الأمان بعيدا عن كل نزعة قبلية أو جهوية".

تزامن هذا الإعلان مع توصّل وفدي مجلس النّواب والمجلس الأعلى في ليبيا إلى اتفاق شامل مع قناعة بضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية والوصول إلى كتابة توافقية حول الدستور.

كشف البيان الختامي للاجتماع الذي انعقد في العاصمة المصرية خصص لبحث آفاق المسار الدستوري للمرحلة الانتقالية، تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، وبمشاركة وفدي مجلس "الدولة" و"نواب طبرق" بشرق ليبيا، حسب الأصداء الواردة فإنّ الاجتماعات شهدت "مرونة فائقة في الحوار"، ودارت مناقشات الوفدين حول الآليات القانونية والدستورية التي يمكن طرحها على ملتقى الحوار السياسي اللّيبي الجامع المزمع عقده بتونس لتسهيل المداولات حول الترتيبات الدستورية في مسعى لحلحلة الأزمة التي طال أمدها.

انعقد اجتماع القاهرة بين الفرقاء اللّيبيين بعد أسبوع واحد من انعقاد اجتماع وزاري جمع ممثلين عن الدّول والمنظمات الإقليمية والدّولية التّي كانت حاضرة في مؤتمر برلين، وذلك بغية تثبيت وقف إطلاق النّار القائم في ليبيا، واستعدادا لعقد جولة الحوار بدولة تونس ضمن جهود تجسيد مخرجات ندوة برلين التّي وضعت أولى الخطوات لإنجاح الحوار اللّيبي.

حسب "ستيفاني ويليامز" المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، خلال كلمتها التي ألقتها ضمن اجتماع المسار الدستوري، على أنّ "كتابة دستور حقيقي وشامل في ليبيا شرط أساسي لاكتمال بناء أركان الدولة".

كما أكدت"وليامز"، على أنّ الأمم المتّحدة تعي أهميّة الترتيبات على المستوى الدّستوري، لأهمية وتأثير ذلك نحو إيجاد حل سياسي شامل، مع إنهاء العقوبات كخطوة للتوصّل إلى دستور شامل للبلاد، كما أكّدت "حرصنا على تقديم كلّ الدّعم لتسهيل كل العقبات وتجاوزها أمام تلك اللّقاءات، لإخراج ليبيا من الأزمة الدستورية الرّاهنة التّي تشهدها"، مؤكّدة دعم كل جهود الحوار السياسي بعيدا عن اللّجوء لقوة السّلاح.

أمام هذه التطوّرات المتسارعة التي تحمل الكثير من الايجابية، أكّد سفير الولايات المتّحدة لدى دولة ليبيا "ريتشارد نورلاند" خلال لقاء موحّد جمعه بالممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة "ستيفاني وليامز"، على الدّعم الكامل لواشنطن لمسار منتدى الحوار السياسي اللّيبي، التي ترعاها الأمم المتحدة، وكان الفرقاء في ليبيا وبدعم من المجتمع الدّولي، توصلوا إلى تعهّد لوقف إطلاق النار يوم 21 اوت 2020 لا يزال حيز التنفيذ حاليا، وهو ما عزّز فرص التّوصل إلى تسوية سلمية نهائية.

من المقرر أن تعقد في تونس مباشر حول الحوار السياسي الليبي، والذي ستسبقه اجتماعات تمهيدية كثيرة عبر تقنية التحاضر لوضع أرضية صلبة في مساعي إيجاد حل نهائي للأزمة التّي تتخبط فيها ليبيا.(محمد، 2020)

ثالثا–النتائج المتوقعة لنجاح سيناريو الحل السلمي:

– على الصعيد الداخلي:

– دعم الوحدة الوطنية وعزل دعاة التقسيم على خلفيات سياسية وجغرافية وقبلية.

– توفير الإستقرار في ليبيا ووقف الإقتتال والتّناحر بين الشّعب اللّيبي، ووضع حد لإستنزاف الدّولة وهدر طاقتها.

– توفير مناخ ملائم لتحسين الأوضاع الاقتصادية وتحسين الظّروف المعيشية للمواطن اللّيبي.

– توفير مناخ مناسب لبدأ الإصلاحات السياسية الواسعة ودعم الدّيمقراطية التّشاركية في البلاد.

– محاصرة الفكر المتطرّف والغلو ومختلف الجماعات الإرهابية وتجفيف منابع تمويلها.

رابعا– على الصّعيد الخارجي:

– قطع الطريق أمام التدخّلات الخارجية ذات الأبعاد المصلحية للحفاظ على سيادة البلاد.

– دعم التحوّل الدّيمقراطي في المنطقة لتجنّب عسكرة الدّولة.

– تحقيق السّلام الإقليمي وفق التهديدات والأخطار المحتملة على دول الجوار خاصة وأمن المنطقة عامّة.(نوفل، 2017، صفحة 19)

4.3.4. سيناريو عسكرة الدّولة:

1.4.3.4.وصف السيناريو:

يرتكز حول حسم الاقتتال في ليبيا عسكرياً لصالح اللّواء المتقاعد خليفة حفتر، وسيطرة قوّاته على كلّ مؤسسات الدّولة، وسقوط اتّفاق الصخيرات وحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه.

أولا–شروط تحقق السيناريو:

يقترن تحقق السيناريو العسكري بفشل كلّ الجهود السياسية المبذولة في تحقيق التّوافق الوطني الشّامل بين كل أطياف الشّعب اللّيبي، مع إمتلاك فريق حفتر قوّة عسكرية ضاربة كافية لتغيير ميزان القوى العسكرية على الأرض، وحسم الصّراع ميدانيا.

أما على المستوى الإقليمي والدّولي: يقترن نجاح سيناريو العسكرة زيادة محصّلة دعم مجموعة الأطراف الإقليمية والدّولية الفاعلة لفريق حفتر عسكرياً بالسّلاح والمعدّات والخبرات، وربما حتى بالتدخل العسكري المباشر في البلاد.

ثانيا–النتائج المتوقّعة لنجاح سيناريو عسكرة الدّولة:

–على الصّعيد الدّاخلي

–استمرار حالة التّصاعد في الصّراع العسكري مع زيادة الاضطراب الأمني وغياب كلي للاستقرار، مع استمرار فرص تجدد الصّراع، نتيجة عدم رضى مجموعة من الأطراف الرئيسة عن الهزيمة والإقصاء من المشهد السياسي اللّيبي.

– قطع الطريق أمام مساعي الإصلاح السياسي، والدّيمقراطي والحل الّسلمي في البلاد وتكريس حالة استبداد سياسي وقمع للحرّيات.

– استمرار استنزاف الموارد مع ركود الاقتصاد، وضعف فرص ومساعي إصلاح الاقتصاد الوطني من الأوضاع الصعبة القائمة التّي يمرّ بها حالياً.

– الحفاظ على وحدة كيان الدّولة، لكن مع استمرار تصاعد أجواء الإحتقان وحالة عدم الرّضى، بين الأطراف الفاعلة في الدّولة.

–تكون المناخ والفرص المواتية والأرضية الخصبة لنشاط المجموعات المتطرّفة والإرهابية داخل الأراضي اللّيبية.

ثالثا–**على الصّعيد الخارجي:**

– زيادة عدد التدخّلات من القوى الخارجية في شؤون ليبيا الدّاخلية، مع توجّه الدّولة للدخول في صراع المحاور والاستقطابات الإقليمية وحروب بالوكالة، واستخدامها ساحة لخوض صراعات الآخرين بأبعاد مصلحية.

– تراجع واضح في فرص تحقيق استقرار المنطقة، واستمرار الفوضى الإقليمية.

– التأثير سلباً ومباشرة في مسار التحوّل الدّيمقراطي في البلاد، وتعزيز ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستبداد السياسي في المنطقة. (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2021)

2.4.3.4.خطر تنامي حرب الوكالة في ليبيا:

منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي عقب ثورة 11 فيفري 2011، عرفت السّاحة اللّيبية صراعات مسلحة من أجل السيطرة على السلطة، بين العديد من الميليشيات المسلّحة المتناحرة وغير المتجانسة، أدّت الصّراعات المتواصلة إلى بروز قوّتين متنافستين؛ أطرافها حكومة "الوفاق الوطني" المعترف بها من قبل الأمم المتحدة ومقرها العاصمة طرابلس، وحكومة أخرى موازية لها مقرّها مدينة طبرق بشرق البلاد يدعمها الجنرال المتقاعد حفتر، قائد ما يعرف بـ"الجيش الوطني اللّيبي"، الذي يصر

ويعمل على السيطرة على كامل ليبيا، بحجة "مكافحة الإرهاب"، حيث فرض حفتر حصارا على طرابلس في أبريل 2019، أين يتّهم حكومة الوفاق التّي يقودها فايز السراج بإيواء جماعات إرهابية.

تزداد حدّة المواجهات المسلّحة في جنوب وجنوب غرب طرابلس، بشكل متصاعد ويومي منذ إعلان حفتر في 12 ديسمبر 2019 عن عملية ساعة الصفر، لاقتحام العاصمة الليبية طرابلس، ورغم أنّ الصّراعات المسلّحة في ليبيا تقدّم على أنّها محلية، إلاّ أنّ حقيقتها باتت صراعات دولية تأخذ طابع حرب الوكالة، من أجل تحقيق المكاسب المادية ولو على جثث الشعب الليبي.

لم يعد وجود الأطراف الدّولية والإقليمية الفاعلة مخفيا في ليبيا، فهناك حضور روسي وأمريكي وتركي في ليبيا، ناهيك عن وجود إيطاليا وفرنسا ومصر والإمارات وغيرها من الدّول الفاعلة في المنطق، سواء عن طريق تزويد الفصائل بالأسلحة أو عن طريق تجنيد المرتزقة أو من خلال تدريب العناصر.

تم توقيع اتفاق في 27 نوفمبر 2019 بين الحكومة التركية وحكومة الوفاق، يتضمن ترسيم حدود المناطق البحرية بين البلدين في البحر الأبيض المتوسط، بعد سنوات من الخلاف حولها ثم قام الرئيس التركي أردوغان بالتلويح بإرسال قوّات عسكرية تركية إلى ليبيا، مايكشف بصورة واضحة عن طبيعة القوى الدّولية المتداخلة في ليبيا وانحيازاتها، فقد لقي الاتفاق إستياءا واسعا من الحكومة المصرية واليونانية المنافسين التقليديين لتركيا في المنطقة، ومن طرف الاتّحاد الأوروبي الذي عبّر عن رفضه أيضا هذه الاتفاقية وأكد المسؤولين في الإتحاد الأوربي وتأييدهم الكامل للموقف اليوناني الرافض للتدخل العسكري التركي في ليبيا.(حسن، 2019)

فيما تؤكّد تركيا مساندتها لحكومة الوفاق المعترف بها من طرف الأمم المتحدة، لكن المواقف المصرية والإماراتية تصرّ على أنّها تساند قوّات مايسمى الجيش الوطني بقيادة اللّواء المتقاعد حفتر، وتتذرّع بحرب الإرهاب، في سياق الجدال الدائر حول الثورة والثورات المضادة.

التنافس ذات البعد المصلحي يتجلّى بصورة لاتخفى على أحد، ويشتد خاصة بين القوى الإستعمارية التقليدية مثل فرنسا وإيطاليا في ليبيا، فالأولى تُعتبر عرّابة التدخل العسكري الغربي في ليبيا من خلال قيام فرنسا بالضغط على مجلس الأمن لتفعيل البند 42 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي التدخل عسكريا، وهو تدخّل تصنفه إيطاليا ضمن التهديد لمصالحها، ويتجسّد جلّيا هذا الصّراع على الأرض، في دعم إيطاليا لحكومة الوفاق الوطني عسكريا وسياسيا.

بينما تدعم فرنسا حفتر، فعلى صعيد الاقتصاد والطّاقة يتجسّد الصّراع من خلال المنافسة القويّة بين عدّة شركات للغاز والنفط التابعتين للبلدين، خاصة شركتي"توتال" الفرنسية و "إيني" الإيطالية، وحتّى على صعيد الجهود الدّبلوماسية، حرصت كل دولة على تنظيم لقاءات ومبادرات من أجل الوصول إلى تسوية مقبولة من كل أطراف الصراع، كمبادرتي باريس وباليرمو في 2018، والتّي كانت تسعى ظاهريا إلى إيجاد حل سياسي، لكن الحقيقة أنّ كلّ طرف كان يحاول من خلال هذه المبادرات ترجيح كفة حليفه وحشد الدّعم القوي له حتى يضمن مكاسب مادية لاحقا.

ما تم ذكره تلك كانت صراعات القوى الدّولية والإقليمية الوسطى والصغرى، في حين أنّ الصّراع الدّولي الأكبر بدأ بعد دخول روسيا وأمريكا على خط الصّراع، ذلك أنّ دعم الحكومة الرّوسية لحفتر عسكريا و سياسيا، هو الذي قد يغيّر قواعد اللّعبة على الأرض حسب مجلة الإيكونوميست فالقوّات العسكرية الرّوسية هي التّي ساعدت اللّواء المتقاعد حفتر على تعزيز سيطرته على حقول النفط في الشّرق والجنوب اللّيبي، وقد تقلّب المعادلة في العاصمة طرابلس في قادم الأيام.(حسن، 2019)

برز مؤخرا وجود مرتزقة فاغنر الروس، على الجبهات الأمامية للقتال، وتأثيرهم على سير المعارك في العاصمة اللّيبية، هذا ما دفع للمرة الأولى متحدثا باسم القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا ("أفريكوم") للتأكيد على وجود "شركات عسكرية روسية خاصة" في غرب الدّولة اللّيبية، خاصّة بعد تنامي الشّكوك، منذ فترة طويلة حول وجود قوّات عسكرية روسية في شرقي البلاد، بعيداً عن ساحات القتال، وقد أشار العديد من المسؤولين السّامين اللّيبيين والغربيين إلى وجود ما بين 200 و1400 متعهّد عسكري روسي خاص، ينتمي أغلبهم إلى "مجموعة فاغنر" المرتبطة بأحد المقربين من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وفي خطوة غير مسبوقة، ندّد حوار أمريكي– ليبي بـ"محاولات روسيا لاستغلال الصّراع ضدّ إرادة الشّعب اللّيبي."

مع تصاعد أفق الخلافات والأزمات والصّراعات، طُرح خلال مؤتمر "برلين" الذي جرى التحضير له بأهمية بالغة، وسبقه حراك دبلوماسي معتبر، بهدف إنجاحه، حيث باتت هناك مخاوف من أن يُفشل حتّى قبل تنظيمه، وقد ساهم التّصعيد العسكري في الميدان في احتمالات تأجيل المؤتمر.

بعد اجتماع قادة الإتّحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل، أكّد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي؛ أنّ السّلام في ليبيا "يمكن تحقيقه فقط عبر حل سياسي"، كما أشار الرئيس الفرنسي ماكرون إلى تأكيد قادة الإتحّاد

الأوروبي على ضرورة التّسوية السياسية المحضة للوضع في ليبيا، كما أعرب عن أمله في أن يمكّن اجتماع برلين المقبل بشأن ليبيا، من العبور إلى برّ الأمان وتحقيق دولة ليبية جديدة، على حد تعبيره. كما أكد المبعوث الأممي إلى ليبيا "غسان سلامة" في 7 ديسمبر 2019، أنّه يمكن أن يكون هناك المزيد من إراقة الدّماء في ليبيا، في حال فشل المؤتمر الدولي المقبل في إرساء الاستقرار وّالسّلام في الدولة التي مزّقتها الحرب طويلا.

يظهر جليا أنّ سلوك حفتر يعزّز من حرب الوكالة الدائرة في ليبيا وينمي آفاقها، إذ لم تكن خطوة اللّواء المتقاعد خليفة حفتر بإعلان ما يسمّى بالزحف "المقدس" على العاصمة طرابلس في ليبيا؛ سوى النهاية المنطقية لسلسلة من المجازفات التّي تجسّد منظورات الثّورة المضادة، على ثورات الربيع العربي، فمنظومة الثّورة المضادة التّي تحتوي على مجموعة من القوى المحلية المدعمة إقليميا ودوليا، تستند في منظوراتها إلى إعادة تأهيل قوى فاعلة عسكريا على المستوى المحلي تحت مسمى جيش وطني، تعمل على إعادة بناء الدّولة الديكتاتورية بأجهزتها القمعية والأيديولوجية، عبر حجّة "الحرب على الإرهاب"، وهو مصطلح بات يشير إلى كافة القوى المناهضة للدكتاتورية المحلّية والإمبريالية الخارجية، والتّي تتمحور حول خيارات الدّيمقراطية كبديل ثالث للفاشية.

ويعتبر مسمّى "الجيش الوطني" ركيزة أساسية وفعّالة في بنية ما أطلق عليه الدّولة الوطنية الحديثة، كضامن للاستقرار الدائم المؤسّس على محاربة ونهب المستبدين ومشغليهم الإمبرياليين.

حسب الكاتب "فريدريك ويهري" والدّبلوماسي الأمريكي السّابق "جيفري فيلتمان"، وكيل الأمين العام السّابق للأمم المتّحدة للشؤون السياسية، في مقال مشترك لهما، فإنّ اللّواء حفتر الذي تدعمه الإمارات ومصر والسّعودية وفرنسا وروسيا؛ يسعى إلى إفشال المؤتمر "في محاولة من أجل الاستيلاء على السلطة"، لكنّه فوجئ بمقاومة شديدة لم يكن يتوقعها.

كما أنّ الصّراع المسلّح المتصاعد في ليبيا، يهدّد بنسف الجهود المستمرة للتّوصل لتسوية سلمية، ويعزّز تواجد الحركات المسلّحة هناك، يشير زحف قوات حفتر إلى العاصمة طرابلس إلى أنّ حفتر يعمل وبوضوح على إفشال جهود السّلام الأممية.

يبدو أنّ ثمة تغير في الرّؤية الأمريكية تجاه ليبيا بعد تنامي التّدخل الروسي، فحسب "بين فيشمان" فإنّه بعد سبعة أشهر من المساعي بشأن الحرب الأهلية الثالثة التي تشهدها ليبيا، منذ مايقرب من تسع سنوات، أمام الإدارة الأمريكية فرصة للعب دورا هاما في وقفها، ولتحقيق ذلك قد يتعيّن على الإدارة الأمريكية الإنخراط في دبلوماسية حثيثة وفاعلة على نحو غير معهود في المنطقة، فليبيا لم

تحظَ بالاهتمام الأمريكي اللازم، سواء من قبل إدارة ترامب أو من إدارة أوباما سابقا، لكن الرّهانات أكبر هذه المرّة، في ظلّ تهديد الحكومة الروسية بترجيح كفّة ميزان الصّراع، وتوسيع نطاق وجودها العسكري على الحدود الجنوبية لحلف "الناتو"، ويمكن للإدارة الأمريكية أن تذعن لنفوذ روسيا المنتشر أو ترفضه، من خلال جمع الدّول التي تشاركها الرأي لإعطاء دفعة أخيرة لحل سياسي دائم في البلاد.

يعود تغّير الموقف الأمريكي في كون استراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب، واستراتيجية الدّفاع الوطني، واستراتيجية مجلس الأمن القومي لأفريقيا، ترفض فكرة السّماح بتدخل روسيا في ليبيا، إذ جعلت روسيا كفّة الصّراع تميل لصالح اللّواء حفتر، الأمر الذي يفقد الغرب نفوذه في ليبيا، سواء من خلال ضمان انتشار عدم الاستقرار، أو تعطيل المساعي بالتوصّل إلى عملية انتقال سياسي، حسب "فيشمانز".

نجحت الولايات المتّحدة في السّيطرة على الحركات المتطرّفة الصّاعدة في ليبيا، بعد هزيمة مايسمى بتنظيم الدّولة الإسلامية في سرت عام 2016، من خلال شن ضربات عسكرية استهدفت تنظيمي "الدّولة و"القاعدة"، أمّا حاليا لم تعدّ "القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا" قادرة على ضرب أهداف في ليبيا، بتركها مجال مكافحة الإرهاب لروسيا، فمن المرجح أن يعود تنظيم الدّولة إلى الظّهور مجددا. (حسن ا.، 2019)

خلاصة الفصل:

ليبيا تحوّلت من ثورة شعبية كانت تنشد الحرية والعدالة والكرامة الاجتماعية، إلى صراع داخلي مسلّح متشعب بفعل قوى الثورة المضادة التي رفضت التخلي عن السلاح، وصولا إلى دخولها في أفق الحرب بالوكالة والصّراع الدّولي، الذي تصاعد مع إنتشار قطع السّلاح الخفيفة والثقيلة، كما ساهمت طبيعة المجتمع ذات الطابع القبلي في البلاد في صعوبة التوافق على حل وسط حيث يصر كل جانب على الحصول على السلطة ولو بقوة السلاح.

ويبدو أنّ تنامي التّدخل الرّوسي سوف يدفع أمريكا إلى المزيد من التدخل في ليبيا سواء كان عسكريا أو سياسيا لتحقيق التوازن، الأمر الذي سيغير من قواعد اللّعبة في المنطقة، ولذلك فإنّ قوّات حفتر التي تحاصر طرابلس باتت في سباق مع الزّمن لتحسين شروط التفاوض لكسب مزيد من الإمتيازات، بسبب أنّ مسألة الخيار العسكري لم تعد تنطوي على قدر من المعقولية والموضوعية كما زادا الضغط الخارجي عليه، فالإشارات الأمريكية باتت واضحة للإدارة الرّوسية بأنها مسألة وقت وتزيد

من تواجدها في المنطقة، لذلك عليها العمل من أجل ترجيح الحل السياسي على الخيار العسكري لضمان سلامة ليبيا وكل المنطقة .

الخـــــــــــــاتمـــــــــــة

5.الخاتمة:

شهد العالم عدة تحوّلات إقليمية ودوليّة عقب نهاية الحرب الباردة، حيث برزت عدّة قضايا غير تقليدية أحدثت تغييرا واسعا في مفهوم الدّولة القومية، هذه التّغيرات أدّت إلى زعزعة أستقرار الدول الظعيفة وساهمت في فشل الكثير منها وكبحها عن القيام بوظائفها، منها العولمة التي أدت دورا محوريا في إضعاف سيادة الدّول ما زاد من حدّة الصّراعات المسلّحة، إذ تعاني أغلب دول إفريقيا من هذه الظاهرة خاصة تلك التّي تنتشر فيها المجتمعات ذات الطابع القبلي، كما أصبحت الإنقلابات العسكرية الميزة التي تشتهر بها دول إفريقيا إلى جانب التناحر بين الجماعات المسلّحة المتمردة والسلطة الحاكمة، ماساهم في زيادة عدد الآجئين، الإنتشار الواسع للفقر، تنامي الإرهاب والجريمة المنظمة، إذ يرى العديد من الدّارسين أنّ العامل الأيديولوجي قد تراجع وحلّ محلّه العامل القبلي الذي يعدّ السبب الرئيسي الذي بات يهدّد وجود كيانها، خاصة إذا صاحب العامل القبلي الديمومة والعنف دون إغفال دور العامل الخارجي في التأثير على هيكلة الدولة، أين يتميّز العامل القبلي بقوّة العنف الداخلي الذي تكون نتائجه بالغة التأثير على التماسك المجتمعي داخل الدّولة وعلى السلطة وبناء الدولة، حيث كان لزاما على الباحثين البحث عن أطر معرفية معاصرة من أجل التعامل مع هذه القضايا المعاصرة التي تتميز بدرجة عالية من التعقيد.

على الرغم مما تكتنزه القارة الإفريقية من خيرات وثروات مادية وطاقات بشرية هائلة إلا أنها توصف دائما بقارة النزاعات وببؤرة التوتر والمشاكل التي تؤرق الدول والمنظمات مما جعلها هاجس ومصدر خوف ورعب للقوى العالمية، المتسبب الرئيسي في جعل هذه القارة مصدرا لتصدير التهديدات بمختلف أنواعها وأشكالها وليست مصدر للأمن والاستقرار، فخلفيات ومرجعيات البناء المؤسساتي للدولة في إفريقيا تعود بالأساس إلى الموروث التاريخي بفعل الاستعمار الذي كان له اليد الطويلة في التأسيس لنظامها السياسي وتهجين مجمعاتها وتركيبة نسيجها الاجتماعي، وكان فاعلا في رسم حدودها دون أدنى مراعاة للجغرافيا والحركية البشرية، وهذا لتسهيل إعادة تموقعه من جديد في المستقبل بتحريكه لهذه النعرات القبلية، التي جعلت من الدول الإفريقية غير قادرة على تجاوز هذه المعوقات لبناء نفسها ومواجهة كل الأساليب التي ينتهجها المستعمر التقليدي للعودة من جديد وبطرق ووسائل جديدة.

تواجه الدول في أفريقيا إشكالية إقامة دولة واحدة تنصهر فيها الأقليات القبلية حيث أن الدولة في إفريقيا يغلب عليها الطابع القبلي، فقد استند حكام هذه الدول على النزعة القبلية لبناء الدولة خاصة من طرف النخب العسكرية مع منع التعددية الحزبية، وحتى إذا سمح بذلك تكون شكليا فقط .

مشكلة بناء الدولة الوطنية في أفريقيا تجربة حديثة النشأة، إذ جاءت بعد سنوات طويلة من الإستعمار الأجنبي لأفريقيا الذي كرس العامل القبلي في مستعمراته الأفريقية، كما يتم إستعمالها حاليا كوسيلة ضغط على السلطة الحاكمة لضمان إستمرار مصالحه، في حالة الرفض يتم دعم طرف من أجل المطالبة بالإنفصال من أجل خلق حالة صراع، كما أن تقسيم الإستعمار لدول إفريقيا بعد نيلها للإستقلال لم يتم فيه مراعاة الجانب القبلي لهذه الدّول، ما أّثر سلبا وبطريقة مباشرة على استقرار هذه الدول لاحقا.

عملية بناء الدولة في إفريقيا ذاتية وهي على درجة عالية من التعقيد الغاية منها بناء مؤسسات قوية ومتماسكة، مع تعزيز الشفافية في التعامل والتفاعل مع باقي أجزاء المجتمع، حيث يجب إيجاد علاقات للانسجام والتفاهم تساعد في منع الاستبداد بالسلطة من طرف وحدة معينة، كما يساهم ذلك في تعزيز الحقوق والحريات الفردية والجماعية وفق متطلبات الاستقرار السياسي.

بناء الدّولة تعتبر أزمة في أغلب دول إفريقيا، حيث تشابكت الأزمة مع عدة جوانب سياسية واقتصادية و سوسيولوجية، أين كان لها الأثر الواضح على تركيبة هذه الدّول، وهي نتاج عوامل إقليمية ودولية ساهمت في قصور أداء المهام الرئيسية للدّولة لمدة عقود من الزمن.

أزمة الدولة في إفريقيا محصلة لضعف أداء النخبة التي إهتمت لمصالحها الذاتية، حيث شكّلت تحالفات ساهمت في إنتشار الفساد داخل مؤسسات الدّولة، أين عملت على الإستلاء على المال العام مع حصر مصادر الثروة من موارد و أصول مالية في يد الأفراد القريبة منهم مايهدد الإستقرار السياسي والإقتصادي لهذه البلدان.

من أكبر التحديات التي تواجه دول إفريقيا تجاوز المعطى القبلي لصالح الشعور بالإنتماء للدولة وليس القبيلة، حيث أنه في أغلب الدول الأفريقية السكان يشعرون بالإنتماء والولاء لشيخ القبيلة أكثر من ولائهم للدولة الأم، أين إستغل بعض الحكام هذا المعطى من أجل ضمان إستمرار الحكم نضرا لتحالفهم مع القبيلة، لكن في كثير من الأحيان تحدث نتائج عكسية إذ يصبح الولاء للقبيلة على حساب الدولة الأم سبب للصراع.

وجود القبيلة في الدّولة تعتبر ظاهرة طبيعية لكن المعضلة تكمن في فشل السلطة في إدارة هذا الاختلاف بين مكوّنات المجتمع، إذ يتحوّل في أغلب الأحيان إلى صراع مسلّح، ما يهدّد كيان الدّولة فعند فشل الدّولة في إحتواء الاختلافات القبلية داخل إقليمها يلجأ هؤلاء المواطنون إلى سبل أخرى على غرار العنف لفرض وجودهم والتعبير عن مطالبهم بطريقة عنيفة.

هناك عدة مطالب للقبلية في أفريقيا بحسب الهدف، حيث هناك مطالب تتعلق بالهوية (المطالبة بالاعتراف، اللغة، العقيدة..)، كما أنّ هناك مطالب أخرى تتعلق بالتصور لشكل الدّولة، هناك جماعات قبلية تطالب بالحكم الفدرالي، وأخرى ذات مطالب انفصالية تامّة، كماهناك مطالب تتعلق بالحياة السياسية العامّة في الدّولة، كما أنّ هناك جماعات قبلية تطالب بنسبة دمج معينة في المؤسسات السياسية والاقتصادية والمناصب العليا، وبحقها في التوزيع العادل للموارد النادرة والإنفاق والأرض والإقليم، ساهم الصراع حول السلطة والثورة والولاء القبلي في هشاشة المجتمع في إفريقيا، ماساهم في تكوين عقد قائم على المصالح المشتركة يضمن للحكّام مصالح أعيان القبائل في مقابل يسهر هؤلاء الأعيان في ضمان الولاء للسلطة القائمة مع منع قيام أي تمرد من السكان بناءا على ذلك.

الدولة في ليبيا مسرح للصراع المسلح المتواصل، حيث لاتوجد مقومات بناء الدولة، أين أضحى الأفراد والفواعل يقدمون ولائهم للقبائل التي ينتمون لها أكثر من ولائهم للوطن، إذ يظهر التضامن والتحالف والإحتماء خارج الأطر الوطنية، في حين تم إضعاف رموز ومؤسسات الدولة بفعل تغييب المصالح القبلية الضيقة مع سيطرة نزعة الثّأر التي تسّد كل طرق المصالحة الوطنية الشاملة.

لقد ساهم الصراع القبلي في ليبيا في فراغ سياسي جعل الجماعات المتصارعة تشكل مجموعات مسلحة يغيب عنها فكر بناء الدولة الوطنية الجامعة، كما أن أغلبها له ولاء للقوى الفاعلة الخارجية التي تدعمها ماديا في مقابل تنفيذ أجندتها وإملائاتها، أين أضحت هذه المجموعات مخترقة وتضم في صفوفها مرتزقة وأفراد ليسوا من ليبيا أصلا.

–لتجاوز المعطى القبلي يجب على دول إفريقيا إتباع سياسات وآليات و سياسات فعّالة منها:

- آليات إستعابية: حيث على الّدول الإفريقية إدماج مختلف القبائل بطريقة سلمية داخل إقليم الدّولة في إطار شامل وضمن نطاق الجماعة الأكبر من خلال تجسيد الإستيعاب المادي والثقافي والمؤسساتي.

- آلية تقاسم السلطة من خلال:

تطبيق الأشكال الحديثة لتقاسم السلطة بين المجموعات المتصارعة مثل الفدرالية أو الكنفدرالية أو اللآمركزية على نحو يمنع تركيز السلطة في يد أفراد القبيلة المسيطرة، وعن طريق توزيع السلطة بين الحكومة المركزية والحكومات الفرعية الإقليمية للوصول إلى شكل فعال من أشكال تقاسم السلطة بين مختلف التجمعات القبلية، فآلية تقاسم السلطة من خلال التركيز على الإستقلال القطاعي في الشؤون المحلية فعالة، مع خلق إئتلاف كبير يضم أغلب مكونات المجتمع الرئيسية، وآلية التمثيل النسبي التي تؤدّي إلى تمثيل مكوّنات المؤسسات السياسية للدولة.

– الاعتماد على آلية تكاملية وشاملة لتقاسم السلطة، حيث تعتمد على نظم إنتخابية عادلة لكل الطوائف والقبائل يكون الرئيس فيها منتخب، بطريقة متطلبات التوزيع الإقليمي مع إقامة فديرالية على أساس غير قبلي.

– الآليات القهرية من خلال بسط السيطرة الكاملة على الدّولة في مختلف الشؤون السياسية والقيمية لكن ذلك فيه الكثير من المخاطر قد يؤدي إلى التهجير المادي أو الإبادة الجماعية ومنه زيادة المطالب الانفصالية وتفكك الدولة.

– آلية السياسات العامة الرشيدة، ترتكز على وضع البرامج التنموية التي تساعد في تفعيل الموارد النادرة، مع توزيعها على مختلف مكونات المجتمع بطريقة عادلة، العمل الجاد للقضاء على الفساد والفقر والتخفيف من حدة هذه الظاهرة لتفعيل الحكم الراشد كأداة أساسية في إدارة السياسات الإقتصادية من خلال إعتماد سياسات تنموية فعالة للحد من الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين القبائل لتحقيق الاستقرار السياسي، ومنه بناء الدولة الحديثة التي تضمن تقليص العنف ومنه تكريس الديمقراطية التشاركية .

– على الدّول الإفريقية اعتماد نظام انتخابي تعددي يرتكز على الشفافية للفوز بالانتخابات، من أجل الوصول إلى الاستقرار والتعايش السلمي، حيث تعتبر الإنتخابات ضرورة للتحول الديمقراطي كما تعتبر من أهم عمليات الإصلاح الإداري إذ تعتبر آلية مشروعة ومقبولة لتحقيق تحول سياسي بطريقة سلمية من خلال حسم التناقضات والصراعات الموجودة في المجتمع كما أنها تضمن تقاسم السلطة بين الجماعات القبلية وفقا لأوزانها النسبية.

– العمل الجاد من أجل الإستيعاب التدريجي للفوارق الثقافية، واللغوية والدينية من أجل تكوين هوية قومية وطنية موحدة.

– أما بخصوص الصّراع المسلّح الدائر في ليبيا ومن أجل الوصول إلى سلام دائم يجب:

– ضرورة الوقف الدائم لإطلاق النار، حيث يتعيّن على المجتمع الدولي وفي مقدمتها الأمم المتحدة الضغط على اللواء المتقاعد خليفة حفتر من أجل وضع قواته تحت إمرة الجيش الليبي.

– وقف كل أشكال التدخلات الدولية في الشأن الداخلي الليبي، إذ يعاني البلد من تدفق الأسلحة التي تباع لليبيين ومن الترسانة التي تعطى لمختلف القبائل، الحد من مختلف الأعمال العسكرية الأجنبية المباشرة في ليبيا والبحث عن قواعد دائمة هناك، كما يجب العمل دون هوادة على منع توافد المرتزقة الأجانب.

– ضرورة إصلاح الأجهزة الأمنية وتكوين أفرادها مع تزويدهم بالأسلحة الحديثة مع توحيد المؤسسة العسكرية، من خلال تقارب في القوة العسكرية للجيش الليبي ومختلف الميليشيات المسلّحة والفصائل المسلّحة تحسبا لدمجها لاحقا، العمل على بناء هيكل أمني شامل وفعال تحت سيطرة مدنية، تعزيز القدرات الدفاعية ضد مختلف التهديدات من خلال هيكلة القوات، تفعيل برنامج نزع سلاح الميليشيات إعادة إدماج الأفراد القادرين على حمل السلاح في الجيش الليبي.

– ضرورة إنهاء حالة الإنقسام السياسي الذي إمتد لسنوات في ظل وجود حكومات مختلفة من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية وإنتخاب مجلس نواب يمثل جميع الأقاليم الليبية ومنه تحقيق السلام ورفض الإنقسام، من أجل السيطرة على إقليم الدولة والتحكم في ثروات البلاد .

– العمل على تأمين المنشآت النفطية لزيادة إنتاج البلاد من المحروقات، حيث أن البلاد بحاجة إلى زيادة إنتاج النفط أكثر من المستويات الحالية لتلبية الأحتياجات المالية للدولة إذ أن هذه الزيادة ستسمح بتوفير السيولة المالية لتلبية إحتياجات الانفاق والبدء في تجديد إقتصاد الدولة الذي تأثّر بشدة من الحرب.

– ضرورة القيام بمصالحة شاملة بين مختلف القبائل الليبية لردع أنشطة التجارة غير المشروعة، وذلك بمشاركة جميع الأطراف على غرار الميليشيات والقبائل الواسعة الإنتشار التي لها تأثير واسع في البلاد.

– إذا اقتضى الأمر نشر قوة عسكرية متعدّدة الجنسيات تحت إشراف أممي من أجل إحترام خطوط التماس لما كانت عليه عند توقيع إتفاق وقف إطلاق النار للحفاظ على الهدوء والإستقرار مع ضمان إحترام الجميع للإتفاق، دعم هذه الجهود بغية خلق جو مناسب لإجراء إنتخابات وطنية شاملة .

وبذلك على دول إفريقيا وبذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق الرشادة والتنمية السياسية والاقتصادية من خلال تبني برامج التنمية السياسية والإنسانية بالتعاون مع مختلف المنظمات الدولية المؤهلة، فنجاح المشاريع التنموية يتوقف على كفاءة المؤسسات للوصول إلى الرشادة السياسية، بكل شفافية، الإمتثال للقانون وهو ما يضمن نجاح بناء الدولة في إفريقيا ويضمن استمرار وتماسك أركانها.

-القائمة العامة للمراجع:

-المراجع باللغة العربية:

- الشرق الأوسط .(2011) .*المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة مابعد القذافي*. الشرق الأوسط 115.
- الصابرة, سعدة .(2021, 01) .*هل القبيلة الليبية هي الحل لأزمات البلاد أم جزء منها* Récupéré sur . https://www.mc-doualiya.com/chronicles/back-to-news-mcd.
- العربية.نيوز .(2020, 12) .*برقة و طرابلس و فزان...لكل إقليم في ليبيا تاريخه* Récupéré sur . http://www.alarabiya.net/articles/2012/03/07/199220.html.
- إبراهيم بثينة و أديتا أنوبوكومار .(2020, 09) .*مفهوم الاقصاء* Récupéré sur . https;//hekmah.org/.
- أحميدة, علي عبد اللطيف .(2012) .*دولة ما بعد الاستقلال و التحولات الاجتماعية في ليبيا*.الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.
- *الاحتراف العسكري مفهومه و تحقيقه و أهميته*-Récupéré sur https;//defense .(2020) . arab.com/vb/threads/46584/.
- الأسود, صادق .(1989) .التعددية و مسألة الوحدة الوطنية في العالم الثالث .*الجمهورية* .
- البغدادي, ابراهيم .(2000) .*الوحدة الوطنية و مشكلات الأقلية في أفريقيا*.مركز دراسات الوحدة العربية.
- العربي الجديد .(2017) .*ليبيا : 160 مليون دولار خسائر إغلاق حقول النفط* Récupéré sur . https;//capitalforum.net.
- الرحمان, حمدي .(2020) .*إفريقيا و تحديات الألفية, الديون و الفقر*-Récupéré sur www.islam . line.net.
- السيد, ياسين .(2020) .*أشكالية العلاقة المدنية و العسكرية* Récupéré sur . http/digital.ahram.org/.
- عبد الشافي, عصام .(2020, 11) .*بين المشروطية السياسية و الحكم الراشد* Récupéré sur . https;//eipss-eg.org/.
- الغبرا, شفيق .(1988) .الاثنية المسيسة: الأدبيات و المفاهيم .*مجلة العلوم الاجتماعية* .
- الغفار, محمد أحمد .(2003) .*فض النزاع في الفكر و الممارسة الغربية*. الجزائر : دار هومة.
- النحاس, عباس .(2003) .أزمة دارفور : الأبعاد و التداعيات . *المستقبل العربي* .
- أمادي, م .(2005) .*الموقف الرسمي الليبي من الأمازغية ، وجهة نظر أمازغية*.الدوحة: الجزيرة نت.
- أوكلاهان مارتن و غيفرش وتيري .(2008) .*المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*. الإمارات : مركز الخليج للأبحاث.
- -آبيس, أناتول .(2020) .*نظام عسكري و فوضى سياسية في أفريقيا* Récupéré sur . islamic.news.net.

- *الاحتراف العسكري مفهومه و تحقيقه و أهميته*-https;//defense .(2020). Récupéré sur arab.com/vb/threads/46584/.
- مجموعة الأزمات .(2011) .*الأحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا و الشرق ألأوسط ،(07)، فهم الصراع في ليبيا* .مجموعة الأزمات.ICG
- العربي الجديد .(2017) .*ليبيا : 160 مليون دولار خسائر إغلاق حقول النفط* Récupéré sur . https;//capitalforum.net.
- العربي الجديد .(2020, 12) .*مؤسسة النفط الليبية تطالب بحقول ومرافىء منزوعة السلاح* Récupéré . sur https://www.alaraby.co.uk.
- الحمد, جواد .(2011) .*مطالب الثورات العربية و التدخل الأجنبي*.عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- الخليج, أون لاين .(2020, 12) .*خسائر النفط تقود اقتصاد ليبيا نحو "الإفلاس* Récupéré sur ." https://alkhaleejonline.net/.
- الخليل, محمد .(2020, 12) .*القصة الكاملة للثورة الليبية : تسلسل الأحداث* Récupéré sur . https://alstory.co.uk/
- ابراهيم, سعد الدين. (1984, 11) .مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية . *المستقبل العربي* .
- أحمد, حسن الحاج .(2020, 12) .*المدرسة البنائية في العلوم الإنسانية* Récupéré sur . http//hawariboumadian 520.matoobblag.com1553358.
- أحمد, رحيم .(2013) .*الفدراليون يحتفلون بإعادة شركة النفط الوطنية الى بنغازي*. ليبيا: وكالة هيرلد
- اسماعيل, دنيا الأمل .(2010) .إشكالية الاصلاح في النظام السياسي الليبي . *مجلة الحوار المتمدن* .
- اسماعيل, علي سعد .(2007) .*مبادئ علم السياسة: دراسة العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية*.الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- بوابة أفريقيا الإخبارية .(2020, 12) .*المحكمة العليا في ليبيا* Récupéré sur . https://www.afrigatenews.net/article.
- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتجية .(2020) .*اشكالية الشرعية في الأنظمة العربية* . Récupéré sur https://www.politics-dz.com/.
- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتجية .(2020, 10) .*نظرية الدولة و أساس نشأة السلطة السياسية فيها*-https://www.politicsz.com/community/threads/nzri-aldul Récupéré sur . uasas-nsh--dalslt-alsiasi-fixa.19223/.
- موريس دوفرجيه .(s.d.) .*مدخل الى علم السياسة*. بيروت : دار الجيل.
- جريدة الأنباء .(2020, 11) .*مفهوم و مضمون صنع القرار السياسي* Récupéré sur . https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/706065/.
- *التمثيل النسبي* .(2020, 12). Récupéré sur https://mimirbook.com/ar/ .
- التقرير الأوربي حول التنمية .(2009) .*التغلب على الهشاشة في أفريقيا*.مركز شومان للدراسات المتقدمة المعهد الجامعي الأوروبي.
- موسوعة الجزيرة .(2020, 11) .*المؤتمر الوطني العام* Récupéré sur . https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures.

- الجزيرة الحرة .(12 ,2020) .*ثورة 17 فبراير...الشعب يسقط الجماهرية* Récupéré sur . https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events).
- الحصادي,نجيب و المغريبي زاهي .(2014) .*التحول الديمقراطي في ليبيا تحديات ومآلات وفرص*.ليبيا: المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتجيات.
- الخزرجي, ثامر كامل .(2000) .إشكاليتا الشرعية و المشاركة و حقوق الانسان في الوطن العربي . *المستقبل العربي* .
- الخزرجي, ثامر كامل .(2004) .*النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتجية أدارة السلطة*. عمان: دار مجدلاوي لنشر و التوزيع.
- الخطيب, نعمان أحمد .(2001) .*الوجيز في النظم السياسية*. الأردن.
- الزعيبي, غازي محمد .(2009) .*البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن*. الأردن: أربد : عالم الكتاب الحديث.
- السنوسي, بسيكري .(11 ,2020) .*ليبيا: التحديات الأمنية و انعكاساتها على العملية السياسية* . Récupéré sur https://studies.aljazeera.net/ar/reports.
- الموسوعة السياسية .(10 ,2020) .*مفهوم الدولة*– Récupéré sur https;//political . encyclopedia.org/dictionary.
- الشهيبي, رامي .(2012) .*شرق ليبيا ينسحب من الحكومة المركزية*. أسوشيد براس.
- العالي, عبد القادر .(2011) .أزمة الانتماء على ضوء مقاصد الشريعة والنظريات الاجتماعية والسياسية . *المؤتمر العلمي الدولي حول فقهالانتماء الى المجتمع و الأمة*. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- العروي, عبد الله .(1980) .*مفهوم الايديولوجيا*. المغرب : المركز الثقافي العربي ودار الفارابي.
- تشارلز تيلي تر أحمد العوفي .(2016) .*صناعة الحرب وبناء الدولة بوصفها جريمة منظمة* Récupéré . sur https://nthar.net/warmaking.
- الموسوعة القانونية. Récupéré sur ا . (2020, 10). https;//kanundz.blogspot.com/2017/07/blog-post90.html.
- فؤاد نصر الله .(12 ,2020) .*الإندماج و التحولات الراهنة* Récupéré sur . https://www.hrofy.com/index.php?show=news&action=article&id=39231.
- المطلب, غانم السيد .(1981) .*دراسة في التنمية السياسية*. القاهرة : مكتبة نهضة الشرق.
- المعرفة .(12 ,2020) .*الموازنة العامة*./https://www.marefa.org Récupéré sur .
- *المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ، انتخاب المؤتمر الوطني العام* .(2020). Récupéré sur https://hnec.ly/.
- هيجوت ريتشارد تر حمدي عبد المومن .(2001) .*نظرية التنمية السياسية*. عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية.
- *انتخاب المؤتمر الوطني العام* ./https://hnec.ly Récupéré sur .(12 ,2020) .
- أنس, رخا .(2013) .*سياسة الدعم في ليبيا: الاستراتيجية البديلة وطرق التنفيذ*.ليبيا: المركز الليبي للبحوث و التنمية.
- بدوي, ثروت .(1964) .*النظم السياسية*. دار النهضة العربية.

- جيدنز ,أنطوني .(2003) .*عالم جامح : كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا*.
- حبيبة, كريم .(2009) .بناء قدرات الدولة من أجل سياسة عامة سليمة : رهان اعادة بناء الثقة . *الملتقى الوطني حول السياسات العامة و دورها في بناء الدلوة و تنمية المجتمع* .(p. 1/2)سعيدة : جامعة سعيدة.
- حسن, العطار .(2020) .مفهوم الثقافة السياسية .*يومية إيلاف*.
- حيدر , خليد .(2012) .*أخبار ليبيا*. ليبيا: الوكالة الليبية للأنباء.
- خشيم, مصطفى عبد الله .(2004) .*موسوعة علم السياسة : مصطلحات مختارة*.مصراتة : الدار الجماهرية للنشر و التوزيع.
- داود, فؤاد .(2020, 10) .*مؤشرات الثقة السياسية* Récupéré sur . digitAL.ahram.org.p9/article.aspx§seriel.749756.eid560http// 8/.
- دهمان, عبد المنعم .(2007) .اقتصاد السوق الاجتماعي وتحديات تطبيقه في سوريا، .*المركز السوري للتدريب والاستثمارات الاقتصادية*.
- دوني, كوش .(2002) .*مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية*.دمشق: اتحاد الكتب العرب.
- رشوان, حسن عبد الحليم .(2004) .*علم أجتماع التنظيم*. الإسكندرية : مؤسسة دار الشباب.
- رعد, عبد الجليل رعد .(2002) .*التنمية السياسية مدخل للتغيير*. طرابلس: الجامعة المفتوحة.
- ريحان, محمد عارف .(2002) .*تنمية المجتمعات العمرانية : التمكين كاداة فعالة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة*. القاهرة : كلية الهندسة جامعة القاهرة.
- زايد, أحمد سليمان .(2006) .*السياسة الاجتماعية: التعريف والمجال والاستراتجيات*.القاهرة :دار المعرفة الجامعية،.
- زرنوقة, صلاح .(2007) .*الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة*. دار النهضة.
- سالم, أحمد علي .(s.d.) .تطور علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية: من بناء التقاليد المهنية الى محاولة تماسك الجماعة العلمية .*دراسات المنهل* .
- سعيد,صديقي .(2010) .*العولمة و النظام الدولي الجديد*.بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- سفيان, فوكة .(2008) .الحكم الراشد و الاستقرار ودوره في التنمية . *مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات*.الشلف : جامعة حسيبة بوعلي.
- سلمان, بن عمار .(2009) .*مداخيل لتحليل العلاقات الدولية*. الجزائر : طاكسيج كوم.
- سه, دود .(1987) .*التنمية السياسية*. القاهرة : مكتبة نهضة الشرق.
- سهام, خرموش .(2008) .الأمن المجتمعي مدخل لبناء الأمن الانساني . *العلوم الاجتماعية* .
- شطب, حمد .(2013) .النخبة السياسية واثرها فى التنمية السياسية . *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية* .
- شوايل, عاشور .(2013) .رؤية وزارة الداخلية خلال الفترة الانتقالية . *ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني العام* .ليبيا : المؤتمر الوطني العام ليبيا.
- صادق, ناجي .(2001) .*التنمية السياسية*. غزة : مكتبة دار المنار.
- عارف, ناصر محمد .(1993) .*نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي*. القاهرة : دار القارئ العربي.
- عمار, بوحوش .(2008) .*الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة*. الجزائر : دار البصائر للنشر و التوزيع.

- عمر , الخذراوي .(2012) .*وكيل وزير الداخلية لدولة ليبيا* .طرابلس.
- عيسى, ناتاشا .(2020, 10) .*مفهوم إقتصاد السوق*./https://mawdoo3.com Récupéré sur .
- غربي, علي .(2003) .*تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة*. القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ط1.
- فنست أندرو. (2001). *نظريات الدولة* . طرابلس: دار الرواد.
- فؤاد, نهرا .(2006) .*النموذج التعاوني لدولة الرفاه*. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- فوكوياما, فرنسيس .(2007) .*بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين*. الرياض : ترجمة مجاب الإمام / العبيكان للنشر.
- لجي, طلعت جياد .(2017) .*الشخصية القانونية الدولية*. المركز القانوني الدولي للشركات المتعددة الجنسيات.
- مارتن, فرانكلين و أحمد أكبر .(2010) .*فهم سنوسيي برقة*.قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
- رعد عبد الجليل مصطفى و الخليل حسام الدين علي .(2013) .نموذج الدولة الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج و الهوية . *المجلة العربية للعلوم السياسية* .
- محمد, المقريف .(2012) .*روبورتاج حول ليبيا*.ليبيا: قناة ليبيا الأحرار.
- –محمد, عارف ناصر .(1992) .*نظريات التنمية السياسية المعاصرة , دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنضور الحضاري الاسلامي*. فرجينيا.
- محمد, ناصر مهنا .(2009) .*نظرية الدولة و النظم السياسية*. الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث.
- محمود, عاطف البنا .(1988) .*الوسيط في النظم السياسية*. القاهرة : دار الفكر العربي.
- مدوني, علي .(2013) .*قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و إنعكاساتها على الأمن و الإستقرار فيها*.بسكرة : قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة.
- مدونة العلوم القانونية.(2020).على الرابط.–https;//kanundz.blogspot.com/2017/07/blog post90.html
- *مملكة ليبيا*.https://ar.wikipedia.org/w/index.php?titleh Récupéré sur : .(2020) .
- الخالدي سليمان و جوليا نباين .(2013) .*تجديد كفاحين ليبيا لإستئناف صادرات النفط*.وكالة رويترز.
- .*ماهو النظام الفدرالي*.(2020, 12)/https://mawdoo3.com Récupéré sur .
- نعيم, إبراهيم الطاهر .(2010) .*إدارة الدولة و النظام السياسي الدولي*.الأردن: عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع.
- ويكيبيديا .(2020, 11) .*القومية*./https://ar.wikipedia.org Récupéré sur .
- ويكيبيديا .(2020, 12) .*الكتاب الأخضر* : Récupéré sur . https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title.
- ويكيبيديا .(2020, 12) .*معمر القذافي* . (/https://ar.wikipedia.org Récupéré sur .
- ويكيبيديا, م .(2020, 12) .*مجموعة الأزمات الدولية* Récupéré sur . https://ar.wikipedia.org/wik.

- *تأثير القبلية على العملية السياسية فى ليبيا : دراسة حالة لقبل و بعد ثورة فبراير 2011* .(2020, 11) . Récupéré sur ttps://www.afrigatenews.net.

- جوزيف رامز أمين. (2003). *الحروب الإثنية في إفريقيا*. الإمارات العربية المتحدة : مركز زايد العالمي للتنسيق و المتابعة .
- حسن, عبد الرحمان .(1996) .*التعددية و أزمة بناء الدلوة في أفريقيا الإسلامية*. القاهرة : مركز دراست المستقبل الإفريقي.
- حسين, مصطفى .(2020, 11) .*القبائل الليبية الرقم الصعب في المعادلة* Récupéré sur . https;//arabi21.com/story/1248292.
- *دولة الحزب الواحد*. (2020/10/25 10, 2020). تم الاسترداد من .https//www.marefa.org/
- رافات, إجلال .(2020, 11) .*العوامل الداخلية و ازمة الدولة في القرن الأفريقي* Récupéré sur . http;//digital.ahram.org.eg.
- ريبكا ماوري. (2017). *زعزعة الاستقرار في جنوب ليبيا* . ليبيا: مركز دراسات الأسلحة الصغيرة .
- زغاغ, عادل .(2020, 10) .*المعضلة الأمنية*.Récupéré sur http;//www.maspolitiques.com .
- طاهر سعيد, شفيقة .(2008) .الديمقراطية و القبيلة في أفريقيا : الصومال الحاضر و آفاق المستقبل نموذجا . *الندوة الدولية حول أفريقيا* .(p. 15)ليبيا: جامعة السابع من أفريل.
- سميث ،ستيف .(2004) .*عولمة السياسة العالمية*.دبي: ترجمة مركز الخليج للأبحاث.
- سنهوري, خليفة .(2020) .*الجيش و السياسة و السلطة في إفريقيا*.Récupéré sur diae.net/3914 .
- شرقي, محمد .(2019) .حذاري من سياسة فرق تسد .*النبأ للثقافة والاعلام*.
- عبد الوهاب بن خليف. (2014). البناء الاجتماعي و الثقافي في أفريقيا و تجاذبات القبيلة و الدولة. *المجلة الجزائرية للسياسات*.
- علي, مديوني .(2014) .*قصور متطلبات بناء الدولة في أفريقيا و اتعكاساتها على الأمن و الإستقرار فيها*.بسكرة: جامعة خيضر.
- علي, مصطفى محمد .(2020) .*الكشوف الجغرافية الأروبية للقارة الأفريقية و التطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها*.Récupéré sur www.uqu.edu.sa .
- عنان, عماد .(2020, 11) .*خريطة القبائل في ليبيا و دورها الأساسي في الصراع* Récupéré sur . https;//raseef22.com.
- غليون, برهان .(2003) .الإثنية و القبلية ومستقبل الشعوب البدائية .*مجلة التسامح*.
- فنست أندرو. (2001). *نظريات الدولة* . طرابلس: دار الرواد.
- لطفي, يوسف .(2020, 11) .*تفكيك المشهد الليبي*.Récupéré sur https;//capitalforum.net .
- لكريني, إدريس .(2009) .التعددية العرقية و الممارسة الديمقراطية العربية المتحدة .*الإتحاد*.
- مركز الخليج للدراسات .(2020, 10) .*الدولة الرخوة و الدولة الفاشلة* Récupéré sur . http;//www.alkhaleej.ae/studiesandopinions.
- *ماهو العنف الهيكلي* –. (2020, 07). Récupéré sur https;//eliapedia.com/sciences/social science.
- معطر, حسان .(2020, 11) .*ماذا تعني الفدرالية*.Récupéré sur https;//mawdoo3.com .
- *مؤتمر الشعوب الافريقية*.Récupéré sur https;//ar.wikipedia.org/wiki/. (2020) .
- .Récupéré sur https;//ar.wikipedia.org/wiki/. (2020, 10) .

- نهيما, ألفريد .(2005) .*قضايا السلم المنشودة في أفريقيا*.القاهرة : مركز البحوث العربية و الأفريقية
- نوري, عبد الجبار .(2015) .الدولة الريعية ...مستقبل مظلم .*الحوار المتمدن*.
- نولى, أكوديبا .(2009) .*الحكم و السياسة في أفريقيا*.المجلس الأعلى للثقافة.
- ويري, فريديريك .(2012) .*تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا*.ليبيا: مؤسسة كارنيغي.

- رالف، سامي .(2012) .*ليبيا بعد الثورة: التحديات و الفرص*.واشنطن: صندوق النقد الدولي.
- جسور الدراسات .(2020, 11) .*خريطة الصراع في ليبيا* Récupéré sur . https://jusoor.co/details).
- منظمة العفو الدولية .(2010) .*تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010م، حالة حقوق الإنسان في العالم*، .الولايات المتحدة الأمريكية : منظمة العفو الدولية.
- مونت كارلو الدولية .(2020, 12) .*المخاطر التي تحدق بقطاع النفط الليبي مع اشتعال الصراع من جديد بين قوات حفتر وحكومة طرابلس*.https://www.mc-doualiya.com/article Récupéré sur .
- عبد الرحمان, عمار .(2020) .*إفريقيا و تحديات الألفية, الديون و الفقر* Récupéré sur www.islam- . line.net.
- وحدة تحليل السياسات .(2010) .*التدخل العسكري الغربي و مستقبل ليبيا* . الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.
- جريدة الشعب .(2015) .الوضع في ليبيا قضية أمنية جوهرية للجزائر .*جريدة الشعب* .
- الشلوي, هشام .(2014) .*المشهد السياسي الليبي بعد إنتخابات المؤتمر الوطني*.الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات.
- الصواني, محمد .(2014) .*الإنتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات و الآفاق*.بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- جامعة الدول العربية .(2011) .*تداعيات الموقف العربي من الوضع في ليبيا رقم 3760*.القاهرة : جامعة الدول العربية.
- الغدامسي, محمد علي .(1998) .*النفط الليبي: دراسة في الجغرافية الإقتصادية و انتاجية النفط و الغاز الليبي*.بيروت : دار الجليل.
- الفسي, شريفي .(2014) .*الدور السياسي للقبيلة في ليبيا.. بين الحضور والتغيب*.ليبيا: مؤسسة فسانيا.
- الهدى, بن حوار .(2016/2017) .إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد سقوط نظام معمر القذافي .جامعة الجزائر 3.
- بلدي, عنب .(2020, 12) .*من درعا و لقنيطرة إلى ليبيا* .www.enabbaladi.net Récupéré sur .
- بوطالب, محمد نجيب .(2012) .*الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: دراسة سوسيولوجية للثورتين الليبية و التونسية*.الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.
- *تأثير القبلية على العملية السياسية فى ليبيا : دراسة حالة لقبل و بعد ثورة فبراير 2011* .(2020, 11) . Récupéré sur ttps://www.afrigatenews.net.
- *تحليل مبادرة ألمانيا حول ليبيا الفرصة الأخيرة قبل الكارثة* Récupéré sur .(2020, 12) .على الرابط : https://www.dw.com/ar.

- جبريل, العبيدي .(2018) .ليبيا والعودة من الدولة إلى القبيلة .*الشرق الأوسط*.14564 ,
- جوزيف رامز أمين. (2003). *الحروب الإثنية في إفريقيا*. الإمارات العربية المتحدة : مركز زايد العالمي للتنسيق و المتابعة .
- جويلي, مفتاح علي .(2012) .*مذكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير*. بيروت : الدار العربية للعلوم
- حمادة, أمل .(2011) .*أبعاد التغيير في السياسة الخارجية خلال مرحلة ما بعد الثورة، إتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية*.القاهرة : مؤسسة الأهرام.
- حمادي, زهير .(2014) .ثلاث سنوات على الثورة الليبية : التحديات و المآلات .*مجلة سياسات عربية*.
- خميس,أحمد .(2014) .*الدمقراطية المتعثرة " مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية*. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- خميس, أحمد .(2014) .*الدمقراطية المتعثرة*. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- خميسي, أحمد .(12 ,2020) .*خسائر النفط الليبي تناهز 60 مليار دولار* Récupéré sur . https://www.alaraby.co.uk.
- دالع, مصطفى" .(2020) .*الهلال النفطي" ليس وحده من يحتكر قطاع الطاقة في ليبيا*.إسطنبول: الأناضول.
- دالع, مصطفى .(11 ,2020) .*حكومة الوفاق الليبية ...وزراء تكنوقراط ضد حكم العسكر* Récupéré . sur https://www.aa.com.tr/ar.
- داودي, هيبة .(2015) .بمشاركة مجلس النواب والأحزاب و رؤساء البلديات: إتفاق المصالحة في ليبيا وسط تحفظات كبيرة . *الخبر* .
- *دولة الحزب الواحد*. (2020/10/25 10, 2020). تم الاسترداد من .https//www.marefa.org/
- رمزي, راشا .(12 ,2020) .*لعنة البترول في ليبيا...النفط و السياسة يلعبان معا* Récupéré sur . https://www.albawabhnews.com.
- رمضان, لعمري .(2011) .أوباما و ساركوزي أصدرا أوامر بقتل القذافي . *الخبر* .13 ,
- وكالة رويترز .(11 ,2020) .*بعد تركيا قطر بتعلن دعمها الأمني و الاقتصادي لحكومة الوفاق الليبية* . Récupéré sur https://www.dw.com/ar.
- ريبكا ماوري. (2017). *زعزعة الاستقرار في جنوب ليبيا* . ليبيا: مركز دراسات الأسلحة الصغيرة
- زكراوي, يوسف .(2013) .*إنتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام و قضايا بناء الدولة*.بيروت : منتدى المعارف.
- سالم, زرنوفة. صالح .(2012) .*أنماط إنتقال السلطة في الوطن العربي*. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- وكالة سبوتنيك .(11 ,2020) .*نقل منظومة "بانتسير' من بلد عربي إلى آخر* : Récupéré sur . https://arabic.sputniknews.com/.
- شامي, راق .(2012) .*ليبيا بعد الثورة: التحديات و الفرص* .واشنطن: صندوق النقد الدولي.
- شرقي, م .(2019) .حذاري من سياسة فرق تسد .*النبأ للثقافة والاعلام*.
- عبد الوهاب بن خليف. (2014). البناء الاجتماعي و الثقافي في أفريقيا و تجاذبات القبيلة و الدولة. *المجلة الجزائرية للسياسات*.
- عبير, أمينة .(2013) .*الدين و الدولة في ليبيا اليوم*. بيروت : مركز الدراسات العربية.

- ب ب سي عربي .(12 ,2020) .*مقتل ثلاثة جنود ليبيين في تحطم طائرتهم في بنغازي* Récupéré sur https://www.bbc.com/arabic/middleeast.
- عزالدين, محمد علي .(2013) .*التنمية المعاقة في ليبيا: دراسة تحليلية نقدية لعقود الظلام الأربعة*.ليبيا: وزارة الثقافة و المجتمع المدني.
- عطية, رندة .(11 ,2020) .*خريطة النفوذ القبلي* .Récupéré sur https//www.noonpost.com.
- عقل, زياد .(2011) .*الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الأجنبي*.القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتجية.
- علي, م. م .(2020) .*الكشوف الجغرافية الأروبية للقارة الأفريقية و التطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها* .Récupéré sur www.uqu.edu.sa.
- عمار, عبد الرحمان .(12 ,2020) .*الليبيون وتحديات بناء دولة ديمقراطية* Récupéré sur https://www.dw.com/ar.
- فنست أندرو. (2001). *نظريات الدولة* . طرابلس: دار الرواد.
- كشك, أشرف محمد .(2011) .*حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية*. القاهرة : مؤسسة الأهرام.
- لطفي, ي .(11 ,2020) .*تفكيك المشهد الليبي*.Récupéré sur https;//capitalforum.net .
- مركز الجزيرة للدراسات .(10 ,2020) .*الدولة الرخوة و الدولة الفاشلة* Récupéré sur http;//www.alkhaleej.ae/studiesandopinions.
- مركز الجزيرة للدراسات .(12 ,2020) .*قبيل قمة أديس أبابا ...تحذيرات أممية من إرسال السلاح إلى ليبيا* Récupéré sur https://www.aljazeera.net/news/politics.
- مركز الجزيرة للدراسات .(12 ,2020) .*ماذا حدث منذ 2015...التسلسل الومني للمسار السياسي في ليبيا* Récupéré sur https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/6/10.
- عين ليبيا .(12 ,2020) .*المجلس الرئاسي.. تهديداتٌ إرهابية محتملة للحقول والموانئ النفطية* Récupéré sur https://www.eanlibya.com.
- *ماهو العنف الهيكلي* –(2020, 07). Récupéré sur https;//eliapedia.com/sciences/social science.
- محامدي, جمال بوعاين .(2012) .يلتقي بوتفليقة و سلال و الوزيرين لعمامرة و مساهل: وزير خارجية . *الخبر* .
- محمد, صفوت. و عطايا محمد .(12 ,2020) .*سياسة مشوشة و متناقضة ...كيف تحركت الولايات المتحدة في الصراع الليبي*Récupéré sur https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs .،.
- محمود, عبد الواحد .(2016) .*تموضع القوى السياسية و العسكرية في ليبيا و مستقبل الصراع*. قطر : مركز الجزيرة للدراسات.
- مهدي,محمد عاشور) .د س ن .(*قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا و مساراته المحتملة*.القاهرة : معهد الدراسات الأفريقية .
- *مؤتمر الشعوب الافريقية*.(2020). Récupéré sur https;//ar.wikipedia.org/wiki/ .
- *مؤتمر برلين 1884*.(2020, 10). Récupéré sur https;//ar.wikipedia.org/wiki/ .

- سكاي نيوز .(12 ,2020) .*قرار الجامعة العربية بشان ليبيا* Récupéré sur . https://www.skynewsarabia.com/middle-east.
- يورو نيوز .(12 ,2020) .*من هم المرتزقة الروس الذين يحاربون إلى جانب قوات خفتر في ليبيا* . Récupéré sur https://arabic.euronews.com .
- وحيد, مريم .(2011) .*محركات التغيير في العالم العربي*. القاهرة : مؤسسة الأهرام.
- وناس, المنصف .(2000) .*السلطة و المجتمع و الجمعيات في ليبيا*.تونس : مطبعة الوفاء.

- عبد العليم, أحمد .(01 ,2021) .*إصلاح قطاع الامن في ليبيا و اليمن* Récupéré sur . https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/823/.
- المصري, محمود .(01 ,2021) .*تعاون قبائل ليبيا مع الجيش يحل أزمة البلاد* Récupéré sur . https://al-ain.com/article/libya-army-crises .
- بقزيز, عبد الله .(2011) .مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي .*المستقبل العربي* .
- بورسوتي, سهام .(2012) .ضغط دولي لطرد المرتزقة من ليبيا .*الخبر*.16 ,
- بوطالب, محمد نجيب .(11 ,2020) .*الصراع القبلي في ليبيا.. والانقسام المناطقي* Récupéré sur . https://alqabas.com/article/339882.
- جمعة, محمد .(12 ,2020) .*الديناميكيات القبلية والصراع في ليبيا* Récupéré sur . https://www.masrawy.com/news/news_essays/details/2020/5/28/1796335.
- حسن, أبو هنية .(12 ,2019) .*تنامي حرب الوكالة في ليبيا* .Récupéré sur https://arabi21.com/
- حسيب, خير الدين .(2012) .*ليبيا إلى أين؟*. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسين, محمد .(11 ,2020) .*اهمية دور القبائل الليبية في الصراع الحالي* Récupéré sur . https://www.bbc.com/arabic/middleeast.
- حميدة, علي عبد اللطيف .(2020) .*دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا:الواقع والتحديات وآلافاق*. بيروت: مطبوعات لألمم المتحدة تصدر عن إلسكوا، بيت األمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،.
- خطاب, علي عبد اللطيف .(12 ,2020) .*خطر القبيلة* Récupéré sur http://www.libya-al-mostakbal.org/reporter/771.
- رانا, خالد .(01 ,2021) .*الميليشيات المسلحة ... المرض الملثم* Récupéré sur . https://www.albayan.ae/opinions/2007-08-11-1.195521.
- زهراء, لتقي .(2011) .*ليبيا: ديمقراطية ضلت طريقها*.القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- سالم, سيدي احمد .(01 ,2021) .*حلقة نقاشية: مستقبل ليبيا في ظل الانقسام السياسي والصراع العسكري* . Récupéré sur https://studies.aljazeera.net/ar/events/2015/01/201512582421168408.html.
- سكاي نيوز عربية .(12 ,2021) .*إنفوغرافيك.. خريطة انتشار القوات والمسلحين في ليبيا* Récupéré . sur https://www.skynewsarabia.com/middle-east.
- كول, بيتر .(01 ,2021) .*بناء قطاع الأمن في ليبيا* Récupéré sur . https://carnegieendowment.org/sada/52647.

- محمد, يوة. (2020, 10). *https://www.el-massa.com/dz/.* Récupéré sur الحل السلمي يفرض نفسه تدريجيا في ليبيا.
- نوفل, أحمد سعيد. (2017). *الأزمة الليبية إلى أين ؟*.الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- ويري, فريديريك. (2021, 01). *ترويض الميليشيات لبناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدعة* . Récupéré sur https://carnegie-mec.org/2015/05/07/ar-pub-60013.
- ويكيبيديا. (2020, 12). *المملكة الليبية*. Récupéré sur https://www.google.com/search?q= .
- يزيد, صايغ. (2021, 01). *الدول المتداعية: إصلاح قطاع الأمن في ليبيا واليمن* . Récupéré sur https://carnegie-mec.org/2015/06/18/ar-pub-60455.
- يوسف, محمد الصواني. (2020, 12). *بناء الدولة فى ليبيا وتحديات الصراع ما بعد القذافى* . Récupéré sur https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate.
- -خطاب.أميمة.(2020/12).خطر القبيلة. على الرابط: http://www.libya-al-mostakbal.org/reporter/771
- مركز دراسات الشرق الأوسط. (2021, 03). *الأزمة الليبية إلى أين؟* . Récupéré sur https://assabeel.net/news/2017/4/1/.
- عبد الرزاق, عماد. (2021, 01). *القبيلة وضبط إيقاع الأزمة الليبية* . Récupéré sur https://www.orsam.org.tr/ar/--44/.

-المراجع باللغة الأجنبية:

- womenstatehoodarabic.pdf. (2020, 11). Récupéré sur http://iknowpolitics.org/sites/default/files.
- brahimi, lakhedar. (2007). STATE Building In crisis and post-conflictiontries. *7th Global forum on Reinventing*, (p. 02). AUSTRIA.
- Capatori, Fracsco. (1991). *Study on the Rights of Persons belenging to Ethinc, Religious and Linguistic Minorities.* new york: united nations.
- Collins, James. (1 997). *State Building in Early-Modern Europe. The case of France.* Modern Asien Studies.
- dictionary.cambridge. (2020, 10). *charisma*. Récupéré sur https://mawdoo3.com.
- Georges, Dureau. (1984). *Manuel de droit constitutionnel et institutions politiques,Edition.*Paris: L.G.D.J.
- Marshell, John scott. (1998). *A Dictionary of Sociology.* Oxford University Press.
- Murray, philomena. (2001). Encyclopedia of Democratic Thought. *rotledge*.
- paulantzas, Nicos. (1976). *la crise de l'etat.* paris: edition Paris.
- Pouligny, Beatrice. (2005). *State Building et Sécurité International.* Critique International.
- S.Masannat, George. (1973). *The Dynamics of Modernization and Social change.* California: california Good year publiching Campany.
- (2009). *State-building for peace: navigating an arena of contradictions: Donors need to understand the links between peace-building and state building.* Overseas DEVELOPMENT iNSTITUTE.
- Theory, Social contract. (2020). Récupéré sur www.iep.utm.edu, Retrieved.
- Whaites, A. (2008). *State in development ; understanding state-building* . ;U.K Governance and Social devlopment group policy and research division .
- Bonzon, Suzanna. (1967). Modernisation et conflicts tribaux en afrique noire . *revue francaise de science politique*.
- brahimi, l. (2007). STATE Building In crisis and post-conflictiontries. *7th Global forum on Reinventing*, (p. 02). AUSTRIA.
- Gaulme, Framois. (1992). tribus,ethies;frontiers-afrique contempraine. p. 43.

- Godelier, Maurice. (1985). Les processus de formation de l'etat in l''etat au plurieleconomica. *unisco*.
- Gudina, Merea. (2004). the state competing Ethenic enationalism and democratization in Ethiopia. *African journal of political science*.
- Herman, Herles. (1999). Violent conflict in the 21st Century; causes Instrument mitigation . *IL; American Academy of arts and science*.
- Ismail, a. a. (2020). Somalia state failaire players;Incentives and institutions. *Hanken school of economic*.
- Mustafa, Adul. Raufau. (2006). REPENSER la csience politique africaniste. *codestria bultin*.
- opordo, A. (2020, 11). *Ethenicity; causes of political instability in-africa*. Récupéré sur www.graudslacs.net/doc2731.
- brahimi, l. (2007). STATE Building In crisis and post-conflictiontries. *7th Global forum on Reinventing*, (p. 02). AUSTRIA.
- Dolizde, Anna. (2011). *African court on human and peoples right reponce to the sitution in Libya.* USA: USA; American Society of international low.
- Elysee. (2011). *crise libyenne: l'action fort concertee et determinee du president Nicola Sarkozy .* PARIS: Elisee.
- *https://ar.actualitix.com/country/lby/ar-libya-crude-oil-production.php*. (2020).
- Maessen, T. (2012). *the Libyen intervention , truph and downf all of the Responsibility to protect in one, Netherlands* . Netherlands: universteit leiden.
- Martini, Christophers. Chiwis. (2014). *Libya after Qaddafi : lessons and implication for the future* .U S A: rand corporation.
- centre. international da rechereches terrorisme. (2011). *l'aid aux victimes du terrorisme ;libye ,un avenir incertain.* paris: centre international da rechereches et d'etudes sur le terrorisme l'aid aux victimes du terrorisme.
- AFRICA, Middle. Est. (2021, 11). *المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي*. Récupéré sur https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/north-africa/libya/holding-libya-together-security-challenges-after-qadhafi.
- Harchaoui, Frederic . Wehry. (2020). *How to Stop Libya's Collapse.*Récupéré sur https://www.foreignaffairs.com/articles/libya/2020-01-07/how-stop-libyas-collapse.
- Lacher, FREDERIC. Wohrey. (2021, 01). *The Wrong Way to Fix Libya.*Récupéré sur https://www.foreignaffairs.com/articles/libya/2018-06-19/wrong-way-fix-libya.
- Lacher, Wolfram. (2015). *Supporting Stabilization in Libya: The Challenges of Finalizing and Implementing the Skhirat Agreement.*Berlin: German Institute for International and Security Affairs.

الملاحـــــــــــــــــــــق

ملحق رقم1:

المقال المجاز لمناقشة الأطروحة

ليبيا: تحديات بناء الدولة الوطنية الجديدة بعيدا عن التدخلات الأجنبية.

Libya: the challenges of building the e new national State far away the foreign interventions

بعيو لعلى

جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3

laala.bayou@univ-constantine3.dz

تاريخ الاستلام: اليوم /الشهر/السنة تاريخ القبول: اليوم /الشهر/السنة

ملخص:

تشهد ليبيا حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة تزايد العنف المسلح والمعارك بين مختلف الميليشيات القبيلة المسلحة وقوات حكومة الوفاق الوطني الليبي، ورغم دعوات الأمم المتحدة لوقف القتال في أماكن النزاع من أجل السماح بمواجهة وباء كورنا المستجد، لا تزال المعارك متواصلة على كامل التراب الليبي، نتيجة طبيعة المجتمع الليبي الذي يتميز بطابعه القبلي من جهة، و التدخل الأجنبي المتباين لدعم أطراف الصراع من جهة أخرى، من أجل السعي إلى السيطرة على منابع النفط والطاقة، و لتحقيق أكبر المكاسب في ليبيا ما بعد "معمر القذافي"، و تتخوف دول جوار ليبيا امتداد العنف إلى أراضيها نتيجة لانتشار السلاح عشوائيا، وزيادة التطرف و انتعاش الإجرام المنظم العابر للحدود، لذلك بادرت عدة دول مجاورة على غرار الجزائر وتونس على تنظيم مبادرات في محاولة لجسر الهوة بين أطراف الصراع، لكن التدخل الأجنبي المباشر والغير مباشر أجهض جميع المحاولات، لتبقى لغة السلاح والعنف هي السائدة في الميدان، لهذا ستتعرض هذه الدراسة إلى أسباب الصراع في ليبيا ، أطراف الصراع، التدخل الأجنبي وآليات إعادة بناء الدولة في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: بناء الدولة ; التدخل الأجنبي ; الصراع ; التعدد القبلي.

Summary :

Libya Is witnessing a state of political instability as a result of the increase in armed violence and fighting between the various armed tribal militias and the forces of the Libyan National Accord government , Despite calls by the United Nations to stop fighting in places of conflict in order to allow the confrontation of the "Corna epidemic",battles are still taking place throughout the entire Libyan soil , As a result of the nature of the Libyan society, which is characterized by its tribal character on the one hand, and the differentiated foreign intervention to support the parties to the conflict on the other hand in order to seek to control the sources of oil and energy, And to achieve the biggest gains in Libya, Countries neighboring Libya fear that violence will spread to their territories as a result of the indiscriminate spread of weapons Increasing extremism and reviving organized transnational crime, Therefore, several neighboring countries, such as Algeria and Tunisia, took the initiative in organizing efforts to bridge the gap between the parties to the conflict, But foreign direct and indirect interference aborted all attempts Let the language of arms and violence remain prevalent on

the ground, Therefore, this study will be exposed to the causes of the conflict in Libya. Parties to the conflict, Foreign interference, And mechanisms to rebuild the country in Libya.
Keywords: State building; Foreign Intervention; Conflict; Tribal pluralism.

المؤلف المرسل: بعيو لعلى **laala.bayou@univ-constantine3.**

مقدمة:

تعرف دولة ليبيا حالة من الانفلات الأمني و الصراع المسلح بشكل مستمر ، و بمنحى تصاعدي حيث أن موجات العنف تزداد بشكل متسارع منذ سقوط نظام العقيد السابق" معمر القذافي"، بعد ثورة 2011، أين انطلقت شرارة المظاهرات المطالبة بإسقاط النظام القائم في 17فيفري 2011م، لكن سرعان ما تحولت إلى مواجهات دامية خلفت عديد القتلى بعد إستعمال قوات النظام للذخيرة الحية، بالرجوع إلى التركيبة السكانية في المجتمع الليبي فإنه يتكون من مجموعة من القبائل المختلفة و المتنوعة، تتميز بعراقتها وامتدادها الواسع في التراب الليبي، حيث كان وجودها منذ أزل بعيد ، عمل نظام العقيد السابق " معمر القذافي" على توسيع الهوة بين القبائل، واستند على قبيلته لتحصين نظامه و تقوية أركانه من خلال تمكين أفراد قبيلته في المناصب الحساسة في الدولة، مع بداية شرارة الثورة في فيفري 2011م شكلت القبائل المعارضة ميلشيات مسلحة للإطاحة بنظام "معمر القذافي" وبمساعدة سلاح الجو "لحف الناتو" الذي قادته فرنسا، تمت هزيمة القوات الموالية لهذا الأخير، وتم إلقاء القبض عليه وإعدامه، وبتالي انتهاء حقبة نظام امتدت لعقود من الزمن، رغم قيام عدة حكومات مؤقتة متعددة في محاولة لإعادة استتباب الأمن في البلاد بدعم من دول أجنبية عن طريق الوساطة، إلى أن توسع النعرات القبلية، وطغيان حالة من الرغبة في الانتقام والسعي إلى تحقيق المكاسب، أجج من الصراع المسلح حيث أصبحت القاعدة الأنطولوجية للدولة الليبية مهددة بالانقسام والزوال خاصة مع تحول البلاد إلى ساحة حرب بالوكالة بين القوى الكبرى، أين ينتشر عناصر المخابرات من عدة فواعل إقليمية ودولية تسعى لتحقيق مصالحها على حساب أمن و إستقرار ليبيا، رغم مساعي دول الجوار الليبي على غرار تونس والجزائر إلى جسر الهوة بين الأشقاء الأعداء خوافا من انتشار عدوى العنف إليها، جراء انتشار السلاح، وتمركز القوى الكبرى الرامية إلى إقامة القواعد العسكرية على التراب الليبي، وكذلك الخوف من امتداد المطالب الانفصالية في حالة تحققت في ليبيا، إلى أن التدخل ّالأجنبي أجهض جميع المحاولات، وبذلك فإن هذه الدراسة تعنى بالإجابة عن التساؤلات التالية: ماهي أسباب الصراع في ليبيا؟ من هم أطراف النزاع؟ ماهي أسباب ودوافع التدخل الأجنبي إتعكاساتها على الداخل الليبي؟ كيف يمكن إعادة بناء الدولة في ظل تنامي الصراع القبلي بعيدا عن التدخل الأجنبي؟

أولا : التعدد القبلي تكريس لخليط غير متجانس من الأعراق في ليبيا:

تتعدد التركيبة السكانية في ليبيا، حيث أنها خليط غير متجانس من الأعراق والقبائل والعائلات العربية و الأمازغية والفينيقية و الطرقية و الأفريقية والأتراك و الشركس والايطاليين، حيث يصعب تحديد العدد الدقيق للقبائل الليبية[1] ، يغلب على المجتمع الليبي الطابع العربي الإسلامي، حيث يدين الأغلبية بالديانة الإسلامية مع وجود بعض اليهود، ويتحدث الأغلبية اللغة العربية مع وجود

لهجات محلية منافسة كالأمازغية والترقية و التابوية، رغم أن المجتمع في ليبيا عريق إلى أنه كل قبيلة بقيت محافظة على موروثها الثقافي و العاداة و التقاليد و اللغة، ماخلق حالة من التمايز في التركيبة السكانية و منه تمايز في العادات، حيث لم تستطع الإنصهار في قالب واحد، هذا التباين أدى إلى إحساس السكان بالتمايز عن بعضهم البعض، أين تم إستغلاله لاحقا من طرف نظام معمر القذافي من أجل نشر التفرقة لضمان بقائه أكبر مدة ممكنة.

1 . القبائل العربية ذات الأغلبية :

في عام 1051 م شهدت ليبيا مجموعة من الرحلات والهجرات لقبائل بني هلال وبني سليم العربية حيث كان لهذه الهجرات الدور البارز في تزايد الجنس العربي هناك، إذ قبل نهاية الألفية الأولى لم يكن العرق العربي ظاهرا ومؤثرا من جانب الأفراد والهوية والثقافة[2] ، تتمركز القبائل العربية في كامل ربوع ليبيا، حيث يعود أصلها إلى قبيلة "بني سليم "، ففي "برقة" تتواجد قبائل "السعادي"، وهي من القبائل العربية الواسعة الانتشار في ليبيا، تنقسم إلى قسمين أساسيين هما : "الحرابي" وتضم قبائل العبيدات، البراعصة، الحاسة، الدرسة وفايد، والقسم الثاني المرابطين ذو أصول أمازيغية وعربية وهم كذلك فرعان: مرابطو الصدقة ومرابطو البركة[3]، ونظرا لغياب ثقافة الدولة الوطنية الموحدة إزداد التعصب نحو القبيلة بدلا من الدولة، حيث يعتقد الأفراد أن القبيلة هي السند لإشباع الرغبات بدلا من الدولة، هذا الإعتقاد ساهم و رفع محصلة التنافر بين سكان القبائل و منه تحوله الى صراع مسلح دامي بعد توفر المناخ المناسب لذلك.

2-القبائل الأمازيغية الأصلية:

يعتبر أفراد القبائل الأمازيغية من السكان الأصليين في ليبيا، وتعتبر اللغة الأمازغية هي السائدة هناك، رغم أن الكثير من هذه القبائل قد تعربت، منذ عشرات السنين على غرار قبيلة، "هوارة" التي امتد موقعها من "صبراتة" الى "سرت" و"زناتنة" التي ذابت مع قبيلة "بني سليم"[4]، إلى أن أعداد أفراد القبائل الأمازيغية كبير وتمثل نسبة عالية من سكان ليبيا، تنتشر القبائل التي تتكلم الأمازيغية في عدة مناطق من ليبيا حيث تمسكت بهويتها ولغتها، بمساعدة العزلة الجغرافية مثلما هو الحال مع قبائل: "كابا"، "نالوت"، "جادو" حيث لم تتأثر بالهجرات العربية.

3-قبائل من أصول متفرقة ذات تأثير محدود:

هناك الكثير من القبائل الليبية نسبها يعود لأصول مختلفة على غرار قبائل التبو والطوارق وأصول زنجية، أو تركية ، أو شركسية، أو ايطالية، على غرار:

-قبائل التبو: تنتشر في الحدود الجنوبية المتاخمة لدولة التشاد يقدر عددهم بحوالي 400الف نسمة، أغلبهم من التشاد يشتغل غالبيتهم في الرعي يدينون بالإسلام.[5]

-قبائل الطوارق ذو الانتشار خارج ليبيا: تتواجد قبائل الطوارق جنوب وغرب ليبيا حيث يتم وصفهم كجماعة عرقية، تمتد إلى خارج ليبيا، تعود أصولهم إلى قبيلة "صنهاجة" الأمازغية حيث

ينتشرون في دول الساحل الأفريقي، يقدر عددهم بنحو 3.5 مليون نسمة يتواجدون في كل من النيجر ومالي، بوركينافاسو ، الجزائر، ...الخ.[6] .

- **ليبيون من أصول تركية:** يرجع وجود العائلات التركية في ليبيا إلى القرن العاشر للهجري، يشار إليها أحيانا بالكراغلة حيث تعتبر هذه الكلمة غير عربية، كانت مهمتهم مساندة الدولة في الحصول على الإعفاء من الضرائب أي أنه يشار إلى المهنة وليس الجماعة الإثنية[7].

-ليبيون من أصول يونانية واغريقية :

تعتبر هؤلاء العائلات من الجماعات العرقية الليبية القليلة التواجد ، يدينون بالإسلام تعود أصولهم الأولى إلى الإغريق ، ينتشرون في عدة مدن ليبية على غرار سوسة وبنغازي وطرابلس[8]. ورغم قلة أفراد هذه القبائل، عمل نظام القذافي على إستمالتها و التحالف معها قصد تكوين جبهة قوية ضد القبائل الأخرى المنافسة و التي لها تعداد سكاني كبير، و بذلك شكل تحالفات معها مازادا من قوة النظام أنذاك.

ثانيا: اشتعال فتيل الثورة وسقوط نظام العقيد "معمر القذافي":

عجّل نجاح الثورة التونسية والمصرية في انتقال المطالب بإسقاط النظام إلى ليبيا، بدأت المظاهرات في البلد رسميا بتاريخ 17 فبراير 2011، حيث كانت البداية سلمية بشعارات مطالبة بالحرية و إسقاط النظام الحاكم، واجه النظام الحاكم المظاهرات السلمية بالقمع ما دفع سكان القبائل المعارضة له إلى تشكيل ميلشيات مسلحة لمواجهة عنف النظام المتستمر والمتزايد، شهدت تلك الفترة انشقاق عديد العسكريين والتحاقهم بالمتمردين الرافضين لحكم "معمر القذافي" حيث انتقلوا للقتال إلى جانب ميليشيات الثوار.

كان لانشقاق وزير العدل "مصطفى عبد الجليل" الأثر البالغ في زعزعة أركان النظام الحاكم، حيث كان أول مسؤول كبير ينشق عن النظام الحاكم ويلتحق بالثورة [9]، تمكنت قوات نظام القذافي من الوصول إلى أطراف بنغازي (عاصمة الثوار) ما دفع مجلس الأمن الدولي بتمرير قرار فرض حظر جوي على المنطقة لحماية الثوار هناك بتاريخ 17 مارس، 2011م، بعد تحركات حثيثة من طرف فرنسا، وكان لهذا القرار دوراً فعالا ومنعرجا في الصراع بين الميليشيات المسلحة وقوات النظام الحاكم، تواصلت المعارك المسلحة في عدة مناطق من ليبيا على غرار "مصراتة " و"جبل نفوسة "في الغرب الليبي، كما شهدت جل المدن الليبية على غرار "بنغازي" و"البيضاء" معارك ضارية إستعملت فيها مختلف الأسلحة الثقيلة و الخفيفة، في أغسطس نجحت الميلشيات المسلحة من التقدم نحو العاصمة" طرابس" من عدة محاور، وأطاحوا بنظام العقيد "معمر القذافي" ، واستولو على مقر القيادة العامة، لتسارع عديد الدول إلى الإعتراف بحكومة المجلس الوطني الانتقالي بدوافع مصلحية مختلفة، في شهر أكتوبر سقطت آخر حصون "القذافي" في مدن "بني وليد" و"سرت"، حيث تم إلقاء القبض على "العقيد معمر القذافي" وتم تصفيته رفقة "نجله معتصم القذافي" في 20 أكتوبر 2011

، وبذلك إنتهى نظام معمر القذافي، لكن ذلك لم يؤدي إلى التهدئة بل كانت البوابة لدخول البلاد في حالة من الفوضى و الإقتتال في جل المدن و الأقاليم الليبية.

ثالثا: تعدد أطراف الصراع في ليبيا وتعقد سبل التسوية السلمية:

رغم الجهود الدولية والأممية المتواصلة الساعية إلى الوصول إلى تسوية للصراع القائم، على غرار "مؤتمر برلين"، في وضع حد للنزاع المسلح، حيث شهد شهر مارس 2020، ارتفاع وتيرة المعارك، مع تغييرات في التحالفات على المستوى الداخلي والخارجي. رغم دعوات الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة وقف إطلاق النار لدواعي إنسانية بعد تفشي وباء "كورونا" ، إلى أن ذلك لم يتجسد على الميدان رغم تزايد عدد الإصابات بالفيروس وسط سكان ليبيا و تعقد الحالة الإجتماعية و زيادة البطالة و الفقر.

يتوزع أطراف الصراع في ليبيا على النحو التالي:

1-قوات "خليفة حفتر":

"خليفة حفتر" كان مجند بالجيش الليبي ، شارك عام 1969 في الانقلاب العسكري على الملك "محمد السنوسي" الذي أوصل العقيد "معمر القذافي" إلى السلطة، حيث يعد "خليفة حفتر" من أبرز ضباط نظام "معمر القذافي"، وعضواً بارزا في مجلس قيادة الثورة الذي تولى حكم البلاد بعد نجاح الانقلاب.

بعد فشل الحرب الليبية في تشاد عام 1986، أسر وهو ضابط سامي ويحمل رتبة "عقيد"، فتبرأ "القذافي" منه رفقة مجموع من الأسرى الليبيين، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية حيث توسطت له وقامت بنقله إلى دولة "زائير"، فالتحق بصفوف "جبهة الإنقاذ الليبية" المعارضة لنظام "معمر القذافي" في أواخر عام 1989، وأسس جناحاً عسكرياً لها تحت اسم "الجيش الوطني الليبي."

غادر "خليفة حفتر" زائير إلى كينيا، ثم توجه إلى الولايات المتحدة ضمن برنامج اللاجئين، حيث تعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية بهدف إسقاط نظام "القذافي"، و قام بتدعيم انتفاضة تهدف إلى إسقاط نظام معمر القذافي في جبال "برقة" عام 1996.

عاد خليفة حفتر إلى ليبيا مع انطلاق الانتفاضة الشعبية في شباط/فبراير 2011 ضد "معمر القذافي"، وجرى تعيينه شهر نيسان/أبريل قائدا للقوات البرية التي تحارب قوات القذافي، نجحت قوات "خليفة حفتر" في شهر تموز/يوليو 2017 من الانتصار على "مجلس ثوار بنغازي" وحسمت معركة بنغازي لصالحها، تصاعدت قوة اللواء الليبي خليفة حفتر بفعل الدعم الذي تلقاه من عدة فواعل دولية ذات مصالح متباينة في المنطقة، فأصبحت تضم تشكيلات وفصائل متنوعة ذات توجهات مختلفة ومن أهمها[10]

- تركيبة عسكرية كانت تنشط ضمن جيش "معمر القذافي":

الكثير من الألوية والتشكيلات العسكرية كانت تحت مظلة النظام السابق، وأبرزها: اللواء 32، واللواء 12، وكتيبة "محمد المقريف"، وكتيبة "خميس"، واللواء 26 مشاة، واللواء 22 ترهونة (اندمج

لاحقاً مع اللواء السابع كانيات، وأصبح لواءً كبيراً اسمه اللواء التاسع)، بالإضافة إلى قوات الصحوات (والتي تضم اللجان الشعبية التي كانت تساند القذافي في معاركه مع المعارضة، وساهمت الصحوات في تفوق حفتر على "مجلس ثوار بنغازي" في شهر تموز/يوليو 2017 ، كما تدعم اللجان الشعبية في الوقت الراهن في الهجوم على طرابلس انطلاقاً جنوب شرق طرابلس.

- كتائب مقاتلة ذات توجه سلفي: شاركت عدة كتائب ذات توجه "سلفي مدخلي" في الصراع إلى جانب "خليفة حفتر"، بعد فتوى أصدرها الشيخ السعودي "ربيع بن هادي المدخلي" في شهر أبريل عام 2019 تطلب من أتباعه في ليبيا مساندة حفتر، وأهم الكتائب ذات التوجه المدخلي التي تساند قوات خليفة حفتر نجد: كتيبة النداء بقيادة محمود الورفلي، وكتيبة التوحيد بقيادة أشرف المير، وقد أدّت هاتان الكتيبتان دوراً أساسياً في قتال "مجلس ثوار بنغازي" الذي كان يحاصر جيوب قوات حفتر في منطقة "الرجمة" ببنغازي عام 2014، قبل ويسيطر حفتر على المدينة عام بعد 2017 بعد إنقلاب موازين القوى لصالح خليفة حفتر.[11].

- مقاتلون مرتزقة من جنسيات مختلفة: يقاتل عدة مرتزقة من عدة جنسيات إلى جانب قوات خليفة حفتر على غرار مرتزقة من جنسيات سودانية حيث وصل تعداد هؤلاء المرتزقة إلى أكثر من 1400 مقاتل[12]، ميليشيا "فاغنر" الروسية، والتي يتواجد المئات من أفرادها في جبهات القتال على محاور جنوب طرابلس، وجندت "فاغنر" الروسية المئات من المقاتلين السوريين، وتم إرسالهم إلى ليبيا من أجل القتال إلى جانب قوات خليفة حفتر، للقيام بهمة تأمين حقول النفط هناك [13]، ساهمت مختلف القوات المذكورة إلى جانب الدعم الدولي بسيطرة حفتر على شرق ليبيا ومساحات واسعة من جنوبها ووسطها على مدار الأعوام الماضية، وفي أبريل 2019 قامت قوات خليفة حفتر حملة عسكرية باتجاه غرب البلاد، من أجل السيطرة على العاصمة "طرابلس" وكامل الساحل الغربي الليبي، كما استطاع التوغل في شمال البلاد وبسط سلطته على مدينة سرت وميناءها وقاعدتها الجوية، نظرا للسيرة الذاتية للمشير حفتر يمكن فهم العداء الذي يكنه لنظام القذافي الذي حاول تصفيته من قبل، كما أن تنقله إلى الولايات المتحدة الأمريكية يبرر أنه مدفوع و مدعوم من طرف الحكومة الامريكية بما يخدم مصالحها و أجندتها ليس فقط داخل التراب الليبي، بل في كامل المنطقة، ففي حالة وصل حفتر إلى الحكم فإن الولايات المتحدة الأمريكية تكون قد نجحت في بناء نظام عميل لها يخدم مصالحها في إطار صراع القوى الكبرى في شمال أفريقيا، التي تعرف صراع على أشده، و تنافس متزايد خاصة من فرنسا و تركيا و إيطاليا.

2- حكومة الوفاق الوطني:

انحازت حكومة الوفاق الوطني التي تحضي بالاعتراف الدولي إلى التشكيلات التي أطلقت عملية "فجر ليبيا" في تموز/يوليو 2014، كرد مباشر على عملية "الكرامة" التي شنها خليفة حفتر آنذاك، ومن بين تشكيلات غرفة عمليات "فجر ليبيا" ما يُعرف بـ "الدروع" وهي قوات نظامية تابعة للجيش

الليبي، الذي جرى تشكيله و تؤطيره بعد سقوط نظام "معمر القذافي"، بالإضافة إلى كتائب ثوار "مصراتة" و"ثوار الزاوية."

وتقاتل "قوات حماية طرابلس" إلى جانب "حكومة الوفاق الوطني"، وهي قوات تأسست في كانون الأول/ديسمبر 2018، بعد أن شن اللواء السابع ترهونة اقتحام طرابلس، وتتألف هذه القوة من فصائل عديدة هي: كتيبة ثوار طرابلس، ولواء النواصي، وقوة الردع والتدخل المشتركة، وكتائب تاجوراء، والكتيبة 92 مشاة، والكتيبة 155 مشاة، وكتيبة يوسف البوني.

تعرف "قوات الردع الخاصة" لحكومة الوفاق الوطني، والكتيبة 301 التابعة لرئاسة الأركان في حكومة الوفاق الوطني أنها القوة الضاربة التي كان لها دور حاسم في صد هجوم حفتر على طرابلس[14] ، لكون حكومة الوفاق الوطني تحضى بدعم واسع من عديد البلدان تمكنت من السيطرة على أجزاء واسعة من ليبيا، كما أن لها الشرعية وحق تمثيل ليبيا على الصعيد الخارجي.

رابعا: دوافع الصراع المسلح في ليبيا: بين تضارب المصالح و تشعب المطالب القبيلة:

1.الصراع المسلح المرتبط بالسعي للوصول إلى السلطة:

يعتبر البحث عن السلطة كرد فعل لحالة الفراغ التي نشأت بعد سقوط "القذافي" من أهم أسباب الصراع، وقد ظهرت جليا مؤشرات السعي للوصول إلى الحكم منذ أن أعلن "خليفة حفتر" انتهاء صلاحية السلطة التشريعية في البلاد ممثلة بالمؤتمر الوطني العام، وكذلك تجميد الإعلان الدستوري الذي تم إقراره بعد سقوط "القذافي[15]"، حالة الفراغ التي خلفها سقوط نظام معمر القذافي بمساعدة حلف الناتو دون وضع البدائل المتاحة أدى فراغ في السلطة، ما شجع على التمرد للوصول إلى السلطة بقوة السلاح، وهذا ماتجلى في مساعي " حفتر" الذي حشد قواته للسيطرة على البلاد و السلطة بحجة الفراغ الموجود على مستوى قيادة الدولة.

وتجلى كذلك مظاهر الصراع على السلطة في رفض ما يسمى "برلمان طبرق" وتيار من "المؤتمر الوطني العام" القرارات المنبثقة عن اتفاق "الصخيرات" في المغرب ديسمبر 2015، ثم تلاه انقلاب حفتر على الاتفاقية الموقعة سابقا بحجة تسليم "فائز السراج" رئاسة المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني، رغم أن ذلك تم بإشراف مباشر من الأمم المتحدة[16].

2. عدم نجاعة مساعي الأمم المتحدة:

اتسمت جهود الأمم المتحدة في الملف الليبي بالقصور منذ سقوط نظام معمر القذافي، حيث اقتصرت الجهود على الجانب السياسي، دون القيام بخطوات جدية من أجل إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، واستيعاب مختلف الفصائل المتقاتلة التي شاركت في الإطاحة بجيش القذافي، بالإضافة إلى بقايا هذا الجيش نفسه .

كما أن الجهود الأممية لم تراعي أهمية التركيز على مؤسسات أمنية قادرة على فرض الأمن و توقيف فوضى الانتشار العشوائي للسلاح، الأمر الذي فسح المجال لتشكيلات عسكرية غير نظامية محددة

لاستغلال هذا الفراغ، ولجوءها إلى استعمال السلاح لفرض أهدافها على باقي الأطراف تحت ذريعة ضبط الأمن ومكافحة الإرهاب.

3. الصراع الايديولجي المتزايد:

بعد "إقرار المؤتمر الوطني العام" الليبي الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع شهد معارضة شديدة من التيار "العلماني" ممثلا في خليفة حفتر[17]، وهذا ما دفعه لاحقاً لإعلان تجميد المؤتمر الذي يمثل السلطة التشريعية في البلاد مطلع عام 2014، واتجاهه لمحاربة "مجلس ثوار بنغازي" المدعوم من المؤتمر الوطني العام.

وانحاز غالب التيار "السلفي المدخلي" إلى حفتر بسبب خلافاته الفكرية مع الأطراف الإسلامية الأخرى التي أيدت حكومة الوفاق الوطني، وهذا الخلاف ليس مقتصراً على ليبيا بل عرفته دول الصراع الأخرى كاليمن ومصر.

وتحظى حكومة الوفاق الوطني التي يحاربها حفتر بدعم من تيارات وفصائل إسلامية التوجه، أبرزها حزب العدالة والبناء، وغرفة عمليات "فجر ليبيا" سابقاً، ويترأس المجلس الأعلى للدولة حالياً المنبثق عن حكومة الوفاق الوطني "خالد المشري" وهو عضو سابق في حزب العدالة والبناء الإسلامي. ومن المعروف أن الصراعات ذات الأبعاد الدينية تكون شديدة التعقيد، حيث أدى تنوع التيارات الدينية في ليبيا إلى زيادة محصلة الصراع، خاصة بين التيار الإسلامي الذي يسعى إلى إقامة دولة ذات طابع إسلامي و بين التيار العلماني الذي يريد فرض العلمانية في دستور البلاد الجديد، وهذا مازاد من الهوة بين مختلف الفواعل داخل الدولة الليبية.

خامسا: التدخلات الأجنبية وصراع المصالح من أجل المكاسب:

تحولت الساحة الليبية إلى أرضية خصبة لصراع المصالح بين القوى الكبرى والفاعلين الإقليمين، نظرا لتضارب المصالح الضيقة، حيث تشكلت تحالفات وأصبحت ليبيا تشهد صراعا دوليا وحروبا بالوكالة، ناهيك عن انتشار الجواسيس وعناصر المخابرات من مختلف القوى الفاعلة على الساحة الدولية، حيث يقوم كل طرف أجنبي بدعم أحد أطراف النزاع الليبي، بغية تغليبه على الطرف الآخر من أجل تحقيق المكاسب وتوسيع النفوذ.

ومن أهم التحالفات المؤثرة في الساحة الليبية نجد:

1.تحالف السعودية – مصر- الإمارات:

يقوم هذا الحلف الثلاثي بتقديم دعم عسكري وتمويل قوات خليفة حفتر بشكل مستمر، فقدت دعمت الإمارات قوات حفتر بأسلحة حربية ومعدات طيران حربية، تم نشرها في مطاري "الجفرة" و"الوطية"، من أجل مواجهة الطائرات دون طيار التركية الصنع[18]، وتهدف دولة الإمارات من وراء دعمها لقوات خليفة حفتر إلى ضمان السيطرة على الموانئ الليبية، من جهة أخرى قدمت مصر الدعم الجوي لقوات حفتر عن طريق قصف قوات خصومه بالمقاتلات الحربية وقامت بإمداده عسكرياً على الأرض ، وكذلك أرسلت عدة خبراء عسكريين خاصة في مجال الطيران الحربي إلى

قاعدتي "الوطية" و"الجفرة[19] وتسعى مصر وراء ذلك صون مصالحها في المنطقة لكسب المزيد من النفوذ.

تساهم عدة دول عربية في دفع الأرصدة المالية لصالح المرتزقة سودانيين تحت قيادة الجنرال "محمد حميدتي" أحد أبرز مدبري الانقلاب على الرئيس السوداني المخلوع "عمر البشير"[20] ، تساهم هذه التدخلات الإقليمية ذات الأبعاد المصلحية في زيادة التوتر و تعرقل بقوة التوصل إلى حلول ملموسة للتسوية الودية، كما أن تدفق السلاح على الأراضي الليبية يهدد الأمن الإقليمي للمنطقة ككل، لذلك بات لزاما على دول الجوار التحرك لمنع تدعيم الفصائل المتصارعة بالسلاح، حيث يصعب مراقبتها و ضبطها لاحقا وقد تقع في أيدي الجماعات الإرهابية ما يجعل أمن دول المنطقة في الخانة الحمراء .

2. **تحالف قطر – تركيا:**

نقلا عن مصادر في حكومة "الوفاق الوطني" الليبية فأن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد أعرب، اليوم الأحد (15 ديسمبر 2019)، عن استعداد بلاده لتقديم أي دعم تطلبه هذه الحكومة في المجالين الأمني والاقتصادي. هذا بعد لقاء أمير قطر برئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق "فائز السراج" .

ووفقا لبيان لحكومة الوفاق، فقد أكد الأمير على أن دولة قطر ستبذل كل ما بوسعها من أجل أن تتجاوز ليبيا الأزمة التي تمر بها، في سياق متصل، قدم رئيس البرلمان التركي "مصطفى سينتوب" اتفاق التعاون الأمني والعسكري مع ليبيا إلى البرلمان للمصادقة عليه، بعد تفعيل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية ،حيث يشمل الاتفاق، الأمن والتدريب العسكري وصناعة الدفاع ومكافحة الإرهاب والتخطيط العسكري وإنشاء مكتب للتعاون الأمني والدفاعي في حال طلب

ذلك من طرف حكومة الوفاق الليبية.[21] ، من المعروف أن تركيا تحاول جاهدة بسط نفوذها و البحث عن موطأ قدم لها في شمال أفريقيا، بدافع إسترجاع أمجاد الإمبراطورية العثمانية ، لذلك تحاول الحكومية التركية مساندة ودعم حكومة الوفاق الوطني سياسيا و حتى عسكريا، لتحييد منافسيها خاصة مصر و الإمارات العربية المتحدة، ومنه الظفر بصفقات التنقيب عن النفط وضمان مساهمة الشركات التركية في إعادة إعمار ليبيا.

3. **الاتحاد الأوروبي:**

يعتبر الموقف الأوروبي في ليبيا من أضعف المواقف بسبب حالة من الانقسامات التي تسود بين دوله جراء اختلاف وجهات النظر حول حل الأزمة من جهة وتضارب المصالح من جهة أخرى، وتشترك الدول الأوروبية في مخاوفها من التقارب الروسي – التركي في ليبيا وتهميش المصالح الأوروبية، بالمقابل هناك تخوف من تنامي التنافس فيما بينها، ويمكن تحديد ثلاث دول أوروبية فاعلة في الملف الليبي وهي:

- **فرنسا:** يعود الدعم الفرنسي للواء الليبي "خليفة حفتر" بداية شهر أيار/مايو 2014 بعد إعلان خليفة حفتر عملية "الكرامة" بهدف "محاربة الإرهاب"، حيث أوفد الجيش الفرنسي عدة خبراء إلى بنغازي، من أجل دعم خليفة حفتر في تخطيط الهجمات وتقديم الدعم الإستخباراتي الآزم له ، كما كان للخبراء العسكريون الفرنسيون عام 2016 دورا فاعلا في بناء قوة عسكرية صلبة لقوات خليفة حفتر [22] ، كان لفرنسا الدور الأهم في الإطاحة بنظام القذافي من خلال التدخل عسكريا، ثم واصلت فرنسا التدخل في شؤون ليبيا سرا و علانية، عسكريا و سياسيا من خلال دعم "خليفة حفتر " في محاولة لكبح النفوذ و الأطماع التركية في المنطقة من جهة و من جهة أخرى ضمان عقود النفط و تواجد الشركات الفرنسية مابعد الحرب .

و يعتقد المسؤولون الفرنسيون أن اللواء الليبي "حفتر" هو القائد القوي الذي يمكنه ضبط الأمن في ليبيا، بالإضافة إلى أنها ستتمكن من خلال ربط علاقات متينة معه من أجل الحصول على امتيازات فيما يخص النفط وعقود الاستثمار.

-**إيطاليا:** بحكم أن ليبيا استقلت عن ايطاليا لاتزال هذه الأخيرة تنظر إلى ليبيا على أنها منطقة نفوذ تاريخية لها، ولذلك فإنها تعالج هذا الملف وفق مصالحها الخاصة، حيث يعتقد المسؤولون الايطاليون أن شركة " توتال" الفرنسية العاملة في المجال النفطي مهدداً حقيقياً لشركة "إيني" الإيطالية التي تمتلك استثمارات في ليبيا منذ عام 1959، اعترفت إيطاليا ب "حكومة الوفاق" التي يرأسها "فايز السراج"، لكنها بالمقابل لم تقدم أي دعم عسكري لها، بسبب رغبتها في الحفاظ على توازنها مع مختلف الجهات الليبية وعدم التأثير سلباً على إمدادات النفط.

توجهت إيطاليا الى التعاون والتنسيق مع الدولة التركية في بداية الأزمة الليبية في شهر أبريل 2019، لكنها بعد ذلك رفضت الاتفاقية الموقعة بين أنقرة وحكومة الوفاق في نوفمبر 2019، بسبب مخاوف اندلاع حرب طويلة المدى والتي ستتأثر حتما على مصالحها، ومنذ بداية عام 2020 باتت إيطاليا تتحرك بشكل مختلف بغية لعب أدوار أكثر أهمية في الملف الليبي، حيث كان لوزير خارجية إيطاليا "لويجي دي مايو" عدة لقاءات مع رئيس حكومة الوفاق " فايز السراج" و اللواء خليفة حفتر [23] .

-**ألمانيا:** تسعى ألمانيا إلى تخفيض حدة الصراع في ليبيا، والتوصل إلى حل سياسي دائم ينهي حالة التدخلات الخارجية المكثفة في المنطقة، ولذلك سارعت الخارجية الألمانية إلى زيادة جهودها منذ حزيران/يونيو 2019 من أجل عقد مؤتمر دولي لبحث سبل الحل السياسي في ليبيا، وقد تمكنت من ذلك في مطلع عام 2020، عرفت الفترة التي تلت مؤتمر برلين تقارب بين الموقفين الألماني والإيطالي، حيث يسعا الطرفان للحد من تدفق السلاح إلى ليبيا، ودفع باتجاه إطلاق عملية بحرية لدول الاتحاد الأوروبي بهدف مراقبة الشواطئ الليبية [24] ، يعتبر الموقف الألماني أكثر عقلانية حيث نجحت ألمانيا في جمع الفرقاء أكثر من مرة، وبذلت الديبلوماسية الألمانية مجهودات جبارة في سبيل

التوصل إلى حل يرضي كل أطراف الصراع، لكن تشعب الصراع و تعدد أطرف الصراع صعب من مهمة التوصل إلى إتفاق نهائي لوقف إطلاق النار.

خريطة تبين أهم الحقول النفطية وتوزيع الشركات الأجنبية المستغلة لها[25]

من خلال أستقراء الخريطة يبدو جليا العدد الكبير من الشركات النفطية الأجنبية التي تتواجد في ليبيا من أجل إستغلال حقول النفط، حيث لعبت هذه الشركات دورا بارزا في الأحداث التي شهدتها البلاد، فحسب التسريبات فإنه بعد انطلاق الصراع في ليبيا بـ15 يومًا، وقّع المجلس الانتقالي الليبي اتفاقًا سريًا مع الحكومة الفرنسية بموجبه يسلم 35% من إنتاجها البترولي لفرنسا عبر شركتها العملاقة توتال.

هذا النفوذ الفرنسي قابله سعي الدول الأخرى إلى منافسة فرنسا خاصة من طرف تركيا التي ترغب بتواجد بقوة في شمال أفريقيا، مصر كذلك التي تجمعها حدود مشتركة مع ليبيا تسعى للتواجد ولو عسكريا بدعم إماراتي –سعودي، إيطاليا التي إستعمرت ليبيا ترغب في منافسة فرنسا على مناطق النفوذ لضمان موارد طاقوية مهمة على المدى المتوسط و البعيد، هذا التنافس الخارجي الشرس إنعكس سلبا على الأوضاع الأمنية، حيث زاد تدفق السلاح و المرتزقة الأجانب، الذين يتم الدفع بهم لتغليب طرف الصراع على آخر، مايضع ليبيا و المنطقة ككل على صفيح ساخن.

سادسا: واقع السيطرة والنفوذ على الأرض بين أطراف الصراع المسلح في ليبيا:

1. حكومة الوفاق الوطني

تسيطر حكومة الوفاق حالياً على أجزاء من الشمال (انحسرت سيطرتها في الشمال بعد خسارة سرت مطلع العام الحالي)، بالإضافة إلى المساحة الأكبر في غرب البلاد. والمدن التي تخضع لسيطرة الوفاق في غرب ليبيا هي: مصراتة، والخمس، وطرابلس، والزاوية، وصرمان، والعجيلات، وزاورة، زلطن، ورقدالين، وصبراتة، ورأس جدير، والعزيزية، وغريان، ونالوت، والأصابعة، وغدامس،

وجادو، أي أن الشريط الساحلي الغربي الممتد من مصراتة إلى معبر رأس جدير الحدودي مع تونس، كلها منطقة نفوذ تتبع لحكومة الوفاق متصلة مع بعضها، وقد نجحت حكومة الوفاق والقوات الموالية لها من إعادة فتح الطريق الواصل بين مدينة مصراتة إلى رأس جدير التي يوجد فيها معبر حدودي باتجاه تونس، بعد عملية عسكرية شنتها في الثاني عشر من شهر أبريل 2020، وتم استعادت من خلالها سبع مدن هامة وهي: الصرمان، وصبراتة، والعجيلات، ورقدالين، وزلطن، والجميل، والعسة، وجميعها تقع على الساحل الغربي، لتضييق الخناق أكثر على قاعدة "الوطية" الاستراتيجية، التي لا تزال تحت سيطرة قوات حفتر حاليا[26] ، يعود الفضل في هذه النجاحات إلى الدعم الذي تلقاه حكومة الوفاق الوطني من عديد دول الجوار ، حيث تعبر ذات شرعية بإعتبارها حكومة مدنية تدعمها الأمم المتحدة، و تضطلع بتمثيل الدولة الليبية في المحافل الدولية، وكل نشاط ديبلوماسي خارجي.

2. قوات خليفة حفتر:

تمكنت قوات حكومة الوفاق الوطني من استرجاع عدة مدن إستراتجية غرب العاصمة الليبية ، من سيطرة قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، خلال تطور جديد في الصراع العسكري، ، حيث تعد الأكثر أهمية مُنذ بدء الهجوم على العاصمة قبل عام، خسرت قوات حفتر لمدينتي صبراتة وصرمان، (75 كيلومترا و60 كيلومترا غرب طرابلس) وستّ مناطق أخرى ستدعم استمرار مواصلة قوات حكومة الوفاق الوطني، تقدمها العسكري باتجاه انتزاع مدن أخرى من سيطرة قوات حفتر التي ردّت على ذلك بتكثيف الغارات الجوية العشوائية على مناطق وأحياء سكنية داخل العاصمة. رغم دعوات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لوقف النار في مناطق النزاعات حول العالم لمواجهة جائحة كورونا، أدانت بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، التصعيد المستمر من خليفة حفتر لارتفاع مستويات العنف الذي بات يشكل بزيادة عدد النازحين الفارين من حالة العنف السائدة، حيث اعتبرت أن القصف الجوي والبري العشوائي على طرابلس، ستزيد من حدة الصراع القائم[27]، وستؤدي إلى دورة انتقام جديدة تهدد التماسك السوسيولوجي في ليبيا، من المتوقع أن تؤدي الخسائر المتواصلة لقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر إلى تراجع الدعم الذي يتلقاه من عدة فواعل إقليمين.

كما أن هذه الخسائر ستعزز من قوة الوفد المفاوض في حكومة الوفاق الوطني، من أجل التسوية السياسية بعد التغيرات التي أحدثتها التطورات العسكرية الأخيرة التي خلقت واقعا جديدا في ميزان القوى العسكرية على الأرض لصالح هذه الحكومة.

سايعا: آليات إعادة بناء الدولة في ليبيا:

1.آليات الاستيعاب المؤسساتية:

من خلال إنشاء مؤسسات سوسيولوجية وسياسية لا تقصي أي طرف على أساس قبلي، من أجل تحقيق رضا الأفراد، واكتساب هوية مدنية بعيدا عن الحمية القبيلة. كذلك العمل على امتصاص المطالب القبيلة عن طريق تفعيل المشاركة السياسية من خلال

دمج الجماعات القبيلة في مختلف أنشطة الدولة الليبية حتى يزيد ولاءهم للدولة على حساب الجماعة القبيلة(28). تعتبر المؤسسات السياسية مكان ممارسة الديمقراطية التشاركية، و فضاء تكوين الإطارات الفاعلة القادرة على تحمل المسؤولية في المستقبل كما تلعب دور فاعل في التنشئة السياسية الصحيحة لدحض الممارسات القديمة التي تشجع على التعصب القبلي بدلا من الولاء لصالح الدولة الوطنية الجامعة لكل الأطياف و التمايزات الإثنية، حيث يجب قبول الآخر مهما كان مختلفا، بإعتبار أن الإختلاف من سنن الحياة.

2. آلية تقاسم السلطة بين الجماعات القبيلة:

يهدف اقتسام السلطة إلى كسب رضا الجميع لتجنب المواجهة بين مختلف الجماعات من خلال تفعيل الصيغ التوافقية Consociatif و التكاملية Intégratif التي تكون في إطار الدولة الفيدرالية، حيث ترتكز هذه الصيغ على منح الأقاليم الليبية المتمايزة عرقيا حكما ذاتيا وفق تنظيمات محددة وصلاحيات مرسومة مسبقا في الدستور الشامل للبلاد مما يولد حالة من التعايش السلمي والثقة المتبادلة بين مختلف هذه المكونات غير المتجانسة نتيجة اختلاف الانتماء القبلي. تعتبر **الإنتخابات آلية مهمة وفعالة لتجسيد تقاسم آلية التمثيل النسبي الذي يرتكز على نظام انتخابي يضمن التمثيل النسبي للجماعات القبلية المختلفة في السلطة التشريعية والوظائف الحكومية العمومية وفق نظام الحصص، وهو ما يضمن عدم إستحواذ أصحاب النفوذ على صناعة القرار بصفة منفردة**، وبذلك من الضروري وضع صيغة حكم ذي قاعدة واسعة تضم أهم الجماعات القبيلة الموجودة في ليبيا، حيث يجب أن تحضى كل جماعة بحقها من المشاركة في الحكم على نحو يخفف من توجس الاستبعاد الدائم في حالة تطبيق نظام حكم الأغلبية التعددية(29) ، ويتعبر تقاسم السلطة إستراتجية فعالة لمنع الأستبداد و التفرد بالسلطة من جهة و من جهة أخرى يسود القبول و الرضا بالنظام الحاكم ومنه تجنب إحساس السكان بالتهميش، ما يرفع من محصلة التفاهم و التجانس لتجنب الصراع و الفوضى.

3. آليات قصرية لفرض الولاء للدولة الوطنية:

يستلزم على الدولة الليبية بناء أجهزة أمن قوية تعمل على فرض هيبة الدولة ومنع حالة التسيب الأمني التي تشهدها البلاد من خلال تفعيل قوة الزجر المشروعة مع ضرورة حصر إمتلاك السلاح في يد الأجهزة الأمنية النظامية دون سواها،حيث يلاحظ أن العديد من الأنظمة السياسية في العالم بعد استقلالها، قد طبقت الحلول الردعية، لمواجهة تحديات التنوع القبلي ونجحت في القضاء على الولاءات التي تكون لسلطة خارج سلطة الدولة(30).

على الدولة الليبية العمل على استقطاب كافة الولاءات في البلاد مع ضرورة تسويق وترويج هيمنة السلطة المركزية ماديا ورمزيا، وكذلك من خلال تعديل البرامج التعليمية التي تشجع على تعزيز الولاء لصالح الدولة الوطنية الجامعة وليس للجماعة القبلية، كذلك العمل على توحيد اللغة وتجسيد ثقافة واحدة تذوب فيه كل الثقافات الفرعية المحلية لصالح الدولة الجامعة نبذا للتفرقة ومنعا للتطرف والعنف.

الخاتمة:

تشهد ليبيا موجة عنف متصاعدة، نتيجة الصراع القائم بين مختلف الفصائل وقوات حكومة الوفاق الوطنية الليبية للسيطرة على أكبر قدر من المواقع الاستراتجية، كان للتدخل الأجنبي الأثر المباشر في إجهاض كل المبادرات التي قامت بها دول الجوار الساعية لتحقيق التسوية الودية وتغليب لغة الحوار ، أصبحت ليبيا اليوم مسرحا لصراع القوى الكبرى بمصالح متباينة، حيث يزيد خطر تقسيم البلاد بسبب تصاعد الولاء للقبيلة على حساب الدولة الوطنية، مما يتطلب إستراتجية واضحة المعالم لإعادة بناء الدولة الوطنية الليبية ، بعيدا عن الولاء القبلي والتدخل الأجنبي

من خلال ماسبق يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

-المجتمع الليبي خليط غير متجانس من الأعراق واللغات ناهيك عن الطبيعة القبلية للدولة حيث عمل الاستعمار على خلق التفرقة وبعد الاستقلال، لم تتمكن الأنظمة المتعاقبة من جسر الهوة الواسعة بين مختلف مكونات المجتمع الليبي، ما أنتج حالة من الشعور بالإنتماء لصالح القبيلة على حساب الدولة الوطنية ترجم في ما بعد إلى حالة من العنف المسلح، لذلك وجب بناء مؤسسات سياسية تعمل على التنشئة السياسية الصحيحة، التي تقوم على ضرورة غرس قيم الولاء للدولة الوطنية و ليس للقبيلة، مع ضرورة تعديل مناهج الدراسة التي تشجع على تقديس الوطن الواحد الموحد، حيث أن الدولة الوطنية هي الجامعة لكل الإختلافات و هي الضامنة لأمن و أستقرار الفرد و ليس القبيلة.

-رغم أن ثورة 2011 هي رد فعل طبيعي لحالة الاحتقان التي عرفها الشارع الليبي جراء سياسة الإقصاء التي اعتمدها نظام العقيد السابق "معمر القذافي" وكذلك هي عدوى التغيير التي اجتاحت الدول العربية إلى أن الطبيعة القبلية للدولة ساهمت في ارتفاع معدلات العنف حتى بعد سقوط النظام السياسي الحاكم حيث أصبحت الدولة الليبية مهددة بالانقسام على شاكلة النموذج السوداني، لذلك وجب على المجتمع الدولي مرافقة الشعب الليبي لبناء نظام حكم ديمقراطي يرتكز على التداول السلمي للسلطة،

-عملت القوى الأجنبية على تأجيج الوضع لحسابات مصلحية مرتبطة بالسعي إلى تعظيم المكاسب خاصة أن ليبيا من أهم مصادر الطاقة العالمية وفاعل مؤثر في أسواق النفط لذلك تم تدعيم أطرف الصراع بالسلاح زاد من أمد الأزمة التي أصبحت خارج السيطرة وبات امن دول الجوار مهدد، لذلك على دول الجوار الليبي احتضان اجتماعات دورية تضم أطراف الصراع في ليبيا من أجل التوصل إلى حلول ناجعة و دائمة تضمن السلم و الإستقرار في المنطقة بعيدا عن أي حسابات مصلحية ضيقة، فكلما طال أمد الأزمة كلما كانت المنطقة مهددة بعدوى إنتقال الصراع إلى أراضيها، خاصة مع الإنتشار الكثيف لقطع السلاح الخفيف و هروب عدة عناصر أرهابية من منطاق الصراع في سوريا و اليمن و أفغانستان و لجوئها الى ليبيا.

-على دول جوار ليبيا العمل على تحييد الميليشيات المسلحة وتجفيف منابع تمويلها بكل الطرق، مع العمل على مساعدة الحكومة المركزية سياسيا وعسكريا و التي تحضى باعتراف أممي من أجل تجنب انتشار السلاح في المنطقة ولتجنب عدوى المطالب الانفصالية في حالة تحققها في ليبيا.

- يعد النظام الفدرالي مدخلا ملائما لطبيعة المجتمع الليبي الذي يغلب عليه الطابع القبلي، حيث تمّكن هذه الآلية ن التعايش في كنف الدولة الاتحادية، لتحقيق الاستقرار السياسي الذي يتحول تدريجيا إلى تنمية شاملة للبلاد.

-يساعد النظام الفدرالي الأقاليم القبلية على انتهاج السياسات التي تراها مناسبة لها خاصة ماتعلق بالهوية.

-يسمح النظام الفدرالي من السيطرة على المصالح العامة وترك المسائل المحلية للأقاليم القبلية، ما يعزز الترابط بين الأجزاء في الشؤون الخارجية ومختلف القضايا ذات الاهتمام الوطني.

-يسمح النظام الفدرالي بعزل النزاع ذات الطابع القبلي بسهولة من طرف الحكومة المركزية لمنع انتشاره إلى باقي الأقاليم في فترة وجيزة ولو بإتباع وسائل الإكراه المشروعة.

-على الحكومة الليبية العمل والتنسيق مع الأمم المتحدة في إطار جامع من أجل تجنب تضارب المصالح للدول الأخرى التي تبحث عن مصالحها فقط، مع ضرورة التعاون مع الدول الجوار من أجل منع تدفق السلاح والمرتزقة.

- ضرورة وضع البرامج التنموية الفاعلة التي تساعد في إكتشاف و إستغلال الموارد النادرة، مع توزيعها على مختلف مكونات المجتمع بطريقة عادلة.

- العمل الجاد من أجل الإستيعاب التدريجي للفوارق الثقافية، و اللغوية و الدينية من أجل تكوين هوية قومية وطنية موحدة

- ضرورة إصلاح الأجهزة الأمنية و تكوين أفرادها مع تزويدهم بالأسلحة الحديثة و توحيد المؤسسة العسكرية.

-ضرورة إنهاء حالة الإنقسام السياسي الذي إمتد لسنوات في ظل وجود حكومات مختلفة، من أجل السيطرة على إقليم الدولة و التحكم في ثروات البلاد.

- ضرورة العمل على حدوث تقارب في القوة العسكرية للجيش الليبي و مختلف الميليشيات المسلحة و الفصائل المسلحة تحسبا لدمجها لاحقا.

- العمل على تأمين المنشآت النفطية لزيادة إنتاج البلاد من من المحروقات و منه إنعاش الإقتصاد الليبي المنهار.

--ضرورة القيام بمصالحة شاملة بين مختلف القبائل الليبية لردع أنشطة التجارة غير المشروعة، وذلك بمشاركة جميع الأطراف على غرار الميليشيات و القبائل الواسعة الإنتشار و التي لها تأثير واسع في البلاد.

--إذا إقتضى الأمر نشر قوة عسكرية متعددة الجنسيات تحت إشراف أممي من أجل الحفاظ على الوقف الدائم لإطلاق النار في البلاد.

الهوامش :

1- هنريكو دي أغسطيني ، سكان ليبيا ، تر خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب ، ليبيا، ط1 ، 1990، ص ص49/47.
2- محمد أحمد أبو صوة، جدلية المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام، دار الرواد، طرابلس، ط1، 2012، ص 330.
3- أمال سليمان محمود العبيدي، الثقافة السياسية في ليبيا، تر محمد زاهي بشير المغيربي، جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 2008، ص 72.
4- عيسى رمضان القبلاوي، بدايات التخلف في الوطن العربي: أمثلة تطبيية من ليبيا، مركز جهاد للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 2005، ص 162.
5- مركز الجزيرة للدراسات، ، قبائل التبو ، على الرابط: http://www.aljazeera.net/encyclopedia

6-البشير علي الكوت، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد17، جانفي 2018، ص 98.
7-عقيل محمد البربار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، فاليتا مالطا: دار ELGA، 1996 ص 66.
8-محمد نجيب أبوطالب، مقاربة سوسيولوجية للثورتين الليبية والتونسية، على الرابط: www.dohainstitue.org
9-محمد الخليل، القصة الكاملة للثورة الليبية: تسلسل الأحداث، على الرابط: https://alstory.co.uk/
10- خريطة الصراع في ليبيا، جسور الدراسات، على لرابط: https://jusoor.co/details
11- خريطة الصراع في ليبيا، جسور الدراسات، على لرابط: https://jusoor.co/details ، مرجع سابق.
12- من هم المرتزقة الروس الذين يحاربون إلى جانب قوات حفتر في ليبيا؟، يورو نيوز، على الرابط: https://arabic.euronews.com/
13- من درعا و لقنيطرة الى ليبيا: روسيا تواصل محاولات "تجنيد" سوريين إلى جانب "حفتر، عنب بلدي، على الرابط:www.enabbaladi.net
14- خريطة الصراع في ليبيا، جسور الدراسات، على لرابط: https://jusoor.co/details ، مرجع سابق.
15- خليفة حفتر يجمد عمل المؤتمر الوطني العام والإعلان الدستوري، إذاعة شمس FM، على الرابطwww.shemsfm.net
16-رئيس "برلمان طبرق" يرفض مخرجات اتفاق الصخيرات، تقرير قناة الحرة، ليوم: 2015/12/19.
https://arabi21.net/story/880078/
17- المؤتمر الوطني العام الليبي يقر الشريعة الاسلامية مصدرا للتشريع ، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/arabic
18- نقل منظومة "بانتسير" من بلد عربي إلى آخر، تقرير وكالة سبوتنيك عربي، على الرابط:
https://arabic.sputniknews.com/
19- -محمد الخليل، القصة الكاملة للثورة الليبية: تسلسل الأحداث، على الرابط: https://alstory.co.uk/، مرجع سابق.
20- -محمد الخليل، القصة الكاملة للثورة الليبية: تسلسل الأحداث، على الرابط: https://alstory.co.uk/، مرجع سابق.
21- بعد تركيا قطر تعلن دعمها الأمني والاقتصادي لحكومة الوفاق الليبية، وكالة رويترز، على الرابط:
https://www.dw.com/ar
22- مقتل ثلاثة جنود ليبين في تحطم طائرتهم في بنغازي ، ب ب سي عربي، على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast
23--محمد الخليل، القصة الكاملة للثورة الليبية: تسلسل الأحداث، على الرابط: https://alstory.co.uk/، مرجع سابق.
24- تحليل مبادرة ألمانيا حول ليبيا الفرصة الأخيرة قبل الكارثة، على الرابط:https://www.dw.com/ar/
25-رشا رمزي، لعنة البترول في ليبيا...النفط و السياسة يلعبان معا، على
الرابط:https:www.albawabwabnews.com
26-ليبيا..حكومة الوفاق تسيطر على مدن الساحل الغربي و حفتر يقصف جادو، الجزيرة نت، على الرابط:
ttps://www.aljazeera.net/news/politics

27-إحسان الفقيه، بعد تراجع حفتر هل يتقلص الدعم الاماراتي المصري، وكالة الأناضول، اسطنبول، على الرابط: https://www.aa.com.tr/

28- تيد روبرت جار، أقليات في خطر: أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية. مكتبة مدبولي،لقاهرة ، 1995 ،ص59.

29- سومية محمد علي، جنوب السودان آليات إدارة التعددية الاثنية وأزمة تحقيق المواطنة(2017/2005)، المركزالعربي للبحوث الدراسات ،2017.على الرابط: http://www.acrseg.org/

30- أبو العينين محمود، " إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا"، مجلة الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، العدد: 2000 ، 59 ص.

قائمة المصادر والمراجع:

-هنريكو دي أغسطيني، سكان ليبيا ، تر خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ط1 ، ليبيا،1990.

- محمد أحمد أبو صوة، جدلية المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام، دار الرواد، طرابلس، ط1، 2012،

- أمال سليمان محمود العبيدي، الثقافة السياسية في ليبيا، تر محمد زاهي بشير المغيربي، جامعة فاريونس، بنغازي، ط1، 2008،

-عيسى رمضان القبلاوي، بدايات التخلف في الوطن العربي: أمثلة تطبيية من ليبيا، مركز جهاد للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 2005،

-تيد روبرت جار، أقليات في خطر: أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية. مكتبة مدبولي،لقاهرة ، 1995

- أبو العينين محمود، " إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا"، مجلة الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، العدد: 2000

- عقيل محمد البربار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، فاليتا مالطا: دار ELGA،

- البشير علي الكوت، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد17، جانفي 2018،

- مركز الجزيرة للدراسات، ، قبائل التبو ، على الرابط: http://www.aljazeera.net/encyclopedia

- محمد نجيب أبوطالب، مقاربة سوسيولوجية للثورتين الليبية والتونسية، على الرابط: www.dohainstitue.org

--محمد الخليل، القصة الكاملة للثورة الليبية: تسلسل الأحداث، على الرابط: https://alstory.co.uk/

- خريطة الصراع في ليبيا، جسور الدراسات، على لرابط: https://jusoor.co/details

- من هم المرتزقة الروس الذين يحاربون إلى جانب قوات حفتر في ليبيا؟، يورو نيوز، على الرابط: https://arabic.euronews.com/

- من درعا و لقنيطرة الى ليبيا: روسيا تواصل محاولات "تجنيد" سوريين إلى جانب "حفتر، عنب بلدي، على الرابط:www.enabbaladi.net

- خليفة حفتر يجمد عمل المؤتمر الوطني العام والإعلان الدستوري، إذاعة شمس FM، على الرابطwww.shemsfm.net

-رئيس "برلمان طبرق" يرفض مخرجات اتفاق الصخيرات، تقرير قناة الحرة، ليوم: 2015/12/19. https://arabi21.net/story/880078/

- المؤتمر الوطني العام الليبي يقر الشريعة الاسلامية مصدرا للتشريع ، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/arabic
- نقل منظومة "بانتسير" من بلد عربي إلى آخر، تقرير وكالة سبوتنيك عربي، على الرابط:
https://arabic.sputniknews.com/
- بعد تركيا قطر تعلن دعمها الأمني والاقتصادي لحكومة الوفاق الليبية، وكالة رويترز، على الرابط:
https://www.dw.com/ar
- مقتل ثلاثة جنود ليبين في تحطم طائرتهم في بنغازي ، ب ب سي عربي، على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast
- تحليل مبادرة ألمانيا حول ليبيا الفرصة الأخيرة قبل الكارثة، على الرابط:https://www.dw.com/ar/
-ليبيا..حكومة الوفاق تسيطر على مدن الساحل الغربي و حفتر يقصف جادو، الجزيرة نت، على الرابط:
ttps://www.aljazeera.net/news/politics
- إحسان الفقيه، بعد تراجع حفتر هل يتقلص الدعم الاماراتي المصري، وكالة الأناضول، اسطنبول، على الرابط:
https://www.aa.com.tr/
- سومية محمد علي، جنوب السودان آليات إدارة التعددية الاثنية وأزمة تحقيق المواطنة(2017/2005)،
المركزالعربي للبحوث الدراسات ،2017.على الرابط: http://www.acrseg.org
- رشا رمزي، لعنة البترول في ليبيا...النفط و السياسة يلعبان معا، على
الرابط:https:www.albawabwabnews.com

-ملحق رقم2:

الاتفاق السياسي الليبي الموقع في 17/ديسمبر 2015

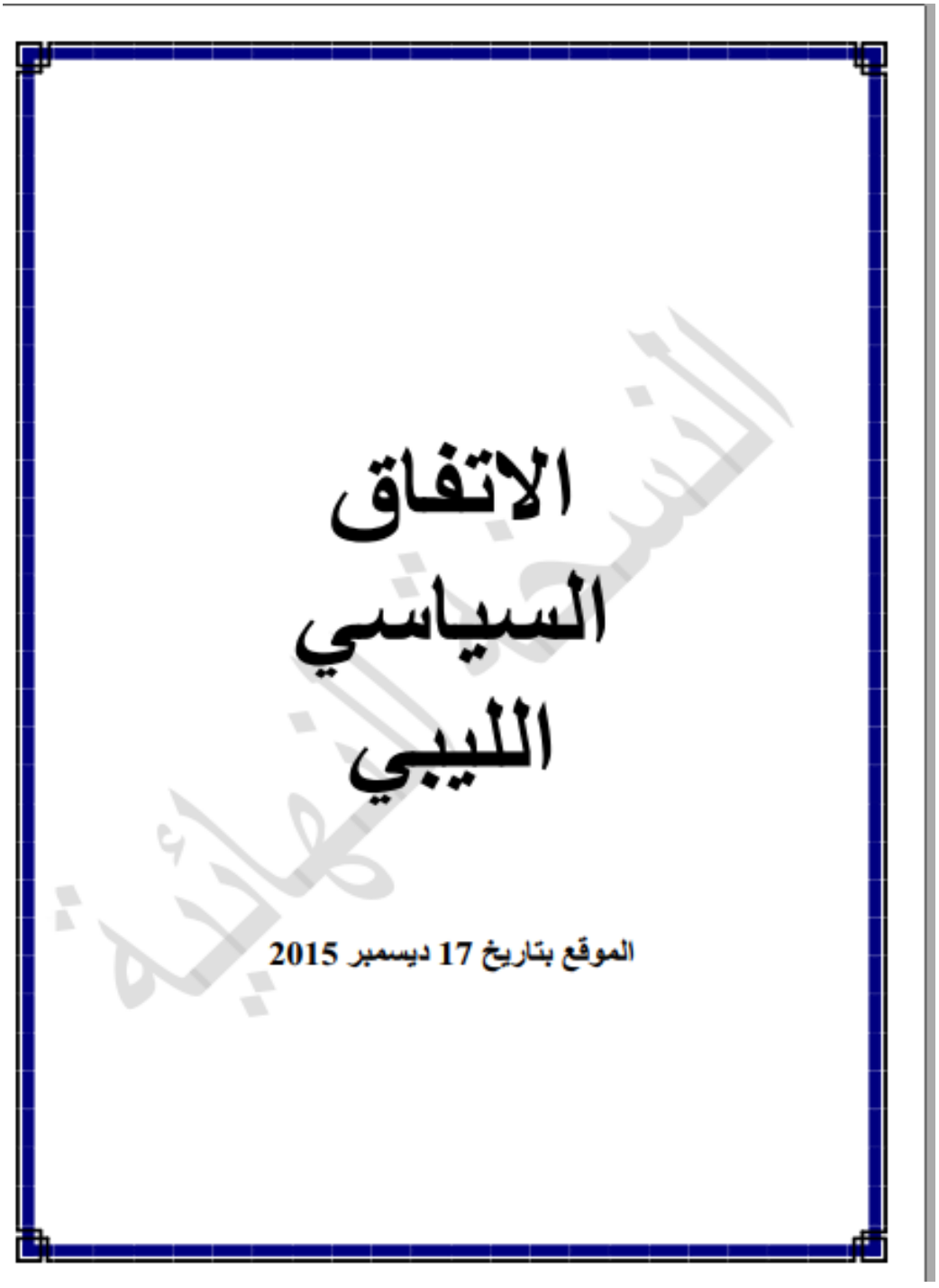

مقدمة

في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ ليبيا، اجتمع ممثلون من كافة أرجاء البلاد للتفاوض حول هذا الاتفاق الذي يمثل فرصة فريدة لمعالجة المعاناة الحالية للشعب الليبي وبناء دولة ديمقراطية مدنية من خلال الإجماع الوطني. وأثبتوا من خلال قيامهم بهذا بأنهم قادة حقيقيون ملتزمون بإعلاء الشعب الليبي والدولة الليبية فوق المصالح الذاتية واستعدادهم لاتخاذ قرارات صعبة من أجل ليبيا.

لقد ضم مسار الحوار السياسي أطرافاً فاعلة رئيسية في عملية التحول الديمقراطي الليبي. فأعضاء مجلس النواب، الذين تم اختيارهم من خلال انتخابات حرة ونزيهة نظمها وأقر بها المؤتمر الوطني العام، لديهم مسؤولية احترام الحقوق الديمقراطية للناخبين وتمثيل دوائرهم الانتخابية. والمؤتمر الوطني العام الذي قام بإدارة العملية الانتقالية لأكثر من عامين والمجلس الوطني الانتقالي الذي قاد البلاد خلال المراحل الأولى للانتقال. وقد قام أعضاء من هذه الهيئات التشريعية الثلاث بتقديم مساهمات مهمة للغاية لعملية الحوار وإبرام هذا الاتفاق. كما شاركت فيه أطراف معنية مستقلة أخرى. فيما قدمت التشكيلات المسلحة والمجالس البلدية والأحزاب السياسية وقادة القبائل والمنظمات النسائية مساهمات إيجابية وبناءة خلال مسارات الأخرى بغية تعزيز مصالحة حقيقية ومستقرة.

ويستند الاتفاق السياسي الليبي الذي تمخض عن هذا الحوار إلى أربعة مبادئ رئيسية: ضمان الحقوق الديمقراطية للشعب الليبي، والحاجة إلى حكومة توافقية تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة والتوازن فيما بينها، وضرورة تمكين مؤسسات الدولة، كحكومة الوفاق الوطني، للتمكن من معالجة التحديات الخطيرة في المستقبل، واحترام القضاء الليبي واستقلاله.

إن تنفيذ هذا الاتفاق، بحسن نية، سوف يتيح الأدوات اللازمة لمعالجة تحديات محاربة الإرهاب وإصلاح وبناء مؤسسات الدولة وتحفيز التنمية الاقتصادية والتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وترسيخ سيادة القانون وحقوق الإنسان في جميع أرجاء البلاد.

سيظل الشعب الليبي مديناً لثواره للدور الذي لعبوه في تحرير البلاد من عقود من حكم الفرد، أو للتضحيات التي قدموها في نضالهم من أجل دولة حرة وديمقراطية تتمسك بسيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان. لقد آن الأوان للمضي قدماً نحو مرحلة جديدة من انتقال ليبيا، تتيح للثوار فرصةً ليكونوا جزءاً من جيش حديث ومهني تم إصلاحه ويخضع لسيطرة الحكومة المباشرة، أو لإعادة إدماجهم في الحياة المدنية بما يليق بالتضحيات التي قدموها. لقد حان الوقت لوضع حد للقتال الذي أعاق الانتقال الديمقراطي للبلاد والذي يشكل خطراً متزايداً على وحدتها الوطنية. إن العمل من أجل مستقبل أفضل لليبيا يجب أن يستمر من خلال الوسائل السياسية السلمية.

يعد هذا الاتفاق الخطوة الأولى على طريق طويل نحو تعافي ليبيا وازدهارها. إن عمليات الانتقال السياسي هي دائماً صعبة، واستبدال الأنظمة الاستبدادية بديمقراطية حقيقية يعد مهمة جبارة في أحسن الظروف. فلا توجد طرق مختصرة، ولن يكون الأمر سهلاً. غير أنها خطوة أولى جيدة تضع ليبيا على أرض صلبة لمواجهة تحديات المستقبل.

الديباجة

إن المشاركين في الحوار السياسي الليبي،
إذ يجمعون على أن التسوية السلمية للأزمة في ليبيا تتطلب التزاماً واضحاً وتصميماً صريحاً من قِبَل الممثلين السياسيين الليبيين، ودعماً واسعاً من كافة الأطراف، وجهوداً متضافرة مستمرة من الشعب الليبي،
وإذ يستجيبون لحاجة مؤسسات الدولة الشرعية لترتيبات واضحة لإدارة الشئون الليبية لحين إقرار وإنفاذ الدستور الليبي،

وإذ يعربون عن التزامهم بالمصلحة الوطنية العليا لليبيا ووضعها فوق كل الأولويات الأخرى،
وإذ يؤكدون على التزامهم بالمسار الديمقراطي المستند إلى احترام نتائج العملية الانتخابية ومبدأ التداول السلمي للسلطة،
وإذ يؤكدون على تمسكهم بالإعلان الدستوري واحترام استقلال القضاء وأحكامه وقراراته،
وإذ يؤكدون على التزامهم بمراعاة القواعد العامة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والالتزامات المنبثقة عن المعاهدات الدولية التي تعد ليبيا طرفاً بها، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على السيادة الليبية،
وإذ يعربون عن إصرارهم على ضمان إتاحة الفرصة لجميع الليبيين للمشاركة بفعالية في جهود بناء الدولة،
وإذ يعربون عن تصميمهم على إعادة توفير بيئة مستقرة يعمّها السلم والأمن تُمكّن مؤسسات الدولة من تلبية احتياجات الشعب الليبي والحفاظ على مكتسباته،
وإذ يعربون عن عزمهم على ضرورة أن يكون استخدام القوة في ليبيا حكراً على السلطات الشرعية للدولة، بشكل يتماشى مع مبدأ سيادة القانون، والتزامات ليبيا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق وحريات الشعب الليبي، وأن يخضع مسئولو القطاع الأمني للرقابة المدنية والمساءلة وفقاً للتشريعات الليبية النافذة،
وإذ يعربون عن إدانتهم للانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بما في ذلك استهداف المدنيين والمؤسسات المدنية والتزامهم في وضع نهاية للإفلات من العقاب،
وإذ يؤكدون على الدور الهام للمرأة الليبية في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام، وأهمية مساهمتها المتكافئة في جميع الجهود الرامية إلى حل الأزمة الليبية وضرورة زيادة دورها في صنع القرار المتعلق بهذه الجهود والمشاركة في العملية السياسية،
وإذ يعربون عن تصميمهم على إشراك الشباب في صناعة السلام وتعزيز دورهم في العملية السياسية وتحصينهم للتصدي لكافة أشكال الإرهاب،
وإذ يعربون عن قلقهم البالغ من ازدياد الخطر الذي تشكله الجماعات الإرهابية على سيادة ليبيا، ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها، وعلى انتقالها الديمقراطي، ورفضهم التام للتطرف والإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره بغض النظر عن دوافعه،
وإذ يتطلعون إلى بناء مجتمع آمن متماسك تسوده المصالحة الوطنية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير،
وإذ يعبرون عن التزامهم بالحفاظ على المؤسسات المستقلة في ليبيا وعزمهم على العمل بما يحقق مصالح الشعب الليبي على المدى الطويل بوجود هياكل إدارية موحدة خاضعة لحكومة الوفاق الوطني يتمثل دورها في حماية موارد ليبيا لصالح جميع الليبيين،
وإذ يؤكدون على الالتزام بالمسار الديمقراطي المستند على احترام نتائج العملية الانتخابية ومبدأ التداول السلمي للسلطة واحترام استقلال القضاء وأحكامه وقراراته وإدانة كافة أشكال الاستبداد التي أتسم بها النظام السابق والذي كان عهداً جائراً مستبداً ومثّل حقبة سوداء في تاريخ ليبيا وجثم على البلاد منذ 1 سبتمبر 1969 حتى انتصار ثورة فبراير المباركة، والتأكيد على عدم تكرارها ومنع أي فعل يدعو إلى إعادة إنتاج ذلك العهد بأي شكل من الأشكال ورفض أية محاولات للتداول غير السلمي على السلطة ومن بينها كافة أشكال الانقلابات،
وإذ يكررون تأكيد التزام ليبيا بتعهداتها الدولية،
اتفقوا على ما يلي:

مبادئ حاكمة

يحتكم هذا الاتفاق وتنفيذه وتفسيره إلى المبادئ التالية:

1. الالتزام بحماية وحدة ليبيا الوطنية والترابية وسيادتها واستقلالها، وسيطرتها التامة على حدودها الدولية ورفض أي تدخل أجنبي في الشئون الداخلية الليبية.
2. الالتزام الكامل بالإعلان الدستوري والعملية السياسية المبنية على مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

3. الالتزام باحترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية.
4. الالتزام بأهمية صياغة دستور دائم لليبيا يلبي طموحات الشعب الليبي وآماله نحو بناء دولة المؤسسات القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.
5. الالتزام بأن الشريعة الإسلامية هي مصدر كل تشريع وكل ما يخالفها يعد باطلاً.
6. الالتزام بمبادئ ثورة السابع عشر من فبراير المتضمنة في ديباجة الإعلان الدستوري، والمبنية على أساس العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات.
7. إدانة كافة الأطراف لكافة أشكال الاستبداد التي أتسم بها النظام السابق والتأكيد على عدم تكرارها.
8. التأكيد على مبدأ المساواة بين الليبيين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وتكافؤ الفرص ورفض أي تمييز بينهم.
9. الالتزام بمبدأ احترام القضاء واستقلاله والحرص على نزاهته وحياده.
10. الالتزام بأن مجلس النواب هو السلطة التشريعية الوحيدة في البلاد خلال الفترة الانتقالية.
11. الالتزام بالصلاحيات والسلطات الممنوحة لحكومة الوفاق الوطني ومجلس الدولة، ومساهمتهما في العملية السياسية وفقاً لهذا الاتفاق.
12. التزام كل من مجلس النواب ومجلس الدولة وحكومة الوفاق الوطني وكذلك المؤسسات الأخرى المنبثقة عن هذا الاتفاق بإعلاء مبدأ التوافق في مباشرتها لمهامها وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها لضمان حسن سير العملية الديمقراطية والتكامل والتوازن بين السلطات جميعها.
13. الالتزام الكامل بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.
14. الالتزام بتشكيل حكومة وفاق وطني تقود الجهاز التنفيذي، تعمل على تنفيذ برنامج عملها وفقاً للإعلان الدستوري.
15. احتكار الدولة للحق الحصري في الاستخدام المشروع للقوة.
16. نبذ وتجريم كل أشكال العنف أو التهديد به أو التحريض عليه لتحقيق أهداف سياسية، وضرورة تطبيق القانون على من يُذكي مشاعر الكراهية والعنف.
17. إدانة ومكافحة الأعمال الإرهابية بكافة أشكالها وأنواعها ومصادر تمويلها والالتزام بمسئولية الدولة الحصرية عن مكافحة الإرهاب على أن تلتزم بالإجراءات القانونية وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المنصوص عليها بالاتفاقيات والمواثيق والمعايير الدولية بهذا الخصوص.
18. احتكار الدولة لمؤسستي الجيش والأمن بمقتضى القانون وخدمة للصالح العام، ويلتزم الجيش بعدم المساس بالنظام الدستوري ويحظر على الضباط وضباط الصف والجنود الاشتغال بالعمل السياسي. ويحظر على أي فرد أو هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية خارج شرعية الدولة.
19. الالتزام بتفعيل المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية التابعة لهما، التي تقوم بحماية الوطن وتضمن أمن المواطنين وسلامتهم، ودعمها وتطويرها استناداً إلى التشريعات الليبية النافذة التي تضمن الشفافية والمساءلة والفاعلية والمهنية، وتحت إشراف السلطة المدنية.
20. الالتزام بتطبيق القرارات الصادرة عن السلطة التشريعية بشأن حل ودمج التشكيلات المسلحة في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وإعادة تأهيل منتسبيها بما يتماشى مع المعايير والممارسات الدولية.
21. الالتزام بإخلاء جميع المناطق السكنية والمقرات المدنية والعسكرية من جميع التشكيلات المسلحة.
22. صئون حقوق المكونات الثقافية باعتبارها مكوناً أساسياً وأصيلاً من مكونات الشعب الليبي في إطار دولة المواطنة والهوية الوطنية الجامعة.
23. رفض التحريض على الكراهية والتكفير والتخوين والتعصب والتطرف والتشهير وكافة أوجه التمييز والازدراء، والالتزام بعدم استخدام وسائل الإعلام، بجميع أنواعها، في ارتكاب أي من تلك الأفعال.
24. عدم جواز الاحتجاز أو الاعتقال إلا بموجب القانون والالتزام بأن تكون جميع السجون ومراكز الاعتقال والتوقيف تحت السيطرة الفعلية للسلطة القضائية، وإنفاذ القوانين الليبية المتعلقة بإطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين دون اتهام أو محاكمة، ومحاكمة الأشخاص الملاحقين قضائياً بشكل سريع وعادل وكذلك الالتزام بالكشف عن مصير المفقودين.

25. الملاحقة القضائية ومعاقبة مرتكبي جرائم القتل والتعذيب وغيرها من الجرائم بموجب القانون الدولي بما في ذلك ضروب سوء المعاملة ضد المحتجزين، أياً من كان.
26. تفعيل آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، من أجل إعلاء الحقيقة وتحقيق المحاسبة والمصالحة وجبر الضرر وإصلاح مؤسسات الدولة، وذلك تماشياً مع التشريعات الليبية النافذة والمعايير الدولية.
27. الالتزام الكامل بمعالجة الأوضاع الإنسانية للمهجرين والنازحين وتسهيل عودتهم الطوعية لمناطقهم بأسرع وقت ممكن بكرامة وأمان، والتعهد بحمايتهم والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم، مع مراعاة الأعباء المالية للدولة الليبية.
28. الالتزام بالعمل على محاربة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية من خلال تضافر جهود الدول المعنية وبالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي والدول المجاورة، مع التأكيد على احترام قواعد القانون الدولي ذات الصلة.
29. تفعيل النظام اللامركزي كأساس للحكم المحلي في إطار وحدة الدولة.
30. الالتزام بمبادئ الشفافية ومكافحة الفساد والتقيد بالمعايير الدولية في مجال التعاقدات العامة للدولة وفي كافة تعاملاتها الداخلية والخارجية.
31. الإقرار بأهمية استمرار استقلال ونزاهة المؤسسات الاقتصادية والرقابية ذات السيادة.
32. المحافظة على الثروات الطبيعية والموارد الوطنية ومؤسسات الدولة الاقتصادية والمالية المملوكة لكل الليبيين واستثمارها لصالحهم ولصالح الأجيال القادمة، وعدم جواز التحكم أو التصرف فيها إلا من قبل السلطات الرسمية للدولة ووفق التشريعات الليبية النافذة ذات الصلة وعدم إقحامها في أي نزاع سياسي.

حكومة الوفاق الوطني

المادة (1)

1. تشكيل حكومة الوفاق الوطني يأتي في ظل ظروف استثنائية تمر بها البلاد وتستمد قوتها من كونها تتويجاً للاتفاق السياسي الليبي، ويتطلب نجاحها استمرار دعم كافة الأطراف لها لتمكينها من القيام بمهامها على أكمل وجه.
2. تُشكَّل حكومة الوفاق الوطني على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص وتكلَّف بممارسة مهام السلطة التنفيذية وتتكون من مجلس للوزراء برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية نواب رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء، يكون مقرها الرئيسي العاصمة طرابلس ويُمكن أن تمارس أعمالها من أي مدينةٍ أخرى.
3. يُشكَّل مجلس لرئاسة الوزراء يرأسه رئيس مجلس الوزراء وبعضوية خمس نواب وثلاث وزراء أحدهم لشئون رئاسة مجلس الوزراء والتشريع والثاني لشئون المجالس المتخصصة والأخير لشئون المجتمع المدني ويتطلب قيام مجلس رئاسة الوزراء باتخاذ أي قرار، وفقاً لاختصاصاته المبينة بالمادة 2/8 من هذا الاتفاق، إجماع رئيس مجلس الوزراء ونوابه.
4. مدة ولاية حكومة الوفاق الوطني عام واحد يبدأ من تاريخ نيلها ثقة مجلس النواب وفي حال عدم الانتهاء من إصدار الدستور خلال ولايتها، يتم تجديد تلك الولاية تلقائياً لعام إضافي فقط وفي جميع الأحوال تنتهي ولاية الحكومة مباشرةً فور تشكيل السلطة التنفيذية بموجب الدستور الليبي أو انقضاء المدة المحددة لها أيهما أقرب.
5. لا ينظر مجلس النواب في طلب الاقتراح بسحب الثقة من حكومة الوفاق الوطني إلا بطلب مكتوب موقع من خمسين (50) عضواً من أعضاءه. وفي هذه الحالة، يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة بهدف الوصول لتوافق قبل المضي في إجراءات سحب الثقة ويتعين على مجلس الدولة إبداء رأيه خلال مدة أقصاها أربعة عشر (14) يوماً من تاريخ مخاطبته. وفي هذه الحالة، يتطلب سحب الثقة من حكومة الوفاق الوطني موافقة مائة وعشرون (120) عضواً من أعضاء مجلس النواب.

المادة (2)

1. مع مراعاة مبدأيْ الكفاءة وعدم التمييز، يتعين توافر الشروط الواردة بالإعلان الدستوري في مَن يُعيَّن لعضوية حكومة الوفاق الوطني.
2. تُولي حكومة الوفاق الوطني الاعتبار الواجب للبُعد الجغرافي والمكونات الثقافية والتمثيل العادل للمرأة والشباب عند اختيار أعضائها.
3. يقوم رئيس مجلس الوزراء المُكلَّف ونوابه باختيار الوزراء استناداً إلى اتفاق فيما بينهم، وبعد عقد جلسة تشاور مع أعضاء الحوار السياسي الليبي تُخصَّص لهذا الغرض. وإذا تعذر إجماعهم خلال التصويتين الأول والثاني، يتخذ القرار في التصويت الثالث بأغلبية أعضاء مجلس رئاسة الوزراء ويتعين أن يكون رئيس مجلس الوزراء من الموافقين.
4. يحدد الملحق رقم (1) بهذا الاتفاق أسماء المرشحين لمجلس الوزراء.

المادة (3)

يقدم رئيس مجلس الوزراء، خلال مدة أقصاها شهر من إقرار هذا الاتفاق، قائمة كاملة متوافق عليها بأعضاء حكومة الوفاق الوطني وبرنامج عملها لمجلس النواب لاعتمادها بالكامل ومنحها الثقة واعتماد برنامجها وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً خلال مدة لا تتجاوز عشرة (10) أيام من تاريخ تقديمها للمجلس.

المادة (4)

تؤدي استقالة رئيس مجلس الوزراء، أو وفاته، أو خلو منصبه لأي سبب من الأسباب إلى استقالة الحكومة بكاملها. وفي هذه الحالة، تواصل الحكومة المنتهية ولايتها مهامها كحكومة تصريف أعمال برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الوزراء لحين تشكيل حكومة جديدة، على أن يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة بهدف الوصول لتوافق على بديل له خلال موعد غايته عشرة (10) أيام من تاريخ خلو المنصب، على أن يتم اعتماد ذلك الاختيار من مجلس النواب.

المادة (5)

1. في حال خلو منصب أحد نواب رئيس الوزراء لأي سبب كان، يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة بهدف الوصول لتوافق على بديل له خلال موعد غايته عشرة (10) أيام من تاريخ خلو المنصب، على أن يتم اعتماد ذلك الاختيار من مجلس النواب.
2. في حال خلو منصب أحد الوزراء أعضاء رئاسة مجلس الوزراء، يقوم رئيس الوزراء ونوابه باختيار البديل بالإجماع خلال موعد غايته عشرة (10) أيام من تاريخ خلو المنصب، وإذا تعذر إجماعهم خلال التصويتين الأول والثاني، يتخذ القرار في التصويت الثالث بأغلبية أعضاء مجلس رئاسة الوزراء ويتعين أن يكون رئيس مجلس الوزراء من الموافقين، على أن يتم اعتماد ذلك الاختيار من مجلس النواب.

المادة (6)

يجوز لرئيس الوزراء ونوابه إعفاء أي وزير استناداً إلى اتفاق بالإجماع فيما بينهم، على أن يستمر الوزير في تسيير أعمال وزارته لحين قيام رئيس مجلس الوزراء، بعد التوافق مع نوابه، بعرض البديل على مجلس النواب، خلال عشرة (10) أيام من الإعفاء، لمنحه الثقة. وإذا تعذر توافقهم خلال التصويتين الأول والثاني، يتخذ القرار في التصويت الثالث بأغلبية أعضاء مجلس رئاسة الوزراء ويتعين أن يكون رئيس مجلس الوزراء من الموافقين.

المادة (7)

تقوم حكومة الوفاق الوطني، خلال اجتماعها الأول، باعتماد آليات صنع القرار الخاصة بها بأغلبية ثلثي أعضائها.

المادة (8)

تكون اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء، المشكّل من رئيس مجلس الوزراء وبعضوية نوابه وثلاث وزراء كالتالي:

1. اختصاصات رئيس مجلس الوزراء:
   أ. تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية؛
   ب. اعتماد ممثلي الدول والهيئات الأجنبية لدى ليبيا؛
   ت. الإشراف على أعمال المجلس وتوجيهه في أداء اختصاصاته وترؤس اجتماعاته؛
2. اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء:
   أ. القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي؛
   ب. تعيين وإقالة رئيس جهاز المخابرات العامة بعد موافقة مجلس النواب؛
   ت. تعيين وإعفاء السفراء وممثلي ليبيا لدى المنظمات الدولية بناء على اقتراح من وزير الخارجية وفقاً للتشريعات الليبية النافذة؛
   ث. تعيين كبار الموظفين وإعفائهم من مهامهم؛
   ج. إعلان حالة الطوارئ والحرب والسلم واتخاذ التدابير الاستثنائية بعد موافقة مجلس الدفاع والأمن القومي، على أن يعرض الأمر على مجلس النواب، خلال فترة لا تتجاوز عشرة (10) أيام من صدوره، لاعتماده؛
   ح. عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على أن تتم المصادقة عليها من مجلس النواب.

المادة (9)

يختص مجلس الوزراء بممارسة السلطة التنفيذية وضمان السير العادي لمؤسسات وهياكل الدولة العامة وفقاً للاختصاصات التالية:

1. وضع وتنفيذ برنامج عمل الحكومة لفترة ولايتها مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المنصوص عليها بالملحق رقم (2) بهذا الاتفاق؛
2. اقتراح مشروعات القوانين اللازمة لأداء مهامها وتقديمها لمجلس النواب لإقرارها؛
3. إصدار اللوائح والقرارات الإدارية والتعليمات بحسب الحاجة لتنفيذ برنامج الحكومة وفقاً للتشريعات النافذة؛
4. إدارة الشئون الوطنية بما يحقق مصلحة البلاد، وفقاً للقوانين واللوائح والأنظمة والقرارات النافذة؛
5. إعداد مشروع الميزانية العامة والحساب الختامي للدولة؛
6. وضع وتنفيذ ترتيبات مالية طارئة مؤقتة عند الاقتضاء بعد إجراء المشاورات اللازمة مع مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة والجهات الرقابية ذات العلاقة وفق أحكام القانون المالي النافذ؛
7. إصدار القرارات الخاصة بهيكلة وإدارة الأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للحكومة، حسب ما تراه ضرورياً وملائماً، بعد التشاور مع الجهات ذات الصلة؛
8. التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية؛
9. تنفيذ المهام المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

المادة (10)

تلتزم حكومة الوفاق الوطني بتشكيل لجنة مشتركة من مجلس النواب ومجلس الدولة وحكومة الوفاق الوطني ومجلس الدفاع والأمن القومي المنصوص عليه في الإعلان الدستوري، للتوافق على مشروع قانون يحدد صلاحيات منصب القائد الأعلى للجيش الليبي وكذلك صلاحيات المستويات القيادية بالجيش خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ بدء عملها على أن يعتمده مجلس النواب كما تم التوافق عليه.

المادة (11)

تلتزم حكومة الوفاق الوطني بتشكيل وحدة دعم وتمكين للمرأة تتبع رئاسة مجلس الوزراء.

مجلس النواب

المادة (12)
يتولى السلطة التشريعية للدولة، خلال المرحلة الانتقالية، مجلس النواب المنتخب في يونيو 2014، ويمارس صلاحياته وفقاً للإعلان الدستوري وتعديله وفقاً لهذا الاتفاق.

المادة (13)
يتولى مجلس النواب المنتخب في يونيو 2014 سلطة التشريع للمرحلة الانتقالية، ومنح الثقة لحكومة الوفاق الوطني وسحبها وفقاً لبنود هذا الاتفاق، واعتماد الميزانية العامة، والرقابة على السلطة التنفيذية، وإقرار السياسة العامة المقدمة من الحكومة.

المادة (14)
تقدم مقترحات القوانين بمبادرة من عشرة (10) نواب على الأقل، وتقدم مشاريع القوانين من مجلس الوزراء، ويختص رئيس مجلس الوزراء بتقديم مشاريع قوانين الموافقة على المعاهدات الدولية ومشاريع القوانين المالية.

المادة (15)
1. مع مراعاة التشريعات الليبية النافذة، يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة، خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ إقرار هذا الاتفاق، ووفقاً للآلية المنصوص عليها بالملحق رقم (3) لهذا الاتفاق، بهدف الوصول لتوافق حول شاغلي المناصب القيادية للوظائف السيادية التالية:
   أ. محافظ مصرف ليبيا المركزي.
   ب. رئيس ديوان المحاسبة.
   ت. رئيس جهاز الرقابة الإدارية.
   ث. رئيس هيئة مكافحة الفساد.
   ج. رئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات.
   ح. رئيس المحكمة العليا.
   خ. النائب العام.
2. على إثر تنفيذ الفقرة الأولى من هذه المادة، يتطلب تعيين وإعفاء شاغلي المناصب القيادية للوظائف السيادية المبينة في الفقرة السابقة موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب.

المادة (16)
يعقد مجلس النواب، بعد التحاق من يرغب من النواب المقاطعين، جلسة تخصص للنظر في القضايا التالية:
1. المقر المؤقت لانعقاد المجلس.
2. مراجعة النظام الداخلي للمجلس.
3. تشكيل لجان المجلس.
4. القرارات والتشريعات التي أصدرها المجلس.
5. تطوير العمل التشريعي لتعزيز الفاعلية والشفافية.

على أن يتم الانتهاء من البت في تلك القضايا في موعد غايته 15 أكتوبر 2015.

المادة (17)
تشكل لجنة من مجلس النواب والنواب المقاطعين له، تجتمع في موعد غايته 17 سبتمبر 2015، للاتفاق على الإجراءات اللازمة لتنفيذ المادة السابقة على أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتسهيل عمل تلك اللجنة.

المادة (18)

يستمر عمل مجلس النواب، وفقاً للمادة 16 من هذا الاتفاق، لحين انعقاد الجلسة الأولى للسلطة التشريعية بموجب الدستور الليبي.

المجلس الأعلى للدولة

المادة (19)

1. مجلس الدولة هو أعلى مجلس استشاري للدولة، يقوم بعمله باستقلالية وفقاً للإعلان الدستوري المعدل وفقاً لهذا الاتفاق والتشريعات الليبية النافذة، ويكون له الشخصية القانونية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.
2. يتولى مجلس الدولة، بالأغلبية التي يقرها نظامه الداخلي، خلال فترة أقصاها واحد وعشرين (21) يوماً من تاريخ عرض مشاريع القانون عليه، إبداء الرأي الملزم لحكومة الوفاق الوطني في تلك المشاريع قبل إحالتها لمجلس النواب، وللمجلس حق قبول أو رفض تلك المشروعات.
3. يتولى مجلس الدولة إبداء الرأي الاستشاري والاقتراحات اللازمة لحكومة الوفاق الوطني في القضايا المتعلقة بإبرام الاتفاقيات الدولية أو الانضمام إليها.
4. يتعين على مجلس الدولة الرد كتابياً على أي طلب من حكومة الوفاق الوطني في غضون واحد وعشرين (21) يوماً من تاريخ استلامه.

المادة (20)

ينظم مجلس الدولة عمله وفقاً للملحق رقم (3) بهذا الاتفاق.

المادة (21)

في أول اجتماع له، ينتخب مجلس الدولة رئيساً له ونائبين ومقرر ويضع اللائحة الداخلية الخاصة به ويعقد المجلس اجتماعاته بصفة دورية وخلال فترة لا تتجاوز ثلاثين (30) يوماً بين كل اجتماع.

المادة (22)

1. يكون المقر الرئيسي لمجلس الدولة بالعاصمة طرابلس ويجوز له عقد اجتماعاته في أي مدينة أخرى.
2. ينتهي عمل مجلس الدولة بانتهاء عمل مجلس النواب وفقاً لنص هذا الاتفاق.

المادة (23)

1. بدون الإخلال بالصلاحيات التشريعية لمجلس النواب، يقوم مجلس النواب ومجلس الدولة بتشكيل لجنة مشتركة بينهما، قبل شهرين من انتهاء عمل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، مهمتها اقتراح مشروعي قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة الضروريان لاستكمال المرحلة الانتقالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وتقدم مشاريع القوانين لمجلس النواب لإقرارها.
2. يلتزم مجلس النواب ومجلس الدولة وحكومة الوفاق الوطني بتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهما لتوفير أجواء مناسبة لإجراء الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات العامة والتداول السلمي للسلطة.

المادة (24)

يختص مجلس الدولة كذلك بدراسة واقتراح السياسات والتوصيات اللازمة حول الموضوعات التالية:

1. دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي؛
2. دعم الوحدة الوطنية؛
3. حماية المقومات الأساسية للمجتمع؛
4. مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لبرنامج عمل الحكومة وأولوياتها؛

5. مكافحة الإرهاب والتطرف والعنف والإقصاء؛
6. دعم جهود المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي من خلال الآليات القائمة؛
7. العودة الطوعية والآمنة للمهجرين والنازحين؛
8. دور الإعلام في دعم جهود إحلال السلام ونبذ ثقافة العنف والكراهية؛
9. دعم ومساندة لجان تقصي الحقائق ومؤسسات مكافحة الفساد في أدائها لواجباتها.

المادة (25)

1. يُبدي مجلس الدولة رأيه في المسائل الأخرى التي ترى حكومة الوفاق الوطني أن تستشيره فيها، وله في سبيل ذلك أن يُعِد المذكرات والدراسات والتقارير اللازمة، على أن يسترشد لدى تقديم مقترحاته بالمعايير والمحددات التي تضعها له الحكومة.
2. يجوز للمجلس في سبيل أدائه لمهامه تشكيل لجان متخصصة من بين أعضائه.

تدابير بناء الثقة

المادة (26)

1. تلتزم جميع أطراف هذا الاتفاق بجمع معلومات كاملة عن الأشخاص المختطفين والمفقودين وتقديمها لحكومة الوفاق الوطني وتلتزم حكومة الوفاق الوطني بتشكيل هيئة مستقلة للأشخاص المفقودين إعمالاً بأحكام القانون رقم 1 لسنة 2014 وذلك خلال ستين (60) يوماً من بدء ممارسة الحكومة لمهامها.
2. ينبغي على جميع أطراف النزاع، في غضون ثلاثين (30) يوماً من بدء ممارسة الحكومة لمهامها، إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين لديهم دون سند قانوني أو تسليمهم إلى السلطات القضائية، التي ستقرر في غضون الستين (60) يوماً التالية ما إذا كان ينبغي عليهم المثول أمام القضاء أو وجوب إطلاق سراحهم وفقاً للتشريعات الليبية النافذة والمعايير الدولية.
3. ينبغي على كافة الأطراف المساهمة في توفير حماية فعّالة للسلطات القضائية المختصة وتمكينها من مراجعة جميع حالات الاحتجاز أو الاعتقال، وإطلاق سراح فوري لجميع الأشخاص المحتجزين أو المعتقلين دون سند قانوني. وفي حال عدم الالتزام بالتنفيذ، تقوم الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.
4. يلتزم جميع أطراف هذا الاتفاق بضمان حكر سلطة احتجاز المعتقلين والسجناء على السلطات القضائية المختصة وفي مرافق معترف بها رسمياً، وفقاً للتشريعات الليبية النافذة.
5. تلتزم أطراف هذا الاتفاق بالعمل على تطبيق قانون العدالة الانتقالية رقم 29 لسنة 2013، بما في ذلك تعيين مجلس إدارة هيئة تقصي الحقائق والمصالحة، خلال تسعين (90) يوماً من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.
6. تلتزم جميع أطراف هذا الاتفاق بالمحافظة على استقلال المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان ودعمه للقيام بمهامه على أكمل وجه بما في ذلك دوره في زيارة السجون ومقابلة المحتجزين.

المادة (27)

تلتزم جميع أطراف هذا الاتفاق بالتعاون مع جهود حكومة الوفاق الوطني ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات ذات الصلة لمساعدة المهجرين والنازحين بغية عودتهم الطوعية والآمنة بأسرع وقت ممكن إلى مناطقهم وتيسر التواصل الحر والآمن دون عوائق مع الوكالات والمنظمات الإنسانية. وتلتزم حكومة الوفاق الوطني بوضع الخطط اللازمة للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للنازحين والمهجرين داخلياً خلال تسعين (90) يوماً من تاريخ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

المادة (28)

بموجب هذا الاتفاق، تلتزم كافة الأطراف بالآتي:

1. رفع الحصار عن كافة المدن والمناطق المحاصرة.
2. تقوم حكومة الوفاق الوطني بتوفير المعونات الإنسانية للمناطق والأشخاص المتضررين من النزاع الحالي مع إيلاء اهتمام خاص للمدن والمناطق الأكثر تضرراً من جرّاء النزاع.
3. تيسير وتسهيل وصول المعونات الإنسانية التي تقدمها حكومة الوفاق الوطني أو مؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات الدولية إلى مستحقيها وعدم عرقلتها بأي صورةٍ من الصور على أن يتم ذلك تحت إشراف الدولة.

المادة (29)

1. لا يجوز لأي طرف من أطراف هذا الاتفاق القيام أو المشاركة في أي حملة إعلامية تهدف إلى التحريض على، أو الترويج إلى أي شكل من أشكال العنف أو الكراهية، أو تهديد السلم الأهلي والوحدة الوطنية لأي سبب من الأسباب.
2. يدعم أطراف هذا الاتفاق استخدام الإعلام لتعزيز المصالحة والتسامح والوحدة الوطنية.

المادة (30)

1. حكومة الوفاق الوطني لها كامل السلطة والسيطرة على كامل التراب الليبي وجميع المطارات والموانئ البحرية والمنافذ البرية وجميع المنشآت الحيوية في الدولة الليبية.
2. تؤكد أطراف هذا الاتفاق على ضرورة تقديم مرتكبي جريمة استخدام القوة ضد سيطرة حكومة الوفاق الوطني على أي مطار أو ميناء بحري أو منفذ بري أو غيرها من المنشآت الحيوية، وضبطهم وتقديمهم للقضاء لمواجهتهم بالعقوبات المقررة قانوناً.
3. ينبغي على جميع أطراف هذا الاتفاق التعاون بشكل كامل مع التدابير التي تتخذها حكومة الوفاق الوطني لفتح المطارات والموانئ البحرية والمنافذ البرية وتأمين سبل النقل والملاحة الجوية والبحرية والبرية. ولا يجوز لأي طرف من أطراف هذا الاتفاق اتخاذ أي إجراء بهدف عرقلة سبل النقل البري والملاحة الجوية والبحرية.
4. تلتزم كافة الأطراف بضمان سلامة المقرات والأصول التابعة للدولة ومؤسساتها وأجهزتها المختلفة وتسليمها لها لتصبح تحت سيطرتها الكاملة.

المادة (31)

يحق لجميع الليبيين والليبيات التنقل بحرية في جميع أرجاء ليبيا والسفر خارجها مستخدمين أياً من المطارات أو الموانئ البحرية أو المنافذ البرية. ولا يجوز اتخاذ أي إجراء بهدف تقييد حرية التنقل لأي شخص، إلا وفقاً للتشريعات الليبية النافذة وبأمر من السلطات القضائية المختصة.

المادة (32)

تقوم حكومة الوفاق الوطني بالاستمرار في دعم مشروع نظام الرقم الوطني لضمان الحد من الاستخدامات المالية والإدارية، ومن بينها سداد رواتب الليبيين بشكل منصف، وفقاً للتشريعات الليبية النافذة، ودون أي تمييز.

الترتيبات الأمنية

المادة (33)

1. الجيش الليبي هو قوات عسكرية نظامية تتألف من ضباط وضباط صف وجنود، يتولى الدفاع عن ليبيا والحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم المساس بالنظام المدني الدستوري والمحافظة على النظام والأمن العام عند الحاجة.

2. الشرطة هي هيئة مدنية نظامية ذات ضبطية قضائية مهمتها الحفاظ على السلم والنظام العام والصحة العامة وكفالة الأمن والطمأنينة وتطبيق القوانين واللوائح ومكافحة الجريمة قبل وقوعها وضبط مرتكبيها حال وقوعها وحماية الأرواح والأموال والممتلكات.
3. تلتزم حكومة الوفاق الوطني بتفعيل المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الجيش والشرطة ودعمها وتطويرها وفق أسس مهنية ووطنية آخذين بعين الاعتبار أهمية التحاق عناصر جديدة قادرة على تعزيز قدرات الجيش الليبي إلى جانب الوحدات والتشكيلات العسكرية القائمة.

المادة (34)

1. تعمل الترتيبات الأمنية الموقتة على إنهاء النزاع المسلح في ليبيا ومجابهة التهديدات الإرهابية وتحقيق الاستقرار الأمني في البلاد.
2. تكون حكومة الوفاق الوطني، من خلال أجهزتها الرسمية بما في ذلك الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية وبالتنسيق مع مجلس الدفاع والأمن القومي، مسئولةً عن تنفيذ الترتيبات الأمنية الموقتة بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، مع احترام السيادة الوطنية الليبية.
3. تتكون الترتيبات الأمنية الموقتة من:
   أ. ترتيبات لوقف إطلاق النار؛
   ب. ترتيبات خاصة بانسحاب التشكيلات المسلحة من المدن والتجمعات السكانية والمنشآت الحيوية؛
   ت. ترتيبات لمراقبة نزع وجمع الأسلحة والذخيرة في جميع أرجاء البلاد من خلال جدول زمني محدد؛
   ث. ترتيبات لمجابهة التهديدات الإرهابية في البلاد؛
   ج. آليات مراقبة وتحقق فيما يتعلق بالترتيبات سالفة الذكر.
4. تولي حكومة الوفاق الوطني سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لدعم تحقيق الاستقرار في البلاد وتطبيق الترتيبات الأمنية، وفق الإجراءات والجداول الزمنية المتفق عليها المرفقة بهذا الاتفاق، وبما ينسجم مع القرارات الصادرة عن السلطة التشريعية أو التي ستصدر مستقبلاً بهذا الخصوص.

المادة (35)

جميع الترتيبات الأمنية الموقتة الواردة بهذا الاتفاق لا تُقيّد جهود حكومة الوفاق الوطني في مكافحة التنظيمات الإرهابية المصنفة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن بينها (داعش / أنصار الشريعة / القاعدة).

المادة (36)

تتخذ حكومة الوفاق الوطني، من خلال أجهزتها المختلفة ذات الصلة، بما في ذلك الجيش والشرطة، الخطوات الضرورية لمكافحة التهديدات الإرهابية في ليبيا التي تهدد الأمن الوطني والسلم الاجتماعي، بما في ذلك اعتماد الخطط والاستراتيجيات اللازمة وآليات تنفيذها وذلك تماشياً مع التشريعات الليبية والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

المادة (37)

1. تتولى حكومة الوفاق الوطني فور نيلها ثقة مجلس النواب تشكيل ورئاسة لجنة "رصد تنفيذ الترتيبات الأمنية الموقتة" وفقاً لما يتم الاتفاق عليه، وتقوم اللجنة بتشكيل لجان فرعية وآليات أخرى مساندة حسب الحاجة مع مراعاة تمثيل المجتمعات المحلية، رجالاً ونساءً، في تلك الآليات، وتقدم اللجنة تقاريرها الدورية لحكومة الوفاق الوطني. ولحين تشكيل تلك اللجنة، يتولى المسار الأمني بالحوار السياسي الليبي تحديد الآليات المناسبة لوضع الترتيبات الأمنية موضع التنفيذ.
2. لحكومة الوفاق الوطني، بعد التشاور مع مجلس النواب ومجلس الدولة، الحق في طلب المساعدة اللازمة للجنة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.
3. تشمل مهام اللجنة ما يلي:
   أ. الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار وإعادة الانتشار المؤقت للتشكيلات المسلحة وفق الترتيبات

والجداول الزمنية المتفق عليها؛
ب. التحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات وقف إطلاق النار واتخاذ أية إجراءات مناسبة بشأنها؛
ت. اتخاذ القرارات اللازمة المتعلقة بانسحاب التشكيلات المسلحة من المدن والتجمعات السكانية والمنشآت الحيوية وجمع ونزع الأسلحة والذخيرة؛
ث. تيسير حركة انسحاب التشكيلات المسلحة إلى مناطق التجمع المحددة لها خارج المدن ومراقبة هذه المناطق لضمان الامتثال لخطة وقف إطلاق النار؛
ج. تيسير تسليم المعونات الإنسانية؛
ح. اتخاذ الإجراءات اللازمة ووضع الخطط التشغيلية لتنفيذ هذا الاتفاق؛
خ. أية مهام ضرورية أخرى لقيام اللجنة بأعمالها.

4. تضع اللجنة، حسب الحاجة، آليات لتيسير مشاركة قيادات المجتمع المحلي في تنفيذ وقف إطلاق النار وفض الاشتباك وإعادة الانتشار وجمع ونزع السلاح، وتقوم اللجنة بإجراء المشاورات اللازمة مع ممثلين عن التشكيلات المسلحة، متى اقتضت الضرورة.

المادة (38)

1. يدخل اتفاق وقف إطلاق النار الشامل والدائم حيّز التنفيذ في جميع أرجاء ليبيا ابتداء من تاريخ توقيع هذا الاتفاق. وتلتزم أطراف النزاع، فور دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ، بالوقف الفوري للأعمال القتالية وتجميد أي تحركات عسكرية. وتقوم اللجنة بالإشراف على ترتيبات فض الاشتباك بين القوات، حسب خطة وجدول زمني مكتوب يتم الاتفاق عليه في غضون أربعة عشر (14) يوماً فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ على أن تضع اللجنة الخطط اللازمة لتنفيذ ذلك.
2. تشمل خطة وقف إطلاق النار تحديد الأفعال التي تشكل خرقاً لوقف إطلاق النار وآليات الإبلاغ عن الانتهاكات وآليات تنفيذ خطة وقف إطلاق النار.

المادة (39)

1. تنسحب التشكيلات المسلحة من جميع المدن والتجمعات السكانية، وتعيد انتشارها في مواقع محددة وعلى المسافات المتفق عليها خارج المدن استناداً إلى خطة وجدول زمني مكتوبين يتم الاتفاق عليهما في غضون ثلاثين (30) يوماً فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ على أن تضع اللجنة الخطط اللازمة لتنفيذ ذلك.
2. تقوم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ القرارات اللازمة بخصوص تشكيل ونشر وحدات من الجيش والشرطة للحفاظ على الأمن والنظام في المناطق التي يتم إخلاء القوات المشتبكة منها، إضافة إلى ضمان سلامة وانتظام عمل السلطات القضائية.

المادة (40)

1. تنسحب التشكيلات المسلحة من جميع المنشآت الأساسية والحيوية ومن بينها المطارات والموانئ والمنافذ الحدودية والمنشآت النفطية ومحطات توليد الطاقة ومنشآت المياه الحيوية والمقرات الحكومية، إلى مواقع محددة متفق عليها. وتتسلم حكومة الوفاق الوطني السيطرة الكاملة على المنشآت الأساسية والحيوية حسب خطة وجدول زمني مكتوبين يتم الاتفاق عليهما في غضون ثلاثين (30) يوماً فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ على أن تضع اللجنة الخطط اللازمة لتنفيذ ذلك.
2. تقوم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تشكيل ونشر وحدات من الجيش والشرطة لحماية المنشآت الأساسية والحيوية.

المادة (41)

1. تقوم حكومة الوفاق الوطني من خلال الجيش والمؤسسات الأمنية، وفقاً للإجراءات والقوانين ذات الصلة، بالتنسيق مع التشكيلات المسلحة والمجالس البلدية، وبإشراف ومساعدة من الأمم المتحدة، بتجميع كافة

الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والذخائر الخاصة بها، حسب خطة وجدول زمني مكتوبين يتم الاتفاق عليهما في غضون ستين (60) يوماً فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. ويجب أن يتم تحديد فئات الأسلحة والذخائر ومناطق تخزين الذخائر التي سيتم تجميعها ومواقع التجميع والاتفاق عليها كتابياً، على أن تحدد حكومة الوفاق الوطني المراحل التالية لعملية التجميع والمدد الزمنية اللازمة لإنجازها.

2. تتولى حكومة الوفاق الوطني، بالتنسيق مع الأجهزة المعنية، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم حيازة الأسلحة الخفيفة.

المادة (42)

تلتزم جميع التشكيلات المسلحة، لحين تطبيق قرار حلها ودمجها وتسوية أوضاع منتسبيها، بأحكام التشريعات الليبية النافذة والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بحماية المدنيين وتوفير المرور الآمن وحرية التنقل لهم.

المادة (43)

تكون حكومة الوفاق الوطني، فور اعتمادها، الجهة الوحيدة المخولة التي لا يمكن لسواها استيراد الأسلحة أو الذخائر ، وذلك تماشياً مع التزامات ليبيا الدولية بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

المادة (44)

تضمن حكومة الوفاق الوطني اقتصار سلطة احتجاز أو اعتقال الأشخاص على أجهزة إنفاذ القانون المنصوص عليها قانوناً، وأن تتم ممارسة هذه السلطة بشكل يتماشى مع التشريعات الليبية النافذة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي جميع الأحوال، لا يجوز القيام بعمليات اعتقال أو تفتيش دون إذن كتابي من السلطة القضائية المختصة، وذلك باستثناء حالات التلبس، حيث يجب إحالة الشخص مباشرةً إلى السلطات القضائية ذات الاختصاص، ويُحظر منح أي من التشكيلات المسلحة أية سلطة للقيام بعمليات احتجاز أو اعتقال للأشخاص، ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لضمان ذلك.

المادة (45)

1. تعمل حكومة الوفاق الوطني على تفعيل جميع القوانين والقرارات والأنظمة النافذة ووضع الترتيبات اللازمة المتعلقة بدمج وإعادة تأهيل منتسبي التشكيلات المسلحة وفق جدول زمني مناسب، ولها أن تقدم لمجلس النواب مشروعات قوانين جديدة حسبما تراه ضرورياً وملائماً لتنفيذ هذا الغرض.
2. تعمل حكومة الوفاق الوطني، وفق جدول زمني محدد، على حصر كافة التشكيلات المسلحة.
3. تعمل حكومة الوفاق الوطني على وضع استراتيجيات وخطط تهدف إلى دمج وإعادة تأهيل منتسبي التشكيلات المسلحة في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وتوفير فرص عمل لهم للعيش الكريم ضمن المجتمع الليبي.
4. يحق لمنتسبي التشكيلات المسلحة الانضمام للمؤسسات العسكرية للدولة متى توافرت بهم الشروط والمعايير اللازمة لذلك.

المادة (46)

يجب أن يتزامن مع تشكيل حكومة الوفاق الوطني البدء في تطبيق الترتيبات الأمنية، وفقاً لما هو منصوص عليه بهذا الاتفاق.

العملية الدستورية

المادة (47)
تؤكد كافة الأطراف على أهمية الالتزام بإنجاز العملية الدستورية في مواعيدها المقررة للانتهاء من المرحلة الانتقالية.

المادة (48)
تلتزم كافة الأطراف باحترام استقلال وحياد الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، وتلتزم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن الهيئة وإيجاد بيئة مناسبة تُمكّنها من العمل بحرية واستقلال، وبشكل يتيح لها الوصول إلى جميع فئات المجتمع الليبي، في الداخل والخارج، والتواصل معها دون عوائق.

المادة (49)
تلتزم حكومة الوفاق الوطني بتقديم الدعم المالي واللوجستي اللازم للهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، لتتمكن من تأدية مهامها على أفضل وجه ممكن، ولتتمكن من إنجاز دستور دائم قادر على التعبير عن طموحات الشعب الليبي وتطلعاته.

المادة (50)
تدعو كافة الأطراف الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور إلى الإسراع بوضع وإعلان خارطة طريق مصحوبة بجدول زمني واضح للمراحل المتبقية من عملها، وكذلك العمل على إيجاد طريقة مناسبة لتفهم جميع المكونات الثقافية بالمشاركة في أعمال الهيئة.

المادة (51)
تقوم الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور باستشارة كل من مجلس النواب ومجلس الدولة حول مسودة مشروع الدستور، فور الانتهاء من صياغة المسودة النهائية وقبل إرسالها للاستفتاء عليها، على أن يتم إرسال ملاحظات تلك الجهات مكتوبة للهيئة خلال شهر من تاريخ استلامها لمسودة مشروع الدستور.

المادة (52)
يستمر عمل هيئة صياغة مشروع الدستور الليبي حتى موعد غايته 24 مارس 2016 وفي حال لم تتمكن الهيئة من الانتهاء من مهمتها بحلول ذلك الموعد، تشكل لجنة من خمسة ممثلين عن كل من مجلس النواب ومجلس الدولة وبمشاركة مجلس رئاسة الوزراء، في موعد غايته أسبوعان من ذلك التاريخ للتداول في هذا الشأن.

الهيئات والمجالس المتخصصة

المادة (53)
يشكل مجلس أعلى للإدارة المحلية، يكون مقره بمدينة سبها، يهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين المجالس البلدية والجهات التنفيذية المختصة ذات الصلة وفقاً للقانون رقم 59 لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية، كما يعمل المجلس على دعم تنفيذ آليات بناء الثقة الواردة بهذا الاتفاق وإرساء أسس الإدارة المحلية.

المادة (54)
تُشكل حكومة الوفاق الوطني هيئة لإعادة الإعمار تتولى تنسيق جهود إعادة الإعمار في المناطق المتضررة من الصراع.

المادة (55)
تلتزم حكومة الوفاق الوطني، خلال خمسة وأربعين (45) يوماً من منحها الثقة، بتقديم مشروع قانون بشأن اختصاصات ونظام عمل مجلس الدفاع والأمن القومي إلى مجلس النواب، مع الأخذ بعين الاعتبار خلق آليات تسمح للمجلس بالتواصل مع ممثلين عن التشكيلات المسلحة بشأن القضايا التي تخصهم.

الدعم الدولي

المادة (56)
لحكومة الوفاق الوطني أن تطلب من مجلس الأمن الدولي إصدار قرار يؤيد الاتفاق ويدعم تنفيذه، وعلى وجه الخصوص توفير المساعدات الدولية اللازمة لتنفيذه.

المادة (57)
لحكومة الوفاق الوطني طلب المساعدة والدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمنظمات الإقليمية لوضع وإقرار خطة شاملة للدعم الدولي لمؤسسات الدولة الليبية على مدى الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية لا سيما تعزيز الاستقرار الأمني في البلاد وخصوصاً العاصمة طرابلس، توفير الاستقرار المالي والاقتصادي، ومعالجة الوضع الإنساني الصعب بما في ذلك أوضاع النازحين والمهجرين. وتعمل حكومة الوفاق الوطني مع البعثة على تنسيق جهود المجتمع الدولي خلال تنفيذ هذه الخطة عن طريق آلية تقوم حكومة الوفاق الوطني بإقرارها، بما في ذلك إنشاء وحدة للدعم الفني، تقع رئاسة مجلس الوزراء، تختص بذلك.

المادة (58)
تتولى حكومة الوفاق الوطني، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية، تنظيم مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن لتعبئة وتنسيق الدعم الدولي لليبيا على جميع الصعد المتعلقة ببناء القدرات والحكم الرشيد، إضافة إلى محاربة الإرهاب.

الأحكام الختامية

المادة (59)
1. تلتزم أطراف هذا الاتفاق بإيلاء أولوية خاصة لجعل العاصمة طرابلس، مقر حكومة الوفاق الوطني، مكاناً آمناً لجميع الليبيين، وأن تفعل أجهزة الدولة المعنية، وعلى الأخص جهاز الشرطة، للقيام بمهامها على أكمل وجه ممكن لحفظ الأمن والنظام وفقاً للقانون.
2. تلتزم أطراف هذا الاتفاق بإيلاء أهمية خاصة لمعالجة الوضع الأمني لمدينة بنغازي من كافة جوانبه، وتقوم حكومة الوفاق الوطني بتشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض تقدم توصياتها حول سبل المعالجة في موعد غايته ثلاثون (30) يوماً من تاريخ بدء ممارسة الحكومة لمهامها.
3. تفعيلاً لإلتزامهم بالنظام اللامركزي في إطار وحدة الدولة، تلتزم المؤسسات والهيئات والمجالس المنبثقة عن هذا الاتفاق بعقد اجتماعات دورية خارج مقار عملها الأساسية لا سيما بمدن الجنوب الليبي.

المادة (60)
1. تلتزم كافة الأطراف بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أو قرارات تتعارض مع بنود هذا الاتفاق، بأي شكل من الأشكال، وأن يعملوا على دعمه بكافة الوسائل والسبل الممكنة.
2. تلتزم كافة الأطراف باحترام المؤسسات المنبثقة عن هذا الاتفاق وتتعهد بدعمها وعدم المساس باستقلاليتها والصلاحيات الممنوحة لها.

المادة (61)
يولي أطراف الاتفاق أولوية قصوى لضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين الهيئات والمؤسسات المنبثقة عن هذا الاتفاق لتعزيز الاستقرار والأمن والمصالحة الوطنية لحين إقرار الدستور، مع التأكيد على أهمية إعطاء أولوية قصوى لضمان سير عمل المؤسسات بما يحقق المصلحة العامة.

المادة (62)
تقوم مجلس رئاسة الوزراء بتشكيل لجنة من المختصين للنظر في القوانين والقرارات التي صدرت عن الجهات ذات الصلة في الفترة ما بين 4 أغسطس 2014 وحتى إقرار هذا الاتفاق والتي رتبت التزامات قانونية ومالية وإدارية على الدولة الليبية بهدف إيجاد حلول مناسبة لها.

المادة (63)
تلتزم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر واستعادة الأرصدة الليبية بالخارج.

المادة (64)
للحوار السياسي الليبي، بعد إقرار هذا الاتفاق، أن يعتمد استثناءً، بناء على طلب من أي طرف من أطراف الاتفاق للنظر فيما يعتقد أنه خرق جسيم لأحد بنوده.

المادة (65)
يتم تعديل الإعلان الدستوري بما يتفق ونصوص هذا الاتفاق وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً ووفقاً للمقترح بالملحق رقم (4) بهذا الاتفاق خلال موعد غايته 20 أكتوبر 2015.

المادة (66)
وفقاً للقواعد القانونية في القانونين الدولي والوطني، فإن الأحكام الإضافية والملاحق هي جزء لا يتجزأ من الاتفاق ولها ذات القوة القانونية والحجية عند التنفيذ. كما أنه وفقاً لقواعد تفسير النصوص القانونية، يتعين تفسير كافة المواد الواردة في الاتفاق وملاحقه كحزمة واحدة بما يكفل الوحدة فيما بينها.

المادة (67)
يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ فور قيام أطراف الحوار السياسي الليبي بإقراره واعتماده كاملاً وتوقيعه.

حرر في الصخيرات، في 17 ديسمبر 2015.
النسخة الأصلية هي العربية.

أحكام إضافية

المادة (1)
الفترة الانتقالية الوارد ذكرها في الاتفاق السياسي الليبي هي التالية لاعتماد الاتفاق ولحين انعقاد الجلسة الأولى للسلطة التشريعية بموجب الدستور الليبي

المادة (2)
عقب اعتماد وإقرار الاتفاق السياسي الليبي، تعد حكومة الوفاق الوطني السلطة التنفيذية الوحيدة في البلاد وأية قرارات تنفيذية تصدر من عداها تعد باطلة ولا يعتد بها قانوناً.

المادة (3)
آلية التشاور من أجل التوافق المبينة بالاتفاق السياسي الليبي تتطلب توافق كل من مجلس النواب ومجلس الدولة حول القضايا الوارد ذكرها في المواد ذات الصلة

المادة (4)
تلتزم حكومة الوفاق الوطني بعرض مشروعات القوانين التي تعدها على مجلس الدولة قبل إحالتها لمجلس النواب

المادة (5)
تؤخذ قرارات اللجان المشتركة بين مجلس النواب ومجلس الدولة المبينة بالاتفاق بالتوافق.

المادة (6)
يسترشد البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإدماج في ليبيا، بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، بمبادئ عدم التمييز والشفافية والمعاملة العادلة والمنصفة بشكل يضمن الحياة الكريمة للمشاركين فيه والاعتراف بتضحياتهم، وكذلك الالتزام الوطني بدمجهم في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية بعد توفير التأهيل اللازم لهم.

المادة (7)
الالتزام بتفعيل المؤسسات الأمنية، وعلى رأسها الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية التابعة لهما، بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، على نحو يضمن مهنيتها ووطنيتها وشفافيتها كجزء من عملية الإصلاح الشامل وإعادة البناء لمؤسسات الدولة، وبما يتماشى مع مبادئ سيادة القانون وعدم المساس بالنظام الدستوري وحقوق الإنسان مع استبعاد كل من ثبت تورطه في ارتكاب جرائم في حق الشعب الليبي.

المادة (8)
تنتقل كافة صلاحيات المناصب العسكرية والمدنية والأمنية العليا المنصوص عليها في القوانين والتشريعات الليبية النافذة إلى مجلس رئاسة الوزراء فور توقيع هذا الاتفاق ويتعين قيام المجلس باتخاذ قرار بشأن شاغلي هذه المناصب خلال مدة لا تتجاوز عشرين (20) يوما وفي حال عدم اتخاذ قرار خلال هذه المدة، يقوم المجلس باتخاذ قرارات بتعيينات جديدة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين (30) يوماً، مع مراعاة التشريعات الليبية النافذة.

المادة (9)
في حال خلو منصب رئيس مجلس الوزراء لأي سبب من الأسباب، يتناوب نواب رئيس مجلس الوزراء على رئاسة مجلس الوزراء لحين التوافق على بديل له وفقاً للنصوص الاتفاق.

المادة (10)
في حال خلو منصب أحد نواب رئيس مجلس الوزراء، تكون آلية استبداله بنفس الطريقة التي تم اختياره بها ومن ذات الجهة.

المادة (11)
تضمن المؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي عدم مقاضاة أي من الأشخاص لأسباب تقتصر على فعال الخصوم أثناء النزاع. ولا تنطبق هذه الضمانة على أي شخص قد يكون ارتكب جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية أو غيرها من الجرائم التي ينص عليها القانون الدولي إذ لا تخضع مثل هذه الجرائم للإفلات من العقاب.

المادة (12)
تستند كافة المؤسسات المنصوص عليها في الاتفاق السياسي الليبي شرعيتها من الإعلان الدستوري وتعديله الملحق بهذا الاتفاق، بعد إقراره واعتماده كاملاً وتوقيعه ودخوله حيز التنفيذ. وفي حال اقتضى الأمر إجراء تعديل لاحق للإعلان الدستوري يمس الاتفاق أو أحد المؤسسات المنبثقة عنه بشكل مباشر أو غير مباشر، يلتزم مجلس النواب ومجلس الدولة بالتوافق فيما بينهم على صيغة هذا التعديل على أن يتم إقراره نهائياً، دون تعديل، من مجلس النواب وفقاً للآلية الواردة بالإعلان الدستوري.

المادة (13)
يحال أي نزاع قانوني حول تفسير أو تطبيق الاتفاق السياسي الليبي وملاحقه إلى لجنة برئاسة مستشار من المحكمة العليا ترشحه الجمعية العمومية للمحكمة ويوافق عليه الطرفين وعضوية عضوين من كل من مجلس النواب ومجلس الدولة تختارهم جهاتهم وتتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية أعضائها، خلال مدة لا تتجاوز أربعة عشر (14) يوماً من تاريخ عرض الطلب عليها، وتكون قرارات تلك اللجنة نهائية وملزمة ومعللة. وللجنة أن تطلب رأياً استشارياً فنياً من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا متى ارتأت الحاجة لذلك.

المادة (14)
بدخول الاتفاق حيز التنفيذ، فإن كافة القرارات والقوانين التي تتعارض مع بنود هذا الاتفاق بملاحقه، والتي تم اعتمادها في الفترة ما بين 4 أغسطس 2014 ودخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، تعتبر لاغية ويجب التعامل معها وفقاً للآليات التي يبينها الاتفاق، وعلى وجه يراعي المصلحة الوطنية ومصالح الدولة الليبية والتزاماتها وروح التوافق التي سادت أعمال الحوار.

المادة (15)
تلتزم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر واستعادة الأموال الليبية بالخارج المتحصل عليها بطرق غير شرعية.

الملاحق

1. أسماء المرشحين لعضوية مجلس رئاسة الوزراء
2. أولويات حكومة الوفاق الوطني.
3. القواعد الأساسية لعمل مجلس الدولة.
4. مقترح لتعديل الإعلان الدستوري.
5. مبادئ تنظيمية لإدارة السياسة الليبية المالية والأصول الوطنية.
6. الترتيبات الأمنية.

النسخة النهائية

ملحق (1)
أسماء المرشحين لعضوية مجلس رئاسة الوزراء

1. فائز مصطفى السراج	رئيس مجلس الوزراء
2. أحمد عمر معيتيق	نائب رئيس مجلس الوزراء
3. فتحي عبد الحميد المجبري	نائب رئيس مجلس الوزراء
4. موسى الكوني بلكاتي	نائب رئيس مجلس الوزراء
5. علي فرج القطراني	نائب رئيس مجلس الوزراء
6. عبد السلام سعد حسين كاجمان	نائب رئيس مجلس الوزراء
7. عمر محمد أحمد الأسود	وزير شئون رئاسة مجلس الوزراء والتشريع
8. محمد عماري محمد زايد	وزير شئون المجالس المتخصصة
9. أحمد حمزة مهدي	وزير شئون المجتمع المدني

النسخة النهائية

ملحق (2)
أولويات حكومة الوفاق الوطني

تسترشد حكومة الوفاق الوطني في إعدادها لخطة عملها بالمواد ذات الصلة في الاتفاق السياسي الليبي بما في ذلك الملاحق المرفقة به. وفي هذا الصدد، تكون أولويات حكومة الوفاق الوطني كالتالي:

الأولويات السياسية

1. الالتزام بتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي والعمل مع كافة المؤسسات المنبثقة عنه لتحقيق هذا الغرض.
2. الاستمرار في دعم الحوار والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.
3. العمل على توفير دعم دولي واضح للحكومة من خلال تعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي والإقليمي.
4. وضع سياسة إعلامية متكاملة قائمة على رفض التحريض على العنف والكراهية والتطرف وكافة أشكال التمييز.
5. دعم الاستفتاء على الدستور والانتخابات من خلال توفير الإمكانيات المادية واللوجستية والأمنية اللازمة.
6. الحفاظ على علاقات متوازنة مع الدول وبالأخص دول الجوار بما يحقق مصلحة ليبيا.
7. حماية الحقوق والحريات ومكافحة الفساد وانتهاج الإصلاح الإداري والمالي وإعادة بناء المؤسسات مع اتباع مقومات الحكم الرشيد ووضع استراتيجية واضحة لذلك.
8. إنشاء وحدة تمكين المرأة وتوفير الموارد اللازمة لها وتمثيلها في جميع اللجان والهيئات المنبثقة من الاتفاق السياسي الليبي.
9. توفير آليات للمواطنين للإعراب عن آرائهم بشكل سلمي ومناسب، وتمكينهم من الوصول إلى الموارد والمعلومات الحكومية.

الأولويات الأمنية

1. تحقيق الأمن الداخلي والاستقرار وتوفيره للمواطنين والمقيمين في كل أرجاء ليبيا.
2. توفير القوات النظامية لحماية الحكومة والمؤسسات العامة في الدولة.
3. تأمين العاصمة والمدن والمطارات والموانئ والمنافذ البرية ومصادر المياه وحقول النفط والمؤسسات السيادية.
4. الالتزام بتفعيل المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية التابعة لهما، التي تقوم بحماية الوطن وتضمن أمن المواطنين وسلامتهم، ودعمها وتطويرها استناداً إلى التشريعات الليبية النافذة التي تضمن الشفافية والمساءلة والفاعلية والمهنية، وتحت إشراف السلطة المدنية.
5. مكافحة العنف والتطرف والهجرة غير الشرعية والأعمال الإرهابية بالتعاون مع المجتمع الدولي.
6. حل المجموعات المسلحة ودمج وإعادة تأهيل وتسريح مقاتليها وتوفير فرص عمل لهم.
7. معالجة ظاهرة انتشار السلاح وتجميعه.
8. تقديم مشروع قانون بشأن الاختصاصات ونظام عمل مجلس الدفاع والأمن القومي.
9. دعم النظام القضائي وتعزيز نظم العدالة الجنائية.
10. معالجة أوضاع المعتقلين والمحتجزين والمفقودين.
11. تفعيل نشاط الطيران المدني والعمل على توفير كافة الإمكانيات لتفعيل عمل المطارات تحت إشراف السلطات الرسمية.
12. اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة مدينتي سرت ودرنة وما حولهما ومعالجة الأوضاع الاجتماعية والإنسانية فيهما.

الأولويات الاقتصادية والخدمية

1. توفير الاستقرار وإدارة وتنظيم الموارد الرئيسية للاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية.
2. اعتماد سياسات حكومية سليمة لإدارة الموارد الاقتصادية والمالية بكفاءة.

3. ضمان قيام المؤسسات الاقتصادية بتنفيذ أفضل الممارسات في إدارة عملياتها، وأن يتم إصلاح هذه المؤسسات وإعادة تنظيمها لتحقيق أغراضها ولخدمة الأهداف والاستراتيجيات الاقتصادية الشاملة للبلاد.
4. العمل على تلبية حاجات المواطنين المختلفة من الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة من خلال برامج واضحة وبالتعاون مع المجالس البلدية والحكم المحلي.
5. معالجة الوضع الإنساني وأوضاع الجرحى والنازحين والمهجرين والعمل على تسهيل عودتهم لمناطقهم.
6. تعزيز سياسات اللامركزية الإدارية في إطار وحدة الدولة والاهتمام بالتنمية المكانية.
7. دعم وتفعيل دور الإدارة المحلية والبلديات وقيادات المجتمع المحلي في مساندة المنظومة الأمنية.
8. إيلاء اهتمام خاص لمشاريع الإسكان.
9. إيلاء أهمية خاصة لمدينة بنغازي ومعالجة الوضع الأمني والإنساني بها وإعادة إعمار المدينة، والعمل مع المجتمع الدولي للمساهمة في تحقيق ذلك آخذين بعين الاعتبار المعايير الدولية المتعلقة بالمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد.
10. الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح بشأن التعامل والتعاون مع الأجهزة الرقابية المختلفة.
11. معالجة أوضاع المواطنين الذين تضرروا من الأحداث الأخيرة مع مراعاة الوضع المالي والاقتصادي للدولة.
12. معالجة الأوضاع الوظيفية التي نشأت بسبب الانقسام المؤسساتي ووضع الحلول المناسبة لها.
13. توفير فرص عمل قصيرة الأمد خاصة للشباب لا سيما دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة.
14. إيلاء أهمية خاصة لتوفير الدعم الكامل للجنوب الليبي ووضع الخطط المناسبة لذلك.

ملحق(3)
القواعد الأساسية لعمل مجلس الدولة

المادة (1)
يتكون مجلس الدولة من مائة وخمس وأربعون (145) عضواً منتخباً بانتخابات المؤتمر الوطني العام بتاريخ 7 يوليو 2012 على النحو التالي:

1. عدد مائة وأربع وثلاثون (134) عضواً وعضوة هم أعضاء المؤتمر الوطني العام صحيحي العضوية حتى توقيع هذا الاتفاق على أن تتولى رئاسة المؤتمر الوطني العام تقديم قائمة بأسماء هؤلاء الأعضاء.
2. عدد إحدى عشر (11) عضواً وعضوة يتم استكمالهم استناداً إلى قوائم انتخابات المؤتمر الوطني العام بتاريخ 7 يوليو 2012، على أن يقوم المؤتمر الوطني العام بمخاطبة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بشأن ذلك، مع مراعاة التمثيل العادل للدوائر الانتخابية.

المادة (2)
في حال خلو مقعد أحد أعضاء مجلس الدولة، لأي سبب من الأسباب، يحل محله التالي له في عدد الأصوات بانتخابات المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو 2102 وفقاً لقوائم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

المادة (3)
1. يعقد مجلس الدولة اجتماعه الأول في غضون 10 أيام من التصويت على تعديل الإعلان الدستوري.
2. يتولى أكبر الأعضاء سناً رئاسة الجلسة الأولى للمجلس في حين يكون المقرر أصغرهم سناً ويتم إجراء انتخابات لانتخاب رئيس ونائبين للرئيس ومقرر عبر التصويت السري في جلسة مفتوحة. وفي حال عدم تمكن أي من المرشحين من الحصول على الأغلبية المطلقة من الأعضاء، يتم إجراء انتخابات إعادة بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات.
3. يعتمد المجلس اللائحة الداخلية الخاصة به في أقرب وقت ممكن بموافقة الأغلبية البسيطة من أعضائه.

المادة (4)
يعقد المجلس جلسة عامة واحدة كل 30 يوماً على الأقل.

المادة (5)
يكون مقر المجلس في طرابلس، ويجوز له عقد اجتماعاته في أي مدينة أخرى. وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس الإجراءات اللازمة لذلك.

المادة (6)
يُمكن للمجلس تشكيل لجان متخصصة من بين أعضائه بحسب الحاجة إليها.

المادة (7)
تنظم اللائحة الداخلية للمجلس آلية دعوة أشخاص من خارجه لحضور جلسات المجلس أو أحد لجانه كما تنظم آلية تنظيم أعمال جلساته الدورية

المادة (8)
1. تكون جميع الجلسات العامة للمجلس وجميع اجتماعات اللجان مفتوحة للجمهور والإعلام. وتحدد اللائحة الداخلية القواعد التنظيمية في هذا الشأن.
2. يقوم المجلس ولجانه بحفظ محاضر مفصلة لكل اجتماع من هذه الاجتماعات، وينبغي أن تتم إتاحة هذه المحاضر للجمهور خلال مدة تحددها اللائحة الداخلية.

3. في الحالات الاستثنائية، يُمكن للمجلس أن يدعو لعقد جلسة عامة استثنائية مغلقة وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية.
4. يقوم المجلس ولجانه بإتاحة جدول جميع الاجتماعات للجمهور. كما يقوم المجلس ولجانه بإتاحة جدول أعمال كل من هذه الاجتماعات قبل الاجتماع في موعد مناسب وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية.

المادة (9)

1. في حال خلو منصب الرئيس، أو أي من نائبيْ الرئيس أو المقرر لأي سبب من الأسباب، يقوم المجلس بإجراء انتخابات لشغل هذا المنصب في غضون 10 أيام من تاريخ خلو المنصب وفقاً للإجراءات المبينة بالمادة 1 فقرة 2.
2. في حال غياب الرئيس عن أي اجتماع لأي من الأسباب، يصبح النائب الأول رئيساً بالنيابة طوال فترة هذا الغياب. وفي حال غياب المقرر عن أي من الاجتماعات لأي سبب من الأسباب، يصبح النائب الثاني مقرراً بالنيابة طوال فترة هذا الغياب.

المادة (10)

تحدد اللائحة الداخلية آليات التشاور مع مجلس النواب بغية تحقيق التوافق حول القرارات التي تتطلب ذلك وفقاً لهذا الاتفاق.

المادة (11)

يتمتع أعضاء مجلس الدولة بالحصانة عما يصدر عنهم من آراء وأفكار وأعمال أثناء ممارستهم لمهامهم.

المادة (12)

يكون لمجلس الدولة موازنة مستقلة، ويناقش مجلس الدولة بنود موازنته خلال 15 يوم من انعقاده الأول.

المادة (13)

يتحقق التوافق المنصوص عليه في المادة 15 من الاتفاق السياسي الليبي من جانب مجلس الدولة بموافقته بالأغلبية المطلقة لأعضائه.

ملحق (4)
مقترح تعديل الإعلان الدستوري

بعد الاطلاع:
على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 2011/8/3 وتعديلاته.
وعلى الاتفاق السياسي الليبي، الموقع من أطراف الحوار بتاريخ (...)، وملحقاته.

أصدر التعديل الآتي:

المادة (1)
يعدل الإعلان الدستوري وفقاً للاتفاق السياسي الليبي المعتمد من أطرافه بتاريخ (...) ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من الإعلان الدستوري.

المادة (2)
يلغى كل حكم أو مادة في الإعلان الدستوري وتعديلاته يتعارضان مع مواد الاتفاق السياسي الليبي.

المادة (3)
يعمل بهذا التعديل من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية وفقاً للإجراءات المتبعة وفي وسائل الإعلام المختلفة.

النسخة النهائية

ملحق (5)
مبادئ السياسة المالية وإدارة الأصول الوطنية

ستنتهج حكومة الوفاق الوطني سياسات تهدف إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والاستدامة المالية. وسوف تسترشد بالمبادئ التالية للسياسة المالية وإدارة الأصول الوطنية في أعمالها الداخلية وتعاملاتها مع المؤسسات السيادية الأخرى بما في ذلك مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية ووزارة التخطيط والشركة الوطنية للنفط وهيئة الاستثمار الليبية وديوان المحاسبة وغيرها. كما تلتزم حكومة الوفاق الوطني بالاستفادة من الخبرات الدولية التي توفرها المنظمات الدولية ذات الصلة بما في ذلك البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمات الأمم المتحدة المختلفة.

الموازنة الوطنية واستمرارية المدفوعات

تسترشد حكومة الوفاق الوطني بالمبادئ التالية عند إعداد موازنتها السنوية: زيادة الشفافية والمساءلة في إعداد الموازنة وعملية الإنفاق وإعادة النظر في الدور والحاجة لسياسات الدعم المختلفة في الموازنة الوطنية وإتباع السياسات اللازمة المتعلقة باستعمال الرقم الوطني كخطوة ضرورية نحو توحيد مكون الأجور والرواتب (الباب الأول) في الموازنة العامة.

وسيقدم مصرف ليبيا المركزي المدفوعات على أساس موازنة معتمدة وكما هو مسموح وفقاً للقانون الليبي المعمول به. وستسعى حكومة الوفاق الوطني للعودة إلى الإطار الطبيعي والممارسات الطبيعية للموازنة بحيث تقوم وزارة المالية بإعداد الموازنة الوطنية ثم تنفيذها. وبعد ذلك يكون تنفيذها، بما يتفق مع القانون الليبي، خاضعاً لمراجعة وتدقيق ديوان المحاسبة الليبي.

العقود والعطاءات الحكومية

تضمن حكومة الوفاق الوطني عند ممارسة مهامها المتعلقة بالإدارة الاقتصادية التزام كافة العقود والعطاءات الحكومية بجميع قوانين المشتريات الليبية ذات الصلة واتباعها لأفضل الممارسات الدولية خاصة ما تنص عليه مبادئ شفافية العقود والمشتريات والمناقصات ومكافحة الفساد التي وضعها البنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى. ومن السمات الأساسية لأفضل الممارسات الدولية عدم القيام بأية تعاقدات في غياب اعتمادات الميزانية المناسبة.

وتكون العقود والعطاءات الحكومية خاضعة لآليات الشفافية والرقابة والتدقيق التي يتم وضعها بالتعاون مع المؤسسات السيادية الليبية والخبراء الدوليين المستقلين في هذه المجالات عند الاقتضاء.

الاعتراف بمؤسسات ليبيا المستقلة

تؤكد حكومة الوفاق الوطني على التزامها باستمرار نزاهة وخصوصية المؤسسات السيادية الليبية التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر مصرف ليبيا المركزي وهيئة الاستثمار الليبية والشركة الوطنية للنفط ومكتب المدعي العام وديوان المحاسبة والشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات.

وتلعب المؤسسات السيادية الليبية دوراً جوهرياً في إعلاء المصالح طويلة الأمد للشعب الليبي. وتقوم حكومة الوفاق الوطني بحماية مصرف ليبيا المركزي وهيئة الاستثمار الليبية والشركة الوطنية للنفط والشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات وغيرها من المؤسسات المستقلة وتضمن السماح لهذه المؤسسات بأداء دورها المعترف به في حماية موارد ليبيا لمصلحة كافة الليبيين.

تحصين الأصول واستردادها

تلتزم حكومة الوفاق الوطني باتخاذ التدابير اللازمة لحصر الأموال الليبية في الخارج وإعادتها، بما في ذلك كافة جهود الاسترداد أو الإجراءات القانونية أو الاتفاقيات بين الحكومات. وينبغي أن يكون أي إشراك لمستشارين أو استشاريين أو ممثلين مستقلين فيما يتعلق بتحصين الأصول واستردادها تنافسياً عاماً وأن يتلاءم مع معايير العقود والعطاءات الحكومية المبينة سابقاً.

شراء الأسلحة

يكون لدى حكومة الوفاق الوطني السلطة الحصرية للتعاقد على استيراد الأسلحة والذخائر إلى ليبيا والتصريح بذلك بما يتفق مع قوانين المشتريات الليبية المعمول بها، وتتحمل المسؤوليات المرتبطة بذلك من التقيد بقرار مجلس الأمن 1973 وغيره من الالتزامات الدولية ذات الصلة وإنفاذ الامتثال لها. وتلتزم أية تعاقدات من هذا النوع بمعايير العقود والعطاءات الحكومية المبينة سابقاً.

وتقر حكومة الوفاق الوطني بالدور الرئيسي الذي يلعبه مصرف ليبيا المركزي والمؤسسات السيادية الأخرى في ضمان تقيد كافة الأطراف التي تعمل داخل ليبيا بالعقوبات الدولية واحترامها.

مكافحة غسيل الأموال

ينبغي على حكومة الوفاق الوطني التعاون مع المؤسسات السيادية الليبية وتشجيعها على تحديد وتدقيق العمليات المالية التي قد تثير الشكوك لدى سلطات مكافحة غسيل الأموال داخل ليبيا وخارجها.

وينبغي أن تقوم الحكومة، بالتعاون مع المؤسسات السيادية في ليبيا، بوضع سياسات مكافحة غسيل الأموال بحيث تقر بتزايد التصورات المتعلقة بوجود مخاطر وبزيادة الطلبات المرتبطة بمكافحة غسيل الأموال من المؤسسات المالية غير الليبية وتعالجها.

مكافحة الفساد

ضرورة التزام حكومة الوفاق الوطني بإعلاء قيم الشفافية والنزاهة وأن تخضع للمحاسبة والمراقبة والمساءلة بما يتفق مع تطلعات الشعب الليبي والحرص على تحقيق أولويات المواطن.

وتحرص حكومة الوفاق الوطني على وضع برنامجها المتضمن موازنة تلبي أولويات المواطنين ومناقشة تلك الميزانية في جلسات مفتوحة وتتسم بالشفافية مع القيام بتفعيل وتمكين الأجهزة الرقابية مثل ديوان المحاسبة واللجان البرلمانية من متابعة وتقييم أداء الحكومة خلال تنفيذها لبرنامجها وانعكاسه على الميزانية المقررة من خلال تقديم التقارير الدورية ودعم آليات مكافحة الفساد وإرساء ممارسات فعالة تهدف للشفافية ومكافحة الفساد وصولاً لإعلاء مبادئ سيادة القانون والحكم الرشيد.

ملحق (6)
الترتيبات الأمنية

1. يقوم كل من رئيس مجلس الوزراء ونوابه، فور اعتماد الاتفاق السياسي الليبي، بتشكيل لجنة مؤقتة لتيسير تنفيذ الترتيبات الأمنية التي نص عليها هذا الاتفاق لحين استكمال تشكيل حكومة الوفاق الوطني. وتكون اللجنة مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام رئيس مجلس الوزراء، كما أنها ستقود، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أعمال المسار الأمني تماشياً مع أحكام الاتفاق. وتضطلع اللجنة، على وجه الخصوص، بالآتي:
   أ. البدء في وضع الترتيبات الأولية لتنفيذ المادة 34 من الاتفاق السياسي الليبي.
   ب. وضع وبدء تنفيذ الخطط المناسبة للهياكل والقوى الأمنية، بما فيها ترتيبات فعالة للقيادة والسيطرة؛
   ت. الإشراف على وضع خطة أمنية لتأمين المدن، بدءاً من العاصمة، بالتنسيق مع المؤسسات الأمنية ذات الصلة.
   ث. الموافقة على أساليب العمل وقواعد الاشتباك الخاصة بالجيش والشرطة والتشكيلات المسلحة علاوة على الإجراءات التأديبية والجزائية.
   ج. رصد ومتابعة تنفيذ وفعالية الترتيبات المذكورة أعلاه ومعالجة أي قصور.
2. تقوم اللجنة بتوفير الدعم اللازم لرئيس الوزراء ونوابه حول المسائل المتعلقة بتقديم المساعدة الدولية لحكومة الوفاق الوطني لتنفيذ الترتيبات الأمنية التي نص عليها هذا الاتفاق بناء على طلبها.
3. يترأس اللجنة شخص ذو خبرة ومكانة مناسبتين. كما تتكون اللجنة من عدد من الشخصيات المتخصصة ذوي الخبرة بالإضافة إلى ممثلي الجيش والشرطة وغيرهم من الأطراف الأمنية الفاعلة والممثلين الأمنيين بحسب ما تستدعي الضرورة. وتعمل هذه اللجنة مع جميع الأطراف المعنية لمعالجة تطلعاتها وقضاياها بروح من المسئولية والشفافية والتضامن وتشارك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في أعمال تلك اللجنة بصفة مراقب.
4. تؤول مهام اللجنة إلى "لجنة رصد تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة" المبينة بالمادة 37 من الاتفاق السياسي الليبي عقب تشكيلها، أو إلى غيرها من مؤسسات الدولة ذات الصلة، بحسب ما تقرره حكومة الوفاق الوطني.

الاتـفـــــاق الســـــياسي الليـــبـــي

الموقعون

أحمد عبد ربه العبار

صالح محمد المخزوم

امحمد علي شعيب

فضيل محمد الأمين

محمد سعد امعزب

صالح همة ابكدة

نوري خليفة العبار

أبو القاسم محمد قزيط

سليمان محمد سويكر

نهلا عمر معتيق

شعبان علي أبو سنة

سعاد عبد الله الشلّي

موسى الكوني بلكاتي

أشرف الصديق الشح

طاهر محمد النمي

موسى عبد النبي الطرابلسي

سليمان محمد الفقيه

فتحي علي باشاغا

سالم موسى [illegible]

نعيم محمد الغرياني

مصطفى أبوشاقور غيث

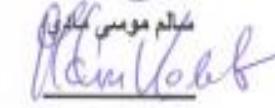

مارتن كوبلر
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا

نجيمة محمد جبريل

Full Name: Bayou Laala

Title: The problem of nation-state building in Africa in light of tribal interactions: A case study of Libya.

A Thesis Submitted for The PHD Degree in political science.

Abstract

The building of a modern national state is one of the most security critical problems that African countries are facing because of the inherited geographical borders created by the long colonial. After getting their independency, these countries have not taken on consideration the tribal diversity and the characteristics of African communities while seeking the building of modern national state as well as the deep dependency to the ancient colonials, and their aimed policies to keep dependent the most sensitive and powerful areas of the continent.

The importance of the study lies in the rebuilding of the national state in Africa generally and in Libya especially; since it takes up a wide space in the research agenda. Thus, different research centers have shown their noticed interest on the field of African studies. In fact, this study is aiming to find out the characteristics of the African communities known by their tribal diversity and the effects of building of a modern national state based on strong basis far away from tribal fanaticism in Africa generally and in Libya especially. And, to achieve that, it was obliged to rely on an integral and global mechanism to share authority by adopting an efficient electoral system that takes into consideration the African privacies, and guarantee justice to all sects and tribes; where the president is democratically elected. Besides, it is necessary to put in mind the territorial distribution on non-tribal principle to reach the true stability and the peaceful coexistence, and the setting of developmental programs that help to reactivate the rare resources; its use and fair distribution to all the society components. Moreover, to work hard to absorb gradually the religious, linguistic, and cultural differences and build up a unified nationalism identity away from tribal fanaticism. Also, to adopt efficient developmental policies to limit social and economic differences between tribes to realize the political stability and to increase people satisfaction's feeling

As a result, the building of the desired modern national state can be realized far away from tribal conflicts.

Keywords: The tribal plurality / building state / armed conflict .

Supervisor: kibech Abd elkrim - University of Constantine3

2022/2023